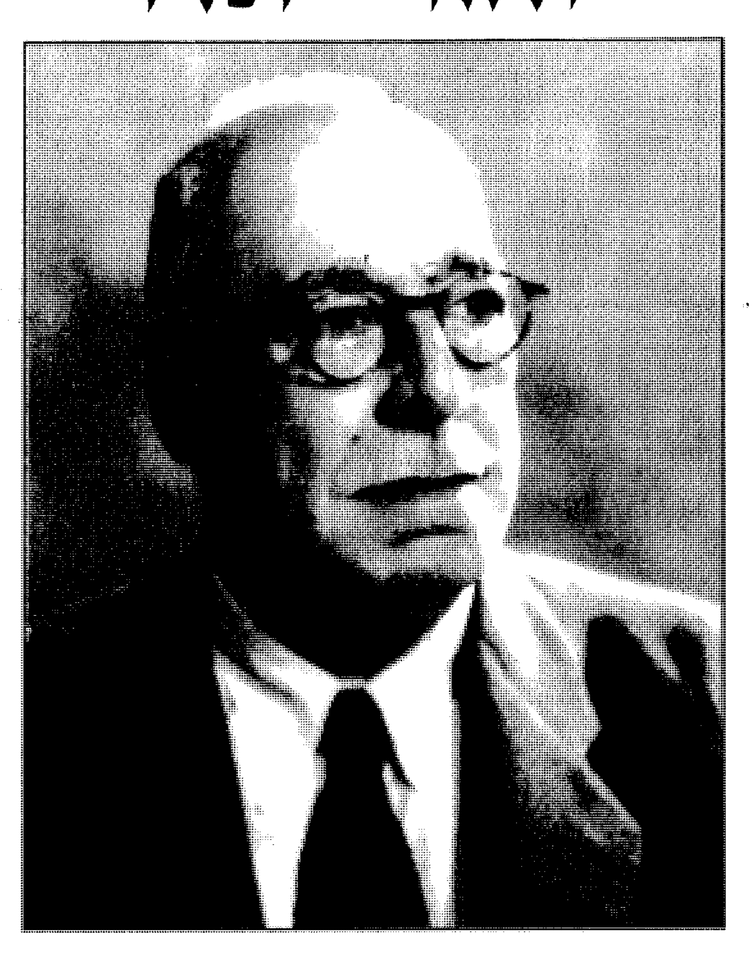
٤٠ صفحات من تاريخ مصر

صليب باشا سامي

١٨٩١ - ١٩٥٢



نقد وتحقيق

دكتور / سامي أبو النور

الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

صليب باشا سامي
ذكريات

الكتاب : صليب باشا سامي ـ ذكريات (١٨٩١ - ١٩٥٢)
نقد وتحقيق : د/ سامي أبو النور
الطبعة : الأولى ـ ١٩٩٩
الناشر : مكتبة مدبولي ـ ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة
ت: ٥٧٥٦٤٢١ ـ تليفاكس: ٥٧٥٢٨٥٤

صليب باشا سامى

ذكريات

١٨٩١ - ١٩٥٢

نقد وتحقيق

دكتور / سامى أبو النور

الناشر

مكتبة مدبولي

١٩٩٩

الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

MADBOULI BOOKSHOP
مكتبة مدبولي

6 Talat Harb SQ. Tel: 5756421
٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ـ ت: ٥٧٥٦٤٢١

هذه الذكريات . . .

تحتل المذكرات أو الذكريات السياسية مكانة بارزة بين المصادر التاريخية، فحسبها ما تختزنه بين ثناياها من أحداث ووقائع يتشكل من لبناتها الكيان التاريخى للأمة.

وما بين أيدينا هى «ذكريات» وليست «مذكرات» على نحو ما أشار إليه كاتبها بالفعل، فهى لم تسجل فى يوميات تضم الأحداث وتفاصيلها بتسلسل زمنى يربطها، مما انعكس على تماسك البناء التاريخى لها. حقيقة أن هذا النوع من المصادر التاريخية قد تحيط به بعض من المحاذير التى لا ينبغى الالتفات عنها ونحن بصدد الاستعانة بها. ذلك أن الاطار الذى صيغت فيه الأحداث إنما هو عمل من صنع صاحب الذكريات، بغض النظر عن كونه مشاركا فى الأحداث ذاتها أو معاصراً لها. وبهذا تتحدد صياغة الحدث وتترتب أهميته فى سياق المذكرات وفقاً لرؤى صاحبها وتوجهاته السياسية.

ومع التسليم بأن الذكريات دائماً ما تعكس رؤية صاحبها فى فهم وتفسير الأحداث، إلا أنه لا يسع المحقق قبول هذه الرؤية دون تحليلها في إطار موضوعى فى مواجهة نوازع النفس البشرية والتى تتغلب دائماً على صاحب المذكرات عندما يقوم بتسجيلها. ومن هنا تأتى أهمية تحقيق «الذكريات» أو «المذكرات» وتتضح الغاية منها ذلك أن الاستعانة بما ضمته بين دفتيها من وقائع وأحداث لن يفيد في الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وهى الغاية التى ينشدها كل باحث فى التاريخ، بل وقد يفضى إلى كثير من مواضع الزلل والقصور، ما لم يتم تحقيق ما احتوت عليه من أحداث ووقائع لقواعد وأصول البحث العلمى.

وغنى عن البيان أن عملية التحقيق تخرج عن إطارها إضافة وقائع بعينها يكون صاحب الذكريات قد أغلقها، وإنما تنصرف إلى تدقيق الأحداث الواردة بها وتفصيلها فضلاً عن التعليق عليها.

.. أما عن صاحب هذه الذكريات فيمكن القول بأنه ينتمى إلى طبقة «الانتلجنتسيا» وكانت أسرته من كبريات الأسر القبطية فى مصر إمتلكت نحو ١٥٠٠ فدان.

وقد بدأ حياته العملية بالاشتغال بالمحاماة، وكان من الواضح أن هموم المهنة وشواغلها قد تركت آثارها الواضحة ليس على الذكريات فحسب بل وعلى صاحبها أيضاً إذ أفسح

لها مجالاً واسعاً في «ذكرياته» عرض فيها لأهم القضايا التى ترافع فيها ومن تأثر بهم فى حياته من رجال القضاء والمحاماة، وتعاملاته مع الموكلين والمشاق التى واجهها فى مهنته.

وعلى النقيض من ذلك لم يشر صليب باشا سامى إلى بداياته السياسية أو انتمائه الحزبى. وضرب صفحاً عن ذلك، إلا أن الوثائق البريطانية تشير إلى أنه قد إنضم إلى حزب الأحرار الدستوريين، وكان عضواً بمجلس إدارته عام ١٩٢٦ حتى انفصل عنه فى أوائل الثلاثينيات وانضم إلى حزب الإتحاد.

هذا الاغفال من جانبه يدعو إلى الاعتقاد بأنه لم يكن يعول كثيراً على الانتماء الحزبى كمدخل لتقلد المناصب الوزارية، بقدر ما كان الأمر يعتمد أساساً على كفاءة الرجل ومهارته السياسية.

على هذا النحو راح صليب باشا سامى يخوض تجربته السياسية مستقلاً وفى خلال تلك التجربة تولى منصب الوزارة تسع مرات، وفى إحداها تولى وزارة الحربية والبحرية، وهى المرة الأولى التى يتولى قبطى هذه الوزارة، كما يعترف هو بذلك. هذا الرصيد من العمل الوزارى يضفى ولا ريب جانباً كبيراً من الأهمية على هذه «الذكريات» باعتبار أن صاحبها كان مشاركاً فى صنع القرار السياسى، قبل أن يكون أداة لتنفيذه. ولقد إمتدت تلك المشاركة خلال عهدى فؤاد وفاروق.

فضلاً عن ذلك فلقد إقترن اسمه بأشهر أزمات ذلك العهد، ألا وهى أزمة قطع العلاقات السياسية مع حكومة فيشى الموالية للمحور، والتى كان من أبرز تداعياتها تعقد الموقف السياسى الداخلى، والتدخل البريطانى فى مواجهة القصر فيما يعرف فى تاريخ مصر الحديث بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، والذى أثار جدلاً واسعاً بين المؤرخين من حيث الأسباب التى أدت إليه والنتائج التى تمخضت عنه.

وعلى الرغم من أن الفترة التى تناولتها هذه الذكريات قد إمتدت من عام ١٨٩١ حتى عام ١٩٥٢. إلا أنه من غير المعروف على وجه التحديد متى بدأ صليب باشا سامى فى تسجيلها. وإن كان من الواضح أنه بدأ فى تسجيلها فى مرحلة متأخرة، ويستدل على ذلك من سياق المذكرات ذاتها فعندما تحدث عن نشأته فى بدايات العقد الأول من هذا القرن عرض لدعوة قاسم أمين لتحرير المرأة، ثم راح يعدد أسماء السيدات ممن كن نتاجاً

لهذه الدعوة مثل الدكتورة عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطىء» والدكتورة سهير القلماوى والأستاذة مفيدة عبد الرحمن، ممن برزن فى مجال الحركة النسائية فى مصر فى أوائل الخمسينيات من هذا القرن. ويؤكد هذا الاتجاه أيضاً ما أشار إليه فى معرض ذكرياته بقوله «لاشك أن تدوين الوقائع جملة بعد نضج العقل يجعل التعليق عليها أقرب إلى الصواب من تدوينها تباعاً يوماً بعد يوم».

من جانب أخر عرض لذكرياته كوزير للصناعة والتجارة والتموين فى وزارة الهلالى عام ١٩٥٢، ثم تناول بعد ذلك أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى عام ١٩٤٢، على هذا النحو كان صاحب الذكريات يخرج بسياقها عن إطار التسلسل الزمنى للأحداث.

يضاف إلى ذلك فإن هذه الذكريات قد حوت أحداثاً قد جرى تسجيلها بعد وقوعها بفترات طويلة، ومن ثم فقد إفتقدت إلى الدقة فى بعض من مواضعها مما كان يتعين معه تصحيحها وتدقيقها. فعلى سبيل المثال أشار صاحب الذكريات إلى أنه تولى وزارتى التموين والتجارة والصناعة أثناء وزارة الهلالى الأولى عام ١٩٥١، والصحيح أن هذه الوزارة تولت مقاليد السلطة من أول مارس حتى ٢ يوليه ١٩٥٢. أكثر من ذلك فقد أغفل فترات بكاملها لم يشر إليها من قريب أو بعيد. من ذلك تلك الفترة التى تولى فيها وزارة الزراعة فى عهد وزارة على ماهر الثالثة (٢٣ يناير - أول مارس ١٩٥٢)، على سبيل المثال وليس الحصر.

وعلى الرغم من أن صاحب الذكريات قد أشار إلى أنه انتهى من تسجيلها عام ١٩٥٣، إلا أن الراجح أنه قد استمر فى تسجيل الأحداث والتعليق عليها إلى ما بعد هذا التاريخ، والدلائل على ذلك كثيرة، من ذلك أنه أشار فى ذكرياته إلى كتاب الأستاذ عبدالعزيز محمد رئيس محكمة النقض له بمناسبة إعتزاله - أى صليب سامى - لمهنة المحاماة، وأعتبر الكتاب بمثابة شهادة تفوق له. وقد عثرت على هذا الكتاب ضمن أوراق صليب باشا سامى وكان مؤرخاً فى ٣ مارس ١٩٥٨، وهو عام اعتزاله المحاماة. ومن ذلك أيضاً أنه عندما عرض لذكرياته عن سفره ضمن بعثة مصر لحضور حفل تتويج إمبراطور أثيوبيا عام ١٩٣٠ أشار إلى ذلك بقوله «بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على هذه الحفلات فإن ذكرياتها لاتزال عالقة فى ذهنى كأنما هى من حوادث الأمس»

تبقى بعد ذلك الإشارة إلى أن ما أضفته فى هوامش هذه الذكريات لايشكل بالضرورة رؤية نقدية لما إحتوت عليه فحسب، بقدر ما يعنى تفصيلاً وتصويباً لها مستعيناً فى ذلك بالمصادر التاريخية الأخرى مما تقتضيه أمانة البحث العلمى، وبطبيعة الحال فإن ذلك لا ينال بحال من الأهمية التاريخية لهذه الذكريات أو مكانة صاحبها السياسية.

وأخيراً لايسعنى إلا أن أزجى بأسمى آيات الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور/ عقيل يوسف حفيد صليب باشا سامى على كريم مساعدته وتعضيده لى، وما أطلعنى عليه من أوراق خاصة بصاحب الذكريات كان له عظيم الأثر فى تحقيقها، كما أعاننى على استضياح الكثير من التفاصيل التى لم تتعرض لها الذكريات. يحدونى الأمل فى ذلك أن تكون فى تلك الذكريات «إحياء لذكرى صاحبها وتكريماً له جزاء لما قدمه لبلاده.

والله من واء القصد

القاهرة ٢٩ أبريل سنة ١٩٩٨.

دكتور سامى أبو النور

إهـــداء

١- كان أبى رحمة الله عليه باراً بى إلى أقصى حدود البر، بينما لم أكن دائماً مستحقاً لهذا البر كنت ولده الوحيد، ولكن عطفه على كان يفوق عطف أى رجل على ابنه الوحيد.

كان حليماً فى تربيتى كل الحلم، فقد كنت أرتكب أحياناً من الأخطاء مايخلف ظن الأب الحليم. ولكنه كان يقابل أخطائى حيناً بالعفو وحيناً بمزيد من العطف وسوف نرى على ذلك شواهد عدة فى هذه الذكريات.

ولست أدرى أن كان ذلك من والدى عن فرط حبه لى فحسب، أو عن إدراك صحيح لسياسة التربية وتقويم الخلق. ولكن الذى أعلمه كل العلم أن والدى كان دائما مؤمناً بصلاح شأنى رغم أخطائى، وأنى كنت عند حسن ظنه بى فى النهاية، فمات عنى قرير العين منشرح الصدر راضياً عنى غافراً لى ذنبى.

وإذا كانت الشواهد المادية على هذا الرضا لا تقع تحت حصر، فإن هناك شاهدا روحيا أقطع منها فى الدلالة وأكرم منها أثراً وأبعد مدى.

ففى صباح اليوم الثانى من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ كنت فى مصيفى برمل الأسكندرية وكان والدى بالقاهرة. وفى الساعة الحادية عشرة إتصل بى ابنى الأكبر بالتليفون ويطلب حضورى بدعوة من والدى ولما سألته عن السبب أجابنى بأن لاعلم له به، وأن والدى فى أتم صحة، ولكنه يلح على كل حال فى حضورى. وحينئذ عولت على السفر بقطار المساء.

ولكنى عدت فحددت سفرى بقطار العصر، ثم مالبثت أن قررت السفر بقطار الظهر دون أن يقوم فى خاطرى سبب ما لتقديم موعد سفرى فى المرتين.

ولما وصلت إلى منزل والدى فى الساعة الرابعة وجدته فى خير وعافية. ولما سألته عن سبب استدعائى أجابنى بأنه مجرد الشوق إلى، ثم أخذ يحدثنى فى مختلف الشئون حتى إذا كانت الساعة الخامسة إعترته رعشة مفاجئة قوية أسلم الروح بعدها بقليل.

٢- ولم تكن وفاة والدى أول مصاب ألم بى.

ففى ١٩ من أبريل سنة ١٩١٦ توفيت قبله زوجتى، ولم تكن قد تجاوزت السادسة والعشرين، تاركة لى أربعة أولاد أصغرهم فى الثانية من عمرها.

ولست أرى هنا محلاً لتعداد حسنات زوجتي، أو لبيان مبلغ فداحة مصابي بفقدها، إكتفاء بذكر واقعة فيها الدلالة على كل ذلك.

كانت زوجتي مريضة واشتد بها المرض، وفي يوم وفاتها استدعتني وهي في صحوة الموت. وقالت لي في هدوء واطمئنان: اسمع يا عزيزي إني لم أطلب من الله في حياتي سوى طلب واحد وأصررت عليه حتى يستجيب ربي إليه. فهل يحزنك إذا ما إذا رضي لله عني وقبل دعائي ـ أجبتها وأنا في حيرة من سؤالها كلا ثم كلا. حينئذ قالت لي لقد طلبت من ربي أن يكون يومي قبل يومك، وها قد استجاب إلى دعائي فاصبر ولا تحزن، وأرع أولادك بحنانك ففيهم عزاؤك في الدنيا، وفي سعادتهم راحتي في الآخرة.

ولما هممت بدعوة أولادها لتراهم آخر مرة، آثرت أن تحرم من لقائهم، لتجنبهم ذكرى الوداع الأخير.

٣- وفي ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ توفي راجح زهرة أولادي ومعقد آمالي. توفي في السادسة والثلاثين، قبل موعد زواجه بأيام وغداة ترقيته إلى الوظيفة التي طالما تطلع إليها في صبر، وكان أهلاً لها بحق.

كان راجح في نشأته هين التربية سهل القيادة، صبياً ممتازاً في طفولته، رجلاً كاملاً في صباه، حتى إذا ما اكتملت مداركه أصبح الابن البار والعامل المجد والمواطن الصالح.

كان فوق ذلك وديعاً في كرامة وفياً في شهامة.

ومن شواهد حرصه على الكرامة أن شكا لي مرة من أن موظفاً أقل منه كفاية وأحدث منه خدمة رشح للترقية دونه، ولما قلت له ولماذا لاتبلغ شكواك لصديقك الحميم الدكتور عبد الواحد الوكيل لوزير الصحة، أجابني كلا فإني لم أزره من يوم أن عين وزيراً. ولما عرضت عليه أن أقوم بهذه المهمة لدى السيد/ مصطفى النحاس رئيس الحكومة في ذلك الوقت، قال ولا هذا فقد لاتنجح وساطتك لديه، فتتأثر بذلك علاقتكما بسببي.

ومن الأدلة على وفائه، أني عثرت بين أوراقه على خطابين لزميل له في كلية الهندسة يشكره في أحدهما على قيامه بأداء المصروفات الدراسية عنه.

وحينئذ تذكرت أنه قبض هذه المصروفات مني مرتين بدعوى أنه فقدها في المرة الأولى. ويرجوه زميله في الثاني التوسط لدى لالحاقه بإحدى الوظائف في مصلحة الري.

وحينئذ تذكرت أن راجحاً وصديقه هذا تخرجا فى الكلية معاً، وكان ابنى أسبق من زميله مباشرة، فدعى للخدمة قبله، وأن راجحاً حضر إلى على الأثر ملحاً فى تعيين صديقه مهدداً برفض الوظيفة لتخلو له. بدعوى أن زميله أشد حاجة منه إليه، وأنه سوف يعول أسرته لوفاة أبيه. فسعيت لدى زميلى المرحوم عبد العظيم راشد باشا وزير الأشغال، فعين الاثنين معاً بقرار واحد.

فالى ذكرى هؤلاء الثلاثة الأعزاء الذين مازلت أبكيهم أهدى هذه الذكريات وإلى أولادى الأحياء وحفدتى الصغار أقدمها قصصاً ووصايا وعظات.

* * * *

مقدمة

٤- هذه ذكرياتى فى ستين سنة وتزيد، وبدأت قبل التحاقى بمعاهد التعليم فى سنة ١٨٩٣/١٨٩١ وانتهت باعتزالى الحياة العامة فى سنة ١٩٥٢ . وهذه ذكريات وليست مذكرات أو يوميات.

ولقد رأيت أن أتدارك أمرى بهذه الذكريات قبل أن تفتر الهمة أو تخون الذاكرة بفعل السنين، ليكون لى فيها العزاء فى قعودى وعزلتى فى أخريات أيامى إذا ما أحسست خطأ أو صواباً بأنى قمت ببعض الواجب علي.

ولاشك فى أن تدوين الوقائع جملة بعد نضج العقل، يجعل التعليق عليها أقرب إلى الصواب من تدوينها تباعاً يوماً بعد يوم.

وتشمل هذه الذكريات بعض القصص من حياتى الخاصة، التى قد لايفيد منها أحد ولكنها تتضمن فى الوقت نفسه بعض الوقائع التى تتصل بالحياة العامة، والتى قد يكون فى إعلانها للناس تدوين لبعض حوادث التاريخ.

وسوف أتوخى فى روايتى الحقيقة كاملة، فلست أخشى مواجهة الواقع المر ولن أرضى الحيدة عن الحق. ولكن كل ما أخشاه أن يشوب روايتى خطأ أو سهو. وقد يدفعنى حب الصراحة والرغبة فى استيفاء الرواية إلى إعلان ما كان أولى بالكتمان، إذا ما رأيت فى ذلك خدمة للصالح العام.

لذلك أرجو العفو إذا ما أخطأت أو سهوت أو جاوزت حدود اللياقة فيما ذكرت.

* * * *

في طفولتي ...

نظام الأسرة قديما:

٥- ولدت في القاهرة، ونشأت بدمنهور البحيرة حيث كانت تقيم أسرتي، ثم انتقلت إلى بنها في سنة ١٨٩١ . فدمنهور في سنة ١٨٩٢ ، فطنطا في سنة ١٨٩٨ فالقاهرة في سنة ١٩٠٣ ، تبعاً لتنقلات والدي في وظائف الدولة، ثم استقر بي المقام بالعاصمة إلى الآن.

وفي دمنهور حين نشأت لم تكن أسرتي مقصورة على والدي وشقيقتي، بل كانت تشمل مجموعة من الأسر، التي تربط بينها صلة القربى أو النسب وكنا نعيش في روكية يتولى أمرها أرشد رجال الأسرة، كما كان العهد في روما قديماً وفي قبائل البادية حتى الآن.

فكانت أسرتنا تتكون من ثلاثة وثلاثين عضواً. وقد كانت تضم في الوقت نفسه ستاً من الجواري وعلى رأسهن عبد كان أمين الدار. وقد عنيت إحدى هذه الجواري بخدمتي منذ طفولتي إلى أن حصلت على أجازة الحقوق. فكنت منها بمنزلة الابن وكانت مني في منزلة الأم. وكانت دارنا أشبه شيء بدوار العمدة، تشمل فيما تشمله مخبزاً وطاحونة ومخزناً للمؤن والوقود وحظيرة للخيل والجاموس.

وكنت أحس منذ طفولتي بمرارة الحياة في هذه الأسرة الكبيرة، التي ينتمي بعض أفرادها أصلاً إلى مختلف الأسر، سواء ذلك في النساء اللاتي التحقن بالزواج من شبابها، والرجال الذين إنضموا إليها بالزواج من شاباتها. فكان كثيراً ما ينشب الخلاف بين سيدات الدار على أتفه الأمور، ويقوم الشجار بين الأولاد شأن كل الصغار، بل كان النزاع ينشأ أحياناً بين الجواري على الأسبقية في تقديم الطعام أو نشر الغسيل.

وكان رجال الأسرة يضيقون بهذه الحال، ولكن أحداً منهم لم يحاول الانفصال حرصاً على التقاليد وخشية لوم الناس، إلى أن فرق بينهم الزمان نقلاً إلى وظيفة أو سعياً في طلب الرزق..

وكان لابد لهذا النظام من الانهيار، لتنعم الأسرة بالحرية والاستقلال، وتحل فيها المحبة والوئام محل البغضاء والشحناء.

ولذلك أفردت لكل من ولدى بمجرد زواجه سكناً خاصاً، وأبيت أن يشاركنى أحدهما فى معيشتى، رغم حاجتى إلى من يعولنى ويعاوننى فى مشاق الحياة.

بعض الحوادث:

٦- ومن الحوادث التى وقعت فى طفولتى، والتى لا تزال عالقة بذهنى حادثتان كان من عاداتنا القديمة ألا يرى الخطيب خطيبته إلا بعد العقد عليها. وكانت أم الخطيب أو أخته أو أقرب الناس إليه من السيدات هى التى تقوم بخطبة العروس. وفى يوم عقد الزواج كانت تحضر الخطيبة مغطاة الوجه بقطعة كثيفة من الحرير عليها كثير من الحلى، بعضه من جهازها والبعض الآخر مستعار من أهلها. ولم يكن ذلك فى سبيل زينة العروس فحسب، وإنما كان الغرض الأول منه إثقال الغطاء على وجهها حتى لا تكشف عنه حركة منها قد تأتيها عفواً، أو حركة من خطيبها قد يأتيها عمداً.

ولما شرع أحد شباب الأسرة فى الزواج، قامت والدته وشقيقته باجراءات الخطبة. وكانت تبدو على وجوه الأسرة جميعها دلائل السرور والغبطة، لأن العروس على حد شهادة الخاطبين كانت آية فى جمال الوجه واعتدال الجسم.

ولما تمت مراسم عقد الزواج كشف العريس عن وجه عروسه، فإذا هى من القبح بمكان. وحينئذ صرخت والدته بأن المرأة التى عقد عليها غير التى خطبتها. واتضح بعد ذلك أن للعروس شقيقة جميلة هى التى عرضت على الخاطبتين، والتى كان من نصيبها الحرمان من حضور حفلة الزواج حتى لا ينفضح الأمر.

ولم يجسر الزوج على طلب فسخ الزواج حرصاً على تقاليد الأسرة، فعاش الزوجان مفترقين مدة ضحية هذه التقاليد، حتى أنس الزوج من زوجته المحبة الخالصة، ثم رزقا بابنة كانت أداة للتقريب بينهما.

وحين كانت إقامتنا بمدينة بنها، شرعت والدتى فى السفر إلى القاهرة لتزور والدتها. وكانت سوف تصحبنى معها فى هذه الزيارات، فكان فرحى بالسفر عظيماً وانتظارى له بفارغ الصبر. ولكن والدى عاد فعدل عن سفرنا لسبب لم أتبينه. وحينئذ استولت على خيبة الأمل بجميع مظاهرها فى الأطفال. فصرت أبكى وأصرخ فى عصبية لم يعهدها والدى فى من قبل، حتى أشفق على أخيراً فسمح لنا بالسفر. وعلى رصيف المحطة عاد

والدى إلى عدوله، محاولاً إرضائى بجنيه من الذهب، ولكننى رفضت وأصررت على السفر. وفيما نحن فى انتظار القطار نظر إلى والدى فوجدته فى قلق وحزن، فأشفقت عليه بدورى وخضعت لإرادته وعدنا إلى الدار. وحينئذ نقدنى الجنيه فأبيت أن آخذه.

هذه الحادثة التى كثيراً ما تقع للأطفال لم تفارقنى ذكراها حتى الآن رغم مضى حوالى سبعين سنة عليها . فكلما مررت بالقطار بمحطة بنها القديمة، ألقيت نظرى على رصيفها فى الموضع الذى كنا فيه، لائماً نفسى ما فعلت، مترحماً على والدى الكريم الذى لم يأخذنى بالشدة يوماً من الأيام.

* * * *

فى معاهد التعليم

فى المدرسة الإبتدائية

٧- التحقت بمدرسة دمنهور الابتدائية فى سنة ١٨٩١ ، ١٨٩٢ [١] ، فى عهد ناظرها المربى الكبير المرحوم محمد لبيب البتانونى ، والذى أنعم على عند الدخول بلقب سامى ، وقيدنى فى سجل المدرسة تحت اسم صليب سامى.

وفى سنة ١٨٩٥ فى نظارة المرحوم ابراهيم بك جاد حصلت على الشهادة الابتدائية. وكان أول الناجحين فيها الأستاذ كيرلس حنا المحامى.

وكان من قرنائى الذين تخرجوا معى فى هذه السنة الطبيب الدكتور سليمان عزمى والمرحومون المستشار سليمان يسرى والمستشار أمين حسنى ، والأستاذ عبد الحميد عثمان والسيد فهيم صليب ابن عمى..

وكان قد تخرج قبلنا فى هذه المدرسة الأديبان الكبيران المرحوم عبد القادر باشا حمزة والمرحوم أحمد بك حافظ عوض. كما تخرج بعدنا الشهيد إسماعيل بك زهدى والمرحوم محمد كامل حسين المحاميان.

فى المدرسة التوفيقية

٨- فى سنة ١٨٩٦/١٨٩٥ التحقت مع ابن عمى فهيم بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة. وكان الاقبال على هذا كبيراً والقبول به عسيراً وبخاصة فى قسمه الداخلى. ولست أنسى ما عاناه أبى من المشاق فى سبيل الحاقى بهذه المدرسة فى قسمها الداخلى.

---

(١) جاءت هذه الذكريات خلواً من تحديد تاريخ ميلاد صاحبها ، وإن أشار السفير البريطانى إلى أن ميلاده كان فى عام ١٨٩٠ ، إلا أن ذلك بدوره يتعارض مع أشار إليه صاحب الذكريات من أن التحاقه بالمدرسة الإبتدائية عام ١٨٩١ ـ أى بعد عام من مولده طبقا لما أوردته الوثائق البريطانية ـ وهو الأمر الذى يجافى المنطق ومن ثم فإنه من الراجح لدينا أن يكون عام ١٨٨٥ هو عام ميلاد وصاحب الذكريات على وجه التقريب ثم التحق بالمدرسة الإبتدائية عام ١٨٩١ عند بلوغ السادسة من عمره.

Fo: 4071223 (II): ND 3:Lampson to Haliax, guly, 10, 1939, Tel,No.855 Saving Egypian Personalities.

ذلك لأن ناظر المدرسة مسيو تيوفيل بلتييه بك كان قد وضع قاعدة للقبول، ربما كانت تتفق حينئذ مع مصلحة التعليم، ولكنها كانت تخالف فى الوقت نفسه حكم المنطق السليم.

قرر هذا الناظر أن تكون الأفضلية فى القبول للطالب الأكبر سناً، وإن لم يكن الأسبق فى ترتيب الشهادة. وكان من جراء تطبيق هذه القاعدة أن رفض طلبى وقبل طلب ابن عمي رغم إنى أصغر منه سناً وأسبق منه ترتيباً. وحز هذا الرفض فى نفس والدى فسعى فى قبولى ما استطاع إلى السعى سبيلاً.

سعى أولاً إلى حسين فخرى باشا ناظر المعارف[1]، ثم إلى وكيله يعقوب باشا أرتين ولكنه لم يفلح فى مسعاه لدى الاثنين. وأخيراً قال لى والدى فى مرارة تعال يا ابنى نأتى البيوت من أبوابها، ثم صحبنى إلى إدارة جريدة المقطم خلف قسم عابدين. وهناك عرض شكواه على المرحوم الدكتور صروف، الذى إتصل على الفور بمستر دانلوب مستشار المعارف، مبيناً وجه الخطأ فى تصرف ناظر المدرسة، ثم مالبث أن وضع سماعة التليفون والتفت إلى قائلاً: خذ يا ابنى كتبك واذهب إلى المدرسة. وهناك وجدت ضابط المدرسة فى انتظارى مرحباً بى. وهكذا كانت تؤتى البيوت من أبوابها فى ذلك العهد.

وحينئذ طابت نفس والدى بانضمامى فى معهد واحد إلى ابن عمى والأقربين من أهلى الذين كنت فى حاجة إلى رعايتهم.

وكانت المدرسة التوفيقية فى سنة ١٨٩٥/١٨٩٦ تشمل معهدين، أحدهما، لتخريج المعلمين من الحاصلين على شهادة البكالوريا، أى شهادة الدراسة الثانوية، ومدة الدراسة فيه سنتان ـ والثانى، المدرسة التجهيزية أى الثانوية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات.

---

(١) حسين باشا فخرى: ولد بالقاهرة عام ١٨٤٣. سافر إلى باريس لدراسة القانون وعاد منها عام ١٨٧٤ حيث عمل بنظارة الحقانية. عين ناظراً للحقانية بوزارة مصطفى باشا رياض الأولى (سبتمبر ١٨٧٩ ـ سبتمبر ١٨٨١) ثم فى نظارة شريف الرابعة (أغسطس ١٨٨٢ ـ يناير ١٨٨٤)، ثم فى نظارة رياض باشا الثانية (يونيه ١٨٨٨ ـ مايو ١٨٩١). قام بتشكيل نظارته الأولى (١٥ يناير ١٨٩٣ ـ ١٨ يناير ١٨٩٣) إبان اشتعال ما سمى «بالأزمة الوزارية» بين الخديو عباس حلمى الثانى والمعتمد البريطانى اللورد كرومر، وانتهى عهد وزارته بالسلطة لكى تخلفها نظارة مصطفى رياض باشا الثالثة التى تولت مقاليد السلطة فى ١٩ يناير ١٨٩٣ كحل وسط للأزمة بين الخديو وسلطات الاحتلال.

وكان هذه المدرسة ذات قسمين القسم الفرنسي الأصيل، والقسم الإنجليزى الذى كان في بدء إنشائه ولايحتوى إلا عدد قليل.

وكان القسم الفرنسي أشهر معاهد التعليم الحكومية، وكان أساتذته الفرنسيون من أعلام المدرسين. وظلت الحال على ذلك حتى سنة ١٨٩٨، حين استقال بلتييه بك ناظر المدرسة الفرنسي واستبدل به مستر اليوت الإنجليزى، وكان ذلك إثر زيارة لورد كرومر للمدرسة، والاتفاق مع ناظرها على الاستقالة مقابل مكافأة قبضها ومعاش استثنائي رتب له. وكان من جراء هذا الاتفاق أن أتهم بتلييه بك من مواطنيه الفرنسيين بالخيانة، وأن رفض قنصل فرنسا الجنرال استقباله حين اعتزم العودة إلى بلاده.

وكان مقر المدرسة التوفيقية في مكانه الحالى بقصر النزهة بشارع شبرا. وكان هذا القصر المبنى الوحيد في هذه المنطقة، تحوطه أرض زراعية واسعة، ابتداء من سراى عاصم باشا بالقرب من جسر شبرا حتى شبرا البلد، وكانت تقابل المدرسة على الجانب الآخر من الشارع حديقة شوكولانى، التى لم يكن باقياً منها سوى بابها الحديدى الكبير، الذى نقل منها إلى قصر الزعفران، ولا أعلم أين يكون الآن.

وكان طلبة المدرسة ينقسمون من الناحية الإجتماعية إلى طبقتين طبقة أولاد الذوات ثم طبقة البرجوازية التى كانت تضم أولاد الملاك والموظفين والتجار من متوسطى الحال. وكان من أبرز أفراد الطبقة الأولى أنجال ثابت باشا يسرى ويسرى باشا وأفلاطون باشا، ثم المرحوم عمر سلطان باشا نجل سلطان باشا، ووالد السيد محمد سلطان أطال الله بقاءه.

وكان بلتييه بك يعتنق الأرستقراطية مذهباً، ولو لم يكن من أهلها أصلاً، فكان يدلل أولاد الذوات دوننا كما كان ضباط المدرسة تبعاً لذلك يناصرونهم علينا. على أن سلطان أولاد الذوات لم يدم طويلاً، حيث سلطنا قواتنا عليهم فأوقفوهم عند حدهم، وحيث غادروا المدرسة قبل إتمام دراستهم شأن سائر أولاد الذوات في ذلك العهد.

وكان من قرنائى فى المدرسة التوفيقية، المرحومون محمد صادق بك رفعت السكرتير العام لمجلس الوزارة فى وزارة حسين رشدى باشا، وحسن أنيس باشا السكرتير العام لهذا المجلس فى وزارة محمد سعيد باشا، ومحمد كامل حسين المحامى، وميشيل .



صاحب الذكريات فى مايو ١٨٩٩

قصيرى المهندس، ثم السادة علام محمد المستشار، ويس أحمد وزير الأوقاف سابقاً، والمهندس فؤاد المواردى، والدكتور نجيب، وابن عمى فهيم صليب.

وكان ممن سبقونا فى الدراسة المرحومون محمد محمود باشا وجعفر والى باشا ومحمد حلمى عيسى باشا وعلوى الجزار بك وشنودة بطرس علم وسعد بطرس غالى والدكتور وهبة نظمى.

وفى سنة ١٩٠١ حصلت على البكالوريا، أى شهادة الدراسة الثانوية وكان عدد الناجحين فيها ثلاثة وثمانين، كان أولهم المهندس ميشيل قصيرى الذى التحق بوزارة المواصلات ثم تزوج من الآنسة چيرمين كريمة بلتيبيه بك.

وفيما يلى بعض الحوادث التى وقعت أثناء الدراسة فى المدرسة التوفيقية والتى لا تزال عالقة بذاكرتى، متبعاً فى روايتها ترتيبها الزمنى.

السطو على حديقة الناظر

٩- فى إحدى الليالى بعد تناول وجبة العشاء وقبل حصة المذاكرة بقليل، سطا بعض الطلبة على حديقة منزل الناظر، ورأتهم كريمته الآنسة چيرمين وهم يقطفون ثمار اليوسفى فأبلغت أمرهم إلى والدها.

وفى حصة المذاكرة حضر الناظر، مطالباً مرتكبى الحادث بالتقدم إليه والاعتراف بذنبهم، واعداً إياهم بالعفو عنهم، ولما لم يتقدم أحد منا إليه أخذ فى استعراضنا وشم أيدينا الواحد بعد الآخر، حتى إذا ما عثر على الجناة أوقفهم صفاً واحداً، وألقى عليهم درساً قاسياً فى عبارة ملؤها التهديد والوعيد.

وكانت دهشتنا كبيرة حين آوينا إلى غرف النوم، فحضر الينا ضابط المدرسة يوزع علينا ثمار اليوسفى هدية من الناظر، حاملاً إلينا رسالة العفو عن المذنبين.

حقاً إن مسيو تيوفيل بلتيبيه كان أستاذاً فاضلاً وناظراً كريماً ومربياً حكيماً.

مدرس اللغة العربية

١٠- كان مدرسنا فى اللغة العربية فى السنة الأولى شيخ من أهالى المنوفية وكان فظ الطباع عنيف العبارة مع الطلبة عامة ومعى خاصة.

كان ناظر المدرسة يدعونى أحياناً للعب التنس مع أصدقائه، إذا ما نقصهم اللاعب الرابع، وكان استدعاؤه قبيل نهاية الحصة السادسة، وهى حصة اللغة العربية. فكان الشيخ يجد فى ذلك الفرصة المواتية لينصحنى بعبارته الكريهة المنتقاه. كان يقول لى: «طبعاً هو أنت فالح، روح يا فندى العب مع النسوان، وأعمل لهم خدام كمان، وبعدها تسقط فى الامتحان ويبقى ينفعوك النسوان فى آخر الزمان... وإلى ذلك من العبارات السجعية التى كانت أقرب شىء إلى تقاطيق الأدباتية.

وكان الشيخ يخصنى بأحط الدرجات كما كان يخصنى بتلك العبارات.

وأخيراً شكوت منه لوالدى. فكان جواب هذا الرجل الحكيم: لعله يا بنى يريد أن تتلقى عليه دروساً خاصة، فاعرض عليه ذلك فقد يكون فيه العلاج لشكواك. ولما عرضت الأمر على الشيخ رحب بى وقال: حقاً يا ابنى أنت فى حاجة إلى هذا الدرس. ثم حدد موعداً لها عقب تناولى وجبة الغداء مباشرة غير مراع ما فى ذلك من الإرهاق لى.

وفى أحد الأيام أمرنى سهواً عنه بكتابة موضوع إنشاء سبق أن عرضه علينا فى المدرسة، وكان قد قرر درجاتى بأربع من ست عشرة درجة. وحينئذ رأيت أن أقدم له واجبى فى الدرس الخاص، فى صورة طبق الأصل من واجبى الذى قدمته له فى المدرسة. فإذا به يرفع درجاتى فيه من أربع إلى عشر درجات. وحينئذ صارحته بالواقع فكان رده على: وهل تظن أنك تستحق حقاً عشر درجات، أنى إنما أردت أن أشجعك فحسب، وهكذا تخلص الشيخ من حرج السؤال.

ولما أحيل الشيخ إلى المعاش عين عمدة لبلدته، ولاشك أنه كان أصلح لهذه الوظيفة منها لوظيفة التدريس.

محمد صادق رفعت:

١١- كان أبوه المرحوم الأميرالى رفعت بك، أحد كبار ضباط الحملة المصرية فى حرب الحبشة، وكان أخوه المرحوم محمد توفيق رفعت باشا المستشار.

وكان صادق على خلق كرم هادىء الطبع عف اللسان، ولكنه كان يعد نفسه من طبقة أولاد الأعيان، ولذلك قاطعناه وكنا إذا ما تقابلنا حول كل مناوجهه عن الآخر، كما كان يفعل الصغار فى خصوماتهم.

على أن هذه الخصومة الجامحة فى الظاهر كانت خصومة صغار أبرياء فى الواقع، قد يصل الخلاف فيها إلى مباراة باليد واللسان. ولكنها أبعد ما تكون صلة بالقلب، فيبلغ الخلاف فيها إلى درجة الحقد.

تدل على ذلك الواقعة الآتية:

كنا نلعب كرة القدم يوماً فى حديقة شوكولانى. وكنت وصادق آخر المتخلفين من اللاعبين، وكنا لانزال متخاصمين فلم يواجه أحدنا الآخر طول الطريق، حتى إذا ما وصلت قبله إلى ساقية دائرة هناك، ركبت على ترسها الأفقي واضعاً ساقى بين أسنانه، غير مدرك أن هذا الترس سوف يقابل الترس الرأسى، وأن أسنانهما سيشتبك بعضها ببعض فتسحق ساقى على الفور. حينئذ أقبل على صادق صارخاً: إنزل إنزل ثم أسرع إلى وانتزعنى من الساقية.

وكذلك انتزعنى صادق من الموت ونحن متخاصمان، طيب الله ثراه وأكرم مثواه.

أحمد أفندى سمير:

١٢- كان المرحوم أحمد أفندى سمير أستاذ اللغة العربية فى السنة الثانية التى نقلت إليها. وكان كما هو معلوم من النحاة القادرين والشعراء المبرزين. وكان مع الإمام الشيخ محمد عبده والشيخ عبدالله النديم زكاة الحماس والوطنية فى عهد الثورة العرابية. ولما عاد من منفاه فى مدينة شتو تجارت بألمانيا، تولى تدريس اللغة العربية فى المدرسة التوفيقية.

وكان سمير أفندى على الدوام مقطب الوجه جاف اللسان ولكنه كان طيب القلب، وكان قانعاً برزقه شاكراً ربه رغم ضيق ذات يده.

ظن والدى أن كل مدرسى اللغة العربية على شاكلة الشيخ المتقدم ذكره فأوعز إلى بأن أتلقى دروساً خاصة عليه. ولكن سمير أفندى رفض وظل على رفضه طويلاً، حتى قبل أخيراً بوصاية من صديقه المرحوم حفنى بك ناصف.

وكان حفنى بك قاضياً بمحكمة طنطا وكان والدى كبير كتاب المديرية وكان جارين وصديقين حميمين.

وكانت ملك كريمة المرحوم ناصف تتلقى العلم بالمدرسة بالقاهرة وكانت تقيم بمنزل سمير أفندى. وكنا أحياناً نتلقى الدرس عليه معاً، إلا أن ملكا كانت متفوقة على بصورة واضحة، ولاعجب فى ذلك لأنها بنت حفنى بك ناصف، ولأنها كانت تتلو القرآن الكريم فى صحن دارها فى صباح يوم الجمعة من كل أسبوع.

وكنت فى يوم الخميس أقصد إلى ملك فى دار سمير أفندى لأصحبها إلى طنطا، حيث نجد والدينا فى انتظارنا على رصيف المحطة. وظللنا على هذه الحال ردحاً من الزمن إلى أن عكر سمير أفندى علينا وعلى والدينا صفو هذا اللقاء..

ففى أحد أيام الخميس طرقت باب سمير أفندى كعادتى، فوجدته واقفاً فى ردهة الدار ينهى ملكاً غاضباً، وملك إلى جانبه باكية. وحالما رآنى بادرنى بقوله: لقد كبرتما - وكان كلانا لاتزيد سنه على ثلاث عشرة سنة - لا لا أذهب اذهب. ملك لن تسافر معك بعد الآن. وحينئذ أدركت سر بكاء ملك.

وفى محطة طنطا سألنى حفنى بك فى قلق عن سبب تخلف ملك، ولما رويت له حديث سمير أفندى، استغرق فى الضحك وقال لوالدى إن سمير أفندى محافظ فى تقاليده إلى درجة الجنون، وسوف يظل محافظاً عليها إلى أن يموت.

ولقد صدق حفنى بك فى قوله. فقد كان صديقه سمير من غلاة المعارضين للمرحوم قاسم بك أمين. وقد روى لنا سمير أفندى فى نفسه أنه طرق يوماً باب المصلح الكبير ملحاً فى مقابلة سيدة الدار، عملاً بتعاليم زوجها فى تحرير المرأة، ولما لم يجب إلى طلبه انصرف ساخراً بتلك التعاليم التى لايؤمن بها صاحبها نفسه.

أما ملك فقد كانت تؤمن بهذه التعاليم منذ صباها رغم معارضة أستاذها وغيره، لأن والدها نفسه كان مؤمنا كل الإيمان بهذه التعاليم.

فكانت ملك من أوليات السيدات اللاتى عملن على تحرير المرأة وكانت تعمل فى ذلك بجد فى سكون وعقل دون زهو أو فخر.

كانت باحثة البادية من أوائل الذين جاهدوا فى سبيل تحرير المرأة المصرية، وكانت أولى المجاهدات فى سبيل ذلك، متبعة فى ذلك أراء والدها الكريم مخالفة أستاذها المرحوم أحمد سمير.

فكانت مؤمنة بتعاليم المرحوم قاسم أمين، فيما كتب عن تحرير المرأة والمرأة ا لجديدة. وكان لها من تلك الآراء والتعاليم مقدمة الجهاد فى سبيل تحرير المرأة ا لمصرية ومساواتها للرجل فى الحقوق والواجبات ورغم ما عانته من الجهد فى هذا السبيل.

ويحق للمتتبع لمراحل هذا التحرير أن يقر عيناً بما وصلت إليه جهود المرأة المصرية، فى سبيل مساواتها بالرجل والاشتراك معه فى مختلف ميادين الحياة. فقد أسعدنى الحظ عندما كنت ممتحناً للسيدة نعيمة الأيوبى المحامية، وهى أولى الحاصلات على إجازة الحقوق فى مصر. ويزيد من غبطتى كثرة ا لعاملات الآن في مختلف المهن الاجتماعية والعلمية والقضائية بل والصناعية. فمهما طالت الأيام والسنون ستبقى أسماء الدكتورة سهير القلماوى والدكتورة بنت الشاطىء والأستاذة عطية الخربوطللى والأستاذة مفيدة عبد الرحمن، فى رأس قائمة السيدات العاملات على نهضة المرأة المصرية، ونهضة مصرنا تبعاً، عن طريق الكتابة والخطابة وخدمة العدالة.

كم كنت أرجو أن تطول حياة ملك لترى بعينها مدى نجاح حركة تحرير المرأة فى مصر، التى أسهمت فيها بقلبها وقلمها ولسانها.

رحم الله باحثة البادية وأسكنها فردوس النعيم.

لورد كرومر:[(١)]

١٣- فى سنة ١٨٩٨ زار عميد الإحتلال المدرسة التوفيقية. وهى الزيارة التى كانت الحد الفاصل بين عهدين، فى سياسة التعليم فى مصر فى ذلك العصر.

---

(١) سير إفلن بارنج (Sir Evelyn Barring) لورد كرومر فيما بعد (Lord cromer) عُين قنصلاً عاماً لانجلترا فى مصر ١١ سبتمبر ١٨٨٣ وظل فى منصبه ثلاثة وعشرين سنة إلى أن استقال من منصبه فى أبريل ١٩٠٧. وعلى إمتداد تلك الفترة سعى اللورد كرومر إلى تكريس الوجود الإحتلالى فى مصر وفرض سطوته على البلاد. وفى هذا الصدد راح يصطدم بالخديو عباس حلمى الثانى ففى يناير ١٨٩٣ نشبت «الأزمة الوزارية» حيث كان مصطفى فهمى باشا يتولى رئاسة الوزارة، وكان معروفاً بميوله للإنجليز فأرسل إليه الخديو محمود باشا شكرى رئيس الديوان التركى وأبلغه برغبته، فى أن يستقيل مراعاة لظروفه الصحية، فأخبره مصطفى فهمى بأنه من الأوفق لسموه أن يستشير فى ذلك اللورد كرومر، فما كان من الخديو إلا أن أقاله وعهد إلى حسين فخرى باشا بتأليف الوزارة الجديدة دون إستشارة اللورد كرومر، الذى ثارت ثائرته واعترض على ذلك وأبلغ حكومته والتى أرسلت له فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ تعليماتها بالتدخل لدى الخديو وإنتهت الأزمة بحل وسط إذ استقال فخرى باشا وعهد إلى رياض باشا بتأليف =

كانت اللغة الفرنسية وحدها اللغة الواسعة الانتشار فى القطر. بفضل معاهد التعليم الفرنسية التابعة للإرساليات الدينية. وكانت المدرسة التوفيقية أكبر معهد حكومى لنشر هذه اللغة بين المصريين، بقيام مدرسة المعلمين إلى جانب قسمها الفرنسى، وباتساع هذا القسم إلى أن بلغ عدد طلبته عشرة أضعاف عدد طلبة القسم الإنجليزى بعد نشأته. وكانت كل سنة من سنى الدراسة فى القسم الفرنسى تنقسم إلى عدة فصول، وكان يقوم بالتدريس فيها عدد كبير من أعلام الأساتذة الفرنسيين، وكانت جميع المواد تدرس باللغة الفرنسية، كالرياضة بأنواعها والجغرافيا والتاريخ والطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعى وغيرها حتى الرسم، ولم يستثن من ذلك سوى اللغة العربية والخط.

وأثر زيارة لورد كرومر إنقلب الوضع، فاستقال بلتييه بك الفرنسى من نظارة المدرسة، وحل محله فيها مستر اليوت الإنجليزى، وألغيت الفصول الألمانية الإضافية بالقسم الفرنسى، ووزع طلبتها على المدرسة الخديوية ومدرسة رأس التين، ثم استغنى عن كبار الأستاذة الفرنسيين.

وفى الوقت نفسه بدئ فى الحد من تعليم اللغة الفرنسية فى المدارس الابتدائية، فضاق تبعاً لذلك نطاق الأقسام الفرنسية فى المدارس الثانوية إلى أن تلاشت. ثم اتسع نطاق الأقسام الإنجليزية إلى أن إنفردت أخيراً بالتعليم فى تلك المدارس.

وكان من نتيجة هذه السياسة الغاء اللغة الفرنسية فى المدارس العالية على حساب مصلحة التعليم، وبخاصة على حساب طلبة الحقوق الذين لاغنى لهم عن هذه اللغة

= الوزارة الجديدة. ولم تكد تنتهى الأزمة الوزارية حتى تفجرت «أزمة الحدود» فى يناير ١٨٩٤ حين كان الخديو فى زيارة لمديرية الحدود «وادى حلفاء» حيث عرض فرقة من الجيش المصرى كان يتولى قيادتها ضابط بريطانى، وكان يرافقه محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية، وندد الخديو بالجيش ونظامه، فقام لورد كتشنر سردار الجيش المصرى بتقديم استقالته إحتجاجاً على ذلك، فتدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من الخديو أن يعتذر عن ملاحظاته وكذا إبعاد محمد ماهر من منصبه. وانتهت الأزمة بالفعل باعتذار الخديو وابعاد محمد ماهر باشا وتعيينه محافظاً للقنال. وقد قام لورد كرومر بالتوقيع على اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ممثلاً عن حكومته، كما إقترن اسمه بالمذابح التى جرت فى حادثة دنشواى عام ١٩٠٦. واستقال من منصبه فى أبريل ١٩٠٧ متعللاً بظروفه الصحية، بعد أن كانت حكومته قد قررت تغييره فى إطار تعديل سياستها الجديدة والتى كانت ترمى إلى إحتواء الخديو عباس حلمى الثانى وعزله عن الحركة الوطنية.

سواء في دراستهم أو بعد تخرجهم قضاة أو محامين. لم يكن هذا موضوع حديثي بالذات ولكن للحديث شجون وللذكريات ملابسات.

أما موضوع حديثي بالذات كون لورد كرومر استقبل في المدرسة كعادته إستقبال الفاتح، فدخل فناء المدرسة بعربته الفاخرة يتقدمها سايسان، مالبثت أن وقفت العربة أمام مكتب الناظر، حتى استلقيا على السلم المقابل يلهثان بشدة وسرعة، ويتصبب منهما العرق بكثرة في إعياء بالغ يثير أقسى القلوب. ويكفي أن نعلم أنهما كانا يجريان بسرعة الخيل من قصر الدوبارة إلى قصر النزهة، لندرك مبلغ هذا الإعياء.

حز هذا المنظر المثير في نفسي، فأرسلت للورد كتاباً باللغة الفرنسية مجهلاً بتوقيع «طالب بالمدرسة التوفيقية» قلت فيه أن نظام السياسة لا يتفق ومعالم المدنية الغربية، ويتعارض مع تعاليم الديانة المسيحية التي تنتمون إليها، وهو أثر من آثار الرق الذى ورثناه عن عهود الذل، وطلبت منه أن يلغى هذا النظام، فيكون قدوة لسائر القناصل والأمراء والباشوات.

كتبت هذا الخطاب وأرسلته دون ما تردد تحت تأثير ثورة النفس، ولكنني مالبثت أن خشيت نتيجة هذا التصرف، فقد وقعت الكتاب بعبارة تدل علي، وما كان أسهل على مسيو زككيان مدرس الخط أن يرشد عني، ولكن خوفي مالبث أن زال.

فكم كان فرحي عظيماً حين رأيت اللورد بعد ذلك بأسبوع، يجول في شوارع العاصمة غير مصحوب بالسياس، وأن سائر قناصل الدول حذوا حذوه بعد ذلك، وكذلك الباشوات والأمراء.

أغرب مصادفة:

١٤- يروى أنه كان من بين نزلاء إحدى المصحات في أمريكا طبيب كبير اشتهر بجراحة المخ، وأن هذا الطبيب قد إختلت قواه العقلية من فرط اجهادها بالأبحاث والعمليات، وأنه كان في هذه المصحة تحت حراسة قوية، خشية أن يفلت منها فيعبث بحياته أو بحياة الناس. وأنه رغم ذلك غافل حراسه ليلة ما واستقل سيارة وصل بها إلى عيادته، ففتحها وأضاءها ثم أعدها كما أعد لنفسه إجراء عملية التربنة، متخيلاً أنه في حال صحته وسلامة عقله، وفي أثناء ذلك وقعت حادثة تصادم سيارة مصادفة بالقرب

من العيادة فنقل إليها السائق المصاب فاقد النطق مهشم الرأس، وحينئذ أجرى له الطبيب المجنون عملية التربنة بنجاح منقطع النظير. وأثر ذلك دخل عليه حراس المصحة واقتادوه ثانياإليها.

ويقول العارفون أن تلك الحوادث المصادفات التى تبلغ درجة الحظ فيها واحد فى الألفين.

وفى المدرسة التوفيقية وقعت لى حادثة لاتقل درجة الحظ فيها عن تلك الواقعة مع بعض الفارق.

فقد كان لى خاتم ثمين مرصع بحجر من الماس، أهداه إلى والدى فى إحدى المناسبات. وفى يوم ما دخلت به دورة المياة، فخلعته ووضعته إلى جانبى خشية أن يبتل بالماء ثم سهوت عنه. وبعد ذلك بنحو نصف ساعة، أعلن ضابط المدرسة عن العثور فى دورة المياه على خاتم من ذهب، فإذا به خاتمى خالياً من الحجر الكريم، وحينئذ أسرعت بلهفة إلى دورة المياه فوجدت الحجر عائماً على قصعة صغيرة من الورق فى مجرى المياه المشتركة بين جميع المرتفقات.

وقد كانت دهشتى لهذه المصادفة الغريبة لاتقل عن فرحى بالعثور على الحجر الثمين. لأنه كان لابد للعثور عليه من توافر الأسباب الآتية:

أن توجد هذه الورقة على سطح مياه المجرى وقت وقوع الحجر فيها، وحين سحقت الخاتم بقدمى فانفصل عنه الحجر- أن يقع الحجر على الورقة - أن يكون مسطح الورقة كافياً لحمولة الحجر- ألا يكون قد استعمل المرتفق أحد غيرى من بعدى - ألا تكون مياه المجرى المشتركة قد صرفت آليا فى موعد صرفها الدورى.

ولاشك أن توافر هذه الأسباب جميعاً يجعل من الواقعة مثلاً من أندر الأمثال، على مبلغ الحظ فى بعض المصادفات.

رسوبى فى امتحان البكالوريا:

١٥- فى سنة ١٩٠٠ تقدمت لامتحان البكالوريا ففشلت، وكان سبب رسوبى إهمالى الدراسة فى تلك السنة، أما سبب هذا الإهمال فما يلى:

كانت هوايتى منذ صباى ركوب الخيل. ولم تحل هوايتى هذه دون متابعتى الدراسة بجد ونشاط. وحين انتقلت إلى طنطا هويت أيضاً لعبة ا لبليارد، التى كنت أمارسها فى أحد أندية المدينة أثناء العطلة المدرسية فحسب، فلم تحل هذه الهواية أيضاً دون متابعتى الدراسة بنفس الجد والنشاط حتى سنة ١٩٠٠.

وفى إحدى الليالى من هذه السنة، صحبنى بعض الأخوان إلى المقهى الشهير المعروف اجيبسيان، فى المكان الذى شغله بعدها مكتب شركة البوسطة الخديوية.

وكان هذا المقهى مقصد الطبقة الراقية، حيث كانت تقدم فيه أجود أصناف المأكولات والمشروبات، وكان به فرقة موسيقى تعزف فيها مجموعة من الآنسات النمساويات أعذب الأنغام وأشهر المقطوعات، يقودها عازف ماهر على آلة الكمان. على أن الذى إسترعى نظرى أكثر من ذلك كله أن هذا المقهى كان فى الوقت نفسه أعظم ناد للبليارد، حيث كانت تدرس فيه أصول هذه اللعبة ويتبارى فيه أشهر اللاعبين.

ولقد تاقت نفسى فى هذه الليلة إلى الإشتراك مع اللاعبين، ولكننى قاومت هذا الإغراء بعزم، خشية إدمان اللعبة فإهمال الدراسة، وفى وقت إقدامى على أشد تجارب الحياة المدرسية، وهو امتحان شهادة الدراسة الثانوية.

على أنى ترددت بعد ذلك على المقهى فضعفت مقاومتى واشتركت أخيراً مع اللاعبين. وزادنى إغراء أنى سرعان ما إستظهرت على بعضهم فكانوا يقبلون على لمشاهدة لعبى ويتزاحمون على المباراة معى. وكنت أقضى أحياناً فى هذه المباريات ثلاثا أو أربعاً من الساعات، أعود بعدها إلى الدار منهوك القوى، فآوى مسرعاً إلى مضجعى لاهياً عن دراستى.

وكان لابد لهذه الحال من سوء المآل حيث فشلت فى الإمتحان.

حينئذ إظلمت الحياة فى وجههى مقدراً مبلغ ذنبى. وكان أخشى ما أخشاه بعد فشلى مقابلة أبى. كنت مؤمناً بأنه لن يبدى لى أى إشارة إلى خيبة أمله، ولكننى كنت مدركاً تماماً مدى هذه الخيبة فى نفسه.

فقد استقبلنى والدى استقبالاً حسناً، كما لو كنت قد نجحت فى الإمتحان قائلاً لى فى رفق: لاتزعل يا ولدى فإن الإمتحان حظ أكثر منه حق، وإن كنت قد فشلت فى هذه

السنة ،فسوف تنجح فى السنة المقبلة. ولم يكتف والدى بقوله هذا مواساة لى، بل أضاف إليه دليلاً مادياً على دوام عطفه على، بأن زف لى بشرى شرائه جواداً ثانيا لى.

كان هذا العطف أقسى على قلبى من اللوم، لأنى كنت أعتقد أن أسباب فشلى لم تخف على أبى. ولكن هذا العطف كان فى الوقت نفسه حافزاً لى على تحقيق أمله فى.

كان أول ما حققته من هذه الآمال بعد ذلك الدرس القاسى نجاحى فى امتحان البكالوريا.

وإن أنسى فلن أنسى فى صحوى قصة فشلى فى امتحان البكالوريا، بل ولم أنسها حتى اليوم فى أحلامى، فكم مرة استيقظت مذعوراً إثر الحلم بسقوطى فى هذا الامتحان.

الدكتور على باشا إبراهيم:

١٦- كان الدكاترة على باشا إبراهيم، وعبد المجيد بك محمود ووهبة بك نظمى، رحمة الله عليهم جميعاً، طلبة فى السنة الأخيرة من مدرسة الطب بقصر العينى، بينما كنت لا أزال طالباً بالمدرسة التوفيقية، وكانوا أعز أصدقائى فكنت أزورهم فى المستشفى من وقت لآخر.

وفى سنة ١٩٠١ فى إحدى زياراتى لهم لاحظ الطالب على إبراهيم أن قدمىّ ملفوفتان بالأربطة وأنى أسير عليهما بكل عناء. ولما قلت له أنى أشكو من نمو الظفر فى الإصبع الأكبر، وأنه أجريت له جراحتان دون جدوى، طلب منى أن أسير أمامه بضع خطوات ثم قال لى: الآن وقد أجريت لك الجراحة الثانية أنصحك بأن لاتلبس حذاء بكعب، حتى يخف الضغط على أصبع القدم عند المشى فيلتحم الجرح قبل نمو الظفر.

وقد عملت بنصيحة النابغة وأتقيت بها ألم المرض وعذاب الجراحة. حقا إن النبوغ لاينتظر عدد السنين، كما قال كورناى.

الجراد:

١٧- بينما كنت بالمدرسة التوفيقية، وفى سنة لا أذكرها بالضبط ولعلها سنة ١٨٩٦ طغت على مصر أرجال الجراد فأخفت عنا السماء وجعلت من النهار شبه ليل أكثر من خمس ساعات. فكان ذلك أكبر حدث من نوعه رأيته فى حياتى.

ذلك ما وعته الذاكرة من قصص حياتى أثناء الدراسة الثانوية.

* * * *

في مدرسة الحقوق

مدرسة الحقوق:

١٨ـ التحقت بعد ذلك في سنة ١٩٠٢/١٩٠١ بالقسم الفرنسي بمدرسة الحقوق الخديوية وكان مقرها بشارع عبد العزيز، ثم انتقلت المدرسة بعد ذلك بسنتين إلى مقرها الجديد بجوار قصر عابدين.

وكان ناظرها في السنتين الأوليين العلامة المرحوم مسيو تستو، ثم تلاه مسيو جرانمولان. وكان أساتذتنا الفرنسيون جميعاً من الحاصلين على شهادة الاجريجاسيون أي العالمية. وكان منهم الأساتذة جرانمولان نفسه وبريه وأرمانجون. وكان من أساتذتنا المرحوم عمر بك لطفي وكيل المدرسة، والشيخ محمد بك زيد أستاذ الشريعة الإسلامية.

وكان من زملائي في الدراسة المرحومون محمد كامل حسين المحامي، وعبد الحميد باشا مصطفى المستشار الملكي، ومحمود باشا حسن الوزير، ومحمد بك نور القاضي واسكندر سيدهم المحامي، ومترى بك ميخائيل القاضي، ثم السادة يسن أحمد الوزير وعلام بك محد المستشار، وعثمان بك فهمي وكيل الديوان الملكي، وعبد الحميد بك عثمان وكيل المحكمة السابقين، أطال الله بقاءهم.

وفي سنة ١٩٠٥ حصلت على ليسانس الحقوق. وكان عدد المتقدمين لها من القسم الفرنسي ثلاثة وثلاثين طالباً، نجحوا جميعاً وكان أولنا المرحوم محمد كامل حسين.

ولم تقع لي، أثناء دراسة الحقوق من الحوادث التي تستحق الذكر سوى ثلاثة: زيارتي لوندرة، وإصابتي بمرض العينين ثم عثرتي في امتحان الليسانس الشفوي في القانون التجاري.

إصابتي بمرض العينين:

١٩ـ أصبت في سنة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤ الدراسية، بينما كنت في السنة الثالثة في مدرسة الحقوق، بالتهاب قرنية العينين. وكانت الإصابة شديدة بحيث اقتضت علاجي ثلاثة شهور كاملة.

كانت آلام المرض مبرحة، ولكن كانت إلى جانب هذه الآلام آلام أخرى نفسية كانت تزيد من بلوتي.

فقد كنت مهدداً بفقد الإبصار، وقد أدركت ذلك رغم اخفائه عنى، من حالة اليأس التى بدت على والدى، ومن طول العلاج دون ظهور، أى بادرة من الشفاء.

وقد قاسى والدى من جراء هذا أمر الالآم، ألم النفس من إشفاقه على من شدة ألم المرض ومن نتيجته المحتملة، ثم ألم الجسم من إصابته نفسه بمرض كان يقتضيه ملازمة الفراش، ولكنه كان مضطراً للاطمئنان على إلى الحضور من طنطا محل عمله مساء كل يوم، ثم يسافر إليها صباح كل غد.

وكان ما يعانيه والدى مما يضاعف ألمى.

وأخيراً أقول صراحة إنى كنت فى ذلك الوقت خاطباً ابنة عمتى، التى كنت أحبها حباً جماً. وكنت أخشى إذا ما فقدت الأبصار أن يحول ذلك دون زواجى منها. وكنت على الأقل أخشى أن يطول بى المرض، فيحول دون أدائى الامتحان فى نهاية السنة، ويترتب على ذلك إرجاء زواجى الموقوت بحصولى على الليسانس.

ولكن الله سبحانه وتعالى أشفق على والدى وعلى، إذ منّ على بالشفاء بعد ثلاثة شهور من مرضى. وبذلك طابت نفسانا بهذا الشفاء، كما طابت نفسى بأمل الزواج من ابنة عمتى.

بقيت أمنيتى الأخيرة أداء الامتحان.

ظللت ثلاثة شهور تحت العلاج، وأوصانى الدكتور فشر بألا أرهق ناظرى بالقراءة أو بالتحديق فى أى شىء آخر شهراً رابعاً. وقد لاحظت حين شرعت فى عصيانه أن أثر المرض والعلاج يعوقانى عن القراءة، حيث كنت أرى كل شىء فى ازدواج، نتيجة لكثرة تعاطى قطرة الأتروبين.

وسمع أساتذتى بعزمى على التقدم للامتحان، فزارونى مشكورين ملحين فى إثنائى من عزمى، وحذا حذو هم كثيرون من إخوانى، ولكننى أصررت فى النهاية على تجربة حظى بالإستعداد للامتحان فى الحدود التى تسمح بها حالتى. وعاوننى زميلى المرحوم اسكندر ميرهم المحامى على متابعة الدراسة مدة شهر الحجر الصحى بتلاوة مذكراته على، ثم زودنى بعد ذلك بعض الزملاء بمذكراتهم، فى الدروس التى ألقيت عليهم أثناء مرضى، فكنت أقرأها ثم ألخصها للرجوع إليها عند الاقتضاء.

وأخيراً نجحت في الامتحان بفضل هؤلاء الزملاء الأوفياء. وأستطيع أن أقول أن نجاحي ببعض التفوق، لأني كنت في ترتيبي ضمن الثلث الأول من الناجحين.

عثرتي في امتحان الليسانس:

٢٠- إعترتني هذه العثرة في الامتحان الشفوى في مادة القانون التجارى. وكان تفوقي في هذه المادة سبب عثرتي. ذلك لأن إعتمادى على هذا التفوق جعلني أهمل مراجعة مذكرات هذه المادة قبيل الامتحان. وفي ليلة الامتحان بالذات قصرت مراجعتي على القانون الدولي الخاص، وقضيت في هذه المراجعة الليل طوله حتى الصباح.

وحين مثلت أمام لجنة الامتحان، المشكلة من مستر فوكس المستشار بمحكمة الاستئناف ورئيس الدائرة التجارية فيها، وحسين رشدى باشا، الذى كان حينئذ قاضياً بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة، ثم مسيو جرانمولان ناظر المدرسة ـ حين مثلت أمام هذه اللجنة كنت في إعياء شديد. ولما وجه إلي رشدى باشا أسئلة بسيطة في تعريف بعض العقود التجارية عجزت عن الإجابة، ثم ذهلت من عجزى هذا او اضطربت.

وحينئذ تدخل مسيو جرانمولان، وقال إني من أكثر الطلبة تفوقاً في القانون التجارى، وأن الظاهر أني لست في حالتي الطبيعية، راجياً إمهالي بعض الوقت والسماح له بأن يقدم لي قدحاً من القهوة.

ويظهر أن رشدى باشا لم يرقه تدخل ناظر المدرسة فأغلظ في القول، ثم تدخل مستر فوكس بين الاثنين، قائلاً إن الحكم في الخلاف للدرجة التي حصلت عليها في الامتحان التحريرى، وحين تبين للجنة إني حصلت فيه على درجة عالية سمحت لي بالاستراحة وإعادة سؤالي.

وحين مثلت للمرة الثانية أمام اللجنة، رفض رشدى باشا أن يوجه إلي أى سؤال مصراً على وجوب إسقاطي، قائلاً إنه لا دلالة للامتحان التحريرى حيث يمكن الغش فيه. وحينئذ تولى إمتحاني مستر فوكس، فكانت إجاباتي مرضية أثلجت صدر مسيو جرا نمو لان حيث أيدت صحة شهادته. على أن الخلاف لم يلبث أن تجدد بين أعضاء اللجنة على الدرجة التي استحقها.

وكانت مداولة اللجنة في ذلك بصوت عال، أقلقت زملائي من أجلي وأرهبتهم من أجل أنفسهم. وانتهى رأى اللجنة أخيراً في صالحي.

وبذلك اجتزت هذه المحنة.

* * * *

تتويج ادوارد السابع ملك بريطانيا

فضول سيدة:

٢١- سمح لي والدى بالسفر إلى لوندرة فى صيف سنة ١٩٠٢، صحبة أستاذى المرحوم مستر بيكوك، لحضور حفلات تتويج الملك ادوارد السابع.

وفي لوندرة نزلت ضيفاً بأجر كما يقولون على أسرة أستاذى المذكور بحي جلوستر.

وأول ما لاحظته منذ إقامتي هناك، أن أسرة الأستاذ كانت تعاملني معاملة كريمة كأنما كنت أحد أفرادها الإنجليز. بينما كان ضيوف هذه الأسرة ينظروف إلى نظرة أخرى، نظرة المتمدينين إلى أنصاف المتمدينين، أو نظرة المستعمرين للمُستعمرين.

وحينئذ عولت على أن أوقف هؤلاء عند حدهم، مؤيداً فى ذلك من أستاذى نفسه.

سألتنى سيدة مرة فى سخرية ونحن على مائدة الطعام. هل صحيح أن فى مصر يجوز للرجل أن يتزوج من أربع نساء، وكم عدد زوجات والدك. فلم أرد أن أجيبها على الجزء الثانى من سؤالها، وإنما قلت لها فى سخرية أيضاً أن هذا السؤال سبق أن وجهته سيدة مثلك للخديو عباس، عندما كان يتلقى العلم فى فيينا، فكان جوابه عليه أن هذا صحيح، لأن فى كل أربع نساء قلما يجد الرجل امراة واحدة صالحة للزواج. وحينئذ لزمت السيدة الصمت مصفرة الوجه، وانطلق أستاذى ضاحكا بملء شدقيه، والحق أن أستاذى كان معجباً بى فى مقارعتى لأبناء وطنه.

وفى سبيل إقناع المتمدينيين بأننا لسنا أنصاف متمدينين، أذكر أن مرة تساءل الحاضرون على مائدة الطعام أيضاً، عن علة وضع قائمة الطعام فى إنجلترا باللغة الفرنسية، سواء فى القصور الملكية أو منازل الأعيان أو الفنادق والمطاعم الكبرى، فتضاربت آراؤهم فى ذلك دون الإهتداء إلى سبب معقول. ولما فرغت جعبتهم قلت لهم إن العلة الصحيحة لذلك تجدونها فى تاريخ بلادكم.

ففى سنة ١٠٦٦ إثر واقعة «هستنج»، إحتل بلادكم وليم الفاتح دوق بريطانيا الفرنسية، وتولى الحكم فيها ومن بعده خلفاؤه الفرنسيون، فكانت قوائم الطعام تحرر باللغة الفرنسية فى قصور الحكام والأعيان. ولما كان الإنجليز أشد الشعوب محافظة على التقاليد، ظل هذا التقليد متبعاً إلى الآن.

وحينئذ عجب الحاضرون عدا أستاذى من أنى أعلم بتاريخهم منهم أنفسهم.

ومرة أخرى دعانى صديق مصرى متزوج من سيدة إنجليزية، لقضاء أسبوع معهما فى إحدى قرى الريف فى مقاطعة «كنت» تدعى «باراجرين» فطلبت من سيدة الدار ومن زوج أختها ثم من صديق لهما على التوالى أن يدلونى، من واقع دليل السكك الحديدية عن محطة القيام وموعد قيام القطار ووصوله، فلم يستطع أحدهم إرشادى عن شىء من ذلك. وحينئذ أخذت الدليل بيدى واستخرجت منه كافة البيانات المطلوبة، فدهش الثلاثة. وحالما حضر أستاذى أبلغوه بما وقع معجبين، كأنما هى معجزة من معجزات التاريخ.

والواقع أنى تصفحت الدليل قبل ذلك، وأعددت العدة لهذه المظاهرة.

كانت هذه الوقائع الثلاث كافية لاقناع هؤلاء القوم أن المصرى لايقل ذكاء أو علماً عن الإنجليزى، فانقلبت سخريتهم منى إلى احترامى وأصبحوا يتحفظون فى كلامهم أمامى، خشية أن أسخر أنا منهم بدورى.

متحف الآثار فى لوندرة:

٢٢- زرت لوندرة أول ما زرت متحف الآثار البريطانى الشهير، وترددت عليه حوالى عشر مرات، حتى أن أمين المتحف حين أبلغ عن كثرة ترددى ظن أنى من طلبة علم الآثار، ودعانى إلى تناول الشاى.

والغريب فى ذلك أنى لم أزر متحف الآثار فى القاهرة إلا بعد أن عينت مستشاراً ملكياً لوزارة المعارف، وأصبحت بحكم وظيفتى عضواً بلجنة الآثار. ولكن هذا الذى يبدو غريبا من طبائع البشر، ففى لوندرة ذاتها من لم يزر دار الآثار، وفى مصر من لم ير أهرام الجيزة حتى الآن، لقرب الشقة وإمكان الزيارة فى كل وقت، مما يدعو إلى التسويف والتلكؤ فيه يوماً بعد يوم.

ومما يسترعى النظر ويدعو للأسف أن فى متحف لوندرة خمس عشرة حجرة مخصصة للآثار المصرية النادرة، وهناك أكثر من غرفة تحوى أثمن المخطوطات القبطية القديمة، مما تسرب إليه من الحفريات المصرية والكنائس والأديرة القبطية فى غفلة الزمان.

وأذكر لهذه المناسبة أنه أثناء الحرب العالمية الأولى زارنى الجنرال دريك قائد القوات الإسترالية، بوصفى محامى البطريركية القبطية، وقال لى إنه وقرينته من هواة القيشانى القديم، وأنه عثر فى كنيسة مارى جرجس على قطع منها يرجع عهدها إلى بضعة قرون، كانت لاصقة بجدران الكنيسة ثم تساقطت على الأرض بسبب الرطوبة، وأن الناس يدوسونها بأقدامهم غير مدركين قيمتها الأثرية، وأنه لذلك يرجونى التوسط لدى البطريرك ليبيعها له مقابل الثمن الذى يقدره.

ولما قابلت البطريرك رفض بتاتاً بيعها، قائلاً إن جميع مخلفات الكنائس وقف وأنه لايملك التصرف فيما هو موقوف، فأبلغت للجنرال رأى البطريرك فانصرف آسفاً متألماً.

وبعد أسبوع زارنى الجنرال، وقال لى إنه أشترى جميع القيشانى المحطم وكذلك اللاصق بالجدران، وأنى بصفتى من رجال القانون قد أرى فى هذا الأمر جريمة، ولكنه هو بصفته من هواة الآثار يرى أن الجريمة كل الجريمة فى ترك هذا القيشانى عرضة للتلف والإندثار.

وسنرى فيما بعد عند الحديث عن قنديل جامع المؤيد مثلاً آخر لتسرب الآثار المصرية الثمينة.

وليست بريطانيا وحدها التى يكتظ متحفها بتراث آبائنا، ففى متاحف فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأمريكا وغيرها الكثير من آثارنا، التى تعلن لزائرى هذه المتاحف مبلغ ماوصلت إليه الحضارة فى مصر، عندما كانت تعيش أوروبا فى الظلام.

ولست أنكر لعلماء الأجانب الفضل فى الكشف عن آثارنا ولكننى كنت أوثر أن تظل هذه الآثار مدفونة فى أرضنا، عن أن يكشف عنها لتؤول إلى غيرنا، إلى أن يباح لنا الكشف عنها بأيدينا.

البرلمان:

٢٣ـ زرت بعد ذلك مبنى البرلمان وهو أفخم مبنى بلوندرة، بنى على طراز يقرب من الجوطى، وحضرت إحدى جلسات مجلس العموم، وكان رئيس وزراء الحكومة حينئذ مستر بلفور وكان مستر تشمبرلن أحد وزرائها.

وتصادف يوم زيارتي أن أصيب الأخير بحادث بسيط، فتقدم من رئيس الوزراء أحد الحجاب يحمل صندوقاً صغيراً، فتحه الرئيس وأخرج منه خطاباً تلاه على الحاضرين منبئاً بوقوع الحادث.

متحف البوليس:

٢٤- زرت أخيراً متحف البوليس السرى بسكوتلانديارد، بدعوة من مستر بونيتر أحد كبار موظفيها. ومما يحتوى عليه هذا المتحف الآلات التى أستعملت فى إرتكاب الجرائم الكبرى. وهو فى الوقت نفسه معهد لتدريب رجال البوليس على الكشف عن الجرائم وتحقيقها.

ورأيت فى هذا المتحف قنبلة آلية، فى صورة ساعة معدة لغرفة النوم، قيل أنها أهديت لأحد الكبار لاغتياله بانفجارها فى منتصف الليل. ولكن دقات الساعة أقلقت هذا الكبير وحالت دون نومه، فأوقفها قبل موعد الانفجار بقليل. وفى الصباح ظهرت بعض الشواهد الأخرى على هذه المؤامرة، ففحصوا الساعة وانتزعوا منها المادة القابلة للانفجار واحتفظوا بها فى متحف البوليس.

حفلات التتويج:

٢٥- زرت أخيراً بعض معالم المدينة الأخرى. ولكن هذه المعالم لم تكن الهدف الأول لقاصدى لوندرة فى صيف سنة ١٩٠٢، بل كانت حفلات التتويج وحدها ذلك الهدف، لما كان يتوقعه الناس من المبالغة فى إحياء هذه الحفلات، من وفرة الإعتمادات التى تقررت لإقامتها، وتفانى المسارح الكبيرة فى تقديم أعظم المسرحيات، كمسرحية ابن حور فى دار الأوبرا، ومسرحية قطاع الطريق فى ملعب الهيبودروم، ثم رواية جيشاً فى مسرح ستراند، ومنها ما مثل ألف مرة على التوالى، وكانت المسارح فى كل منها غاصة بالناس.

ويرجع الإسراف فى حفلات التتويج إلى أمرين: الأول: أن الملكة فيكتوريا كانت قد عمرت طويلاً، فلم يشهد الشعب حفلات تتويج منذ أكثر من نصف قرن ـ الثانى أن حفلات سنة ١٩٠٢ جاءت عقب انتصار بريطانيا فى حرب جنوب أفريقيا على البوير.

لورد كتشنر:[1]

٢٦ـ وفى رأيي أن السبب الثاني كان أقوى السببين. ودليلى على ذلك من جهة الاستقبال الحافل الذى قوبل به لورد كتشنر، عند عودته ظافراً من جنوب أفريقيا قبل حفلة التتويج بقليل ـ ومن جهة أخرى، ذلك الحماس الهائل الذى قوبل به اللورد أثناء حفلات التتويج نفسها.

فلم تكن فى لوندرة فى سنة ١٩٠٢ أسرة واحدة لم تفقد فى حرب البوير عائلها أوفرداً من أفرادها. وكانت النساء يلبسن فى تلك السنة أثواب الحداد ويسرن فى أحيائها كسيرات القلب حزينات. ومع ذلك إشترك أهل لوندرة كلهم بقلوبهم بمن فيهم من أولئك السيدات في الاحتفال باستقبال قائدهم بكل قلوبهم، مهللين مكبرين ناسين أوزار الحرب الضروس وما خلفته لهم من متاعب وأحزان.

وحين مر بشوارع لندرة موكب التتويج، كان تهليل الشعب وتصفيقه للورد كتشنر، الذى كان على رأس الموكب، أضعاف تهليله وتصفيقه للملك نفسه.

وإذا كان من دلائل ديمقراطية الإنجليز، فهو دليل أيضاً على أن فرحهم بأنهاء حرب البوير وانتصارهم فيها أخيراً كان مبعث المبالغة في حفلات التتويج وليس التتويج نفسه.

ولمناسبة الحفاوة فى استقبال لورد كتشنر، اذكرو واقعة كانت مثار الغيظ فى نفسى، إلى حد انفعالى بسببها بلغ حد المظاهرة فى إحدى الحفلات العامة.

أقام الإنجليز بعد عودة اللورد عرضاً عسكرياً كبيراً أسموه عرض جنود المستعمرات. وكان هذا العرض يشمل فصائل من جنوب كافة المستعمرات الإنجليزية حينئذ، مثلت

---

(١) تولى منصب المعتمد البريطانى فى مصر فى سبتمبر ١٩١١ خلفاً للسير الدونجورست بعد وفاته. ولقد سبق له العمل سردار الجيش المصرى وكان أحد أبطال أزمة الحدود ـ التى أشرنا إليها ـ وكان من الطبيعى أن يستمر على عدائه للخديو بعد أن تولى منصبه الجديد . وقد اصطدم مع الخديو بالفعل ونجح فى سلب إشرافه على الأوقاف وتحويلها إلى نظارة لتكون ضمن هيئة النظارة وتخضع لإشرافها بعد أن أساء الخديو التصرف فى إيرادات الأوقاف، ثم وقف أمام الخديو مرة أخرى إذ تراجع الأخير عن صفقة بيع سكة حديد مريوط والتى أبرمها مع الحكومة الإيطالية، بعد أن أرغمه كتشنر على بيعها للحكومة المصرية بمبلغ ٣٤٠ ألف جنيها تحسباً لتكريس النفوذ الإيطالى بمصر. ولقد ظل كتشنر فى منصبه حتى قبيل إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ديسمبر ١٩١٤، إذ إستدعته حكومته لكى يشغل منصباً فى وزارة الحربية وتم تعيين سيرهنرى ملما هون بدلاً منه والذى ظل فى منصبه حتى نوفمبر ١٩١٦..

فيه كندا وإستراليا ونيوزيلاندا، وجنوب أفريقيا والهند وغيرها، حتى سود أفريقيا الوسط
الذين كان منظرهم فى ذلك العهد، بشعرهم الكثيف، ولباسهم البدائى الحقير مبعث
استنكار الإنجليز أنفسهم.

وقد لاحظت فى دهشة أثناء العرض أن من بين هؤلاء الجنود نحو عشرين جندا
يلبسون الطربوش ويمتطون الجياد العربية، فصرخت فى القوم لا، لا هذا ليس صحيحاً،
مصر ليست مستعمرة إنجليزية، ظناً منى أن هؤلاء الجنود يمثلون الجيش المصرى. ولكن
مستر بيكوك أقبل على على الفور وطيب خاطرى قائلاً إن هؤلاء جنود من قبرص.
صرف فى كياسة رجال البوليس الذى هموا بالقبض على.

حدائق لوندرة:

٢٧ـ وحدائق لوندرة من أهم معالم هذه المدينة، وهى رئات المدينة الكبيرة وأكبر ه
الحدائق هايدبارك وريجنت بارك. ومما يلفت النظر فى هذه الحدائق أنها مقصد العش
والمحبين، يجتمع فيها الحبيبان فيتناجيان ويتبادلان القبلات ويتعانقان، دون أن يعكر ص
اجتماعهما أحد من رجال البوليس أو حراس الحديقة. بل كان هؤلاء يصفون المقاعد اث
اثنين، فلا تجد مقعداً منفرداً ولا ثلاثة معاً، وكان المقعدان يوضعان خلف جزع شج
كبيرة، أو فى ظل فرع من فروعها الكثيفة، وكان حارس الحديقة إذا ما أراد تحصيل رس
المقاعد يجعل من صندوقه النحاسى بما فيه من النقود المعدنية، جرساً لانذار الحبيب
بقدومه.

قارئة الكف:

٢٨ـ وأقيم فى لوندرة لمناسبة احتفالات التتويج معرض كبير بحى إرلز كورت، قصد
فيه يوماً من الأيام إلى إحدى قارئات الكف التى قالت لى: إنت تدرس القانون فى بلد
وحضرت لمشاهدة حفلات التتويج، وسوف تعود إلى وطنك فاحذر من الأخطار التى
تتعرض لها فى عودتك، وسوف تشغل يوماً ما مركزاً قضائياً كبيراً، ثم ترقى إلى وظي
أعلى.

لم يدهشنى هذا حينئذ إلا كونها عرفت إنى أدرس القانون، أما أنى قدمت لوند
لمشاهدة حفلات التتويج فكان ذلك من البديهيات، أما تنبؤها لى بالمركز القضائى ف
أحفل به حينئذ، لأنى أحسست أنه رجم بالغيب.

ولكننى حين عينت مستشاراً ملكياً تذكرت قول هذه السيدة، ودهشت له بعض الشيء، وحين عينت وزيراً زادت دهشتى. ولكننى مالبثت بعد التروى أن اعتقدت أن قولها كان رجماً لا تنبأ بالغيب، لأنها حين قالت لى إتى أدرس القانون، لابد قد لمحت فى وجهيى ما يؤيد صحة قولها. وما دام قولها هذا صحيحاً، فمن المحتمل أن أعين فى وظيفة قضائية، ثم أرقى إلى أعلى منها، إلا أن الذى لاشك فيه أن قارئة الكف كانت على جانب عظيم من الذكاء يدعو وحده إلى الدهشة.

على أنه بقى بعد ذلك جزء من حديث هذه السيدة، مازلت فى دهشة منه إلى الآن. فقد تعرضت فى باريس فعلاً أثناء عودتى لحادث خطير هددنى فى حياتى، وكان إنذارها لى به سبيل الخلاص منه.

فقد غادرت باريس بقطار الليل فى عربة من عربات الدرجة الأولى، التى كانت فى ذلك الوقت تحتوى على عيون ذات بابين بجانبى العربة، منفصلة كل عين منهما عن الأخرى لايجمع بينهما ممر داخلى واحد. وحين غادر القطار المحطة لم يكن بالعين سواى، فجلست أرقب من النافذة باريس بأنوارها المتألقة وهى تغيب عنى رويداً، ولما غابت، تماماً لاحت منى التفاته إلى الطرف الآخر من العين، فإذا بى أجد فيه رجلاً تدل كل الشواهد على أنه لص متربص للهجوم على. فقد كان قذر الوجه واليدين حقير الملبس يربط رقبته بقطعة من القماش الأحمر، ممسكا بصحيفة عنوانها إلى أسفل، يحدق فى حين أحيد عنه، ويخفى وجهه بالصحيفة حين أنظر إليه. وحينئذ تذكرت حديث قارئة الكف، وأيقنت أنى فى حالة دفاع عن النفس، ففتحت جعبتى الصغيرة وأخرجت منها مسدسى الذى إشتريته إثر حديث لقارئة الكف، ثم قصعته إستعداداً لاطلاق الرصاص على اللص، إذا مابدت منه آية حركة نحوى. ولكن اللص حين سمع قصعة المسدس ورآه مصوباً إليه عاد فأخفى وجهه، وظل مخفياً إياه حتى إذا ما قربنا من محطة مولان وهدأت سرعة القطار، مديده من النافذة وفتح الباب فى سهولة، ثم قفز من القطار فى خفة، مما يدل على أنه من اللصوص المتخصصين فى سرقة القطارات.

وفى مولان إنتقلت إلى عربة من عربات الدرجة الثانية، التى تتصل عيونها ببعضها والتى تكتظ عادة بالمسافرين، لأكون بمأمن من حادث جديد.

ولقد خيل إلى أن مغامرتى مع اللص طالت أكثر من ساعتين، بينما المسافة بين باريس ومولان لا تتجاوز نصف ساعة.

ريف إنجلترا:

٢٩- والريف فى إنجلترا، وأهله على نصيب كبير من الخلق الكريم. فقد قضيت فى هذا الريف وعاشرت أهله أسبوعاً كاملا وكان كل يوم منه من أسعد الأيام.

تعلن القرويات فى إنجلترا عادة فى صيف كل عام عن استعدادهن لقبول ضيوف بأجر. فوقع اختيار صديقى المرحوم سعد بطرس علم والسيدة قرينته الإنجليزية وأنا على قرية «بارا جرين» فى مقاطعة «كنت» الجميلة. وهناك نزلنا على سيدة فى دارها الصغير النظيف الذى يتكون من دورين يحتوى الأسفل منهما على غرفتين إحداهما بنى للاستقبال والطعام والثانية لنوم صاحبة الدار، ويحتوى الأعلى على غرفتين للنوم شغل صديقى وقرينته إحداهما وشغلت الأخرى. وبذلك كنا نحن الثلاثة كل نزلاء الدار.

وكانت الأجرة التى تتقاضاها السيدة من صديقى وقرينته جنيها ونصف الجنيه فى الأسبوع ومنى جنيهاً واحدا عن السكن والطعام معاً.

ولذلك كنا نتساءل فى دهشة كيف تستطيع هذه السيدة المسكينة أن تقدم وجبات الطعام لنا مقابل هذا الأجر الضئيل المقصور على أشهر الصيف.

كنا نعلم أن القروية الإنجليزية من أكثر القرويات فى العالم كله نشاطاً واقتصاداً، وأنها تقوم بنفسها فى دارها بالخدمة والحياكة والطهو والغسيل والكى، وفى حقلها بالبذر والحصاد، وفى حديقة دارها الصغير بجنى ثمار شجرها فتصنع منه بيدها الشراب والحلوى والفاكهة المحفوظة. وتجمع من تقليم أشجارها الخشب للطهو والتدفئة، ثم تربى بعض الدواجن لتأكل منها أوتتاجر بها، وخنزيراً تقدد لحمه وتتخذ من شحمه دسماً يكفيانها طوال السنة. وهكذا تعمل القروية بقاعدة الإكتفاء الذاتى إلى أقصى حد.

ولكن كل ذلك لم يفسر لنا سر حياة هذه السيدة المسكينة التى توفى عنها زوجها، ثم قتل ابنها فى الحرب فى ظرف سنتين، ولم يبق لها من معين على الحياة سوى جدها وإيمانهابالله.

وباراجرين قرية جميلة، يحيط بها بعض التلال الخضراء، ومجموعة من الغابات الصغيرة ذات أشجار عالية كثيفة، وكان على القرب منها مصنعان أحدهما للورق والآخر لدبغ الجلود.

ضللنا الطريق يوماً فى إحدى هذه الغابات، فكنا نعود أكثر من مرة إلى حيث كنا، وأرهقنا التعب فقصدنا إلى كوخ صغير، إلتماساً لقسط من الراحة وقدح من الشاى. فاكرمتنا العجوز صاحبة الكوخ، وقدمت لنا الشاى فى أقداح غليظة على مائدة نظيفة ثم هدتنا إلى الطريق ، فشكرناها وأنقدناها نصف كرون أى ما يعادل إثنى عشر قرشا، ولكنها رفضت فى إباء أن تأخذ أكثر من شلن واحد قائلة أنه فوق المزيد.

ولم يمض علينا يومان فى باراجرين، حتى وصلتنا دعوة لزيارة مصنع الورق وتناول الشاى، وإثر الزيارة بعث لنا مديره بهدية من الورق من مختلف الأصناف والأحجام.

وفى يورم الاثنين الأول من شهر أغسطس، وهو يوم عطلة أشبه بعطلة شم النسيم، حيث يقصد سكان المدن إلى الريف، يمرحون فيه بين أقداح الشراب وأنغام الموسيقى والرقص ـ فى ذلك اليوم الذى يسمونه عطلة البنوك، وجدنا حقل فراولة حاجزه مرفوعا فظننا أن الحقل مفتوح، ومعنى ذلك أن صاحب الحقل بعد جنى المحصول وحيث يتبقى منه مالا يستحق أجرة العمال، يأمر بفتح الحقل للجمهور لالتقاط ما بقى من الحصول، بدلاً من إتلافه فى عملية الحرث لإعداد الأرض للزراعة الجديدة.

وعلى أساس هذا الاعتقاد دخلنا الحقل فأكلنا من الثمار حتى شبعنا، ثم ملأنا قبعاتنا الخوص بما فاض عن قدرتنا على الأكل، ولما هممنا بالانصراف أقبل علينا صاحب الحقل مسرعاً غاضباً يأمرنا بالوقوف وحالما قرب منا وأدرك أننا من الأجانب، تبدل غضبه رفقاً وقال فى هوادة: لعلكم ظننتم أن الحقل مفتوح والواقع غيرذلك ، وحينئذ عرضنا عليه دفع ثمن الثمار الذى أكلناه والقدر الذى حملناه وحينئذ رفض الرجل ولما أصررنا على الدفع قدر الثمن ببنسين، أى أقل القيمة من القرش، وأبى أن يأخذ أكثر من هذا القدر. وفى المساء أرسل لنا سلة من الفراولة، أهديناها لصاحبة الدار التى قالت لنا فى غبطة أنها سوف تصنع منها من الشراب والحلوى ما يكفيها لمدة سنة كاملة.

هكذا كان كرم الخلق والضيافة عند أهل الريف فى إنجلترا.

لوندرة فى سنة ١٩٥١:

٣٠ـ ولم أزر لوندرة بعد سنة ١٩٠٢ إلا فى سنة ١٩٥١، فوجدتها هى لوندرة القديمة، رغم أوزار الحرب التى حاقت بها، فمعالم المدينة لم تتغير وسكانها لم يتبدلوا، لا فى زيهم أو أخلاقهم أو سبل حياتهم، اللهم إلا فى اقتصادياتهم، التى قد لاتبدو للزائر العابر ولا يدرى بها سوى الباحث المحقق.

فأول ما يلاحظه الزائر رخص أجور الفنادق فى لوندرة، فقد نزلت فى بالاس أوتيل بحى لانكاسترجيت، وكانت أجرة الغرفة والطعام فيها لاتتجاوز سبعة وعشرين شلناً، أى ما يعادل مائة واثنين وثلاثين قرشاً.

بيما يدفع الزائر مقابل ذلك فى باريس ثلاثة أمثال هذه القيمة، وكذلك فى مدن سويسرا، وما يقرب من ذلك أويزيد فى مدن ايطاليا.

وكذلك يلاحظ الزائر فى لوندرة حرص المحال التجارية والمستهلكين على احترام قوانين التموين. ويرجع ذلك إلى صلابة المستهلكين، أكثر منه إلى رغبة التجار فى احترام القوانين.

تأميم العلاج فى إنجلترا:

٣١ـ والعلاج فى إنجلترا مؤمم، تقوم به الحكومة للمرضى مجاناً فى مستشفياتها، مقابل ضريبة تتقاضاها من الممولين وإذا علمت أن الضرائب هناك تصاعدية، أدركت أن مؤدى هذا التأميم علاج الفقير على حساب الغنى.

* * * *

في المحاماة مشاق المهنة

جهد الجسم والعقل والنفس:

٣٢ـ المحاماة من أشق المهن الحرة إن لم تكن أشقها جميعاً ، فالمحامي الذي يحرص على واجبه لا يعرف أن لبدنه عليه حقاً. فهو يرهق جسمه بالعمل المتواصل، وعقله بالتفكير العميق، ونفسه عند الاخفاق بالألم المرير. ثم هو مع ذلك لايقابل من موكله غالباً إلا بنكران الجميل.

يستيقظ المحامي مبكراً كل يوم لالقاء نظرة على قضاياه التي سيترافع فيها في ذلك الوم، ويقضي يومه إلى ما بعد الظهر مباشرة قضاياه بدور المحاكم، وفي المساء يقابل موكليه في كتبه، ثم في الليل يعكف على إعداد المرافعة في قضايا الغد، حتى ساعة متأخرة من الليل، وأحياناً حتى ساعة مبكرة من صباح الغد.

أما درس القضايا وكتابة المذكرات فذلك موعده يوم الجمعة يوم العطلة المخصصة للراحة.

ولذلك يضطر المحامي الكبير، الذى يعهد إليه بالقضايا الكبيرة إلى الحد من قبول القضايا، إن كان من القانعين، أو إلى الحاق عدد كبير بمكتبه من صغار المحامين.

ويرى المحامي نفسه مرهقاً بالعمل طوال السنة، فيحاول أن يستعيد قواه بقضاء العطلة القضائية في أحد مصايف القطر، ولكنه مع ذلك لاينال قسطا من الراحة، لأنه يظل على إتصال بمكتبه طوال مدة الصيف، ولأن كل المتقاضين يقصدون إليه حيث يكون، وأخيراً لأن مواعيد الاجراءات وبخاصة أمام محكمة النقض لاتعترف للعطلة القضائية أو لراحة المحامين بأى حرمة.

ويقصد المحامي إلى أوروبا ليقطع كل صلة له بمصر، ولكنه رغم ذلك يضطر أحياناً إلى قطع سياحته أو علاجه، ليقوم بإجراء قضائي هام، أو لتصحيح إجراء قام به مكتبه في غيبته.

ففي صيف ١٩٥١ ، أضطررت لقطع علاجي بعد خمسة عشر يوماً من سفرى وعدت للقطر لتصحيح إجراءات الطعن فى حكم، ثم إضطررت للبقاء فيه لتتبع

الإجراءات، وبذلك حرمت من أجازة وخسرت نفقات السفر، ثم دفعت من مالى الخاص رسوم إعادة الإجراءات.

ويجهد المحامى عقله بكثرة التفكير فى قضاياه إن طوعاً أو كرها.

فالمحامى مهما كانت قدرته لن يجد دائماً لقضيته حلاً على الفور. بل يحتاج فى غالب الأحيان إلى البحث عن هذا الحل. ومن شأن هذا البحث إقلاق راحة صاحبه فى نهاره وليله على السواء. لذلك كنت احتفظ دائماً فى الليل بالقرب من مضجعى بمفكرة وقلم لتدوين ما قد يعن لى فى لحظات الليل من طريقة لرفع الدعوى أو دليل أو دفع فيها.

ويشترك المحامى مع موكله فى ألم الإخفاق فى قضيته، إذ ما إعتقد الأول أن موكله كان على حق وأن الحكم فيها لم يكن على صواب.

وكثيراً ما يتقمص المحامى قضية موكله، فيزيد إعتقاداً بحقه كلما تعمق فى دراستها ووجد دليلاً جديداً على صحتها، فيجاوز فى تفائله بكسبها ثم لا يلبث أن يصدم فيها بخسارتها.

تنكر الموكل لمحاميه:

٣٣- أما تنكر الموكل لمحاميه فهو مضرب الأمثال. يقول المحامون فيما بينهم إذا وجدت موكلك فى مكتبك يوم الحكم فى قضيته فاعلم أنه قد خسرها. وإن لم تجده فاعلم أنه قد كسبها.

أفهم أن الموكل إذا خسر قضيته حمل محاميه حقاً أو باطلاً وزر خسارتها، أما أن يكسب الموكل قضيته فيتهرب من محاميه حتى لايدفع له أتعابها، ولا يكلف نفسه على الأقل شكره على جهوده التى بذلها فى سبيله، فهذا ولاشك منتهى نكران الجميل.

هذا النكران متفش فى نفوس الموكلين فى مصر إلى أقصى حد أو فى نفوس الأغنياء منهم قبل الفقراء.

وفيما يلى بعض الأمثلة على ذلك:

فى سنة ١٩٠٨ توفى أحد موكلى، عن تركة واسعة تزيد قيمتها على مليون جنيه. وكان له ولد سيىء السلوك منبوذ من والده، فألقى بنفسه فى أحضان المرابين والنصابين،

الذين استوقعوه على مستندات وأخذوا بها أحكاماً فى حياة والده، بلغت قيمتها حوالى المائة ألف جنيه، بينما هم لم يدفعوا أكثر من ألفين.

وكانت طريقة مرابيه فى استغلاله طريقة شيطانية، تقضى بألا يدفعوا له المبلغ المتفق عليه إلا بعد توقيعه سند الدين، ورفع الدعوى به واعترافه أمام المحكمة بقبض مبلغ الدين، وصدور الحكم فيها ثم صورة الحكم نهائياً.

وبمقتضى هذه الأحكام أعد المرابون طلبات الاختصاص على مدينهم المذكور، حتى إذا ما توفى والده، سجلوا من الاختصاصات على نصيب مدينهم من عقارات التركة ما قيمته خمسة وتسعين ألفاً من الجنيهات خلاف الفوائد والمصاريف وحينئذ وكلنى مدينهم فى الطعن فى هذه الأحكام، فرفعت دعاوى مدنية على بعض المرابين، الذين دفعوا له المبلغ المتفق عليه بعد حصولهم على الحكم. كما رفعت دعاوى جنح مباشرة على الذين نكلوا على اتفاقهم، فلم يدفعوا له حتى هذا المبلغ.

وكان سندى فى الدعاوى المدنية أن الأحكام الصادرة على موكلى لاتكتسب قوة الشيء المقضى به، لأنها لم تصدر فى خصومة صحيحة، كان المدين فيها مطلق الحرية فى الدفاع فيها، وإنما صدرت فى قضايا صورية قصد الدائنون بها وفاء دين الربا. وكان سندى فى دعاوى الجنح أن الدائنين إنما نصبوا على موكلى، بعدم الوفاء بالمبلغ المتفق عليه، فوق إرتكابهم جريمة الربا الفاحش.

وكان موكلى يتفق مع دائنيه على قبض خمسين جنيها مقابل ألفين وخمسمائة مقابل عشرة آلاف. وبلغ عدد القضايا عشراً، حكم فيها جميعاً لصالح موكلى، ماعدا قضية واحدة أحيل فيها الدين إلى بنك أثينا، ورفعت دعواه أمام المحكمة المختلطة فقضت للبنك بدينه كاملاً باعتباره محولاً إليه حسن النية.

ولما جاء الحساب على الاتعاب رفض موكلى أن يدفع لى قرشاً واحداً، علاوة على ما أمر المجلس الحسبى بصرفه لى أثناء نظر القضايا وقبل الحكم فيها تحت الحساب، وقدر ذلك ستمائة جنيه.

ولما رفعت دعواى على موكلى قضى لى نهائياً بمبلغ ألف جنيه، علاوة على المبلغ المذكور.

ولم أتمكن من تحصيل هذا المبلغ من المدين رغم ثرائه، إلا بعد ثلاثة عشرة سنة، أنفقت في سبيل الحكم في القضية وتنفيذه أكثر من ثلثمائة جنيه رسوماً ومصاريف، وعانيت فيها الكثير من عنت الموكل.

وفي سنة ١٩٠٩ وما بعدها وكلت عن سيدة من كرائم السيدات وأغنيائهن في أربع عشرة قضية، كسب ثلاثة عشرة وإصطلحت في الباقية منها، لعدم احتمال كسبها.

وكانت هذه السيدة تدفع لي الأتعاب من وقت لآخر دون اتفاق سابق، وما كنت أراجعها فيما تدفعه.

وفي سنة ١٩٢٤، قعدت هذه السيدة عن دفع الاتعاب في كبرى قضاياها. ولما طالبتها بها زخيرا بعد أن تنكرت لي في وفائها أبت الدفع صراحة. حينئذ تقدمت للمحكمة بطلب تقدير أتعابي في القضية. فقدرته بمبلغ مايتين وخمسين جنيها. وعارضت كما عارضت الموكلة في هذا التقدير، فعدلت المحكمة أتعابي إلى مبلغ أربعمائة جنيه.

إلى هنا كانت موكلتي مماطلة في دفع الأتعاب فحسب، شأنها في ذلك شأن أكثر الموكلين، ولكن الذى حز في نفسي وعبته عليها بحق، أن يقول محاميها في مرافعة عند نظر المعارضة، أني قبضت أتعابي دون أن أعطيها أيصالاً بها، وأني حصلت لها مبالغ واحتفظت بها لنفسي، والى غير ذلم مما لا يصلح نقله عن سيدة فاضلة، في حق محام خدمها خمس عشر سنة باخلاص ونجاح.

ولكن لحسن الحظ عثرت في ملف القضية بكتاب من السيدة صادر منها بعد الحكم الحكم النهائي في القضية، تشكرني فيه على كسب القضية وتعدني بدفع الأتعاب فكان فيه فصل الخطاب.

وفي سنة ١٩٢٤ قدم إلى قروى من مديرية بني سويف، تظهر عليه رقة فالحال، وإذا يبين من وقائع دعواه أنه يملك ماية وخمسية فدانا. وحين عرضنا لمسألة الأتعاب، أدعى الفقر قائلاً أنه لايستطيع أن يدفع لي مقدماً سوى عشرة جنيهات، واعداً بدفع ما أطلبه إذا ما قضت محكمة الأستئناف لمصلحة بالغاء الحكم الإبتدائي، راجياً أن أعطيه من توقيع أى إتفاق بالأتعاب بدعوى أن الدنيا أمان. ثم انتهت المناقشة بأن دفع لي ماية جنيه مقدماً وتعهد لي كتابة بدفع مثلها مؤخراً.

ويوم الحكم حضر إلى صاحبنا داعياً الله بكسب القضية واعدا إياى بمضاعفة مؤخر الأتعاب ولكنه لم يعد إلى ذلك اليوم، فأيقنت أنه لابد قد كسب دعواه بالفعل.

ولما طالبته بمؤخر الأتعاب لم يرد عليّ فرفعت الدعوى عليه وحكم لى فيها بما طلبت، وأعلنته بالحكم ثم حجزت على محصول عشرين فداناً من القمح. ومع ذلك كله لم يحرك ساكناً، بل عمد إلى تبديد القمح المحجوز. وقبل اليوم المحدد للبيع وخشية إثبات واقعة التبديد بمعرفة المحضر، قدم إلى القاهرة ليدفع لى الأتعاب ويأخذ به إيصالاً ليلغى الحجز من جنحة التبديد. وبينما كنت فى دارى مطلاً من النافذة، حوالى الساعة الخامسة صباحاً، وجدت رجلاً نائماً على إفريز الشارع لم يلبث أن إستوى جالساً، فإذا به موكلى. وحالما فتح مكتبى الملحق بدارى قصد إلى معلناً مجيئه لدفع الأتعاب، ولكنه بدأ يساومنى على مقدارها رغم الحكم لى بها، وبدأ مساومته لى بعرض خمسة جنيهات، ثم انتهى أخيراً بدفع المبلغ المحكوم به كله والمصاريف.

وفى سنة ١٩٤٠ وكلنى وجيه تبلغ ثروته ثلاثة ملايين من الجنيهات فى قضيتين، يتناول النزاع فيهما مالاتقل قيمته عن ربع مليون من الجنيهات. وحالما عهد إلى بالتوكيل فيهما سلمنى شيكاً مطلوباً لم أتصفحه فى حضرته إستيحاء منه. وبعد انصرافه تبينت أنه بملغ ثلاثمائة جنيه فقط. ولم أرد مراجعته فى قيمة الشيك، ولا الاتفاق معه مقدماً على الأتعاب، اعتقاداً منى أنه سوف يقدر أتعابى حق قدرها، فيلحق هذا الشيك بشيك آخر أكبر منه قيمة، ولكنه لم يفعل، ومع ذلك لم أتوان فى درس القضيتين، والأستعداد للمرافعة فيهما أمام محكمة الاستئناف.

وفى سبيل ذلك إنقطعت بفندق مينا هاوس شهراً كاملاً عن كل عمل آخر وأعددت فى كل قضية مذكرة، طبعتها وقدمتها قبل جلسة المرافعة، ثم ترافعت فيهما فى جلستين، وصدر الحكم فى كل منهما لصالح الموكل، بالغاء الحكم المستأنف وبسائر طلباته.

وكان من دواعى الأسف أن يعاملنى هذا الموكل المليونير، الذى كان من رجال القضاء والمحاماة، معاملة عامة الموكلين لسائر المحامين، فلايحضر إلى مكتبى لشكرى على مجهودى ومحاسبتى على أتعابى. وحينئذ قررت أن أمهله شهراً كاملاً. وفى نهاية هذا الموعد كلفت زميلى فى المكتب الإتصال بالموكل بالتليفون ودعوة نجله لمقابلتى، فرد الموكل مستنكراً هذه الدعوة قائلاً: ماذا تريدون من نجلى وقد دفعت لكم أتعابكم كاملة.

حينئذ رفعت عليه الدعوى، وحرص الموكل على حضور القضية بنفسه إلى جانب محاميه، وقرر أمام المحكمة أن الذى وضع المذكرتين نجله الدكتور فى علم الحقوق والمحامى أمام محكمة الاستئناف لم تستغرق أكثر من عشر دقائق، وأن قضيته كانتا من الظهور بحيث لم تكونا فى حاجة إلى محام أصلاً.

وكانت ملاحظة المحكمة على هذا الدفاع قاسية، فكان لى فيها ترضية كاملة. على أن المحكمة الابتدائية لم تحكم لى سوى بثلثمائة جنيه أخرى. وأغلب ظنى أنها قدرت مؤخر أتعابى فى القضيتين على أساس المقدم المدفوع إعتقاداً منها إنى قبلت هذا المقدم عن رضاء.

استأنفت الحكم كما استأنفه الموكل، فقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم إلى مبلغ ألف جنيه.

طعن الموكل فى الحكم أمام محكمة النقض. بواسطة زميل صديق له. وقابلنى الزميل معتذراً عن توكيله فى القضية، فأجبته بأنى سوف أحييه أمام محكمة النقض أحس تحية. وسألنى عن مؤدى هذه التحية، فقلت له أنى لن أقدم مذكرة فى الطعن فتحرم على المرافعة فيه، وأترك للمحكمة وحدها الرد على أسباب طعنك.

قضت محكمة النقض برفض الطعن، فقابلنى الزميل محاولاً الاعتذار مرة ثانية، فأجبته بأن كلا منا حر فى تقدير الواجب عليه نحو الآخر. ولكننى إذا ما عرضت على التوكيل ضدك، فى قضية لا علاقة لها بأتعاب المحاماة، ونقدنى فيها الموكل ألفا من الجنيهات، وكنت فى حاجة إلى جنيه واحد لما قبلت التوكيل.

والواقع أنه لولا أن الزميل صديق قديم، له فى نفسى منزلة الأخ الكبير لما تألمت بقبوله التوكيل ضدى.

والواقع أيضا لو أن موكلى حضر إلى عقب كسب دعواه وشكرنى على جهودى فيها ثم طوى شيكا بأى مبلغ كان لقبلته دون مناقشة.

الغدر بالمحامين:

٣٤- ومن المتقاضين من يغدر بالمحامي ويحرمه من رزقه، بوسائل شيطانية تجوز على المحامي نفسه.

ففي حوالى سنة ١٩١٩ وصلتنى برقية من أسيوط بتوقيع أحد الوجهاء ويقول فيها: نرجو فتح مكتبكم غدا الجمعة لمقابلتكم وتوكيلكم فى قضية هامة. وقد عجبت لهذه القضية التى لايستطاع فيها إرجاء التوكيل يوماً واحداً، ولهذا الموكل الذى يؤثر راحته على راحتى، على فرض أن له عذراً يحول دون مقابلتى يوم السبت وكان لصاحب البرقية من أسرة عمرو الكبيرة بأبى تيج، وهو يملك وحده ثلاثة آلاف فدان، ولذلك أغرتنى برقيته على تلبية طلبه.

وحضر إلى صاحب البرقية وعرض على التوكيل فى قضيتين، إحداهما موضوعها النزاع فى ملكية مائة وخمسين فداناً، والأخرى موضوعها النزاع فى ريع خمسمائة فدان. وبعد أن شرح لى الموكل وقائع الدعويين، إتفق معى على أتعابهما واعداً بالحضور فى الغد لدفع مقدم الأتعاب وتحرير عقد الاتفاق، طالباً منى أن أكتب له كلمة تفيد قبولى التوكيل مبدئياً، حتى يسحب مبلغ الأتعاب من البنك. ولكن طلبه الأخير وقع عندى موقع الشك فرفضته.

وفى صباح السبت لم يحضر إلى الموكل، وقيل لى أنه جالس بمقهى قريب من مكتبى. ثم حضر إلى بدلاً منه اثنان من أسرته، وعرضا على التوكيل فى القضيتين المذكورتين خصماً لذلك الموكل، فاعتذرت لهما عن عدم قبول التوكيل لسبق قبول التوكيل فيهما عن خصمهما نفسه. وحينئذ قالا لى إن هذا الماكر قد خدعك ليحرمنا من وكالتك عنا، ورويا لى أنه كانت بينهما وبينه فى يوم الخميس قضية أمام محكمة أسيوط، وأنهم تقابلوا معه معاً على رصيف المحطة وتشاحنوا، فصارحاه فى حدة المناقشة، بأنهما سيوكلانى فى قضاياهما ضده، وأنه لذلك سبقهما فى الحضور إلى بقصد تحريم القضيتين على وليس بقصد توكيلى فيهما، وكان ذلك.

جهل بعض الموكلين لأقدار المحامين:

٣٥ـ ومن مآسى المحاماة أن لايدرك الموكل قدر محاميه، ويظن أنه وكيله المأجور، فله عليه من الحقوق ماله على ناظر زراعته أو وكيل دائرته. على أن هذا العيب أصبح مقصوراً على جهلاء الريف وأغنياء الحرب.

يروى أنه إثر تشكيل المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥[١]، وكل أحد عمد البحيرة محامياً كبيراً فى الأسكندرية، وحضر العمدة يوماً لمقابلة محاميه فطلب إليه الانتظار لاستئذانه فى ذلك، فلم يكن من العمدة إلا أن اقتحم غرفة المحامى فى غضب، قائلاً لوكيله كيف تستأذنه وهو... وأنا كاريه[٢].

ولايزال الجهل متفشياً حتى الآن لبعض الموكلين، وفى صورة مطلقة بعض الشيء، ولكنها تؤدى إلى إساءة العلاقة دائما بين الوكيل والمحامى.

وفى سنة ١٩٥٠، وكلنى أحد باشوات الصعيد من أثرياء الحرب فى بعض القضايا. وهو الذى من أجله قطعت علاجى فى أوروبا بعد وصولى إليها بخمسة عشر يوماً، على النحو الذى ذكرته. وفى يوم ما طلب إلى الوساطة فى أمر لا علاقة له بقضاياه ولا يمت بأى صلة لمهنة المحاماة.

ولما لم أجبه إلى طلبه، حضر إلى غاضباً مصراً على وجوب قضاء هذا الأمر فى ظرف موعد حدده. وفى نهاية الموعد حضر إلى يتهمنى باهمال قضاياه ويهددنى بعزله من توكيله، فكان لابد أن ألقنه درساً فى أدب المعاملة وفى الاحترام الواجب للمحامين.

---

(١) فى عام ١٨٧٥ أبرمت اتفاقية انشاء المحاكم المختلطة والتى سميت «محاكم الاصلاح» مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وأربع عشرة دولة أوروبية. حيث وضعت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات. أما القواعد التى قام عليها هذا النظام فهى:

أولاً: تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب، أو بين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة.

ثانياً: الفصل فى المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية واحدة.

ثالثاً: الجنح والجنايات التى يرتكبها الأجانب ظلت من اختصاص المحاكم القنصلية. وبمقتضى هذا النظام تم إنشاء ثلاث محاكم إبتدائية بمصر والأسكندرية والأسماعيلية بالإضافة إلى محكمة استئناف بالأسكندرية. وكان للقضاة الأجانب الأغلبية وكانت لهم رئاسة هذه المحاكم حتى أن أحد قضائها وهو ڤان يملن «هولندى الجنسية» وصف هذه المحاكم بقوله «إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر» أنظر عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل، ج٢، الطبعة الثالثة – دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ : ص ٢٨٦ – ٢٦٩.

(٢) أى إستأجرته.

ولقد علمت من الأستاذ الكبير السيد نجيب الهلالى[1]، أنه كان وكيلاً عن الباشا المذكور، وفى القضايا التى وكلت فيها، وأنه اضطر إلى التنازل عن التوكيل فيها لعدم إحتماله معاملة الباشا الموكل.

بعض حالات العرفان بالجميل للمحامين:

٣٦ـ ومن حسن الحظ أن هذا الصنف من الموكلين قد أخذ فى القلة. ولاشك أنه سوف يؤول إلى الزوال، إذا ما حرص المحامون على كرامتهم فى معاملتهم مع الموكلين. ولكن قانون العرض والطلب قد يحول إلى حين دون تحقيق هذه الغاية. على أن من الموكلين من يبادل محاميه أصدق الود، ويكن له خالص الإحترام، بل منهم من يبالغ فى العرفان بالجميل، فيجزى محاميه فوق ما يستحق، على أن ذلك أندر من النذر اليسير.

ففى نحو خمسة آلاف قضية وكلت فيها، لم أظفر بمثل هذه المعاملة الكريمة إلا من أربعة من الموكلين.

ففى سنة ١٩٠٨ وكلت عن محمد أحمد المنشاوى، ابن المرحوم أحمد باشا المنشاوى فى جميع قضاياه إجمالاً مقابل أتعاب سنوية مقدرة.

وكان موكلى هذا من مذنبى سجن طرة، وكان معيناً عليه قيم لإدارة أمواله، وكان هو الذى يختار القامة، فكان هو المدير لأمواله فى الواقع، وكان يستقبلنى في السجن فى مكتب المأمور ويقدم لى القهوة فيه.

كان هذا المذنب من أكرم الناس وأكثرهم شهامة. وفى عقيدتى أن الجرائم التى إرتكبها إنما كان مدفوعاً إليها بعامل الفروسية، تشبهاً بعنترة العبسى والزير سالم وغيرهما من أبطال الأساطير، كما يتشبه الآن بعض الشبان بأبطال الروايات التى يشاهدونها على شاشة السينما. فقد صارحنى موكلى هذا بأنه لم يسط يوماً للسرقة، وإنما كان هدفه دائماً

---

(١) من كبار رجال المحاماة والسياسة ولد عام ١٨٩١ بأسيوط وأتم دراسته بمدرسة الحقوق عام ١٩١٢. تقلد العديد من وظائف النيابة العامة، كما عمل بالتدريس بمدرسة الحقوق عام ١٩٢٣. إنضم إلى حزب الوفد وتقلد وزارة المعارف فى عامى ١٩٣٧، ١٩٤٦. تولى رئاسة الوزارة لأول مرة خلفاً لوزارة على ماهر وذلك خلال الفترة من أول مارس حتى يوليه ١٩٥٢ ورفع شعار «التطهير طريقاً للتحرير» إلا أنه لم يستطع أن يصمد أمام القصر ومفاسد رجاله. وفى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ شكل وزارته الأخيرة لمدة يوم واحد وذلك بسبب قيام الثورة.

الأخذ بالثأر أو نصرة صديق أو خطف عروس تزوجت بغير رضاء أهلها، وأن الجناية الأخيرة التى حكم فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة إنما كان بريئاً منها، ولكن بعض الظروف أدانته فيها على خلاف الواقع.

فقد سطت عصابة من اللصوص على قرية، فقاومهم خفراؤها وكادوا يستظهرون على اللصوص، لولا أن أحدهم صاح بأعلى صوته: جاى يامحمد يا منشاوى، لايهام الخفراء بأنهم من أتباعه وإيقاع الرعب فى نفوسهم. وقد نجحت الحيلة وهرب الخفراء بمجرد سماع هذه الاستغاثة، مع أنه لم تكن لمحمد المنشاوى أى علاقة بهذه العصابة.

ولقد ساعد على إلصاق التهمة به سوابقه من جهة، وسوء العلاقة بينه وبين والده فى ذلك الوقت من جهة أخرى.

ومن كريم معاملات هذا الرجل لى، أنه يوم ولادة ابنى الأكبر بعث لى بمبلغ مئة جنيها على سبيل النقطة، وأنه بالرغم من أن الاتفاق معه كان شاملاً لجميع قضاياه، كان يدفع لى عن كل قضية كبيرة أكسبها أتعاباً إضافية مناسبة.

ويوما رويت له أن والده المنشاوى باشا كان قد وعدنى فى سنة ١٩٠٢ فى زيارة له لوالدى بأن يهدينى جوادين أصيلين ولكنه لم يفعل، فأمر موكلى القيم عليه، بأن يبعث لى فى الغد بجوادين من أحسن جياده. ولما كنت من هواة الخيل وقعت هديته فى نفسى أجمل الوقع.

على أن شهامة هذا الرجل لم تكن مقصورة على المادة، ففى إحدى القضايا التى كانت بينه وبين محاميه الذى وكله بعدى، شهد لى شهادة طيبة رغم إنتهاء وكالتى عنه، وحينئذ أمر القاضى مشكوراً بإثباتها فى محضر الجلسة، فكانت ولازالت مفخرة لى.

أما سبب إنهاء وكالتى عنه، أنه كان يواظب على أداء فريضة الصلاة أينما يكون.

ففى أحد الأيام بينما كان يؤدى صلاته فى مكتبى، لاحظ أن بعض الكتبة كانوا يتهامسون إليه ساخرين.

وفى سنة ١٩١٣، اقترضت من أحد المصارف أربعمائة جنيه عجزت عن سدادها فى موعد الاستحقاق. وكنت لذلك فى هم مقيم، لأنى أعلم أن من تقاليد المحاماة فى فرنسا أن المحامى الذى لايقوم بسداد دين عليه يحال فوراً إلى مجلس التأديب. وفى ليلة

الاستحقاق بالذات حضرت إلى إحدى الموكلات، وقالت لى بأنى أباشر قضاياها منذ أكثر من أربع سنوات دون أن أطالبها بالأتعاب، وأنها حضرت لتدفع لى شيئاً منها تحت الحساب. وإذا بالمبلغ أربعمائة جنيه قيمة الدين تماماً. وهو أكثر مما كنت أتوقع أن تدفعه لى.

وفى سنة ١٩٢٠، وكلنى المرحوم بسيونى بك الخطيب، ناظر وقف المنشاوى باشا، فى إحدى قضايا الوقف، بتوصية من أستاذى المرحوم عبد العزيز فهمى باشا[1]، ودفع لى مقدماً خمسين جنيهاً، ووعد أن يدفع لى مثلها عند كسب الدعوى، وإثر الحكم فيها لصالح الوقف، دفع لى مائة وخمسين جنيهاً، ولما سألته عن سبب هذه الزيادة، أجابنى بأن للوقف قضية مماثلة، تزيد فى القيمة على القضية التى وكلت فيها، وأن الحكم فى هذه القضية سوف يكون فاصلاً فى القضية الأخرى، وأنه دفع لى هذه الزيادة بأمر أستاذى الكبير.

وفى سنة ١٩٢٣أو ١٩٢٤، وكلنى محمد بك بدوى عمدة كفر بدوى، بمديرية الغربية، فى قضية أمام محكمة الاستئناف مقابل مائتين من الجنيهات، نصفها مقدماً والنصف الثانى مؤخراً، ولما كسب دعواه سلمنى، علاوة على مؤخر الأتعاب، عشرين سهما من أسهم بنك مصر، وراجيا منى قبولها تقديراً للجهد الذى بذلته فى قضيته، قائلاً إنه يعتقد إنى تساهلت معه فى تقدير الأتعاب عند التعاقد.

---

(١) ولد عام ١٨٧٤ بقرية كفر المصيلحة من أعمال المنوفية، ودرس القانون بمدرسة الحقوق. كان أحد أعضاء الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول فى مقابلة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الشهيرة عندما قابل سعد زغلول ورفاقه سير نجا لرونجت وطلبوا منه التصريح بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ولقد انسحب عبد العزيز فهمى من الوفد بسبب ديكتاتورية سعد زغلول، حيث شارك بعد ذلك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، وتولى رئاسته خلفاً لعدلى باشا يكن. وفى عام ١٩٢٥ تولى وزار الحقانية فى وزارة زيور، إلا أنه استقال إثر إصطدامه بالقصر إبان الأزمة التى أثارها كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق. عين عام ١٩٢٨ رئيساً لمحكمة الاستئناف خلفاً لأحمد طلعت باشا واستقال فى فبراير ١٩٣٠. فى عام ١٩٣٧ سعى القصر لتعيينه بمجلس الشيوخ خلفاً لعلى ماهر الذى عين رئيساً للديوان الملكى، إلا أن النحاس باشا رئيس الوزارة وقتذاك أعترض بسبب عداء. فهمى للوفد مما ساعد على توسيع الخلاف بين الملك ورئيس الوزراء.

Fo.407/223: No: 3 Lampson to Halifax, July, 10, 1939 enc in No: 3 .

مسئولية المحامي عن أموال ومستندات موكليه:

٣٧- ومما يزيد من مشقة المهنة عظم المسئولية الملقاة على عاتق المحامي نحو موكله، فهو فضلاً عن مسئوليته من الناحية الفنية مسئول أيضاً عن أموال موكله ومستنداته، التي تسلم إليه والتي يتسلمها نيابة عنه، وبدهى أن المحامي لايستطيع أن يباشر بنفسه أعمال المكتب الإدارية، وأن الذى يقوم بها وكيله أو كتبته. فهم الذين يقومون بسداد الرسوم القضائية، وإيداع المبالغ فى خزانة المحكمة أو صرفها منها، وهم الذين يتسلمون مستندات الموكل، عند إيداعها ملف القضية أو سحبها منه، إلى غير ذلك من المهام الإدارية، والمحامي مسئول طبعاً عن موظفيه، مرجوع عليه فى حالة ضياع أموال موكله أو مستنداته إهمالاً أو إختلاساً بفعل هؤلاء الموظفين.

وإذا كانت حوادث إختلاس الأموال قليلة، لأن المحامي الحريص يفضل عادة أن يقوم موكله نفسه بإيداع الأمانات واستلامها، فإن حوادث إختلاس المستندات والتلاعب فيها كثيرة، لأن هذه المستندات تسلم عادة للمحامي عند رفع الدعوى، ثم تعرض عليه قبل إيداعها بالمحكمة لاختيار مايرى تقديمه منها، فلابد إذن أن تبقى هذه المستندات فى ذمة المحامي بعضاً من الوقت ثم تودع بالمحكمة وتظل فيها إلى أن يفصل فى الدعوى.

والمحامي مسئول حتماً عن الاختلاس أو التلاعب فى مستندات موكله، الذى قد يحدث فى مكتبه. وقد يكون مسئولاً كذلك عن كلا الأمرين بعد إيداعها بالمحكمة إذا لم يتخذ الحيطة في ايداع المستند، كأن أودعه بالجلسة دون أن يأخذ ايصالاً به فيصبح مسئولاً عن سرقته، أو أن أهمل فى وصفه فى الحافظة فيصبح مسئولاً عن استبداله أو التلاعب فيه.

ولاشك أنه كلما كانت قيمة المستند كبيرة، كلما كان الحافز على سرقته أو التلاعب فيه كبيرا أيضاً. وتصبح بذلك مسئولية المحامي كبيرة أيضاً. كما لاشك أن بعض الخصوم لايتورع عن كلا الأمرين، تخلصاً من نتائج الدعوى. لذلك تكثر حوادث إختلاس المستندات والتعلاعب فيها فتثقل بذلك مسئولية المحامي.

ومن هذه الحوادث أذكر ما يأتي:

فى سنة ١٩١٢ وكلت فى الدفاع عن شخص فى دعوى تزوير سند، أقامتها النيابة العامة عليه، مستندة فيها إلى حكم مدنى نهائى قضى فى مواجهته بتزوير هذا المستند.

ـا قت مهمتي إزاء هذا الحكم شاقة جداً، إلا أن موكلى أقسم لى أن السند صحيح، ـدينة سبق أن أقر بالدين أمام شهود عدول، فأحسست بصدق قول موكلى. رصا وأن موكلى كان عنيفاً ومبلغ الدين زهيد.

لكن السند المودع بملف القضية كان مزوراً حقاً، كما ثبت ذلك بصورة قاطعة من ا لخبير. ولا سبيل على كل حال من إعادة المناقشة فى أمره بعد الحكم نهائياً بتزويره.

ذن لابد لصحة قول موكلى من أن يكون هناك سندان، أحدهما صحيح والآخر ، وأن يكون السند المقدم من موكلى صحيحاً، ثم إستبدل به السند المزور. روض فى هذه الحالة أن يكون المدين هو الذى قام باستبدال السند، لأنه هو وحده ـب المصلحة فى ذلك.

لكن كيف يمكن تعليل عدم إدراك الدائن ولا محاميه واقعة الاستبدال، أثناء ـات دعوى التزوير المدنية، هذه القرينة كانت محل الصراع فى الدفاع بينى من ، وبين النيابة والمدعى المدنى من جهة أخرى.

ولكن هذه القرينة لم تلبث أن انهارت عند نظر الدعوى الجنائية، أمام دليل قاطع على ـول الاستبدال فعلاً. فقد ثبت من محضر جلسة القضية المدنية أن السند الأصلى ع بالجلسة دون حافظة، فتأشر عليه من قاضى المحكمة ثم أودع بملف القضية، وثبت ـ بمحضر الجلسة المدنية، بينما ظهر أن السند الموجود بالملف والذى حكم نهائياً يره لايحمل هذه الاشارة.

وعلى إثر قيام هذا الدليل وبعد سماع أقوال الشهود، قضت المحكمة ببراءة المتهم ثم ا لحكم فى المحكمة الاستئنافية. وكان قاضى محكمة الجنح المرحوم الأستاذ إسكندر ر وكيل محكمة الاستئناف المختلطة. وكان رئيس دائرة الجنح المستأنفة المرحوم على عبد الرازق. وكان كلاهما من أفضل رجال القضاء علماً وعدلاً.

وتدل هذه القضية على مدى التلاعب بالمستندات فى دور القضاء، وكما تدل فى ـت نفسه على التقصير فى إتجاه الحيطة الواجبة فى تقديم المستندات، ثم فى عدم لـلاع على السند المطعون أثناء نظر دعوى التزوير، كاد يؤدى ببرىء إلى السجن.

وفى سنة ١٩٢٠ أو ما يقرب من ذلك رفعت الدعوى باسم أحد موكلى، بمطالبة ـن له بمبلغ من المال بموجب سند ومن عادتى ألا أكتب عريضة دعوى إلا وسندها

بيدى، لاستكمال بياناتها وخشية الخطأ فيها، فحين كتبت عريضة الدعوى المذكورة لم يكن بظهر السند أى إشارة. وبعد إيداع السند بالمحكمة وفى جلسة المرافعة، كانت دهشتى عظيمة حين طلب الخصم رفض الدعوى، إستناداً إلى مخالصة بظهر السند نفسه.

وحين اطلعت على السند، وجدت به المخالصة فعلاً مشوهة مشوبة بالمحو فى بعض كلماتها، حتى يقال أن المخالصة كانت مظهرة بالسند فى صورة صحيحة، وأن الدائن حاول إزالتها قبل رفع دعواه. وحينئذ قام الخلاف على المكان أو الزمان الذى تحررت فيه هذه المخالصة. فالمدين زعم أن المخالصة تحررت والسند تحت يد الدائن قبل رفع الدعوى. بينما أنا موقن بأنها قد تحررت بعد إيداع السند بالمحكمة. ومؤدى قوله هذا دفع تهمة التزوير عن نفسه من جهة، وتحميل بقية الدين إذا لم يحكم له به. وبعد اجراءات مطولة قضى بالدين على أن المخالصة قد زورت بمعرفة المدين. بعد ايداع السند بالمحكمة.

وهنا نتبين جسامة المسئولية مد المسئولين الملقاة على عاتق المحامى بشأن المستندات التى تسلم إليه مما يزيد مهنة المحاماة مشقة على مشقة كما قدمت.

ومرة تسلمت إحدى السيدات مستندات عرفية، تبلغ قيمتها خمسة وثلاثين ألفاً من الجنيهات لإيداعها بمحكمة بنى سويف، فى دعوى حراسة رفعتها على خصمها وكان خصمها ممن لايهابون الله أو يخشون القانون.

مسئولية كبرى تقتضى من المحامى كل الحرص لذلك اتخذت كل الحيطة التى فى مقدورى، فأخذت صورة شمسية من كل مستند، ووقعت بامضائى على المستندات نفسها، وأرفقتها جميعاً فى حافظة وقعت عليها بامضائى مشيراً فيها إلى توقيعى على كل مستند بنفس الامضاء، ثم قررت أن أسافر بنفسى إلى بنى سويف لإيداع الحافظة بيدى، وبذلك إتخذت الاحتياطات لاتقاء شر الغير.

وليلة سفرى وضعت المستندات فى محفظتى قاصداً إلى دارى. وإذ وصلت إليها وأخذت فى تناول طعام العشاء، تفقدت الحافظة فلم أجدها، وحينئذ أدركت أنى تركتها سهواً بالعربة. وفى الحال جمد الدم فى عروقى وجف حلقى وسقط الطعام من فمى، فغادرت الدار فى لهفة واضطراب، لأبلغ البوليس عن فقد المحفظة. وحالما رآنى بقسم

الأزبكية ضابط يدعى ماركو، بشرني على الفور بالعثور على المحفظة قائلاً إنه كان فى نوبته بميدان المحطة، فمرت أمام عربة ركوب خالية لمح بها المحفظة، فاستوقف الحوذى وتسلم المحفظة وأودعها القسم.

وكان فرحى بالعثور على المستندات، لايعادله سوى فزعى من فقدها، وكانت هذه الحادثة مقياساً لمسئولية المحامى.

وتقابلت يوماً فى غرفة المحامين بأستاذى المرحوم عبد العزيز فهمى، فسألته عما إذا كان سيترافع فى إحدى قضاياه، لكى أستمع إلى مرافعته، فقال لى كلا وإنما حضرت لأودع بيدى مستنداً بالمحكمة، وعلمت منه أنه لن يقدمه بحافظة، كما هى العادة، ولكنه سيودعه بمحضر إيداع زيادة فى الاحتياط، خشية ضياع السند أو سرقته أو التلاعب فيه.

قصدت بذكر هذه الوقائع بيان مدى مسئولية المحامى، عن الأموال والمستندات التى يعهد إليه بها بحكم مهنته، باعتبار هذه المسئولية إحدى مشاق هذه المهنة.

* * * *

بعض القضايا الهامة

إن ذكرياتي عن القضايا التي ترافعت فيها لمن أقدس الذكريات عندى، لتعلقها بالمهنة التي قضيت فيها أطول وأجدى فترة في حياتي. لذلك رأيت وجوب الإشارة إلى بعضها، رغم ما قد يثار حول ذلك من نقد، بشأن ملازمة النشر أو الهدف الذى أرمى إليه بهذا النشر.

ولن أشير هنا إلا إلى القضايا الهامة. ولا أقصد بذلك القضايا الكبيرة، التي يتناول النزاع فيها حقوقا ضخمة، وإنما تلك التي كان لها أثر ظاهر في مهنتي، والتي أحسست بأني قمت فيها بالواجب على، أو التي أثارت مبدأ قانونياً هاماً لم يكن قد تقرر بعد.

قضايا محمد المنشاوى:

٣٨- تقدم بى الحديث عن هذا الموكل بشأن تقديره لجهودى فى قضاياه وكرمه فى تقدير أتعابى فيها ، وهنا أتحدث عن أثر قضاياه فيما هو أهم من ذلك بكثير. فقد كانت هذه القضايا الشعلة التى أضاءت لى طريق النجاح فى مهنتى. إن كنت قد نجحت فيها.

توفى أحمد المنشاوى باشا والد موكلى عن وقف كبير وتركة واسعة. وإثر وفاته قام النزاع بين الوقف والتركة، وبين بعض الورثة والبعض الآخر، وبين هؤلاء الورثة والحراسة على التركة. ثم بين بعض قرابة المورث ووقفه وبينهم وبين تركته، فضلاً عن المنازعات التى كانت قائمة بين المورث والغير.

وكان لابد من أن يوكل فى القضايا، التى تمخضت عنها تلك المنازعات طائفة من أعلام المحاماة، فكان المرحوم عبد العزيز فهمى باشا محامياً عن وقف المنشاوى باشا، والمرحوم ابراهيم بك الهلباوى محامياً عن بعض ورثته، والمرحوم أحمد بك عبد اللطيف محامياً عن ورثة الجوهرى المنشاوى، ثم المرحوم أحمد بك لطفى محامياً عن المرحوم محمد بك فريد الحارس القضائى على التركة.

وفى سنة ١٩٠٨ وكلت عن محمد المنشاوى فى جميع تلك القضايا، فكان لابد لى وأنا فى سنتى الثالثة من المحاماة من أن أواجه هذه المجموعة من أساطين المحامين.

والحق أنى لم أجبن فى مواجهتهم جميعاً، معتمداً على توافرى على دراسة القضايا وثقة موكلى بى.

قلت في نفسي إن أساتذتي المذكورين سوف يستعدون للمرافعة في هذه القضايا في مدد مختلفة. فمنهم من سيدرسها ليلة الجلسة أوصباح يومها، ومنهم من سيقضي في ذلك يومين أو أكثر، ولم لا أقضي أنا أسبوعاً أو أكثر في دراسة كل قضية، حتى أستعيض عن قصوري عنهم بتفوقي عليهم في الدراسة. وكان لي من سعة وقتي لقلة عملي ومن ضيق وقتهم لوفرة أعمالهم ما حقق لي خطتي، فما لبثت أن صمدت لهم في المرافعة، إلى حد أن أعجبوا بي وشملوني بعطفهم وتشجيعهم فكان لي في ذلك بادرة النجاح.

كانت قضايا المنشاوي مفتاح الطريق لي، كما كانت قضية الأمير سيف الدين للأستاذ الكبير مرقص فهمي، وقضية المنشاوي باشا في حادثة الثور للمرحوم الأستاذ أحمد بك عبد اللطيف.

قضايا محمود أمين أبو زيد:

٣٩ـ تحدثت فيما سبق عن هذه القضايا، عن الكلام على تنكر الموكل لمحاميه بعد كسب الدعوى . والذي أريد أن أشير إليه هنا أن المحاكم المصرية قضت في هذه القضايا بأن حجية الأحكام النهائية لاتسري في حق المدين إذا ما تبين أنه لم يكن مطلق الحرية في الدفاع عن نفسه في القضايا التي صدرت فيها تلك الأحكام.

وهذه أول مرة على ما أعلم قضت محاكمنا بذلك

قضية وقف المنشاوي:

٤٠ـ لما وقف المنشاوي باشا أطيانه وقع استشهاد الوقف ولكنه لم يشهره، أي لم يسجله بالسجلات العقارية بالمحكمة المختلطة. وفي الفترة بين ضبط الاشهاد وشهده، تبادل الواقف مع سيدة على بعض الأطيان الموقوفة، وسجلت السيد عقد البدل قبل تسجيل كتاب الوقف. ثم قام النزاع بين هذه السيدة والوقف حول نفاذ البدل.

تقول السيدة أن الأطيان التي آلت إليها بمقتضى البدل أصبحت ملكاً لها رغم وقفها قبل البدل، لأن عقد البدل سجل قبل تسجيل كتاب الوقف، وأنها كانت تجهل حصول الوقف، وكان من حقها أن تجهله مادام الوقف لم يشهر بالتسجيل.

ويقول ناظر الوقف أن البدل حصل عن أطيان موقوفة، لايملك ناظر الوقف التصرف فيها بطريق البدل، إلا باتباع إجراءات معينة لم تتخذ في هذا البدل.

ولما رفع النزاع إلى محكمة طنطا الابتدائية قضت لصالح السيدة، إستناداً إلى أسبقية تسجيل عقدها على تسجيل كتاب الوقف، قائلة إن الوقف لايصبح حجة على الغير إلا بالتسجيل.

ولما عرض بسيونى بك الخطيب ناظر الوقف القضية على المرحوم عبد العزيز باشا فهمى محامى الوقف، لرفع استئناف عن الحكم، أشار عليه الأستاذ الكبير بتوكيلى فيها.

ولما درست القضية رأيت بداية أن الحكم فى محله، لأنه ليس من المعقول أن تؤاخذ السيدة عن تقصير ناظر الوقف، وأنه لم يكن لديها عند توقيع البدل أية وسيلة للعلم بوقف الأطيان. ولكن ناظر الوقف أصر على وجوب استئناف الحكم رغم وثوقه بأن لا أمل فيه، بوصفه ناظراً على الوقف لايملك الصلح فى قضاياه، وأن قبول الحكم بمثابة الصلح. حينئذ قبلت التوكيل فى القضية مكرهاً.

ونظرت القضية أمام دائرة المرحوم توفيق رفعت باشا، فطلبت تأجيلها أكثر من مرة لعلى أجد حلاً لها. وفى ليلة الجلسة قبل الأخيرة، بدأت ألمح بعض الضوء فى هذه القضية، ولكنى لم أستطع لضيق الوقت تكييف الدفاع فيها على أساس واضح، فطلبت من المحكمة التأجيل لآخر مرة لتقديم مذكرة بدفاعى، فقال لى رئيس الدائرة وما عساك أن تقول فى هذه المذكرة، فرددت عليه فى صراحة بأنى عثرت بالأمس فقط على أساس جديد لدفاعى، وأرجوا أن أمكن من إستيفاء بحثه فأجابنى إلى طلبى.

كان يعترضنى فى الدفاع نصان ـ الأول نص القانون المدنى على وجوب تسجيل التصرفات العقارية ـ والثانى، نص لائحة المحاكم الشرعية القديمة، المعروفة بلائحة القضاة الصادرة فى سنة ١٨٥٥ على وجوب تسجيل الوقف.

وحينئذ عنيت بمناقشة هذين النصين، فتبين لى أن نص القانون المدنى لايسرى على الوقف، لأنه إما يشير إلى التصرفات الناقلة للملكية، وليس الوقف ناقلاً للملكية، بل على العكس من ذلك راصداً لها. كما تبين لى أن عبارة التسجيل الواردة فى لائحة المحاكم الشرعية القديمة، لايقصد بها التسجيل بالمعنى المعروف فى القانون المدنى، أى شهر التصرف وعلانيته، وإنما يقصد بها ضبط الوقف فى إشهاد شرعى، أى توقيعه على يد موثق العقود الرسمية، بالمعنى المتعارف عليه فى القانون المدنى ـ وأن «السجل المصان» إنما هو مجموعة صور الاشهادات الشرعية بالوقف بمقتضى تلك اللائحة، وتوثيق العقود

الرسمية بمقتضى القانون، أن فى الأول يوقع على أصل الاشهاد ويسلم لصاحبه، ثم تقيد صورته بالسجل، بينما الثانى يوقع على العقد ويحفظ الأصل بمكتب التوثيق، وتسلم صورة منه لذى الشأن.

وقد أيدت رأيى هذا نصوص لائحة القضاة نفسها، وما جرى به العمل تنفيذاً لأحكامها، ثم صدور هذه اللائحة قبل صدور قوانين المحاكم المختلطة التى وضعت نظام التسجيل أو الشهر العقارى.

وعلى هذه الأسس وضعت مذكرتى ثم ترافعت، وأخذت محكمة الاستئناف بدفاعى فقضت بالغاء الحكم المستأنف، وبحجية الوقف على الكافة رغم عدم تسجيله.

وعلى إثر صدور هذا الحكم قامت قيامة البنوك العقارية محتجة عليه، قائلة بحق أنه يفقدها كل ضمان فى التسليف والارتهان. ثم دعانى وزير العدل المرحوم أحمد باشا ذو الفقار وسألنى عما إذا كنت أعتقد أن القضاء سوف يثبت على رأى هذا الحكم، فأجبته بأن الحكم صحيح فى حالة التشريع القائم، وأن هناك لوقف المنشاوى دعوى مماثلة منظورة أمام المحكمة المختلطة، وأنه بصدور الحكم فيها سوف يتبين إتجاه القضاء المختلط فى هذاالموضوع.

ثم صدر هذا الحكم بمعنى الحكم السابق مستنداً إليه، وحينئذ أضطرت الحكومة إلى إصدار القانون القاضى بوجوب تسجيل الوقف.

الإلتزامات والسبب الصحيح:

٤١ـ وكلنى المرحوم عبد السلام بك فهمى الجندى المحامى فى قضية لزوجية موضوعها أن أخاه توفى عنها وعن زوجته، وأنه حرر على نفسه سنداً للأخيرة بمبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات، مسبباً إياه بأنه دين لها عليه، وكان النزاع بين السيدتين على صحة أوبطلان هذا السند. ويقتضى ذلك بحث أمران ـ الأول، هل سبب السند الحقيقى هو الدين أو الوصية ـ الثانى ما هو طريق إثبات صورية هذا الدين.

ونظرت القضية أمام محكمين، وكان محامى الخصيمة فيها زميلى الأستاذ القدير مصطفى الشوربجى.

وقد استغرقت المرافعة فى هذه القضية عدة جلسات وتقدمت فيها جملة مذكرات، وكانت الأبحاث القانونية فيها شيقة. ولما حكم فى القضية لصالح الخصيمة، ورأيت أن من المصلحة التوسع فى هذه الأبحاث ووضعها فى رسالة تحت عنوان «الصورية»، ففعلت ووزعت الرسالة على الزملاء. ولما نفدت نسخها نشرت الرسالة كاملة فى مجلة المحاماة التى كنت وقتئذ رئيساً لتحريرها.

قانون التسجيل وحسن النية:

٤٢ـ ولما صدر قانون التسجيل فى سنة ١٩٢٣، نشط رجال القانون فى شرح أحكامه. وكان من المسائل التى اختلفوا فيها مدى حجية التسجيل، هل هى حجية مطلقة يجوز لصاحب العقد المسجل التمسك بها، ولو كان سيىء النية أى عالماً بالتصرف السابق غير المسجل، أم هى حجية نسبية لايجوز لصاحب العقد التمسك بها إلا إذا كان حسن النية لايعلم بسبق التصرف.

كانت هذه المسألة أهم المسائل التى آثارها القانون. وكان من رأيى أن نظرية الحجية المطلقة من المبادىء الأساسية التى بنى عليها التشريع الجديد. بل هى حجر الزاوية منه إذا لم يؤخذ بها إنهار البناء كله.

ومن حسن حظى أنى وكلت فى أول قضية، أثارت هذا الخلاف أمام محكمة الاستئناف. وكانت الدائرة المنظورة أمامها القضية برئاسة المرحوم مصطفى محمد باشا وعضوية المرحوم أحمد بك أمين والدكتور بهى الدين بركات باشا ـ وهى دائرة اشتهر أعضاؤها بالعلم والفضل، وكان رجال القانون ينتظرون الحكم فيها فى لهفة. وأخيراً أخذت المحكمة برأيى وقضت بحجية التسجيل المطلقة. ثم سار القضاء على هذا المبدأ وأيدته محكمة النقض بأحكام عدة.

ولما كانت المساجلات فى هذا الموضوع طريفة، جمعت مذكراتى وتوسعت فى أبحاثها، ووضعتها فى رسالة تحت عنوان «التسجيل ـ شهر التصرفات العقارية» ووزعتها على زملائى المحامين ورجال القانون، ثم نشرتها فى مجلة المحاماة فى عدد خاص، كما فعلت بشأن قانون التسجيل.

الوقف فى مرض الموت وجهة الاختصاص بنظره:

٤٣- كنت بقاعة محكمة الاستئناف، دائرة المستشار الجليل على بك سالم، وإذا بقضية تعرض عليه تثير نزاعاً قانونياً هاماً، بينما حضرت المستأنفة وحدها دون محام. وحينئذ نظر الرئيس إلى نظرة فهمت مؤادها فتطوعت للدفاع عنها.

وكان موضوع هذا النزاع، ما هى جهة الاختصاص فى الطعن بحصول الوقف فى مرض الموت، هل هو القضاء الشرعى أو القضاء المدنى.

قدمت فى هذه القضية مذكرة طبعتها على حسابى، أيدت فيها إختصاص القضاء الأخير، وقبل النطق بالحكم إستدعانى الرئيس وشكرنى فى علانية على مذكرتى، وقال لى أنه سجل شكره هذه فى الحكم نفسه.

فهمت من ذلك أنه أخذ برأيى وقضى لمصلحة موكلتى، وإذا بالحكم يقضى بتأييد إختصاص المحاكم الشرعية.

وصايا غير المسلمين:

٤٤- جرى القضاء الأهلى منذ إنشائه حتى سنة ١٩٣٤، على تطبيق أحكام دين الموصى دون أحكام الشريعة الإسلامية على وصايا غير المسلمين.

وفى السنة المذكورة عن لمحكمة النقض العدول عن هذا الرأى، مدفوعة من ذلك بالرغبة فى توحيد أحكام الوصية بين جميع المصريين، فقضت بسريان أحكام الشريعة الإسلامية على وصاياهم جميعاً سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين. وفى رأيى أن هذا الحكم جاوز أحكام التشريع القائمة، وإن كان الدافع إليه شريفاً فى ذاته، حيث يحقق المساواة فى الحكم بين أهل البلد الواحد، الذين تربطهم وحدة البيئة سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الإقتصادية. وليس أدل على مخالفة الحكم للتشريع من ضعف أسبابه، التى ناقش فيها الفرمانات العثمانية، والقوانين والأوامر العالية، الصادرة فى شأن وصايا غير المسلمين ـ ومن قول الحكم أن الوصايا من الحقوق العينية لا الشخصية مخالفاً فى ذلك لوائح المحاكم وأنظمة القضاء ـ وأخيراً من كون الحكم نفسه قد أقحم الوصية فى قضية لاشأن لها بها، لمجرد إبداء رأى القضاء الأعلى فى وصية غير المسلم، ومناشدة الشرع فى إصدار تشريع يساوى فى الحكم بينها وبين وصية المسلم.

وقد استجاب الشرع لدعوة محكمة النقض، فأصدر القانونين رقم ٢٥، رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٤، إستناداً إلى وقوع خطأ فى ترجمة نصوص القانون المدنى الخاصة بالوصية.

وفى رأيى أن هذا التشريع أيضاً قد جاوز الحقيقة القانونية، فى استناده إلى خطأ الترجمة المزعوم، وكان أولى به أن يصدر معدلاً لأحكام التشريع القائمة، ومنشئاً لحكم جديد لايسرى على الوصايا السابقة.

وليس هنا على كل حال مجال مناقشة موضوع الوصية فى نواحيه المتشعبة، فمحل ذلك فى رسالتى « وصية غير المسلم». وإنما الذى أردت أن أشير إليه هنا أن هذا الموضوع قد أثير فى قضيتين هامتين، أمام محكمة النقض فى سنتى ١٩٤٢، ١٩٥٠ و اشتركت فى الدفاع فيهما مع بعض الزملاء من أعلام المحاماة، وأن المرافعة فيهما استغرقت جلسات عدة، وقدمت فيهما من الجانبين مذكرات قيمة، ثم صدر الحكم فى الأخيرة منهما على خلاف رأيى، بعد مداولات هامة اقتضت إرجاء النطق بالحكم خمس مرات. ولاشك أن هاتين القضيتين كانتا قضيتى الموسم فى السنتين المذكورتين.

قضية القطن:

٤٥- ومن القضايا ما تتميز بالتفاوت الكبير بين المدة التى تستغرقها مرافعة طرفى الخصومة، أو بين ما يقدمان من المذكرات، وكثيراً مايحب المحامى أن يستظهر على زميله إذا ما أطال فى دفاعه، بأقصر مجهود مستطاع فى الرد عليه، إشعاراً بقوة إيمانه بحق موكله واستزادة من شواهد فوزه على زميله.

ومن النوع الأول القضية موضوع الحديث

باع أحد كبار المنتجين مقداراً كبيراً من القطن لأحد التجار المعروفين. ولم تنفذ الصفقة بتسليم القطن المبيع فألقى كل منهما المسئولية فى ذلك على الآخر. ثم قضت المحكمة الابتدائية لصالح البائع.

وأمام محكمة الاستئناف نظرت القضية أمام دائرة سير برسفال وكيل المحكمة، واستغرقت مرافعة الزميل الكبير المحامى عن المستأنف جلستين كاملتين، استعرض فيهما الأدلة على قصور موكلى فى تسليم القطن، بقوة وبراعة لامزيد عليهما. وفى نهاية الجلسة الثانية، عرض على رئيس الدائرة تأجيل القضية لابداء مرافعتى فى سعة من

الوقت، فأجبته بأن مرافعتى لن تطول أكثر من خمس دقائق. وحينئذ قال لى فى دهشة ظاهرة كيف ذلك، مما جعلنى أعتقد أنه تأثر بمرافعة زميلى، ولكنى رغم ذلك أصررت على قولى وحصرت مرافعتى فى بعض كلمات، قائلاً إن الأدلة التى إستند إليها زميلى هى مجموعة من القرائن، وأن فى القضية قرينة قاطعة فى النزاع مستمدة من قوائم سوق القطن، فإذا ثبت منها أن أسعار القطن قد إرتفعت بعد البيع، أصبح المفروض حتماً أن البائع هو الذى سعى إلى نقض الصفقة. أما إذا ثبتت أن أسعار القطن قد هبطت، فالمفروض قطعاً أن المشترى هو الذى تهرب من إستلام القطن، لأن المصلحة وحدها هى مبعث النزاع بين الطرفين. وما دام الثابت من قوائم سوق القطن أن أسعاره قد هبطت خمسة وعشرين ريالاً إثر عقد الصفقة، فيكون المفروض حتماً أن المشترى هو الذى عمد إلى نقض الصفقة. وبذلك ختمت مرافعتى وجلست.

كان لهذه المرافعة القصيرة أثر ظاهر، فهب زميلى يلتمس التأجيل لاستمرار المرافعة وتقديم المذكرات، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه، وحجزت القضية للحكم لآخر الجلسة ثم قضت لصالح موكلى بالتأييد.

السبب غير المشروع:

٤٦- رفعت سيدة دعوى على وجيه تطالبه بمبلغ أربعة الآف من الجنيهات بموجب سند. فدفع المدعى عليه الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بعدم مشروعية سبب الدين، قائلاً إن السند إنما تحرر بسبب قيام علاقة غير شرعية بينه وبين المدعية. ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاعه وقضت للمدعية بطلباتها.

رفعت له استئناف عن هذا الحكم، فقدم وكيل السيدة مذكرات مطولة بأقوال الشراح وقضاء المحاكم فى فرنسا عن السبب غير المشروع. واكتفيت بتقديم مذكرة من صفحة ونصف الصفحة، قلت فيها أن السند نفسه يحمل الدليل على عدم مشروعيته سبب المدين، فهو سند من رجل إلى امرأة، والدين مقسط على أقساط شهرية، وقيمة الأقساط لا توازى فائدة الدين، ولم ينص فيه على موعد الاستحقاق، إذن فهو نفقة فى صورة سند دين، بين رجل وامرأة لا يرتبطان بعلاقة الزوجية.

وفى جلسة المرافعة دائرة المرحوم مجدى باشا، أصر كل منا على دفاعه فأشار علينا الرئيس بالصلح. وحينئذ عرضت على زميلى على الفور أمام المحكمة دفع ربع قيمة

الدين، وكان هذا العرض منى على سبيل الاحراج، أكثر منه على سبيل الصلح. ولكن زميلى كما كنت أتوقع رفض هذا العرض، فأمر الرئيس بحجز القضية لآخر الجلسة، مشيراً علينا مرة ثانية بالصلح فيها. ولما أعيد نظر القضية ورأت المحكمة أن كلا منا لايزال عند موقفه، حجزت القضية للحكم بعد المداولة، ثم قضت بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى السيدة.

أخطر قضاياى:

٤٧ـ إلى هنا كان الحديث مقصوراً على موضوع القضايا فحسب، دون الاشارة إلى الملابسات التى تكتنف بعض القضايا أحياناً فتحاول تعطيل سير العدالة فيها، والتى تقتضى من المحامى شجاعة وصلابة دفاعاً عن حقوق موكله، تضيف إلى مشاق مهنته مشقة من نوع آخر أخطر مسئولية وأبعد مدى.

فالقضاة بشر مثلنا قد يتأثرون بتدخل الخصوم أو بايعاز من الغير، وقد يقع التأثير على القاضى من رؤسائه أنفسهم، تحت ستار المصلحة العامة أو فى صورة الحرص على تحقيق العدالة، فيهون على القاضى أمر التدخل ويخدع فى قضائه بفعل رؤسائه. وأكثر مايقع من هذا النوع من التدخل فى القضايا السياسية.

والمحامون كذلك قد يقعون تحت تأثير الخصوم، مباشرة أو بالواسطة فى صورة سافرة أو مستورة وكثيراً مايكون بالحض على الصلح أو بالتخلى عن الوكالة فيها.

على أن الذى لاشك فيه أن محاولات التدخل فى شئون القضاة أو المحامين أقل من القلة. ففى حوالى الخمسة آلاف قضية التى باشرتها، لم أعهد هذا التدخل فى شئون القضاة، إلا فى ثلاث أو أربع فيها، كما لم أعهد محاولة هذا التدخل فى شئون المحامين سوى مرة واحدة.

وتدل هذه النسبة على تفاهتها على أن قضاءنا والحمد لله أسلم من كثير من أقضية العالم، وأن محامينا فى مأمن من العثرات.

ولقد ترددت كثيراً فى ايراد هذه الحالات. ولكننى لم ألبث أن اقتنعت بأن فى ايرادها مصلحة عامة. لأن فى الإشارة إلى سقطة القاضى الذى أخلف عهده إشارة فى الوقت نفسه بفضل القاضى الذى وقاك من سقطته. وكذلك رأيت أن أقصر الكلام على حالة واحدة، كانت من الخطورة بمكان، وكان فضل القضاء فيها مبعث التقدير والإجلال.

قام نزاع بين سيدة وزوجها ينتميان إلى أسرة واحدة من أعرق الأسر.

وكان منشأ هذا النزاع إسراف الزوج وتبديده أمواله فى سبيل شهواته، ثم وقوعه أخيراً فى غرام إحدى الراقصات، وكانت هذه على جانب عظيم من الجمال والقدرة على سلب عقول الرجال.

وقام النزاع بين السيدة وزوجها على ألف فدان باعها لها لوفاء الديون المستحقة عليه، وطلبت السيدة إحتياطياً الحكم لها عليه بمبلغ خمسة وثلاثين ألفاً من الجنيهات، قيمة ما سددته عنه من هذه الديون من مالها الخاص. وكان هذا البيع صلحاً فى دعوى حجر رفعتها السيدة على زوجها ثم تنازلت عنها بعد البيع.

وقضت المحكمة الابتدائية لهذه السيدة بطلبها الاحتياطى فاستأنفت الحكم. ثم قام خلاف بينها وبين محاميها فوكلتنى فى مباشرة الاستئناف.

ولما درست القضية وجدت أن الحكم بطلبات السيدة الإحتياطية أصلح لها من الحكم بالطلبات الأصلية، إذ هى استطاعت أن تحصل على جميع دينها المحكوم به. وذلك لأن الأطيان المبيعة لها من زوجها مستغرقة بالديون فلا تفى بالديون التى تعهدت بسدادها عنه، وسوف تضطر إلى أداء هذه الديون من مالها الخاص.

وكان دفاع زوجها فى طلبها الإحتياطى محصوراً فى كونها لم تسدد عنه الديون المسجلة على الأطيان المبيعة، وإنما اشترتها من الدائنين بقيم مخفضة، وأنه لايستحق لها عليه سوى هذه القيم.

ولما عرضت رأيى على موكلتى فوضتنى فى إتخاذ الإجراءات التى أراها.

حينئذ بدأت بأخذ اختصاص بالحكم على سائر أطيان مدينها، ثم أعلنته بالحكم حتى إذا ما فات ميعاد استئنافه أصلياً، أعلنته بالتنازل عن استئناف موكلتى، حتى أسقط حقه فى استئنافه فرعياً الذى لم يرفعه بعد.

وفى الجلسة الأولى التى كانت محددة لنظر الاستئناف بعد العطلة القضائية، حضر محامى الخصم ورفع استئنافه الفرعى، فطلبت الحكم بعدم قبوله.

هذا هو موضوع القضية قد حرصت على بيانه ليتبين ضعف مركز الخصم فى الاستئناف.

وإلى هنا إنتهى الفصل الأول من الرواية.

وفي يوم من الأيام زارتني موكلتي في مكتبي برجاء من أحد الأطباء المعروفين، منى قبول التوكيل في قضية له فوعدتها بدراستها، وفي الأثناء مرضت فزارتني السـ داري، ولما دار الحديث عن قضية الطبيب قالت لي إنه الآن مطمئن كل الاطمئنا سوف يكسب قضيته حتماً. ولما سألتها عن سر هذا الإطمئنان الغريب، أجابتني بأ هيأت له المقابلة مع فلان المستشار في دارها، فطمأنه واعدا إياه بالحكم لصالحه في

أدركت على الفور بعد هذا الحديث خطورة الموقف في قضية موكلتي نفسـ فلاناً هذا هو المستشار المقرر في قضيتها، ولأن فلانة هذه هي محظية زوج مو وخصمها في القضية، موقناً أن هذه الراقصة التي بذلت وساطتها لدى المستشار في الطبيب، لابد قد بذلتها من باب أولى في قضية صديقها التي هي قضيتها.

كدت أصعق لهذا الحديث المفاجيء، ولكنني تماكلت نفسي وأخفيت على م أمري، خشية أن تفسد الخطة التي رسمتها وعولت على تنفيذها مهما بلغت خـ ورغم ما قد يلحق بسببها في مهنتي من متاعب أو صعاب.

وحالما إنصرفت السيدة لبست ثيابي لاهياً عن مرضي، وقصدت إلى فخر ا المغفور له يحيي باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف وقصصت عليه الحديث وقلت له في نهايته بأني قد أبرأت ذمتي بإبلاغ الأمر إليه، وأنه أصبح بعد ذلك هو ا عن صون العدالة من عبث المستشار، وإني على استعداد تام لرده عن نظر الد اعتماداً على الله وحده في إحقاق الحق وإزهاق الباطل. وحينئذ سألني عما عـ يكون دليلي في طلب الرد، فأجبته بألا دليل لدى لأن الطبيب سوف ينكر حتماً ولكنني قد أبرأت ذمتي وأرحت ضميري على أية حال.

فتأثر الرئيس من حديثي وطيبب خاطري، ثم صحبني إلى غرفة مستر هالتون المحكمة فشرحت له شكواي. وحين انتهيت سألني أين تقيم هذه الراقصة.، فأمليـ عنوانها، ثم انصرفت من حضرة الرئيسين الكريمين مشيعاً بعطف منهما لم يخف

ولم يمض على هذه المقابلة يومان حتى أرسل الرئيس في طلبي، ودعا الاطمئنان إلى أن العدالة سوف تأخذ مجراها دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات الـ سألته عما إذا كان المستشار سيحضر القضية، أجابني بأنه سيحضرها وسيظل مقر

ولكن ذلك لن يدعونى إلى القلق بشأنها، فإن كنت محقاً فى قضيتى فسوف أصل إلى حقى على كل حال.

كان لدائرة المرحوم مجدى باشا التى رفعت إليها الدعوى جلستان، إحداهما يوم الأربعاء والثانية يوم الخميس من كل أسبوع، وكانت قضيتى برول جلسة الأربعاء. وفى يوم الجلسة التى تلت الأحداث التى ذكرتها لم يحضر المستشار لمرضه، بينما حضر جلسة اليوم التالى فتأجلت القضية أسبوعين. وفى الجلسة التالية تكرر هذا الحادث من حيث غياب المستشار يوم الأربعاء وحضوره يوم الخميس، فتأجلت القضية للمرة الثانية أسبوعاً آخر. وفى يوم الأربعاء الذى تحدد لنظر القضية أخيراً لم يحضر المستشار كذلك. ولما نوديت القضية قفزت من مقعدى محتجاً على تأجيل آخر، وحينئذ قال لى الرئيس إنه. سيؤجل القضية إلى الغد ولن يؤجلها بعد.

وفى جلسة الخميس حضر المستشار فترافعنا فى القضية، وكان المستشار يقابل كل عبارة لمحامى الخصم بهز الرأس إستحساناً. ولما جاء دورى فى المرافعة أخذ يقاطعنى بحدة المرة بعد الأخرى، قاصداً إستفزازى لعلى أخرج عن طورى، فيجعل من ذلك حدثاً يحول دون نظر القضية، وأخيراً نظرت إلى الرئيس نظرة توسل ليضع للمستشار حداً لمقاطعته، وفهمنى الرئيس فأشار إلى المستشار الآخر وكان مستر هل، وماك بعد ذلك إلى صاحبنا المستشار، الذى قال وكرر القول بصوت عال بضرورة المداولة فى القضية، ثم نطق الرئيس على الفور بالحكم بعدم قبول إستئناف الخصم.

ولم يمض على هذه الحادثة بعض الوقت حتى استقال المستشار، زاعماً أنه إنما استقال لأسباب سياسية، وكان هذا الزعم الباطل سبباً لتعيينه بعد ذلك فى إحدى الوزارات. ولكنى علمت بعد ذلك كل ما وقع من أحداث خلف الستار، علمته من الرئيس نفسه حين زرته لتهنئته بتولى رياسة الحكومة. علمت مما علمت أن وكيل المحكمة طلب من حكمدار بوليس القاهرة مراقبة منزل الراقصة، فإذا بالمستشار يزورها فى نفس اليوم الذى قدمت فيه شكواى ولم يغادر منزلها إلا فى ساعة متأخرة من الليل. وبذلك ثبت ماكنت أعجز عن إثباته فى طلب الرد- كما علمت أن الرئيس طلب ملف القضية من المستشار ودرسه مع مجدى باشا، كما درسه وكيل المحكمة مع مستر هل. وبذلك إطمأن الجميع إلى أن العدالة سوف تأخذ مجراها، رغم ماقام فى سبيلها من عقبات.

لقد حبست هذه الواقعة أمانة فى صدرى حوالى أربعين عاماً، ثم أعلنتها الآن بحسن نية خدمة للصالح العام، بعد أن لم يبق فى نشرها أى مضرة لأحد وأصبح نشرها واجباً فى عنقى، إعترافاً بفضل رجال القضاء فى العمل على الضرب على أيدى المفسدين ولوكانوا أنفسهم من رجال القضاء.

ولقد حرصت على ذكر أسماء من نصرنى من رجال القضاء، ونصر الحق معى فى هذه القضية، إعترافاً بفضلهم وإقراراً بأن فى مصر قضاة. وإذا كنت قد أغفلت اسم المستشار صاحب الشأن فى هذه القضية ، فلأنه لم تعد هناك ضرورة من ذلك، بعد ذكر وقائع الحادثة وما تبعها من إنصاف القضاء.

يحدث أحياناً فى البلاد المتمدينة، أن يرفه كبار رجال الدولة عن أنفسهم من عناء الأعمال، بارتكاب أعمال مخالفة للآداب أو القانون، وكان الناس يعلمون بها أحياناً ويغضون الطرف عنها. ولكن هؤلاء الرجال كانوا يدفعون ثمن هذا الترفيه من مالهم ويقومون به على حساب سمعتهم، وليس من مال الغير وعلى سمعة العدالة.

* * * *

قضاتنا فى حكم التاريخ

قاضيان:

٤٨ـ حين بدأت الاشتغال بالمحاماة فى سنة ١٩٠٥ ، كان لايزال هناك قضاة من العهد القديم. ولكن هناك أيضا قضاة ممن تخرجوا فى مدرسة الحقوق المصرية. وكان إلى جانب هؤلاء استشارون درسوا الحقوق فى فرنسا وبلغوا بالقضاء المصرى إلى أعلى المراتب.

وكان من قضاة العهد القديم قاضيان، أحدهما كان قاضياً لمحكمة عابدين، وكان الثانى قاضياً لمحكمة السيدة زينب.

ولقد لاقى المحامون الجدد من هذين القاضيين كل أصناف العنت فى تأدية واجبهم.

دفعت مرة أمام قاضى عابدين بدفع فرعى، فكان جواب القاضى على هذا الدفع بهذه العبارة «دفع فرعى كل يوم دفع فرعى تكلم يافندى فى الموضوع، أنتم تحفظون فى المدرسة كلاماً فارغاً وتحضرون هنا لإضاعة وقتنا بدفوع فرعية، الظاهر يافندى إنك لم تدرس قضيتك».

رددت على القاضى الفاضل بأنى مصمم على الدفع، وأنى قدمت به مذكرة أحيل المحكمة إليها ثم انسحبت.

وقد حكم القاضى موضوعاً بطلبات الخصم، دون الإشارة فى حكمه إلى الدفع. ولما رجعت إلى محضر وجدته خالياً من أى إشارة بشأن هذا الدفع. ولما سألت كاتب الجلسة عن السبب، أجابنى بأن حضرة القاضى أمر بعدم الإشارة إليه.

وكلت بعد ذلك فى قضية أمام محكمة السيدة زينب، موضوعها أن شخصاً باع لآخر منزلاً ونص فى عقد البيع على خلوه من جميع المحظورات، وأنه إذا ظهر غير ذلك بعد البيع، يصبح الثمن أمانة فى ذمة البائع، يجب عليه رده فوراً وإلا أصبح مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة.

ولما ظهر بعد البيع أن هناك حقاً عينياً على العقار المبيع، رفع المشترى جنحة مباشرة على البائع.

وكلت فى هذه القضية عن البائع المتهم وكان قوام دفاعى فيها أن تشريع الجرائم من النظام العام، فلايجوز خلق الجريمة باتفاق الأفراد. ومادام حق المشترى مدنيا، فلايجوز أن

يجعل منه جريمة بالاتفاق مع البائع. واستندت في دفاعي إلى أقوال شراح القانون التي تلوتها بالجلسة، نقلاً عن دللوز وجارو وفوستان هلي وجارسون، ثم طلب الحكم بالبراءة.

حينئذ نظر إلى القاضي شذراً وقال لي: «هل هذا كل دفاعك في القضية يا أفندي دفاعك هذا صفر». فطلبت من حضرة القاضي إثبات مرافعتي وعبارته غير الكريمة بمحضر الجلسة فأمر بذلك في حدة، ثم التفت إلى المتهم وأبلغته تنازلي عن توكيله.

ترددت بعد ذلك على قلم كتاب المحكمة أكثر من مرة، لأطلع على محضر الجلسة، فوجدت محاضر القضايا جميعها موقعاً عليها من القاضي ما عدا محضر جلسة القضية المذكورة، فقدمت لقلم الكتاب طلباً باعطائي صورة من ذلك المحضر، وحينئذ وقع القاضي المحضر وإذا به خال من مرافعتي ومن عبارة القاضي غير الكريمة التي أمر بإثباتها.

وكاد الحادث بيني وبين القاضي يتطور إلى أبعد حد، لولا أنه أوفد إلى محامياً كبيراً يعرض على تسوية هذا الحادث بما يرضيني.

وكان للقضية المشار إليها ملابسات تشجعني على المضي في طريقي وتدعو القاضي في الوقت نفسه إلى تلافي الأمر وحينئذ أصررت على أن يعتذر لي القاضي علناً بالجلسة المقبلة، ثم ينحى عن نظر القضية.

وتم الاتفاق على ذلك فاعتذر القاضي وأحال القضية إلى دائرة أخرى.

وانتهت القضية بالحكم فيها بالبراءة دون مرافعة.

وكان من بين القضاة الذين درسوا القانون قاض كان أسرع القضاة فصلاً في قضاياه فكنا نسميه «الأكسبريس». وكان دائماً موضوع إعجاب مستر ماك الريث، المستشار القضائي في تقاريره السنوية. ولكن نشاط هذا القاضي كان على حساب العدالة.

كان القاضي يبدأ عمله بجرد رول الجلسة ، ثم ينظر القضايا المحجوزة في عجلة، فلايسمح للمحامين بالمرافعة أكثر من دقائق، ولايسمح لهم اطلاقاً بتقديم مذكرات. وكانت أحكامه تصدر في نهاية الجلسة، غير مبال بما يكون من أمرها أمام المحكمة الاستئنافية.

وفي يوم رفعت أمامه دعوى بطلب قسمة تركة كبيرة. وكان المحامي عن خصومي فيها المرحوم ويصا واصف الذي دفع بثلاثة دفوع فرعية. وقد سمح القاضي لنا نحن

الاثنين بنصف ساعة للمرافعة في القضية، ثم حجزها للحكم بعد المداولة، وأخيراً قضى بتعيين ثلاثة خبراء لإجراء القسمة.

استأنف زميلي الحكم في الدفع والموضوع. وفي جلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية، إعترض رئيسها على زميلي بأن دفوعه ليست من النظام العام فكان لابد من إبدائها أمام المحكمة الابتدائية. وبالإطلاع على أوراق القضية أمام هذه المحكمة وجد الحكم ومحاضر الجلسات خالية فعلاً من أى إشارة إلى الدفوع الثلاثة.

حينئذ استشهد لي زميلي عما إذا كان تقدم بهذه الدفوع أم لا، فرددت عليه بالإيجاب. وعلى هذه الأساس ترافعنا في القضية، وقضى فيها لأول مرة في تاريخ القضاء برفض هذه الدفوع إبتداء من محكمة الاستئناف وبتأييد الحكم في الموضوع.

على أن مما لاشك فيه أنه كان يقابل هؤلاء القضاة، في المحاكم الجزئية في ذلك الوقت ،قضاة على جانب كبير من العلم والفضل، وأذكر منهم على سبيل المثال قاضي محكمة عابدين المرحوم عبد الحكيم بك عسكر وقاضي محكمة الموسكي المرحوم على بك سالم، وقاضي محكمة الأزبكية المرحوم الرئيس على ماهر[1].



على باشا ماهر

(١) على باشا ماهر: ولد بالقاهرة سنة ١٨٨٢ وتلقي تعليمه بالمدرسة الخديوية ثم تخرج في مدرسة الحقوق عام ١٩٠٥. اشتغل بالمحاماة ثم عين قاضياً بمحكمة مصر. في عام ١٩٢٣ عين ناظراً لمدرسة الحقوق فوكيلاً لوزارتي المعارف فالمالية فالحقانية ثم عين رئيسا للوزارة في عام ١٩٣٦ وانتقل بعد ذلك إلي رئاسة الديوان الملكي حتي شكل وزارته الثانية عام ١٩٣٩ حيث اصطدم باتجاهات السياسة البريطانية بسبب مناوأته لفكرة اشتراك مصر في الحرب مما دفع بالجانب البريطاني للضغط علي الملك فاروق لإقالته وقدم بالفعل استقالته في ٢٧ يوليه ١٩٤٠. عين في ٢٣ يوليه ١٩٥٢ رئيساً لأول وزارة بعد الثورة. وفي ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ عين عضواً ثم رئيساً للجنة مشروع الدستور.

وكان لنا من هؤلاء القضاة أكبر مشجع فى مهنتنا وأعظم عامل لنجاحنا فيها.

كما كان لنا فيهم أجمل العزاء فيما تكبدناه من عنت بعض القضاة القدامي.

وفيما يلي بعض الذكريات الطيبات.

أحمد فتحي زغلول باشا[1]:

٤٩ـ كان رئيسًا لمحكمة مصر، وكان من أعلام القضاة فى القطر. كان عالمًا فى فقه القانون وفنانًا فى فن القضاء.

وكان مهابًا من زملائه القضاة والمحامين علي حد سواء. وكان أول ما يعلمه عنه المحامون شدة بأسه، وأول ما ينصحون به تلافي غضبه. وكان من أثر ذلك أن كثيرين من المحامين القدامي والوكلاء، ومن المحامين حديثي العهد بالمحاماة، يتهربون من المرافعة أمامه.

وكان من تقاليده التي يحرص عليها محل الحرص، أن لا يسمح لمحام بالمرافعة أمامه لأول مرة، قبل أن يتقدم إليه قبل الجلسة فى غرفة المداولة.

لذلك عولت في قرارة نفسي علي أن لا أترافع أمامه فى قضية ما، قبل أن أدرسها وأعد مرافعتى فيها أسبوعين على الأقل. كما عولت علي أن اتقدم إليه قبل المرافعة بمعرفة أستاذى المرحوم نصر الدين زغلول نفسه.

على أن الظروف أخلت بحسابى وقضت على حرصى فى الأمرين معًا. ففى أحد الأيام حضر إلى وكيل الأستاذ ومعه ملفان كبيران، قائلاً إن نصر الدين أفندى وكل فى قضية منظورة غدا أمام محكمة جنايات طنطا، وأنه يرجونى الحضور عنه فى القضيتين، والمرافعة فيهما غداً أمام دائرة رئيس المحكمة.

كانت مفاجأة لى قاسية ولكن لم تكن لى من حيلة للتخلى عن المرافعة فى القضيتين. وكان لابد لى من أن ادرسهما وأعد مرافعتى فيهما فى ليلة واحدة، بينما كنت مقدراً لذلك لكل منهما أسبوعين ـ فكانت هذه الصدمة الأولي فى هذه الحادثة.

---

(١) أحمد فتحي زغلول باشا (١٨٦٣ ـ ١٩١٤)، هو شقيق سعد زغلول سافر إلي فرنسا عام ١٨٨٤ لدراسة الحقوق، حيث حصل علي الليسانس وعاد إلي مصر عام ١٨٨٧ حيث عين بقلم قضايا الحكومة، ثم تدرج فى سلك القضاء حتي عين وكيلاً لنظارة الحقانية عام ١٩٠٧ وظل بها حتي وفاته.

قام بترجمة العديد من الدراسات والكتب منها «سر الاجتماع» و«سر تطور الأمم» لجوستاف لوبون» «سر تقدم الإنجليز السكسون» لديمولان.

أخذت الملفين وغادرت المكتب على الفور قاصداً إلي دارى، ثم عكفت علي دراسة إحدى القضيتين حتى الصباح، فلم يتسع الوقت طبعاً لدراسة القضية الثانية.

وفي المحكمة لم أجد بغرفة الدائرة من يقدمنى لرئيس المحكمة سوي محام قديم، عز علي أن أكون في رعايته لدى الرئيس. ولم يلبث أن أعلن افتتاح الجلسة فأسرع المحامون إلي القاعة، ثم دخلت هيئة المحكمة دون أن تتاح لى الفرصة لأتقدم للرئيس في غرفة المداولة ـ وكانت هذه الصدمة الثانية.

وكان من عادة الرئيس أن يأمر بجرد الرول، فيؤجل بعض القضايا ويحجز البعض الآخر للمرافعة حسبما يراه، بغض النظر عن طلبات المحامين.

ولما نوديت القضية التى كنت مستعداً للمرافعة فيها أمر الرئيس بتأجيلها ولما نوديت القضية الأخري حجزت للمرافعة ـ فكانت هذه الصدمة الثالثة.

ثلاث صدمات لي في أول مرافعة لى أمام أشد القضاة بأساً. ولكننى لم أفقد أعصابى معتقداً أننى بذلت في تأدية الواجب علي كل ما يستطيعه بشر.

فلما نوديت القضية المحجوزة للمرافعة طلبت تأجيلها للاستعداد. ولما سألنى الرئيس عن سبب عدم إستعدادى فيها رويت له القصة بحذافيرها، فسألنى عما إذا كنت مستعداً حقاً للمرافعة في القضية التي تأجلت. ولما رددت عليه بالإيجاب، أراد أن يمتحن صدقى فأمر بإعادة القضية المؤجلة إلى رول الجلسة، وأرسل في طلب محامى الخصوم فيها.

وكان موضوع القضية نزاع في ملكية بعض مساحات صغيرة من الأرض. وكان قد تعين فيها خبير أبدى رأيه بشأن محل قطعة منها، ولم يبين في تقريره علام بني رأيه بشأن إحدى القطع. ولما سألنى الرئيس في ذلك، أجبته علي الفور بأن هذا صحيح، ولكن الأسباب التى بني عليها الخبير رأيه هذا وردت في المحضرين ١٣، ١٤ من محاضر أعماله. وهنا قال لى الرئيس: حسناً حسناً أنت درست القضية تماماً ووفيت المرافعة فيها، ولكن قل لماذا لم تتقدم إلي في غرفة المداولة قبل المرافعة وهذه أول مرة تترافع فيها أمامى.

وهنا أردت أن اعتمد في إجابتى علي هذا السؤال، علي نفس الصراحة التى أنقذتنى من موقفى السابق عند طلب تأجيل القضية. ولكن زميلى الذى لم أرد أن أتقدم بواسطته

إلى الرئيس كان بالجلسة فترددت فى الإجابة ولاحظ الرئيس ترددى فأمرنى بمقابلته فى غرفة المداولة.

وكنت أتوقع أن يؤنبنى الرئيس على مخالفتى لتقاليده، التى كان يغالى فى الحرص عليها. ولكنه حين أبديت له السبب فى صراحة، سألنى عن اسم هذا الزميل. ولما ذكرته له ضحك ضحكة عالية وسكت ـ فانصرفت. ومن ذلك اليوم لم تقع أى مشادة بينى وبين الرئيس، حتى عين وكيلاً لنظارة الحقانية.

عبد الحكيم بك عسكر :

٥٠ـ كان قاضياً لمحكمة عابدين وكان هادىء الطبع حاد الذكاء كريم الخلق. فكان يعامل المحامين كإخوة له، وكان يخص الشباب منهم بأكبر نصيب من عطفه. لذلك كان المحامون يسمونه عبد الحكيم سكر. وكان إذا أجاد المحامى فى مرافعته شكره، وإذا أطلع على مذكرة لآخر أعجبته أعلن ذلك يوم الحكم فى قضيته.

وكان فى ذلك كله على النقيض من سلفه، الذى كان يضيق ذرعاً بكل محام شاب وكل بحث فى القانون.

يحيى باشا إبراهيم (١):

٥١ـ كان رئيساً لمحكمة الاستئناف، مشرفا على توزيع العدالة فيها. وكان مؤمناً بحقوق وظيفته وواجباتها. كان يستمع إلى شكوى المتقاضين فى روية وحلم، ويحققها فى اناة وحزم، ثم يصدر كلمة فيها بالعدل غير متأثر بغير الحق. ولقد كان فى إنصافه لى فى أخطر قضاياى على النحو الذى قدمته أبلغ شاهد على ذلك كله.

---

(١) ولد عام ١٨٦١ بإحدي قري مديرية بنى سويف. تخرج فى مدرسة الحقوق فى عام ١٨٨١ وانتظم فى سلك القضاء وتدرج به حتي وصل إلي منصب رئيس محكمة الاستئناف عام ١٩٠٧. عين وزيراً للمعارف العمومية فى وزارة يوسف باشا وهبه الأول (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ ـ ٢١ مايو ١٩٢٠)، ثم عين لنفس الوزارة بوزارة توفيق نسيم الثانية ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ـ ٩ فبراير ١٩٢٣) ثم رئيساً للوزراء (١٥ مارس ١٩٢٣ ـ ٢٧ يناير ١٩٢٤) وفى عهد وزارته صدر دستور ١٩٢٣ ثم تولي وزارة المالية فى وزارة أحمد زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٧ ـ ٧ يونيه ١٩٢٦) ورأس حزب الاتحاد الذى أنشأه القصر فى عام ١٩٢٥.

مجدي باشا:

٥٢- كان من أوائل المصريين الذين تلقوا العلم فى فرنسا، وبرزوا فى مصر فى فقه القانون، فكانوا عماد نهضة القضاء فى عهده السابق.

كان يرأس بعض دوائر محكمة الجنايات، فاشتهر بين غالبية المحامين بصرامة أحكامه. والواقع أنه كان صارماً عند الاقتضاء، فى الجرائم الكبرى التى تمس الأمن والنظام، حليماً فيما عداها من الجرائم. بل كان يحكم أحياناً بالبراءة أو بأتفه العقوبات رغم كبر الجريمة فى الجرائم التى تقع بين الأسر، خشية تفاقم الخصومة وأملاً فى إحلال الوفاق بينها. وكان الأخذ بالثأر أخشى ما يخشاه نتيجة للأحكام.

هذا ما تبينته من أحكامه وما علمته منه بالذات، إثر عودته من دورة قضائية فى بلاد الصعيد، وحين أهدانى نسخة من رسالة صغيرة، وضعها عن الأخذ بالثأر فى تلك البلاد.

وكان مجدى باشا قاضياً مدنياً ممتازاً تشهد بذلك أحكامه. ولكنه كان كزميله المرحوم عبد العزيز باشا كحيل يميل إلى تحقيق العدالة ولو كان ذلك على حساب القانون.

وكانت أبرز صفاته صرامته مع المحامين الذين لا يحسن الظن بهم. وصراحته فى محاولة إصلاح أمرهم. وكان أحياناً يجاوز حد اللياقة معهم دون مراعاة مكانتهم.

كان يترافع أمامه مرة محام كبير، ممن يحرصون على إعجاب الجمهور بمرافعاتهم أكثر من حرصهم على تحقيق العدالة. وبينما كان المحامى يشير إلى نص فى إحدى الوثائق المقدمة منه، استوقفه مجدى باشا وطلب الحافظة ليتحقق من صحة ما يقوله المحامى. فكان ذلك صدمة للمحامى الكبير احتملها على مضض. ولما جاء دور زميله فى المرافعة رأى المحامى الكبير أن يبدد أثر هذه الصدمة) بدفع الرئيس إلى معاملة زميله بالمثل، حتى يفهم الحاضرون أن تلك عادة الرئيس مع جميع المحامين على السواء. ولذلك أظهر المحامى تشككه فى صحة بعض الوقائع التى جاءت على لسان زميله، وطلب من الرئيس الإطلاع على المستندات المقدمة منه.

ولكن الرئيس أدرك الحيلة وعمل على إحباطها، بل زاد إمعاناً فى قسوته على المحامى الكبير، حيث أجابه بأن المحكمة تثق بقول زميله، وأنها على كل حال سوف تراجع مستندات الطرفين أثناء المداولة.

ومرة كان بعض المحامين يتحادثون في ردهة المحكمة إذ أقل عليهم مجدى باشا، فسلم عليهم واحداً واحداً، ثم أشار إلى أحدهم قائلاً هذا الرجل الطيب. فأثار هذا القول إعتراضا كبيرا من هؤلاء المحامين، في صورة تتهادى بين الجد والهزل، ولكن المستشار العنيد أصر على قوله وانصرف.

وكان مجدى باشا يحرص كل الحرص على مظاهر الجلسة، وكان للمحامين أكبر نصيب من حرصه هذا، حيث كان يطالبهم على الدوام بحبك أزرار الروب عند مثولهم أمام المحكمة، كما كان يشير إليهم بالتزام مكانهم، كلما حادوا عنه في غمرة المرافعة.

ومن حوادثه في الجلسات أن حضر أمامه يوماً رجل فقير متقدم في السن وطلب تأجيل قضيته، فأمر مجدى باشا بتأجيلها أسبوعاً واحداً. ولم يكتف الرجل بهذا الأجل، معللاً بأنه يحضر إلى المحكمة من بلدته ثم يعود إليها ماشياً على قدميه. ولما سأله الرئيس عن بلدته أجاب بأنها شبين الكوم. وحينئذ نظر إلى مجدى باشا وقال لولا أنى في كرسى القضاء، لمددت يدى على المعونة لهذا الرجل. ولما ناولت الرجل جنيهاً ذهبياً قال لى الرئيس هذا لا يكفى فوضعت يدى في جيبى لأنقده جنيهاً آخر. ولكن مجدى باشا قال لى ليس هذا ما أقصده، وإنما أريد أن تتولى الدفاع عنه، وأثبت إنتدابه لى في محضر الجلسة، وقال للرجل لم تعد في حاجة إلى الحضور فإن المحامى سيتولى الدفاع عنك.

وكان لمجدى باشا فلسفته في القضاء، على أن الذى لا شك فيه أن فلسفته هذه كان قوامها الشدة والحزم، وكان مرماها الإنصاف والعدل. فكان هدفه تحقيق العدالة. وفى سبيل ذلك كان شديد البأس، يتساوى أمامه الكبير والصغير من المتقاضين أو المحامين.

أحمد باشا طلعت :

٥٣- كان رئيساً لإحدى الدوائر ثم رئيساً لمحكمة الاستئناف، وكان آية في الذكاء يعول في دراسة القضية على مرافعات الخصوم، أكثر من مراجعة أوراقها. وكان مع ذلك يحب اختصار المرافعات، مشيراً للمحامين إلى النقطة الفاصلة في الدعوى، التى كان يدركها على الفور أحسن إدراك.

عبد العزيز باشا كحيل :

٥٤- كان هو الآخر حاد الذكاء ضيق الصدر بالمرافعات، وكان إلى ذلك معتداً بذكائه

مستمسكًا بأرائه، سريع الانضمام إلى أحد الطرفين، صعب التحول بعد ذلك إلى الجانب الآخر. وكان كل الخط للمحامي الذى يكسبه إلى جانبه قبل الآخر.

وكان من مبادئه أن العدل فوق القانون، وأن القانون إنما وضع لتحقيق العدالة فهو أداة لها لا غاية. وكان يبالغ فى تطبيق هذه القاعدة إلى حد بعيد ويجهر بذلك فى جلساته.

والواقع أن محل تطبيق قواعد العدالة عند عدم النص، فلا يجوز بحجة إتباع مبادىء العدالة فى لغة نصوص صريحة وضعت للمصلحة العامة، لأن هذه النصوص أصبحت بحكم التشريع تمثل وحدها مباديء العدالة، ولأن على أساسها يتعاقد الناس فى معاملاتهم، وأخيرًا لأن مبادىء العدالة تختلف باختلاف القضايا، وبتقدير القاضى لظروف كل دعوى. فلا رابط لها يطمئن إليه الناس فى معاملاتهم. ولذلك كان المحامى يدخل دائرة كحيل باشا، وهو لا يدرى ماذا سيكون مصير دعواه، مهما كان مطمئناً إلى حق موكله فيها.

ومن الشواهد على ذلك كله إني وكلت فى قضية عن رجل كان ناظرًا على وقف قديم، كان يؤجر أعيانه بهذه الصفة. وبدا له يومًا أن يدعى ملكيته لهذه الأعيان. فنصبت المحكمة الشرعية ناظر خصومه للمطالبة بهذه الأعيان باسم الوقف، ثم قضى إبتدائياً لمصلحة الوقف. وحينئذ سعى الرجل لدى والدى، لأرفع له استئنافًا عن الحكم فرضخت.

وجاءت القضية أمام كحيل باشا فحاولت أن أكسبه إلى جانبى. ولما كانت تربية المستشار فرنسية وتعليمه فى المدارس الفرنسية، أدركت أنه لابد أعلم بتاريخ فرنسا من أى تاريخ آخر، وأدرى بالسنة الميلادية منها بالسنة الهجرية، وأن أحسن وسيلة لإثبات إندثار الوقف مقارنة تاريخ إنشائه بحوادث التاريخ فى فرنسا، بدلاً من تحديد هذا التاريخ بالسنة الهجرية، فقلت فى مرافعتى أنه إذا كان هناك وقف مندثر فأولى بهذا الوصف موضوع النزاع، لأنه أنشيء قبل عهد لويس الرابع عشر فى القرن السادس عشر.

ولم أكد أذكر هذه العبارة حتى التفت المستشار إلى محامي الوقف المرحوم محمد بك يوسف قائلاً أين عثرتم على كتاب الوقف، أفى متحف الآثار العربية أم فى محل من محلات بيع الآثار. وعبثًا حاول زميلى بعد ذلك أن يثنى المستشار عن اتجاهه بالتمسك بعقود الإيجار الموقع عليها من موكلى، فقضى لصالحه، وأنا فى دهشة من حكمه.

حسن باشا جلال :

٥٥ ـ كان هذا المستشار القاضى الفاضل بأوسع معانى الكلمة، كان فى قضائه أدق القضاة وفى عدله أحد من السيف.

كان كقضاة الإنجليز يحقق القضية بنفسه فى الجلسة، فيناقش المحامين فى كل نقطة فيها، ويدون بيده إجاباتهم عليها غير معول لا على الذاكرة، ولا على محضر الجلسة. وكانت مناقشاته فى الصميم وكانت تطول، حتى يستوفى القضية دراسة ويقتلها بحثا، غير مبال بما تستغرقه من الوقت أو بما تقتضيه منه فى جهة، مهما كانت قيمة القضية فى موضوعها.

وكانت تلوح من مناقشاته أخيراً وجهة نظره فى القضية. ولست أذكر أنى أخطأت مرة فى توقع حكمه فى القضايا التى ترافعت فيها أمامه.

وكان موقف المحامين منه أقرب إلى موقف المتهمين فى تحقيقات النيابة العامة مع فارق وحيد وهو أن الأولين كانوا على الدوام محل احترامه وتقديره يناقشهم وكأنه واحد منهم.

وكان المحامون جميعًا يقدرون فضله ويرتاحون إلى قضائه، وكان أوفرهم حظًا من ظفر بدائرته وهو على ثقة من حقه، حيث يكفل الوصول إليه على يديه. وليس من شك عندى أنه كان أكثر القضاة توفيقًا فى قضائه.

سير برسفال :

٥٦ ـ كان قاضياً بمحكمة الأسكندرية فمستشاراً بمحكمة الاستئناف فوكيلا لها ثم مستشاراً قضائياً، وأخيراً حين تقاعد عين بناء على طلبه قاضيا بلا مرتب لأهل قريته التى نشأ بها، والتى آثر أن يقضى فيها بقية حياته.

وكان أقدر القضاة الإنجليز والأجانب إطلاقاً الذين خدموا القضاء المصرى. كان ذكياً قوى الذاكرة سليم المنطق مجداً مرتبًا فى عمله فكان المثل الأعلى للقضاة، وكان إلى ذلك على خلق كريم فكان الصديق الوفى لمن عرفهم وقدرهم من المحامين ترافعت أمامه مرة فى قضية سبق أن قضى فيها لصالح موكلى. ثم بدا لمحامى الخصم أن يعيد نظر الدعوى فى صورة أخرى. وشاءت الظروف أن تنظر القضية الثانية أمام سير برسفال نفسه، بعد ثلاث سنوات من تاريخ الحكم فى الأولى. وحين دفعت بعدم جواز نظر

الدعوى لسبق الفصل فيها، قال لنا المستشار إنه حين درس القضية بدا له فعلاً وجه الشبه بين القضيتين، فضم ملخص القضية الأولى إلى ملف الثانية وحينئذ قدرنا قوة ذاكرة المستشار، ولكننا لم ندرك تماماً ما هو ذلك الملخص الذى أشار إليه. وبعد المرافعة قضى بعدم جواز سماع الدعوة لسبق الفصل فيها.

ودعانى المستشار يوماً لتناول الشاى بداره، وأطلعنى على طريقته فى دراسة القضايا، فوجدت لكل قضية درسها ملف خاص، عليه أسماء الخصوم ومحامين ورقم القضية بالمحكمة ثم رقماً خاصاً بمحفوظات المستشار نفسه وجدت داخل كل ملف ملخصاً للقضية، يشمل بياناً عن موضوعها وإجراءاتها والحكم فيها وكانت هذه الملفات مرتبة فى خزانة خاصة، وكان فى أحد أركانها سجل يرشد إلى كل منها.

وحينئذ أدركت ما هو الملخص الذى أشار إليه المستشار أثناء نظر تلك القضية وكيف إهتدى إليه بتلك السهولة بعد ثلاث سنوات.

علي بك سالم:

٥٧ ـ كان قاضياً لمحكمة الموسكى فى أوائل عهدى بالمحاماة، ثم تدرج فى مراتب القضاء؛ حتى أصبح رئيساً لإحدى الدوائر المدنية بمحكمة ٧١ الاستئناف، وكانت دائرته من أصلح هذه الدوائر. فكان المحامون يستريحون إلى المرافعة أمامه لسعة صدره وحسن لقائه وتوافره على دراسة القضايا ومراجع مذكرات المحامين رغم ضعف إبصاره

كان على بك سالم وعبد الحكيم بك عسكر من أوائل القضاة الذين شجعونى فى مهنتى، والذين يرجع إليهم الفضل فى نجاحى إذا كنت قد نجحت. ولكن علاقتى بالأخير لم تلبث أن انقطعت بانتقاله من محكمة عابدين، بينما علاقتى بالأول ظلت متصلة بتعيينه بمحكمة مصر ثم بمحكمة الاستئناف، وبذلك لم ينقطع عطفه على وتشجيعه لى.

كنت إذا ترافعت أمامه أصغى إلى بكل حواسه، وإذا ما انتهيت شكرنى علناً بالجلسة، فكنت مضطراً إلى مقابلة عطفه هذا بزيادة العناية بقضاياى ويقينى لو أن سائر القضاة حذو حذوه لزادت نسبة المحامين الناجحين.

كان المحامون الشبان قديمًا موضع إضطهاد القضاة القدامى الذين كانوا يجهلون القانون، وكان لهذا الاضطهاد علته الظاهرة. ولكن بماذا نعلل سوء معاملة القضاة المتعلمين للمحامين الشبان المتعلمين.

كان إلى جانب على بك سالم بمحكمة الاستئناف وإلى جانب زملائه الأبرار مستشار على جانب عظيم من الغطرسة والجهل. وكانت غطرسته السبيل لديه لاخفاء جهله. وكان فوق ذلك يتملق كبار المحامين، حتى إذا مل الملق ومال إلى الغطرسة بطبعه، أفرغ سمومه فى صغار المحامين دون كبارهم. وكان هذا المستشار عضو اليمين فى دائرة مجدى باشا.

لبيب باشا عطية :

٥٨ـ كان أخيراً وكيلاً لمحكمة النقض ورئيساً للدائرة المدنية فيها. كان فقيهاً ممتازاً فى علم القانون أنيقًا فى كتابة الأحكام، وكانت له آراء جريئة لا يدرك حكمتها سوى الضالعين فى فن القضاء.

فأحكامه فى موضوعها تشهد بكفايته، وفى شكلها تدل على أناقته، فهو على ما أظن أول من أختار بدء أسباب أحكامه بعبارة «بما أن» بدلاً من عبارة «حيث».

ومن آرائه الجريئة أنه متى جرى العرف عملاً بتفسير أحكام القانون على نحو ما ولو كان التفسير خاطئًا، وجب الأخذ بهذا التفسير إلى أن يصدر تشريع جديد يفسر حكم القانون على نحو آخر، ولا يسرى هذا التشريع إلا من تاريخ العمل به.

وهذا الرأى صحيح لأن هذا التفسير الخاطىء، ما دام قد أخذ به القضاء وجرى به العرف وتعامل على أساسه الناس. فقد أصبح هو القانون نفسه ولأن مفاجأة الناس بتفسير جديد يحدث إضطرابا فى معاملاتهم، بحيث يقضى بغير ما تعارفوا عليه وقصدوا إليه. فحكم التفسير الجديد فى هذه الحالة حكم التشريع الجديد.

ولو أن هذا الرأى الجرىء الحكيم كان معروفًا من قبل، لتداركنا به أكبر محادثة فى تاريخ القضاء المصرى، حين أبطلت مئات الاستئناف وهددت بالبطلان منها بحجة عدم قيدها فى الميعاد القانونى، أى فى ظرف يومين من تاريخ إعلان صحيفة الاستئناف، كما نص القانون خلافًا لما جرى به العمل من إعادة تشكيل المحاكم الأهلية، من تفسير حكم

القانون بوجوب قيد أى استئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل ـ مما أضطر الشارع إلى التدخل بتعديل نص القانون صونًا لمصلحة المتقاضين.

بعض المحامين في حكم التاريخ

نصر الدين زغلول :

٥٩ ـ كانت الفترة التى خرجنا فيها من مدرسة الحقوق، بداية العصر الذهبى للمحامين الناشئين. كان الإقبال علينا عظيمًا والعروض التى تقدم لنا مغرية. فكان المرحوم عمر بك لطفى وكيل مدرسة الحقوق يوزع علينا العمل فى مكاتب كبار المحامين قبل ظهور نتيجة الامتحان، بمرتبات لا تقل عن مرتب القاضى من الدرجة الثانية أو الثالثة فى ذلك الحين.

ولكن والدى قال لى أنه سوف يستشير أصدقاءه فى اختيار المحامى الذى سأقضى مدة التمرين فى مكتبه، وأنه يأبى أن أتقاضى منه أجرًا ما، حتى تكون علاقتى به علاقة تلميذ باستاذ. فحسب، واعدًا إياى أن يمدنى بكل ما أريده من المال طول مدة التمرين.

ووقع اختيار والدى على المرحوم الأستاذ نصر الدين أفندى زغلول، بناء على مشورة المرحوم حنفى ناصف، فكان من الطبيعى أن أبدأ به حديثى عن المحامين. كان مكتب الأستاذ بميدان باب الخلق، وكان يحتوى على ثلاث غرف تكاد تكون خالية من الأثاث، سوى مكاتب من الخشب العادى، وبضعة مقاعد من الخيرزان. وكان بغرفة الأستاذ مكتب، ولا يمتاز عن مكاتب الكتبة بشىء، أشار إليه الأستاذ قائلاً لى هذا مكان قد إخترته لك على مقربة منى لتشترك معى فى إدارة المكتب والإشراف على قضاياه، وإنى لواثق بأنى سوف أفيد من عملك أكثر مما قد تفيده من خبرتى.

دهشت لهذه التحية الكريمة، حتى تلعثم لسانى فى الرد عليها، وارتاحت نفسى لحسن لقائه، أكثر مما صدمت بمظاهر المكتب وحقارة أثاثه وأدركت على الفور أن والدى قد أحسن الاختيار.

ولم تدم دهشتى لهذه التحية طويلاً، حيث تبين أن الأستاذ بطبيعته من أحسن الناس خلقًا وأكثرهم وداعة ورقة.

وكان الأستاذ إلى هذا محاميًا، كان فى دراسته للقضايا عميق البحث سليم المنطق،

وفى مرافعـاته حسن البيان فصيح اللسان، وفى مذكراته قليل الإطالة دقيق المعنى سهل العبارة.

كان من خريجى الأزهر الشريف، فكان عالمًا بأصول الشريعة وقواعد المنطق وفقه اللغة. ولكنه لم يدرس القوانين الوضعية علمًا وإن كان قد مارسها عملاً فكانت تخفى عليه أحيانًا بعض دقائق المبادىء الحديثة. ولكنه كان يستوعبها حين يرشد إليها، ثم لا يلبث أن يفيض فى شرحها والتدليل عليها إفاضة الأستاذ المحاضر.

وكان فى مرافعاته يمزج بين العربية الدارجة والفصحى، وكان موفقا كل التوفيق فى اختيار موضع كل منهما فى مرافعاته، فكان حديثه بذلك أرعى للسمع وأبلغ أثرًا فى النفس، مما لو كان كله بقواعد النحو والصرف.

أما مذكراته فكان يمليها وهو يتصفح أوراق القضية، وقليلاً ما كان يتدارك فى إملائها خطأ أو سهوًا. وكان من الممتع حقًا أن أشهد هذا الإملاء، لما فيه من الدلالة على قوة الذاكرة وفصاحة العبارة.

ومن القضايا الهامة التى استعان الأستاذ بى فى بحثها، قضيتان كانت مرافعته فيهما أقرب شيء إلى محاضرات العلماء، منها إلى مرافعات المحامين.

كان موضوع القضية الأولى مضاربات البورصة، حيث أظهر فيها الأستاذ بوضوح تام الفارق بين البيوع الصحيحة، التى يقصد بها إبتداء تسليم البضاعة وقبض الثمن، ولو انتهت بإلغاء الصفقة، وتقاضى فرق الثمن فيها ـ وبين البيوع غير الصحيحة التى يقصد بها ابتداء المضاربة على فروق الأسعار.

وكانت هذه القضية الأولى من نوعها أمام القضاء الأهلى. وقد أخذت فيها محكمة الاستئناف بدفاع الأستاذ، فقضت ببطلان عمليات البيع والشراء ورفض الحكم بفروق الأسعار، مستندة إلى أن موضوعها كان فى الواقع مجرد المقامرة، وأن سبب الالتزام فيها غير صحيح قانونًا.

وكان موضوع القضية الثانية، هل يعتبر الوارث خلفًا لمورثه، فى جميع التصرفات الصادرة منه إطلاقاً، فلا يجوز له إثبات صوريتها إلا بالأوضاع التى تجوز للمورث. وأن هذا

القيد مقصور على التصرفات الصادرة من المورث لغير وارث ـ وبعبارة أخرى هل يعتبر الوارث خلفاً لمورثه فى هذه الحالة، أو يعتبر الوارث فى هذه الحالة من طبقة الغير.

كان القضاء مستقراً حتى تاريخ الحكم فى هذه القضية على إعتبار الوارث خلفاً لمورثه، فى جميع التصرفات الصادرة منه إطلاقاً، سواء كانت صادرة لغير وارث أم لوارث.

ولم يكن هذا الرأى صواباً، لأن الوارث يعتبر خلفاً لمورثه فى جميع الحقوق التى تؤول له عنه. ومن ذلك حق الطعن فى تصرفاته عند الاقتضاء فى الحدود ووفقاً للأوضاع التى كانت لمورثه ثم آلت إليه، وهذا لا يتحقق بقيوده إلا فى التصرفات الصادرة من المورث لغير وارث .

أما إذا كان التصرف صادراً من المورث لوارث، إضراراً بحقوق وارث آخر فهذا الوارث لا يتلقى فى هذه الحالة حق الطعن فى هذا التصرف عن مورثه، وإنما يتلقاه عن القانون ضد عمل المورث نفسه، ولأن تصرف المورث فى هذه الحالة إنما يحصل فى غفلة من الوارث المضار، فلا يمكن أن يطالب الأخير بإثبات صورية التصرف بالكتابة، شأنه فى ذلك شأن المورث الذى وقع العقد وارتبط بنصوصه.

وهذا ما أجمعت عليه آراء العلماء وأحكام القضاء فى فرنسا.

كانت القضية منظورة أمام دائرة المرحوم حسن باشا جلال، وكان المستأنف هو الوارث المضار، وكان وكيله المرحوم نصر الدين زغلول وكان المستأنف عليه الوارث الممتاز، ووكيله المرحوم إبراهيم بك الهلباوى، وكانت مرافعة المحامية شيقة، والبحث طريفاً والقاضى من أقدر القضاة. وانتهت القضية بالحكم لصالح المستأنف باعتبار الوارث من طبقة الغير فى التصرفات الضارة به الصادرة فى المورث لوريث آخر، وبأحقية الوارث المضار فى إثبات صورية التصرف بكافة طرق الإثبات.

فكان هذا الحكم الأول من نوعه فى هذا الموضوع ثم استقر عليه القضاء.

إبراهيم بك الهلباوي :

٦٠ـ كان من فضل الله عز وجل على المحاماة أن مد فى حياة هذا الأستاذ الكبير، فعاصر ثلاثة عهود للمحاماة، كان فيها جميعاً موضع الإجلال والتقدير من زملائه وأبنائه المحامين ومن القضاة أجمعين.

وكان مع اللقانى والحسيني وسعد زغلول من أكبر المحامين فى عصر المحاماة الأول، فزعيماً للمحامين فى عمرها الثانى، فأبالهم جميعاً فى عصرها الأخير. وفى سنة ١٩١٢ حين انشئت نقابة المحامين أختير بما يقرب من الإجماع نقيباً لهم. كان عبقريا فى ذكائه وسرعة خاطره قوياً فى حجته سليماً فى منطقه فصيحًا فى لسانه. وكانت له جولات فى القضايا الجنائية خاصة قبل أن يباريه فيها محام آخر.

وكانت هذه الصفات التى يندر اجتماعها فى شخص واحد، تؤهله لدراسة القضية وإجادة المرافعة فيها فى أقصر وقت مستطاع. فأحيانًا كانت تكفيه مسافة القطار لدراسة القضية المدنية، وأحيانًا كانت تكفيه أقوال الشهود ومرافعة النيابة فى القضايا الجنائية، ليقوم بواجب الدفاع فيها عن موكله علي أحسن وجه.

وكانت تتخلل مرافعاته مداعبات طريفة، تخفف من حدة خصومه وتهون من مشقة القاضي وتضفى المدح على نفوس السامعين.

وكان إلى ذلك حجم الأدب إذا مثل أمام القاضى، عف اللسان إذا ناقش زميله المحامى. وكان أخيراً قانعاً فى تقدير أتعابه رفيقاً بموكليه إذا ما عجزوا عن أدائها رحمة االله على شيخ المحامين.

عبد العزيز باشا فهمي :

٦١ـ كان المرحوم عبد العزيز الرجل الذى إتخذته مثالاً، والمحامى الذى اخترته أستاذاً. كنت وثيق الصلة به فى عملى حتي ظن الكثيرون إنى من تلاميذه الذين تخرجوا علي يديه. والواقع إنى كنت أعهد إليه بالقضايا الكبيرة، التى كانت تعرض على فى حداثة عهدى، والتى كنت أحسن بأنى لست أهلاً لها وحدى. فكان ذلك سبب اتصالى به وفرصة تلمذتى عليه والنجاح على يديه.

وكان أكفأ معاصريه فى فقه القانون وفنه وأوفرهم نزاهة فى مهنته وأعظمهم جهداً فى عمله وأكثرهم قناعة فى رزقه.

ولذلك كان المحامون يدينون بزعامته بعد الهلباوى وقبل أن يختاروه نقيباً لهم.

ومن لغو الكلام التحدث عن كفايته، محاميًا كان أو قاضيًا أو وزيراً للعدل لأن الشواهد على ذلك لا تزال عالقه بالأذهان، ولن تمحو ذكراها الأيام أو الأعوام. أما نزاهته

فكانت مضرب الأمثال، أذكر الواقعة للتدليل على أنها بلغت أقصى حد يتصوره الإنسان.

تزوجت سيدة موسرة من قائد تركي، زور عليها عقداً تبيعه بمقتضاه حوالى ألف فدان. هي جميع ما آل إليها عن زوجها السابق.

عهدت إلى هذه السيدة فى تقديم شكواها إلى النيابة العامة، فنصحتها بأن تضم إليّ أستاذى عبد العزيز والمرحوم أحمد عبد اللطيف، فاستجابت لنصحي فعكفنا نحن الثلاثة على دراسة موضوع الشكوى، وبحث ظروف توقيع العهد وملابساته.

ولم يرد عبد العزيز التوقيع على الشكوى وتقديمها، إلا بعد أن اقتنع تماماً بتزوير العقد بعد مناقشات استغرقت أكثر من أسبوع، وبعد أن أقسم له صديق عزيز بأن العقد قد زور حقاً.

وأمام رئيس نيابة محكمة مصر الذى تولى تحقيق الشكوى بنفسه لما حضر عن الشاكية معى الأستاذان الكبيران، وحضر مع المتهم المرحومون الأساتذة أحمد بك لطفى وإسماعيل بك الشيمى والياس بك عوض.

ولما تولى عبد العزيز مناقشة المتهم، أدلى الأخير بعبارة تؤيد تزوير العقد بصورة قاطعة، حينئذ وجم محاموه وشرع رئيس النيابة فى ختم التحقيق إكتفاء بإقرار المتهم، وإذا بعبدالعزيز يقفز من مقعده صارخاً لا لا ياحضرة الرئيس انتظر .. انتظر، أرجو أن تثبت على لسانه فى محضرك إنى أخشى أن يكون المتهم لم يفهم مؤدى سؤالى، ولذلك أجاب عليه بالصورة التى أثبتت فى التحقيق، واسمح لى أن أعيد السؤال على المتهم فى صورة أخرى، ليجيب عليه بعد أن يفهم مؤداه على صحته.

ولما أعيد سؤال المتهم أجاب عليه إجابة أخرى تنفى التهمة عنه. وبذلك أنقذ عبدالعزيز خصمه وأعاد البشر على وجوه المحامين عنه. وكان ذلك من عبد العزيز فى سبيل راحة الضمير، وتحقيق العدالة على الوجه الصحيح. ولما كانت الساعة قد جاوزت منتصف الليل أجل التحقيق إلى الغد. ولما انصرفنا من غرفة التحقيق، قامت مناقشة حادة بين عبد اللطيف وزميله عبد العزيز حول استدراك الأخير لاعتراف المتهم. كانت حجة عبد اللطيف إنه ما دام زميله يعتقد تزوير العقد، وعلى هذا الأساس قبل التوكيل

فى القضية، فكان أحرى به فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ألا يقيل المتهم من عثرته. وهنا ثار عبد العزيز على زميله قائلا له فى حدة أن ضميره يأبى أن يحصل من خصمه على إقرار اختلاساً ولو كان هذا الإقرار فى مصلحة موكله وكان العقد مزوراً حقاً.

ولا شك أن هذا منتهى ما تصل إليه أمانة الإنسان.

ومن شواهد إخلاص عبد العزيز لعمله توافره عليه بجهد لا يتطرق إليه كلل أو ملك، مستعيناً فيه بقوة زعصابه رغماً من ضعف صحته.

اجتمعت به صباح يوم فى داره، بعمارة مظلوم بالقرب من إدارة جريدة الأهرام، وجلست فى غرفة الطعام لدراسة إحدى القضايا، حتى إذا جاء وقت الغداء أحضر لنا الخادم بعض الخبز وقطعة من الجبن. وقال لى أستاذى هذا كل طعامنا اليوم حتى لا نتخم بالأكل فنكسل عن العمل. ثم ظللت أدرس أوراق القضية ونراجع مجلات القضاء وموسوعات القوانين، حتى إذا كانت الساعة الثامنة مساء أدرك عبد العزيز أنه لم تعد لى قوة على العمل فسمح لى بالانصراف على أن أعود إليه صباح الغد، وحين عدت إليه فى الصباح، وجدته لا يزال فى غرفة الطعام يراجع ملف القضية على ضوء ثريات الكهرباء، غير مدرك أن الليل قد ولى وأن النهار قد أقبل.

وكان عبد العزيز فى مركز يسمح له بفرض أتعابه على موكله، غير مراجع فى تقديرها. ولكن كان يعلم أن القناعة جزء من الأمانة، وأن الإفراط فى تقدير أتعابه خيانة، فضلا عن أن قبول الموكل الأتعاب المبالغ فيها نوعاً من الإكراه يشوب الرضاء الصحيح. لذلك كان عبد العزيز قانعاً كل القناعة فى تقدير أتعابه رغم مكانته فى محيطه وجهوده المضنية فى أداء واجبه.

ولست أذكر هنا أمثلة على تقديره لاتعابه فى قضاياه، لأن مثل هذه الأمثلة تحتاج إلى التفصيل، ولكننى أكتفى بمثل واحد أبلغ فى الرسالة على مدى قناعته.

ففى سنة ١٩١٩ أرسل لى عبد العزيز حوالة على أحد المصارف، بمبلغ مئة وخمسين جنيها، باسم الدكتور اسكندر فهمى الجرجاوى، طالباً منى تسليمَ الحوالة لصاحبها. وهذا المبلغ قيمة مقدم أتعابه فى قضيته وكله الدكتور فيها بواسطتى ولما حضر إلى الدكتور ذهبنا معاً لمقابلة الأستاذ، للاستفسار عن سبب رد الأتعاب، وحينئذ قال لنا أنه سوف يسافر قريباً عضواً فى الوفد الرسمى للمطالبة بحقوق مصر، وأن مهمته فى هذه القضية

الكبرى سوف تستغرق كل جهوده، ولذلك عول على إغلاق مكتبه ورد الأتعاب لموكليه كاملة.

ولكن الدكتور أبى أن يسترد الأتعاب، قائلا إن الجهود التى بذلها الأستاذ فى قضيته حتى الآن تستحق أضعاف ما قبضه من الأتعاب. وحاولت أن أؤيد الدكتور فى قوله، فغضب عبد العزيز وانصرفنا قبل أن يغلظ إلى القول. وقد علمت أن الأتعاب التى ردها عبد العزيز لموكليه بلغت آلافا من الجنيهات، هذا هو عبد العزيز، هذا قليل من كثير من ذكرياته الحسان طيب الله ثراه وأكرم مثواه.

أحمد عبد اللطيف

٦٢ـ كان المرحوم الأستاذ الكبير يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية بمدينة الزقازيق، وكان أخوه المرحوم محمود بك عبد اللطيف محاميًا أمام المحاكم المختلطة بمدينة المنصورة

وإثر اشتراك الأول مع المرحوم أحمد بك الحسينى فى الدفاع عن أحمد باشا المنشاوى، أمام محكمة الجنايات المستأنفة برياسة المرحوم قاسم بك أمين، فى قضية حادث الثور المشهورـ أثر هذا الاشتراك فى المرافعة بدأت مواهبه فى الظهور فى المحاماة تبشر بسطوع نجمه فيها فانتقل مع أخيه إلى القاهرة واشتركا فى مكتب واحد بشارع الصنافيرى.

ولم يلبث الأستاذ أن تبوأ مكانه بين كبار المحامين بما أوتيه من كفاية فى القانرة وقوة فى الدفاع.

ولا شك أنه كان فى مذكراته من أدق المحامين عبارة، وفى مرافعاته من أحلقهم لسانًا وأحسنهم بيانًا. ومن مرافعاته المشهورة فى القضايا الجنائية مرافعته فى قضايا ورثة الجوهرى المنشاوى وقضايا موصللى. فقد بلغت مرافعاته القمة فى هذه القضايا.

علي أن الأستاذ الكبير لم يكن مع ذلك قريبًا من قلوب زملائه المحامين لأنهم كانوا يفسرون إعزازه بنفسه بالتعالى عليهم، ويعتبرون عنفه فى المرافعة خروجاً عن حد اللياقة معهم.

وكان من نتيجة ذلك أن فشل الأستاذ أكثر من مرة فى الترشيح لنقابة المحامين، ولم يفز بعضويتها إلا مرة واحدة وبأغلبية ضئيلة.

والحق أن من لم يعرف الأستاذ عن قرب كان علي عذر في مؤاخذته بظاهره ولما كان ظاهره يحول دون القرب منه. كان أكثر الناس يجهلون أن حقيقة أمره ويقسون في الحكم عليه.

على أن الواقع أن باطن الأستاذ كان غير ظاهره. فقد كان طيب القلب كريم النفس. كان سريع الغضب ولكنه كان في الوقت نفسه سريع الندم، كانت ترتسم على وجهه علامات القسوة بينما كان قلبه يفيض بالرحمة.

ولست أدرى سبباً لهذا التباين بين الظاهر والباطن، ولكنني كنت علي يقين منه.

كان الأستاذ يعامل موظفي مكتبه بقسوة لا تحتمل. وكان في نهاية كل سنة يوزع عليهم نصيبًا من إيراد المكتب يبلغ ضعف مرتباتهم أو يزيد. وقد بلغ هذا النصيب مرة أربعمائة جنيه.

وكان إذا رأى سائلاً علي بابه نهره، وكان مع ذلك يوزع علي الأسر الفقيرة مرتبات شهرية.

وكان له أخ كبير قاطعه الأستاذ لإسرافه، ولما شرع دائنوه في نزع ملكيته من المأتي فدان التي يملكها اشتراها الأستاذ ووقفها عليه.

ومن المحزن حقًا أن هذا الأستاذ الكبير الذى كان أكثر ما يمتاز به عقله ولسانه قد أصيب فيهما الاثنين في آخريات أيامه.

ومن أسوأ الذكريات أنه سافر إلي الخارج للعلاج، ولما عاد دخل علينا في غرفة المحامين موفور الصحة في الظاهر، وإذا به يتعثر لسانه ويهزى في كلامه، مما أثار الأسي في نفوس أصدقائه وخصومه على حد سواء.

أحمد بك لطفي :

٦٣ ـ كان الشقيق الأصغر للمرحوم عمر بك لطفي وكيل مدرسة الحقوق وكانت وظيفته الأستاذية في هذه المدرسة لا تمنع صاحبها من ممارسة المحاماة. فكان المكتب معروفًا باسم الشقيق الأكبر ولكن حمله كان على الأصغر.

كان أحمد بك محامياً ممتازاً. كان من أكثر المحامين تعمقًا في القانون، وكان أكثرهم ابتكاراً في وسائل الدفاع وبخاصة في القضايا المدنية. وكان مشهوراً بالاختصار في مرافعاته، مع دقة البحث واستيفاء الدفاع.

وقد توفي إلى رحمة الله بالأسكندرية، وهو لا يزال في سن الكهولة وفي أوج الشهرة.

لقد قصرت ذكرياتي على بعض كبار المحامين، الذين توفاهم الله فأصبحوا في حكم التاريخ. وإذا كنت لم أتحدث عن جميع ذوى الفضل منهم، فليس في ذلك إنقاص من قدرهم ولا نسيان لفضلهم وإنما مرجعه إلى ضيق المقام فحسب.

أما زملائي وأصدقائي الذين على قيد الحياة أطال الله بقاءهم، والذين قد لا يقل فضلهم عن فضل من ذكرت من أسلافهم، فحسبي في إغفالهم أن الحديث عنهم ملء الأسماع في كل مكان.

هنات بعض القضاة والمحامين

هنات بعض القضاة

٦٤ـ لا يستوفي الحديث عن القضاة والمحامين بالإشادة بفضل البعض منهم دون الإشارة إلى مواضع النقص في غيرهم، لأن الذكريات ليست أداة للملق أو المدح ولكنها سجل لوقائع التاريخ، ولأن الصالح العام يقتضي الأمانة في ذكر أحداث التاريخ حسنها وسيئها على السواء، ليفيد الناس من عبراتها جميعاً بالاقتداء بحسنها واتقاء سيئها.

قدمت أن القاضي كسائر البشر قد تضعف إرادته بتأثير من الغير. وقد يقع هذا التأثير دون أي عمل إيجابي من الغير. فقد يتأثر القاضي من نفسه بشخصية الخصوم أو المحامين، وقد يقع عليه التأثير من أحد رؤسائه، تحت ستار تحقيق العدالة أو مراعاة المصلحة العامة، فيهون أمره علي القاضي وينساق بحسن نيته إلى تحقيق غرض رئيسه.

وتقع هذه الأحداث في العادة في الوقت الذى تنمو فيه روح الحزبية ويشتد ساعدها في الحكم، وبخاصة إذا كان القاضي بحكم عقيدته الوطنية يميل لأحد الأحزاب أو لرأى خاص في سياسة البلاد.

توفي وجيه عن تركة واسعة تشمل خمسة آلاف من الأفدنة، وعن زوجتين وأولاد كثيرين. فانقسم الورثة كما هي العادة إلى فريقين، . فريق يشمل الزوجة الأولى وأولادها وعلى رأسهم أرشد أولاد المورث، وفريق يشمل الزوجة الثانية وأولادها الصغار.

وكلت مع صديقي الأستاذ أحمد رشدى عن الفريق الأول، ووكل عن الفريق الثاني

أحد حضرات المحامين. وكنا قد رفعنا دعويين إحداهما دعوى قسمة والأخرى دعوى حراسة، فقضى في الأولى بتعيين خبراء لإجراء القسمة، وفي الثانية بتعيين أرشد أولاد المورث من فريقنا حارساً على التركة.

حينئذ رأى الخصوم أن يستعينوا في قضاياهم، بأحد كبار المحامين من زعماء الأحزاب. وبدأ المحامي الكبير عمله بطلب توقيع الحجز التحفظي على زراعة القطن والأرز القائمة على الخمسة آلاف فدان. ولكن رئيس المحكمة أمر برفض الطلب لسبق تعيين حارس على التركة، ولم يعارض الخصوم في أمره.

ولما قام الرئيس بالأجازة وحل محله وكيل المحكمة، تقدم له المحامي عن الخصوم بطلب جديد مماثل فاستجاب القاضي إلى الطلب وأمر بالحجز وشرع المحضر في تنفيذ الأمر.

ولما تظلمنا من الأمر أشرنا في مرافعتنا إلى طلب الخصوم السابق الذي صدر عليه أمر الرئيس بالرفض والذي أبي الخصوم التظلم منه إليه، ولكننا لم نعثر علي هذا الطلب. ثم استندنا في موضوع التظلم إلى سبق الحكم نهائياً في دعوى الحراسة وعدم تغيير أسبابها، وأن الحجز على محصول الأطيان يتعارض مع مهمة الحارس.

فكان لابد من أن يحكم في هذه الظروف بقبول التظلم. وكان لابد من أن يبادر القاضي في إصدار حكمه خشية تلف المحصول أو تبديده. ولكن القاضي أمر بإصدار حكمه بعد أسبوع.

وفي الأثناء إستدعاني القاضي وأشار علي بالصلح في القضية، وحينئذ فهمت أنه وقع بين أمرين، حق موكلي من جهة وتأثره بشخصية محامي الخصوم من جهة أخرى، يريد إنصاف موكلي ولكنه يخشى في الوقت نفسه اغتصاب المحامي والزعيم الكبير.

رأينا وزميلي رشدى أن من المصلحة في هذه الظروف العمل على التوفيق بين الطرفين، إذا ما بدت لنا رغبة جدية في ذلك من جانب محامي الخصوم. وأخيراً تم الصلح بين الطرفين بعد جهود طويلة مضنية، كانت نتيجتها إنقاذ محصول خمسة آلاف فدان من التلف أو التبديد.

والطريف فى هذا الصلح أنه وقع أثناء العطلة القضائية، بينما كان المحامون يمضون أشهر الصيف فى رمل الأسكندرية، فكانت اجتماعاتنا فى فندق فيكتوريا بمحطة زيزنيا، ودامت هذه الاجتماعات أيامًا متواليات. وحين أعددنا محضر الصلح والأوراق الكثيرة الملحقة به أصر زميلنا محامى الخصوم على وجوب التوقيع من كل من طرفى الخصومة، على كل صفحة من صفحات هذه الأوراق، غير قانع بالتوقيع عليها من المحامين، ودون أن يدرك ما سوف تقتضيه هذه التوقيعات من جهود وما تستغرقه من وقت. ولما عملنا بإرادة الزميل بلغت التوقيعات خمسة آلاف أو تزيد، وطالت مدتها من الساعة الثانية إلى الساعة التاسعة مساء. ولذلك أطلقنا على هذا الصلح فيما بيننا رسم معاهدة زيزينيا.

ومرة رفعت دعوى حراسة على وقف كبير، يقوم بالنظارة عليه أمير عربى، ويديره وكيل من ذوى البطش والنفوذ. وكانت كل أسباب الحراسة مبنية على تصرفات هذا الوكيل، دون الناظر الذى ما كان يعلم من أمر هذه التصرفات شيئًا لبعده عن القطر وانشغاله بمهام إمارته.

وقضت المحكمة ابتدائياً بالحراسة فاستأنف الوكيل الحكم. ونظرت القضية استئنافياً أمام دائرة كان رئيسها قاضياً فاضلاً لا يمكن السعى إليه. لذلك بذل الوكيل مسعاه لدى الوزير، فأظهر الوزير للقاضى اهتمامه بالقضية، بحجة أنها من القضايا التى قد تمس العلاقة السياسية بين البلدين.

وكان من مظاهر تدخل الوزير إعلان سرية الجلسات فى هذه القضية واطلاع الوزير أولا بأول على محاضر جلساتها.

وكان من عادتى فى بعض القضايا الهامة مراجعة محاضر جلساتها بنفسى، خشية وقوع خطأ فيما سجل على لسانى، ولما طلبت يومًا من قلم الكتاب إطلاعى على أحد محاضر هذه القضية، قيل لى بأنه غير موجود بالملف ولما سألت عن السبب أجابنى الكاتب بسلامة نية بأن الوزير تحدث بالتليفون مع رئيس الجلسة، فطلب الأخير المحضر المطلوب وذهب به لمقابلة الوزير. وذهبت على الأثر لمقابلة الوزير، ولمته صراحة على تدخله فى القضية، فأنكر كل تدخل منه بل أكد لى بألا علم له بهذه القضية إطلاقًا. ولما قلت له بأن القاضى كان اليوم عنده، أجابنى بأن حضوره كان فى شئون أخري. ولما

فاجأته بأن محضر جلسة القضية كان معه أحضره له بناء على طلبه، تردد الوزير ثم أكد لى بأن العدالة سوف تأخذ مجراها على كل حال.

وكانت كل ظواهر القضية فى المحكمة تطمئننى إلى ذلك. فالقاضى مشهود له بالنزاهة والمكفاية معًا، وكان واسع الصدر فى سماع مرافعاتنا إلى أقصى حد، ملمًا بظروف القضية محيطًا بكل دقائقها.

وحين نطق القاضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الحراسة، أدركت أن نظرية تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة التى استغلها الوزير كان لها الفوز الأخير.

ومن حوادث هذه القضية أن المرافعة فيها دامت أربع جلسات، وأن وكيل ناظر الوقف كان يهددنى بالقتل، أثناء الاستراحة كلما استطاع أن يخلو بى أملاً فى بث الذعر فى نفسى والحيلولة دون أداء الواجب على.

ومن هنات المحامين الحزازات التى تقع أحيانًا فيما بينهم بسبب المهنة أو بسبب خارج عنها، فتدفعهم إلى السعى فى إلحاق الضرر ببعضهم البعض، دون مراعاة لحقوق الزمالة أو لمقتضيات العدالة.

ومن أسوأ هذه الحزازات ما يكون كامناً فى نفس صاحبها لا يدركه خصمه فيعد له عدته. وأسوأها جميعًا ما يستره صاحبه بستار الود والصداقة، فلا يدركه ضحيته إلا بعد فوات الأوان.

كان لى زميل يبدى لى جميع مظاهر الود، وكنت أبادل وده الظاهر بود خالص. ولما قام النزاع بينى وبين خصيمتى، عرض على الزميل مساعدتى فى إزاحة الستار عن بعض الحقائق، ثم تبين لى أنه إنما كان يضللنى فيما كان يذكره لى من الوقائع كما تبين لى أنه كان فى ذلك الوقت وكيلاً عن خصمى.

وكان لى زميل وصديق كان منى فى منزلة التليمذ والابن معاً. وكنت فى الوقت نفسه وكيلاً عن شقيقته فى قضاياها. وكان كلما حاول العبث بحقوق هذه الشقيقة قمت سدًا فى وجهه. وكانت إذا رفضت له طلبًا قلت له أن هذا الرفض كان باشارتى وترتب على ذلك أن قام العداء نحوى فى نفس زميلى بدل الصفاء. ولما توفيت شقيقة المحامى رفع الدعوى على كريماتها يطالبهن بمبلغ جسيم على سبيل التعويض والاتعاب. ولما

وكلت في القضية عن المدعى عليهن، زارني طالباً مني التخلي عن وكالتهن، ولما أبيت عليه هذا الطلب سعى لدى بعض ذوى القربى مني، وأوهمهم بأن لهم في ذمتي مبالغ طائلة نتيجة لإدارتي بعض الأطيان التي كانت مشتركة بيني وبين والدهم، قائلاً إنه وحده يعلم هذا السر الدفين، وأن تحت يده المستندات القاطعة بصحته.

وتمكن الأستاذ بهذه الطريقة من الحصول على توكيل منهم برفع الدعوى على. وحينئذ عرض على مرة ثانية التخلي عن توكيل خصيماته، مقابل الحصول من موكليه على مخالصة بالدين الذى يدعونه، نظير مبلغ زهيد من المال.

ولما رفضت هذه المساومة الحقيرة قدم للنيابة العامة في حقي باسم موكليه ثلاث شكاوى الواحدة تلو الأخرى يتهمني فيها بالاختلاس. وبعد التحقيق أمرت النيابة بحفظ الشكوى قطعيًا، مشيرة على برفع دعوة البلاغ الكاذب على الشاكين. ولما حكم ابتدائياً لمصلحة موكلاتي في الدعوى التي رفعها الأستاذ عليهن، قدم للنيابة العامة ضدى شت شكاوى جديدة الواحدة تلو الأخرى يتهمني فيها بأني ارتكبت في حقه وفي حق شقيقته ومورثته، جميع أنواع الجرائم التي ترتكب على المال، فضلاً عن إخلالي بواجبات المهنة نحو شقيقته، في قضاياها التي وكلت فيها في حياتي.

وهذه الشقيقة هي التي قدمت بأنها قد وكلتني في أربع عشرة قضية، كسبت لها منها ثلاث عشرة قضية إحداها ضد الأستاذ نفسه، ثم اصطلحت في الأخيرة بناء على طلبها.

وكان موضوع الشكوى يرجع إلى عشرين سنة مضت، فظن الأستاذ أني لست ذاكراً من موضوعها شيئاً، وإن ليس في محفوظاتي شيء عنها. ولكنني وجدت في ملف كل قضية سنداً بخط وتوقيع الأستاذ نفسه يقطع بكذب شكواه، ويؤيد علمه بكذبها، وحينئذ قررت النيابة حفظ الشكوى. وأمر النائب العام برفع دعوى البلاغ الكاذب على الأستاذ، ثم قضى عليه نهائياً بالعقوبة والتعويض وصعب على نفسي أن أطالبه بهذا التعويض حتى الآن. لقد أسميت هذه التصرفات هنات تأدباً، ولكنها في الواقع جرائم كان يجب على المحامين التنزه عنها إطلاقاً.

بعض شئون المحامين

أزمة المحاماة

٦٥ ـ كان المحامون قبل صدور قانون النقابة في سنة ١٩١٢ أوثق إرتباطًا فيما بينهم عما هم الآن. كانوا يعهدون إلى كبارهم في رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم قبل أن

تكون لهم نقابة. وكانت لهم من التقاليد ما يكفل لهم حسن المعاملة فيما بينهم، قبل صدور القانون بتحديد حقوقهم والتزاماتهم نحو بعضهم البعض.

ولعل مرجع ذلك إلى قلة عددهم ووثوق الرابطة فيما بينهم فى ذلك العهد ولذلك كان عهد المحاماة بالأمس خير منه اليوم.

وليس مرجع ذلك إلى قانون النقابة فى ذاته ولا إلى أعضاء النقابة أنفسهم لأن هذا القانون كان لابد منه لتنظيم المهنة على أسس صحيحة معينة ولأن مجلس النقابة، قامت منذ عهد إنشائها ولا تزال تقوم فى حدود قانونها بأجل الخدمات للمحامين.

على أن مما لا شك فيه أن هناك أزمات تعانيها المهنة تحتاج إلى العلاج. وأولي هذه الأزمات وأخطرها جميعاً كثرة الإقبال على المحاماة بنسبة تزيد عن الحاجة بكثير، مما يترتب عليه حتماً كساد المهنة، وفقاً لقانون العرض والطلب وليس من نتيجة كثرة الإقبال على المهنة كسادها فحسب، لأن هذا الكساد نفسه يولد الفساد بين صغار المحامين، ويدفعهم إلى مخالفة أصول المهنة والحط من كرامتها.

كان خريجو مدرسة الحقوق فى سنة ١٩٠٥ حوالى الخمسين وبلغ عددهم فى سنة ١٩٢٦ الماية أو يزيد والآن عددهم بالمئات. ولا يلتحق من هؤلاء بوظائف الدولة سوى عشرات، أما الراسبون فى الالتحاق فكلهم يصبحون فى عداد المحامين.

ومع أن الناس فى مصر ينزعون إلى التقاضى لأتفه الأسباب، فإن نسبة الزيادة فى عدد المحامين إلى عدد القضايا قد تضاعفت، ثم وصلت إلى حد غير معقول حيث لا يقل عددهم حالياً عن ثلاثة عشر ألفا، بينما عدد القضايا لم يزد على أربعة أضعافها.

فى سنة ١٩٢٥، انتخب المرحوم أحمد بك لطفى نقيبًا للمحامين، وانتخبت وكيلاً للنقابة ولما كان النقيب بأوروبا مدة نقابته غير مصرح له بالعودة إلى الوطن قمت بأعمال النقابة نيابة عنه.

وجدت بين ملفات النقابة عدة شكاوى: كان أكثرها موضوع واحد يقول الشاكى فيها وكلت المحامي ودفعت له الأتعاب وسلمته الرسوم لرفع الدعوى فلم يرفعها أو أن المحامى قال أنه رفعها، وحدد يوم نظرها، وفى ذلك اليوم لم يجد الموكل قضيته مقيدة برول الجلسة.

وحينئذ أدركت أن إصلاح شأن المحامين لا يكون بإحالة العشرات منهم إلى مجلس التأديب، وإنما يجب علاج الأمر بدرس أسباب العلة ووصف الداء القاضى على هذه الأسباب.

وبعد التحقيق فى أسباب العلة تبين لى أن العلاج واضحة وينحصر فى وجوب الحد من عدد المحامين.

وحينئذ وضعت مشروع قانون للمحاماة فى نحو مائة مادة، وعرضته على زملائى أعضاء مجلس النقابة فأقروه، ثم طبعته ووزعته على المحامين ونشرته على صفحات الجرائد.

وأثار مبدأ إقفال الجدول الذى حبذته فى مشروعى معارضة بعض الكتاب على صفحات الجرائد، فرددت عليهم بما أقنع غير المتعنتين منهم.

وكانت حجة المعارضين تنحصر فى أمرين ـ الأول، أن فى الحد من عدد المحامين اعتداء على الحرية الشخصية ـ والثانى، أن تزاحم المحامين من شأنه ظهور الصالح الحديث منهم على غير الصالح القديم، كما تطرد العملة الصالحة العملة غير الصالحة على حد قول الاقتصاديين.

ولا شك فى وجاهة هذين السببين ولكنهما لم يقويا على الوقوف فى سبيل مشروع القانون. ولكن طلبة المدارس استغاثوا حينئذ بالزعيم الكبير المغفور له سعد زغلول، فوعدهم بعدم إقرار المشروع وبذلك قضى عليه فى مهده. ومن الغريب أن المرحوم محمود بك بسيونى، بمجرد أن فاز على فى انتخابات النقابة بعد ذلك بسنتين وبعد وفاة سعد باشا بسنة واحدة، طلب منى صورة مشروع القانون ووعدنى فى بتقديمه للبرلمان وتأييده أمامه بكل قواه.

حين تخرجنا من مدرسة الحقوق واشتغلنا بالمحاماة فى سنة ١٩٠٥، كان عدد المحامين (الأفوفكاتية والوكلاء) لا يزيد على الثلثماية. فكان الإقبال علينا عظيماً وبخاصة من كبار المحامين، الذين لم يدرسوا القانون فى معاهده ولا يعرفون الفرنسية أو المراجع من كتب الفقه فى شتى الموضوعات.

والآن وقد بلغ عدد المحامين ثلاثة عشر ألفا، أصبح هذا الإقبال قليلاً بل معدوماً عملاً بقانون العرض والطلب. وبذلك أصبحت مهنة المحاماة الشريفة موضعاً لأحاديث العالم بمالا يتفق وشرف هذه المهنة.

لذلك كان واجباً علينا أن نبحث عن حل لهذه الكارثة، ولو جاء هذا الحل متأخراً على طول الزمان.

ولابد أن ينحصر هذا الحل فى أمرين ـ الإقلال ما أمكن من محامين جدد والامتناع عن قبولهم عند الاقتضاء، ثم معاونة حاملى شهادة الحقوق فى حياتهم الاجتماعية على قدر المستطاع.

وعن الأمر الأول أعرض بعض الاقتراحات أرجو قبولها كلها أو بعضها، كما سوف تراه نقابة المحامين وعلماء القانون وكبار رجال الدولة.

أما الأمر الثاني لتحسين بيئة المحامين وإصلاح حالهم، فلا يحتاج إلى تشريع جديد وفى يد رجال الدولة اجراؤه آليا بقصر بعض الوظائف الإدارية أو الكتابية على حملة الليسانس. وهذه الوظائف كثيرة تستوعب بسهولة الالآف منهم. وبذلك تحل لعدد كبير من المواطنين عقدة من أكبر العقد.

انتخابات نقابة المحامين :

٦٦ـ صدر قانون المحاماة فى سنة ١٩١٢ فكانت انتخابات نقابة المحامين مراعى فيها مصلحة المهنة وحدها. ولما قام النزاع بين رجال السياسة فى مصر سنة ١٩٢١ بدأ تدخل الحزبية فى انتخابات المحامين.

ولا شك أن فى ذلك انحرافا عن جادة الحق، لأن مهمة النقابة مهنية قبل أن تكون سياسية، فلكل محام الحرية الكاملة فى اختيار طريقه فى سياسة بلده، دون أن يمنع ذلك المحامى من أن يكون فى مقدمة من يذودون عن البلاء المطالبين بحريتها واستقلالها الكاملين.

ولكن المحامين عجزوا عن مقاومة تدخل الحزبية فى صفوفهم، فكان لابد أن يكون ذلك على حساب مهنتهم.

وقد بلغت المنافسة بين المحامين أشدها فى سنة ١٩٢٥ ، حين قرر الوفديون صراحة دخول الانتخابات على أساس الحزبية. وفى هذه السنة خذل الوفديون بانتخاب أحمد بك لطفى نقيباً، كما خذلوا فى سنة ١٩٢٦ بانتخاب حافظ بك رمضان نقيباً أيضًا لأنه حتى فى هاتين السنتين كانت أغلبية المحامين لا تزال تفرق بين الانتخابات المهنية ومقتضيات السياسة الحزبية.

المحامون تحت التمرين :

٦٧ـ فى سنتى ١٩٢٥، ١٩٢٦ لقيت صعوبة كبرى فى إلحاق عدد كبير منهم للتمرين بمكاتب المحامين. ولابد أن هذه الصعوبة قد تضاعفت تدريجياً من ذلك العهد حتي الآن.

وهذه إحدى كبريات مشاكل المحاماة التى يجب علاجها دون إبطاء.

ففى رأيى أنه لا يمكن توفير أماكن للتدريب فى مكاتب المحاماة لكثرة عدد المحامين المتخرجين، وعدم صلاحية مكاتب كبار المحامين للتمرين لضخامة قضاياهم ومباشرتهم لها بأنفسهم، ثم عدم استطاعة سائر المحامين لدفع مرتبات المحامين الحديثين.

وخير حل لهذه المشكلة إلغاء نظام التمرين، لأن المحامى عند تخرجه ليس فى حاجة إلى الاستزادة فى القانون قدر حاجته إلي تعرف الإجراءات العملية لتقديم الدعاوى وإيداع المستندات وتبادل المذكرات، وهى أعمال إدارية أكثر منها قضائية، ولأن المحامى الحديث لا يفيد كثيراً من معونة أستاذه فى المرافعات أو فى تحرير المذكرات فالأستاذ قلما يعاون المحامى فى درس القضايا أو يصحبه فى المرافعات أو يشاركه فى مراجعة المذكرات. لأن عمل الأستاذ يعوقه عن ذلك كله.

تعيين حملة إجازة الحقوق في وظائف الدولة :

٦٨ـ وليس ما يمنع من شروط تعيين المحامين الحديثين فى مختلف إدارات المحاكم، فقد كان حملة الليسانس قديمًا يعينون كتبة جلسات، قبل أن يعينوا معاونين للنيابة أو مساعدين لها. وليس ما يمنع من قصر التعيين فى وظائف الدولة الأخرى على حملة أجازة الحقوق.

كل هذه حلول من شأنها علاج أزمة المحامين

إلغاء القضاء المختلط :

٦٩ ـ مما تجب الإشارة إليه بداية تسجيلاً لحوادث التاريخ أن المحاكم المختلطة كانت وليدة الامتيازات الأجنبية، التي كانت نفسها وليدة الأحكام الشرعية الإسلامية السمحاء في أقضية غير المسلمين. ثم اتسع نطاق هذه الأحكام بمقتضى المعاهدات الدولية التي كانت تمنحها الحكومة العثمانية للدول الأجنبية في كبرياء وعظمة. وأخيراً زاد اتساعها في مصر بحكم العادات والتقاليد.

يدل على ذلك آيات كريمة من سورة المائدة، وعبارات المعاهدات العثمانية نفسها، وما جرى به العمل في مصر.

فازت مصر أخيراً بعد عهد طويل باستقلالها التشريعي والقضائي، وبإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة. وكان المفروض وقد ألغيت المحاكم المختلطة وأحيلت قضاياها إلى المحاكم الوطنية، أن يحل المحامون الوطنيون محل المحامين الأجانب أمام المحاكم المختلطة، وأن يتولوا وحدهم مباشرة القضايا القائمة التي تقوم بين الوطنيين وأجانب، وبين هؤلاء أنفسهم أمام المحاكم الوطنية، ولكن اتفاقية مونتر وحفظت للمحامين أمام المحاكم المختلطة، الملغاة حق المرافعة أمام القضاء الوطني، ما لم يختاروا ترك هذا الحق مقابل تعويض مناسب.

ولما كانت مصالح الأجانب في مصر كبيرة، وبخاصة لقيام الشركات والمصارف الأجنبية فيها بنشاط اقتصادي واسع النطاق، اختار أكثر هؤلاء المحامين الاحتفاظ بمكاتبهم، وشاركوا المحامين الوطنيين في ممارسة المحاماة أمام قضائهم. ولا شك أن المفاوضين المصريين في مؤتمر مونترو لم يولوا هذه المسألة العناية الكافية، للاحتفاظ بحقوق المحامين الوطنيين في الاستقلال بمهنة المحاماة في بلادهم شأنهم في ذلك شأن جميع الوطنيين في سائر دول العالم. ولعل عذرهم في ذلك أنهم فهموا أن المحامين أمام المحاكم المختلطة سوف يعجزون عن القيام بعملهم أمام القضاء الوطني، وأن عددهم على كل حال آيل إلي النقص فالزوال.

ولكن هؤلاء المحامين عرفوا كيف يحتفظون بنشاطهم، مؤيدين في ذلك من موكليهم الأجانب أفراداً وشركات، مؤزرين من بعض المحامين المصريين أنفسهم. ذلك أن كثيرا من

رجال القضاء المصرى قد انضموا إلى المحاماة، بعد اعتزالهم خدمة القضاء، فلجأ إليهم المحامون أمام المحاكم المختلطة، ليعاونوهم فى مكاتبهم مقابل أجر كبير. وقد استجاب أولئك الرجال لهؤلاء المحامين وقبلوا الاشتغال فى مكاتبهم؟ فأضاعوا علي أنفسهم وعلي حقهم الطبيعى فى الاستقلال بالمحاماة فى بلادهم.

ولأن نقابة المحامين كانت تستطيع الوقوف فى سبيل ذلك، سواء باستغلال الروح الوطنية فى نفوس المحامين الوطنيين، أو بتعويض المحامين الأجانب من أموال النقابة والتى بلغ رصيدها وقتا ما مايتى ألف جنيه.

وصايا

الأمانة :

٧٠ - إن تجاربى فى المحاماة وما تلقيته عن كبار المحامين وما أدركته عن سيرتهم يؤهلنى جميعاً لأداء بعض الوصايا لأبنائى المحامين، الذى يطمحون إلى النجاح فى مهنتهم النبيلة الشاقة.

وللنجاح فى هذه المهنة عامل أساسى واحد، وهو الأمانة فى أداء الوكالة. وهى تقتضى أمرين ـ الأول، رعاية مصلحة الموكل وحدها، مع مراعاة أصول القانون وهو ما يسمونه بطهارة الذمة ـ والثانى، التوافر على تحقيق هذه المصلحة، بالجد والنشاط فى أداء المهمة.

وليست حدة الذكاء والتناهى فى طلاقة اللسان كما يظن البعض من عوامل النجاح الأساسية. بل هى فى نظرى من العوامل الثانوية أو الكمالية بعد العاملين السابقين. فأثر هذين العاملين مقصور على القضايا الجنائية، حيث يتدارك المحامى بذكائه حرج بعض المواقف فى القضية، أو يتخذ من بعضها ترجيحاً لدفاعه فيها، وحيث يصيغ المحامى دفاعه بطلاقة لسانه فى صورة رائعة. ولكن المحامى يستطيع فى سائر القضايا بتوافره على درس القضية، الدفاع فيها على أحسن وجه، ولم تعد لطلاقة اللسان فى وقتنا الحاضر ميزتها فى العهود السابقة، لزيادة عناية القضاة بجوهر القضية دون العرض وقلة تأثرهم بطلاوة الدفاع.

والميزة الوحيدة في المحاماة، أصبحت محصورة في توفير الوقت للمحاماة لدراسة القضية، بينما ميزة طلاقة اللسان أصبحت مقصورة على ظهور صاحبها، بالتمكن من قضيته على خلاف الواقع أحيانًا. فكثيرًا ما تغرر طلاقة اللسان بصاحبها فيقصر فى دراسة القضية ولا تسعفه طلاقته فى الوقت الملائم.

لاشك إن حدة الذكاء والتناهى فى طلاقة اللسان، صفتان لهما أثرها الظاهر فى نجاح المحامى. فإذا اجتمعتا فيه بصفة الأمانة فى أداء الوكالة، توافرت لديه جميع أسباب النجاح. ولكن الذى لا شك فيه أيضًا أن الصفتين الأوليين لا تغنيان عن الثالثة بينما هذه قد تغنى عنهما.

لذلك قلت أن الأمانة فى أداء الوكالة هى العامل الأساسى فى نجاح المحامى وإن حدة الذكاء والتناهى فى طلاقة اللسان إنما هما عاملان مكملان لنجاحه.

وهناك إلى جانب عوامل النجاح فى المحاماة تقاليد تجب مراعاتها، حفظًا لكرامة هذه المهنة النبيلة، لأن فى كرامتها كرامة للمحامين أنفسهم، وتيسيرًا لهم فى مهمتهم بعد هذا التعميم أنتقل إلى التفاصيل بالتطبيق على الأسس المتقدمة، وعلى النحو الذى جرى عليه من ذكرت من كبار المحامين.

إعلان المحامي عن نفسه :

٧١ ـ لا تعلن عن نفسك إعلان التجار عن سلعهم، فلست تاجرًا لأن المحاماة ليست تجارة، ولأن فى الإعلان ترغيب للناس فيك، وليس ترغيبهم من تقاليد المحاماة الشريفة، فقد يكون فى الترغيب استلاب لإرادة موكليك.

فأثث مكتبك فى بساطة ولا تحاول أن تجعل مه مظهرًا للفت النظر للإيهام والتضليل، فليس مكتب المحامى معهدًا للتجميل.

كانت مكاتب جميع من ذكرت من كبار المحامين آية فى البساطة، حتي مكتب المرحوم أحمد بك عبد اللطيف، الذى اشتهر بالأناقة والترف فى معيشته.

ولا شك أن المحامى الذى يقضى ستة شهور فى إعداد مكتبه وينفق فى سبيل ذلك آلاف الجنيهات، فيكسو جدرانه بالخشب الثمين ويفرشه بالأثاث النفيس وينيره بالثريات الخفية، ويعد مكانًا خاصًا لعاملة التليفون وغرفة تستقبل فيها سكرتيرته الخاصة أصحاب

القضايا ـ لا شك أن هذا المحامى قد أساء إلي كرامة مهنته وإلى نفسه من حيث لا يدرى.

واجعل لافتتك مقصورة على اسمك ومهنتك، دون الإشارة إلى جميع جهات القضاء التى تمارس عملك أمامها.

كنا قديماً نصر على إقتران أسمائنا بعبارة «الأفوكاتو» حرصًا منا علي إظهار الفارق بيننا وبين الوكلاء من المحامين الذين لم يكن مصرحا لهم تحمل هذا اللقب، والآن لم يعد موجب لهذا التعيين.

كان من بين المحامين القدامى محام يصر علي ذكر اسمه فى عرائض الدعوى نفسها مقرونًا بهذه الأوصاف. المحامى أمام المحاكم المختلطة ومحكمة الاستئناف الأهلية والمحاكم الشرعية والملية ومجالس التأديب والمحاكم العسكرية وصاحب مجلة الاستقلال ـ الكائن مكتبه بالدور الثالث صعوداً من المنزل رقم كذا بشارع عبد العزيز. ورغم تزاحم هذه الأوصاف جميعًا ظل المحامى مكانه حتي اعتزل المحاماة. ولا تعلن عن نفسك على صفحات الجرائد بالأجر. ودع الصحف تنشر وحدها الهام من القضايا. ولا توعز لموكليك بشكرك فى الصحف فقد مل الناس هذا النوع من الإعلان ولم يعد له عندهم أى مكان.

اختيار المحامي معاونيه :

٧٢ ـ أحسن اختيار معاونيك لأن أخطأهم تعود بالمسئولية عليك. قد تحسن عملك فيفسده عليك زميلك أو وكيلك أو كاتبك. وقد تكون أمينًا فى عملك فتقع الخيانة من أحد منهم.

واحرص على معاونك النشيط الأمين وكافئه على عمله بكرم وخصص لمعاونيك نصيبًا من إيراد مكتبك، كما كان يفعل المرحوم أحمد بك عبد اللطيف تزدهم أمانة ونشاطًا فى مصلحتك.

قبول الوكالة في القضية :

٧٣ ـ حين تعرض عليك قضية استمع إلى صاحبها فى إناة وهوادة، وناقشه فى وقائعها واجتهد أن تلم بها واستوف بياناتها، فمن الناس من لا يجيد شرح وقائع قضيته، جهلاً بالهام منها وغير الهام. ومنهم من يحاول إخفاء بعض ظروفها، حتي لا تتحرج من قبول الوكالةفيها.

وبعد استيفاء المناقشة اطلع على مستندات القضية، وحاول أن تتعرف من صاحبها وجوه دفاع خصمه فيها. ثم اعكف على دراستها فإن رأيتها محتملة الكسب أقبلها وإلا فارفضها، وصارح صاحبها برأيك في الحالتين، فلا تجعله يأمل في كسب قضية خاسرة أو يزيد في تفاؤله بنتيجتها.

ومن القضايا ما يبين من ظروفها أن الحق في جانب صاحبها، ولكن الأدلة غير متوافر فيها. فمن رأيي قبول هذه القضية فقد يتغلب الحق على الباطل في نهاية الأمر، بعناية المحامي حينًا وبأخطاء الخصم حينًا، فتتعاول الأدلة، ثم تنقلب في صالح الحق. وقد تلهم العدالة القاضي نفسه فيجد وحده السبيل إلى نصرتها، فيفوز موكلك أخيراً بحقه على يديك أو بفعل خصمه أو بنصرة القضاء.

إن الشواهد على ذلك لدى كثيرة، فكثيرا ما فاز صاحب الحق في هذا النوع من القضايا التي وكلت فيها رغم ما كان يبدو لي عند قبولها من الضعف في أدلتها. ومن القضايا ما يبين الظلم فيها سافراً رغم استيفاء الأدلة فيها. ويحصل ذلك عادة عند عدم التعادل بين الطرفين في قوة الإرادة. لضعف إدراك الطرف المغبون أو لاضطراره إلى التعامل مع قاهره لأى سبب من الأسباب. ففي هذه الحالة يجب على المحامي رفض الوكالة في القضية، لأن مهمة المحامي نصرة الحق لا تحقيق الظلم. ولأن أكثر هذه القضايا قد يصيبها الفشل أخيراً رغم بوادر النجاح فيها أولاً.

وفي قضايا محمود أمين أبو زيد، التي أشرت إليها فيها سبق الأدلة القاطعة على صحة رأيي في هذين النوعين من القضايا.

أتعاب المحامين :

٧٤ - جرى العرف بين المحامين الوطنيين بقسمة الأتعاب إلى نصفين، يدفع نصفها معجلاً، والنصف الآخر مؤجلاً معلقًا على كسب الدعوى.

أما المحامون أمام المحاكم المختلطة فقد جرت تقاليدهم على أن يدفع لهم مبلغ تحت حساب الأتعاب عندما يعهد إليهم بالقضية، وقد يتكرر هذا الدفع أثناء سير الدعوى وعند الانتهاء من نظر القضية، يتحاسب المحامي مع موكله على أتعابها نهائياً.

وفى فرنسا يعتبر تعليق دفع الأتعاب أو جزء منها على نتيجة الحكم فى القضية مخالفاً لتقاليد المهنة، التى تقتضى ألا يكون للمحامى مصلحة ما فى القضية. ويحال المحامى الذى يعقد اتفاقاً من هذا النوع إلى مجلس التأديب، وكثيراً ما حكم بمحو اسمه من جدول المحامين لهذا السبب.

ومن الغريب أن تقاليدنا، كما فى فرنسا تمنع المحامى من أن يكون له مصلحة فى الدعوى ومع ذلك جرت هذه التقاليد على السماح بتعليق دفع الأتعاب على نتيجة الحكم فيها، وفى ذلك من التناقض ما لا يخفى.

قد يقال إن حق القضاء فى تقدير أتعاب المحامى رغم الاتفاق عليها، قد يخفف من وقع هذه المخالفة، ولكن قل أن يطالبه المحامى أمام القضاء بتعديل أتعابه على هذا الأساس، وأقل منه أن يحكم له القاضى بذلك.

إذن فما هى الطريقة المثلى للاتفاق على أتعاب المحامى، التى تضمن له حقه بنسبة عمله ولا تظلم موكله، وتتفق مع التقاليد القديمة فى وقت واحد.

ومن رأيى أن يتفق المحامى مع صاحب القضية على أتعابه نظير دراسة القضية وإبداء الرأى فيها، وإذا ما قبل الوكالة فى القضية، اتفق مع صاحبها على أتعابه فى مباشرتها، تدفع له مرة واحدة كلها إذا كانت القضية فى الدرجة النهائية، أو على مرات أثناء سير القضية فى درجات القضاء، فإذا ما حكم فى القضية نهائياً حق له طلب تعديل أتعابه بالزيادة بنسبة عمله فى القضية، سواء بالاتفاق مع موكله أو بتحكيم نقابة المحامين.

ولست أجهل أن كبار المحامين يستطيعون وحدهم فرض هذا الاتفاق على موكليهم دون صغارهم الذين يصعب عليهم إقناع موكليهم بعدالة هذا الاتفاق لاعتقاد هؤلاء أن فى الاتفاق على مؤجل الاتعاب حافزاً لوكلائهم على الاهتمام بقضاياهم ولا بأس إذا عهد المحامى فى موكله عرفان الجميل وقدرته على الوفاء، من أن يقبل منه مبلغاً تحت حساب الأتعاب، وتترك أمر تقديرها إلى ما بعد الانتهاء من مهمته. وإذا ما اختلف مع موكله عليها أخيراً، كان الفصل فيها بطريق التحكيم، أو من نقابلة المحامين أو القضاء.

ويجيب على المحامى القناعة فى تقدير أتعابه، قناعة أستاذنا المغفور له عبد العزيز باشا فهمى. فلا يجوز له المبالغة فى تقديرها استناداً إلى مركزه لآن فى ذلك استغلالاً لحاجة

موكله إليه، ولأن المحامي مطالب بنصيبه من الخير. لأن مهمته نصرة المظلوم وإغاثة الم لهوف. ولا ننسي أن في روما كان الدفاع بغير مقابل.

وليس معنى ذلك أن يرضخ المحامى لطمع الغنى فى قناعته ومحاولته هضم حقه وإنما يجب على المحامى فى هذه الحالة أن يطالب بأتعابه كاملة لا زائدة ولا منقوصة كما يجب على المحامى أن يراعى جانب الموكل رقيق الحال، وإعفاء الفقير من دفع الأتعاب.

وتحضرني فى هذا المقام قصة سيدة عرضت على التوكيل فى قضية لها. فاعتذرت عن عدم قبولها لضيق وقتي. وظنت أني رفضتها لضيق ذات يدها عن دفع الأتعاب التى استحقها، فانصرفت كسيرة الخاطر.

وفى المساء لما عدت إلى دارى، وجدت كريمتى قد مرضت مفاجأة، وارتفعت حرارتها إلى الأربعين، فاعتقدت أن الله سبحانه وتعالى إنما أراد أن يجزينى على فعلى. وفى الصباح أوفدت رثنين من كتبتي للبحث عن هذه السيدة أين تكون؟ ومن حسن حظى أن عثر أحدهما عليها فى دار المحكمة، فأحسنت وفادتها وقبلت قضيتها بدون مقابل. ولم يمض يومان حتى أبلت كريمتى من وعتكها، وهبطت حرارتها إلى درجتها الطبيعية.

وعلى ذكر أتعاب المحامين، تحضرنى كذلك الوقائع الآتية أيضاً

وكلت عن بطريركية الأقباط الأرثوذكس فى جميع قضاياها عشر سنوات كاملات، وكنت أتقاضي منها أتعاباً سنوية قدرها أثنان وسبعون جنيهاً وهى مقابل مرتب الكاتب المختص بمباشرة قضاياها.

وحين تركت المحاماة إثر تعيينى مستشاراً ملكياً فى سنة ١٩٢٩ ضاع على الكثير من مؤخر الأتعاب، لأن الموكل لا يفكر عادة فى دفع هذه الأتعاب إلا متى كان فى حاجة إلى محامية وحين تعرض له قضية جديدة.

وأخيراً حين عدت للمحاماة فى سنة ١٩٣٥، وفى اليوم الأول الذى قصدت فيه إلى مكتبى وجدت به أحد موكلى القدامي، فاستبشرت خيراً بوجوده وقلت فى نفسى ها هو قد عاد إلى بقضاياه الكثيرة. وإذا بالموكل يقول لى أنه وكلنى فى إحدى قضاياه ودفع لى من أتعابهاماية جنيه ثم تركت المحاماة فاضطر إلى توكيل محام آخر فيها دفع له خمسين جنيها ولذلك فهو يرجوني أن أرد له المابة جنيه.

ولما كنت قد رفعت الدعوى وقدمت فيها المستندات ومذكرة، اتفقت معه على أن أرد إليه خمسين جنيهاً فقط وأعطيته شيكا بالمبلغ.

وهكذا كانت فاتحة عملي في مكتبي في الدور الثاني من المحاماة.

ومما تصح الإشارة إليه في هذا المقام أخيراً أنه، مع وجوب قناعة المحامي في تقدير أتعابه، يجب ضمان وفائها له بجعلها بنص صريح دينا ممتازاً على الأموال موضوع النزاع في القضية، شأنها في ذلك شأن الرسوم القضائية وأتعاب الخبراء.

رفع الدعوى

٧٥ـ قبل أن ترفع دعواك يجب عليك دراسة قضيتك بعناية ومراجعة مستنداتها بدقة، ثم التعرف على دفاع خصمك فيها إن أمكن أو فرض ما قد يدفع به دعواك، للاحتياط في تكييفها قبل صياغة صحيفتها.

إذا رأيت داعيًا لأعذار خصمك قبل رفع الدعوى، فالتزم القصد ما أمكن فيما تضمنه أعذارك. فقد تحرره قبل استيفاء بيانات القضية، فيرد على لسانك فيه ما يخالفها. وقد تضمنه واقعة قد يتضح لك أثناء سير القضية أنه كان أولى بك ألا تذكرها، وحينئذ ترتبط بما جاء بأعذارك على حساب مصلحة موكلك.

كذلك وللأسباب عينها يجب القصر ما أمكن في تحرير صحيفة الدعوى اكتفاء بالبيانات التي نص عليها القانون، مع الاختصار في بيان موضوع الدعوى. ويجب أن تعلم أن من أصعب مهام المحامي اختيار الصورة الصحيحة لرفع دعواه سواء من ناحية الشكل أو الاختصاص أو الموضوع. فعلى أساس الصورة التي ترفع بها دعواك، يتوقف نجاحك في الدعوى أو فشلك فيها.

وفي طريقة رفع الدعوى يمتاز المحامون بعضهم عن بعض. وكثيراً ما يحار المحامون في اختيار هذه الطريقة، فإذا ما وفقوا في اختيارها اجتازوا أكبر عقبة فيها. ولذلك نرى القضاء أحيانًا يقدر أتعاب المحامين كاملة على مجرد رفع الدعوى وما يقال عن عريضة الدعوى يقال عن صحيفة الاستئناف.

وإذا كنت مشغول البال بدعواك، ولم تهتد بعد إلى الطريقة المثلى لرفعها، أو لم تجد حلاً لعقدة فيها، فحين تأوي إلى فراشك ضع مفكرة وقلماً إلي جانبك، فكثيراً ما تلهم بالطريقة أو الحل قبل الاستغراق في النوم أو في يقظة من يقظات الليل.

تقديم المستندات

٧٦ـ رتب حافظة مستنداتك بنفسك وفقًا لترتيب دفاعك في مذكراتك ولا تزحم حافظتك بالمستندات، بل قدم منها على قدر ضرورتك في الدفاع. ووقع على كل مستند تقدمه بختم مكتبك وإمضائك، واذكر ذلك بحافظتك التي يجب أن تكون هي الأخرى مشمولة بتوقيعين. وصف كل مستند بالحافظة وصفًا كافيًا. وذلك كله تلافيًا لسرقة المستند أو إبداله، كما حصل في قضية الفيوم أو التلاعب فيه كما في قضية السيدة زينب كما قدمت.

وأولى بك أن تحتفظ بمستندات موكلك في خزانتك إن خشيت عليها من الضياع، أو تكلف موكلك نفسه بإيداعها عند الاقتضاء.

وإذا كان سند موكلك هامًا أودعه بمحضر إيداع، كما كان يفعل أستاذنا عبد العزيز فهمي باشا.

إيداع الأمانات خزانة المحكمة وسحبانها

٧٧ـ اعهد إلى موكلك دائمًا بهذه المهمة ولا تركن فيها إلى كتبتك اتقاء لمسئوليتك.

الاطلاع علي أوراق القضية :

٧٨ـ استوف أوراق القضية وبعد الاطلاع عليها رتبها في ملف وفق ترتيبها بملف المحكمة، ليسهل عليك الاستدلال عليها، أو إرشاد المحكمة عنها.

تقديم المذكرات

٧٩ـ ضع مذكرتك الأولى قبل رفع دعواك، وبينما تكون مستنداتها لا تزال بين يديك. ثم خص من مذكراتك صحيفة دعواك. فبذلك وحدة تأمن الزلل فيها وقدم مذكرتك الثانية ردًا على دفاع خصمك.

أما مذكرتك الختامية فضعها قبل قفل باب المرافعة، لكي تتأكد عندها من إلمامك بجميع دقائق القضية، لأن الاعتماد على الذاكرة في المرافعة غير مأمون العاقبة ولا تقدم هذه المذكرة إلا بعد المرافعة حتى تتبين لك نواحي دفاع الخصم كلها، وما يبدو لك من اتجاه القاضي أثناءها، وحتى يتيسر لك حينئذ إعادة النظر في مذكرتك، وإضافة ما ترى إضافته إليها.

مراجعة القضية عند تأجيلها :

٨٠ - إذا تأجلت المرافعة فى القضية فأعد دراستها من جديد، من جهة حتى لا يفوتك شيء منها بحكم النسيان، ومن جهة أخرى لأنك كلما درست القضية كلما وجدت فيها جديداً يؤيد دفاعك أو يهدم دفاع خصمك.

معاملة الزملاء

٨١ - جامل زميلك ما استطعت شرط ألا يكون على حساب موكل، فإن مجاملتك لزميلك تدعو إلى مجاملته لك. وفى ذلك تهوين لمتاعب المحاماة.

وكن رقيقاً بزميلك فى المرافعة وزن عباراتك كلما ناقشته ليكون حديثك له جدلاً لا مهاترة.

إن من مميزات المحامى أن يصيغ دفاعه فى صورة لائقة، وأن يثير نقده لدفاع خصمه فى عبارة مقبولة. ومن العجز حقاً أن لا يسعف المحامى حسن البيان أو سلامة اللسان، فيحيد عن واجب المجاملة وأدب المناقشة.

كان كبار محامينا جميعًا على هذه الصورة، ولم يشذ منهم سوى واحد، كانت حدة طبعه تتغلب على طيبة قلبه رغماً منه، وكان أثر حدته عادة على حسابه وليس على حساب غيره.

كسب ثقة القاضي

٨٢ - إن كسب ثقة القاضى من أهم عامل نجاح المحامى.

فنجاح المحامى يبدأ بتشجيع القاضى له ويظل منوطًا به، ثم يبلغ أشده عندما يفوز المحامى أخيراً بثقة القاضى. وليس كسب ثقة القضاة من الهينات، فالأمانة والصدق والفضيلة ونصرة الحق ومحاربة الباطل هى عوامل كسب ثقة القاضى، وهى فى الوقت نفسه، من عوامل كسب رضاء الله.

لكسب ثقة القاضى يجب عليك: ألا تقبل الوكالة إلا فى القضايا الحقة- أن تكون أميناً فى سرد الوقائع بالدعوي- أمينا فى الاستئناس بمستنداتها- حريصاً فى تفسير أحكام القانون على وجهها الصحيحة- أمينا فى نقل مراجع الفقه وأحكام القضاء.

كانت ثقة القضاة بالمحامين فى نقل هذه المراجع ضعيفة فى الأصل. ولذلك كنا ننقل عادة أحكام القانون بنصها، ونورد مراجع الفقه بلغتها ثم نعربها، حتى إذا ما ضمنا ثقة القاضى بنا اكتفينا بالإشارة إليها.

إن من المحامين من يخالف هذه الوصايا، فيخسر ثقة القاضى به، ويصبح الأخير دائما علي حذر منه، ويضيق المحامى فى الوقوف أمامه وقد يتعرض لملاحظات منه تؤذيه فى كرامته، على النحو الذى كان المرحوم مجدى باشا يعامل به بعض المحامين.

وبذلك يصبح المحامى فى نظر القاضى خصماً للحق فيشك الأخير فى صحة أقواله وإن كانت هى الصدق.

أما من يعمل بهذه الوصايا ويكسب ثقة القاضى يصبح فى نظره نصيراً للحق وتصبح أقواله سجلاً للصدق.

وهناك قضايا قد تتعادل فيها أدلة الطرفين، أو تتساوى فيها أدلة الجانبين فيكون المرجع الوحيد فى الدعوى شخصية المحامى، فإن كان حاصلاً على ثقة القاضى فاز فى دعواه، وكذلك الحال إذا كان زميله غير حاصل على هذه الثقة.

ويحكم القاضى فى هذه الحالة، غير متأثر فى ظاهره بعقيدته فى المحامى ولكن هذه العقيدة تؤثر فى حكمه على الرغم منه .

الشجاعة في الدفاع عن حق موكله

٨٣ ـ إذا كان من أوجب الواجبات على المحامى احترام القضاة؛ فلأن المفروض فيهم قيامهم بأقدس الواجبات عليهم، وهو مراعاة العدالة التامة بين المتقاضين.

أما إذا بدا من القاضى انحراف عن هذا الواجب، سقط حقه فى احترام المحامى، وأصبح واجباً على الأخير مخاصمته بكل ما أوتى من شجاعة للذود عن حق موكله.

وليس من الأمانة أن يتردد المحامى فى القيام بهذا الواجب، خشية إغضاب القاضى لأنه وإنما وكل فى القضية للذود عن حق موكله، وأخطر ما يخشاه منه على هذا الحق انحراف القاضى، ولأن القانون رسم طريقاً لمخاصمة القاضى حرصاً على العدالة من الانحراف.

والوصية الأخيرة أن تصدقنى فى كل ما قلت

* * * *

بين سنة ١٩٠٥ ـ وسنة ١٩٢٩

سان جرفيه

٨٤ـ في سنة ١٩٠٥ اشتغلت، وفي سنة ١٩٢٩ التحقت بخدمة الحكومة، مستشاراً ملكياً في لجنة القضايا.

وفي بحر هذه المدة وقعت حوادث وأحداث، منها ما لا يزال عالقاً بذاكرتي.

في سنة ١٩٠٩ مرضت زوجتي وأجريت لها جراحة خطيرة، فسافرنا بعدها إلى أوروبا للاستجمام. وقضينا في جبال السافْواى العالية بقرية سان چرفيه شهرين كاملين وكان يصحبنا ولدنا البكر كمال مع مربيته.

وسان جرفيه قرية في سفح جبل مون چولي على ارتفاع ثمانمائة متر، وهي تطل على وادي الأريف، وتقابل الجبل الأبيض الشهير، وتحتوي على حوالي عشرة أكواخ صغيرة وثمانية فنادق كبيرة أحسنها فندق مون جولي. وهي مشهورة بجودة عسلها وجبنها وخبزها. وكل من هذه المواد ينتسب لها بالاسم. وتمتاز هذه القرية من الناحية الصحية بأمرين ـ الأول: أن بأسفلها مدينة سان جرفيه ليبان الشهيرة بحماماتها الكبريتية، التي تقل نسبة الكبريت فيها كثيراً عنها في حمامات حلوان، ولكنها تمتاز عنه بسخونتها الطبيعية ـ الثاني، أن القرية ذاتها مقصد لمجهدي الفكر ومتوتري الأعصاب، فيها يزول أثر الإجهاد والأرق في أسرع من لمح البصر.

كان طفلي قبل الإقامة في هذه القرية لا ينام الليل، ويكثر من العويل ليل نهار، حتى كان نزلاء كل فندق نحل فيه يضجون من عويله، ويطالبون مديره برحيلنا منه. وفي الليلة الأولى التي قضيناها في سان جرافيه نام ولدي نوماً هادئاً، وفي الصباح تبدل عويله مرحاً.

وهناك تعرفت بمسيو أندريه النائب العام بمحكمة الاستئناف بباريس، فروى لي أنه كان مجهد الفكر مضطرب الأعصاب إثر المنازعات التي قامت وقتئذ بين رجال الدين والحكومة، بشأن تنفيذ قانون تسجيل تحف الكنائس واعتبارها من أملاك الدولة العامة، وأنه لم يمض عليه يومان على إقامته هنا بالقرية حتى عوفي تماما من مرضه.

وعلى ذكر هذه المنازعات، أذكر أني كنت يوماً ألعب التنس مع نجل النائب العام ونجل نبيلة من قدماء الأسر الفرنسية العريقة في الكاثوليكية، وإذا بالكونتش دومولان والدة الأخير تقتحم علينا الملعب وتؤنب ولدها بصوت عال في حدة من الغضب لأنه

تجارى على اللعب مع ابن النائب العام، الذى يقوم بتنفيذ قانون حصر أملاك الكنيسة. وكان قد صدر فى فرنسا لأول مرة قانون يقضى بحصر أموال الكنائس وكنوزها وضمها إلى أموال الدولة العامة، وقد عارض الفرنسيون بالقوة تنفيذ هذا القانون، ووقعت بسبب ذلك اضطرابات عدة تدخل فيها البوليس والنيابة العامة لوقف هذه الاضطرابات والقضاء عليها.

أما أجرة الفندق عنا نحن الأربعة فكانت تسعة وعشرين فرنكا ، أى ما يعادل المائة وستة عشر قرشاً بما فى ذلك الطعام.

لوزان

٨٥- وفى سنة ١٩١٢ ، قصدت إلى مدينة لوزان بسويسرا، لإزالة زوائد فى الأنف بمعرفة البروفسور« ميرمو» الشهير، الذى كان أول من وفق إلى إزالة هذه الزوائد بطريقة الكى بالكهرباء.. وفى سنة ١٩١٢ صحبت له ابنى كمال فنجح فى علاجنا نحن الاثنين ولم يعاودنا المرض حتى الآن . وكان البروفسور يتقاضى أتعابه بواقع ستة فرنكات فى كل زيارة.

وفى السنة ذاتها وفى لوزان أيضاً استشرت البروفسور جوناس طبيب العيون الشهير، فوجدت فى عيادته مصادفة المغفور له عدلى باشا يكن.

وقد وصانى الطبيب بحمل نظارة للطريق حدد أوصافها، وقال لى إنى سوف لا أحتاج إليها أبدا طول حياتى.

ولازلت أحمل هذه النظارة حتى الآن. أما أتعابه فكانت خمسة وعشرين فرنكاً فقط ومن أطباء لوزان العالميين البروفسور رو، الذى اشتهر فى جميع أنحاء العالم بجراحة المصران الأعور.

كنت مرة بميدان سان فرنسوا، وإذا الجمهور الغفير يصفق بحماس منقطع النظير لرجل نحيف يسير على قارعة الطريق، ويصيح بأعلى صوته ليحيى، وليحيى رو.. .. ولما سألت من يكون هذا الرجل العظيم ،لعله رئيس الجمهورية أو أحد ملوك أوروبا، أجابنى أحدهم بأنه رو.. كيف لا تعرف رو.. إنه خير من رئيس الجمهورية ومن الملوك أجمعين، وعلمت بعد ذلك أن كفاية هذا الرجل لا يعاد لها سوى قناعته، ولا يعادله فيها طبيب

آخر فى العالم كله، فقد أجرى ثلاثة آلاف عملية إستئصال المصران الأعور وأنه من سنتين مضتا إحتفل بتمامهما فى حفل لا تقل روعة عن الحفلات الوطنية، وأنه استدعى مرة لإجراء جراحة لمليونير فى نيويورك، ولما اعتذر عن عدم إمكان السفر ومغادرة مرضاه بلوزان حضر إليه المليونير على يخته الخاص من نيويورك حتى ميناء الهافر فى فرنسا، ومنها إلى لوزان بقطار خاص. وعند مغادرة المستشفى ترك للطبيب شيكا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ولكن الأخير رفض قبول الشيك، وطالب بأتعابه وقدرها خمسة عشر جنيهاً فقط وأجرة المستشفى وقدرها ستون جنيها، قائلا لمريضه أنه إذا ما أصر على إعطاء الشيك فعليه أن يسلمه لمحافظ المدينة لذمة الفقراء حقا أن أطباء سويسرا من أكفأ أطباء العالم ومن أكثرهم قناعة ..

أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى :

٨٦- فى صيف ١٩٢٠ قصدت أوروبا ، بعد أن حرمتنا الحرب من زيارتها ست سنوات. سافرت من الأسكندرية الى فينيسيا على ظهر الباخرة ماركوبولو الإيطالية التى أصبحت الباخرة الأولى فى البحر الأبيض المتوسط، بعد غرق البواخر الجميلة التى كانت تصل الأسكندرية بموانى أوروبا، والبواخر الضخمة التى كانت تصل موانى الشرق الأوسط بأوروبا مارة ببور سعيد، قبل الحرب العالمية الأولى.

ولم نجد للحرب أثراً ظاهراً بمعالم البندقية ، لأن أمبراطور ألمانيا كان قد أوصى بألاتمس معالمها بسوء. فكنيسة سان مارك وميدان سان مارك والبرج الكبير وبرج الساعة وسائر مبانى المدينة وتماثيلها ظلت على حالها. ولم ينقص من هذه التماثيل سوى الأربعة جياد المذهبة التى كانت تعلو الكنيسة، والتى نقلها الإيطاليون خشية أن يصيبها التلف أثناء الحرب، ولم تكن قد ردت إلى موضعها بعد.

ولكن الحرب مع ذلك كانت لها أثرها الظاهر فى الحياة فى هذه المدينة، فلم يكن لفنادقها ومطاعمها ومخازنها ما كان لها قبل الحرب من وسائل الراحة والأناقة ومظاهر الإقبال والرواج.

وسافرنا من فينيسيا إلى فيينا عاصمة النمسا والمجر قبل الحرب، والتى أصبحت بعده قاعدة النمسا فحسب، بعد أن سلخت منها المجر وأصبحت دولة مستقلة وانتزعت منها البوسنة والهرسك وضمت إلى صربيا، فكونت الثلاثة دولة يوغوسلافية ثم اقتطع منها تريستاوجزء كبير من التيرول وضمت إلى إيطاليا.

ولم يبق من النمسا إلا مساحة حول فيينا، ولم تكن مواردها كافية لتموين هذه المدينة العظيمة.

لذلك كان للنمسا وفيينا بنوع خاص أكبر نصيب من أوزار الحرب، لافى معالمها التى لم تمس، ولكن فى حياة أهلها الذين ذاقوا مرارة الفقر بعد الثراء وآلام الجوع بعد الشبع.

كنا نرى الرجال والنساء يسيرون فى الطريق حفاة وأثوابهم ممزقة بالية، وكنا إذا جلسنا فى مقهى وبقى من شرابنا قطعة من سكر، أو قصدنا إلى مطعم وتخلف من وجبتنا بقية من الخبز، أقبلت علينا سيدة ترجونا أن نعطيها قطعة من السكر أو بقية من الخبز. كان القادرون منا على تناول الطعام فى المحال العامة يحرصون على إرخاء الستائر، حتى لا يراهم المارة وهم يأكلون.

كان الجوع فى فيينا يعض الفقير والغنى على السواء، لأنه لم يبق فيها غنى بعد الحرب كان صاحب العمارات الكبيرة يحسد بوابة العمارة على ثرائها. لأن إيجار المبانى كان بالكورون، الذى يساوى خمسة قروش قبل الحرب، فأصبح الجنيه يساوى ألفى كورون. وكان القانون يمنع من زيادة الإيجار، بينما بوابة العمارة كانت تتقاضى أجرها بنسبة قوة الكورون الشرائية لأثمان مواد الغذاء والحاجيات، فإذا ارتفعت أسعارها ارتفع أجرها . وفى ذلك أشارت لى إحدى السيدات إلى عمارتين مجاورتين للفندق الذى كنا فيه وقالت لى أنها المالكة لهما، وأن إيجارهما لا يفى بأجرة البوابتين وجبرما يكسر من زجاجهما أو ما يتلف من مرافقهما.

وكنا نصرف الجنيه يوم وصولنا إلى فيينا بثمانمائة كورون. وكانت قيمة الكورون تهبط يوماً بعد يوم، فبعد أسبوع أصبح الجنيه يساوى ألفى كورون وكنا إذا قصدنا إلى أحد

المخازن لشراء أى سلعة أو مادة غذائية، وأردنا دفع ثمنها المحدد، واذا إشتريناها بالجنيه الاسترليني دفعنا نصف هذا الثمن فقط.

تلك كانت حال النمسا وفيينا بنوع خاص بعد الحرب، وإذا كانت النمسا هى سبب تلك الحرب، فانقلب رخاؤها إلى فقر وعزها إلى ذل، فانما كان ذلك جزاء وفاقا.

ومن فيينا قصدت إلى مارينبا دفى تشيكوسلوفاكيا، التى كانت لاتزال بعد الحرب الأولى تابعة للنمسا. وهى بلدة جميلة والحياة فيها ميسورة على خلاف الحال فى فيينا.

وفى مرينباد تعالج البدانة لأن مياهها مسهلة وحماماتها مضنية، وطرقها ممهدة جميلة وجوها ملائم للرياضة، وفيها عيادات خاصة مجهزة بأنواع الآلات لعلاج البدانة، ومنها عيادة للدكتور برمنجر، وهو طبيب معروف لأهل حلوان حيث كانت له فى حمامها عيادة خاصة يعمل فيها كل شتاء.

وأجمل ما فى مرينباد هضبة تعلوها، وتطل على أجمل بقعة رأتها العين، وفى هذه الهضبة مقهى يتناول الزائر فيها الشاى والمرطبات، وتقوم بالخدمة آنسات تستقبلك الواحدة منهن أحسن استقبال، ثم تعين لك مقعدك وتقدم لك طلبك، ولكنها لا تحاسبك بل تحييك وتودعك. وعند الخروج بالقرب من باب المقهى تجد سيدة تخبرها بما تناولت، فتقدر لك الثمن وتقبضه منك فى غيبة الآنسة التى قامت بخدمتك، حتى لا يكون فى حضورها شبهة الرقابة عليك.

ومن مارينبا سافرت إلى ميونيخ، عاصمة مقاطعة بافاريا من بلاد المانيا، وهى مدينة كبيرة جميلة، أصابها من جراء الحرب ما أصاب فيينا، من حيث هبوط سعر العملة وما يترتب على ذلك من الأحداث فى اقتصادياتها.

نزلت بأكبر فندق هناك يسمى بايرشرهوف أى فندق بافاريا. وهو عبارة عن مدينة صغيرة أو حى فى مدينة، تجد فيه مكتباً للبريد وآخر للتلغراف وثالثاً للسكك الحديدية، ثم مصرفاً وعيادة طبيب وصيدلية ومستشفى ومحل حلاقة وغير ذلك وبالرغم مما كان يعترى أهل الفندق من أزمة فى مواد الغذاء، كنت لا تحس إطلاقاً بهذه الأزمة فى هذا الفندق. ففى صباح كل يوم كان يدخل على الخادم بسلة فيها جميع أصناف الفاكهة،

يتركها بالغرفة طول النهار، وكان الفطور أشبه شيء بغذاء كامل ، يحتوى على الشاى أو القهوة مع اللبن والزبد والمربى واللحم أو السمك . وعلى هذا القياس فى وفرة الطعام كانت وجبة الغذاء والعشاء وخصصت إدارة الفندق لاقامتى جناحا، قيل لى أنه الجناح الذى كان يقيم فيه عادة الخديو عباس عند زيارته لمدينة ميونيخ. وهو يحتوى على غرفة نوم بسريرين وغرفة استقبال وغرفة تواليت وحمام. وكانت أبواب الغرف من خشب الموهوجنى وبظهر كل باب مرآة كبيرة، وكانت جدران الغرف مكسوة بالحرير.

وحين دخلت هذا الجناح قلت فى نفسى إن أجرته لابد تزيد على عشرين جنيها يومياً، ثم قلت ولم لا أعيش عيشة الملوك أسبوعاً، ومعى ما يكفينى من المال لذلك مادمت قد حرمت من السياحة ست سنوات كاملات.

وبعد إنقضاء الأسبوع وحين قصدت إلى صراف الفندق لدفع الحساب تبين أن أجرة الجناح مع الطعام والشراب، ماية وخمسين ماركاً أى ما كان يعادل ماية وعشرين قرشاً فى ذلك الوقت.

وتعرفت بالفندق بأحد علماء الألمان، الذى كان يتباهى بتقدم الصناعة فى بلاده، ومن قوله أن قاعدة علم الطبيعة التى تقول « بألا يضيع شيء ولا يخلق شيء» ، مطبقة فى إلمانيا بأوسع معانيها، ومن الأمثلة التى ذكرها لى على ذلك، أنهم يصنعون من الزجاج المكسور زجاجات البيرة، ومن فضلات الخبز بيرة الفقراء، ومن صفيح علب المحفوظات لعب الأطفال.

ومما لاحظته فى ميونيخ أنه بالرغم من مضى سنة ونصف على انتهاء الحرب، ومن انكسار ألمانيا فيها، فإن الروح الحزبية لم تنطفيء جذوتها، وكانوا يستعدون لحرب ثانية بمجرد توقيع الصلح فى الأولى.

ففى يوم الأحد مرت أمام الفندق جماعات متراصة من الشباب، فى زى عسكرى حاملين البنادق وفى صفوف متراصة كل منها من ثمانية شبان، وظلت جموعهم تمر حوالى الساعتين وقد هرع سكان الفندق يصفقون لهم ويهللون. وكان بجانبى ذلك العالم فسألته عما يكون عددهم فأجابنى أنهم يزيدون على عشرة الآف لما سألته عن أمرهم أجابنى بأنهم طلبة المدارس يتمرنون على ضرب النار بالذخيرة الحية كل يوم أحد. ولما لاحظت بأن ذلك مخالف لشروط الصلح، رد على ساخراً بأنهم طلبة بالمدارس وليسوا جنوداً.

انتقلت من ألمانيا إلى سويسرا عن طريق رمانسهورن. ثم غادرت سويسرا إلى إيطاليا عن طريق دومودوسولا فوصلت إلى ميلانو. ومنها زرت منطقة بسكايا التى جرت فيها أعظم المعارك بين النمسا وبين الإيطاليين فكانت آثار الدمار في هذه المقاطعة بادية للعيان، مشيرة إلى فظائع الحروب وظلم الإنسان فيها للإنسان.

ولكن الإيطاليين مالبثوا أن أعادوا الحياة إلى هذه المقاطعة بمجرد أن تولى الفاشيست مقاليد الحكم فى البلاد بزعامة موسولينى

نشأة الفاشيسم في إيطاليا

٨٧- زرت إيطاليا فى سنة ١٩٢٢ . وحالما نزلنا فى تريستا لاحظنا أن الحالة فى المدينة غير عادية، فساحة الميناء ترابط فيها قوات من الجيش مزودة بمدافع الميدان، وعلى باب كل فندق وكذلك على باب كل مصرف جنديان مدججان بالسلاح. ولم نكن نعلم سبب هذا الاستعداد العسكرى حتى قيل لنا إن هناك عراكاً بين الشيوعيين ممثلين في طبقة العمال والفاشيين الذين أخذوا على عاتقهم مقاومة حركة الأولين، وأن القوتين متعادلتان والحكومة حائرة بينهما، عاجزة عن حفظ الأمن فى البلاد.

على أن قعود الحكومة أخيراً عن مقاومة الشيوعيين مكن الفاشيين من تولى زمام الأمر.

ومن الشواهد على ذلك أننا عولنا على مغادرة هذه المدينة الصاخبة بقطار الساعة التاسعة صباحاً من غداة وصولنا. فركبنا القطار فى الموعد ولكنه لم يغادر رصيف المحطة لأن عماله أضربوا عن العمل تأييداً لإخوانهم الشيوعيين. وظللنا بالقطار لا ندرى ماذا نفعل، حتى كانت الساعة الثانية عشرة، حيث أقبل على المحطة جماعة من الفاشيين، تولى بعضهم قيادة القطار وتولى البعض الآخر حراسة عرباته.

ولما كان المفروض أن هذا القطار سيكون الأول والأخير فى ذلك اليوم، صدر الأمر بوقوفه فى جميع محطات الخط فكنا نجد مبانى كل محطة مهدمة، والقطارات فيها مهشمة، فخفنا ألا نصل بسلام. ومن الطريف أن رجال الفاشيست مروا بنا أثناء السفر، طالبين منا إعانة مقابل سفر القطار وحراسته.

وفى محطة لفيكو فى التيرول الإيطالى غادرنا القطار ونزلنا بفندقها الكبير الوحيد.

ولفيكو مدينة صغيرة مياهها حديدية تفيد مرضى الأعصاب والمجهدين. على أنه بالرغم من قلة عدد سكان هذه المدينة، فإن أهلها كانوا منقسمين الى شيوعيين وفاشيين،

كما هى الحال فى المدن الكبيرة، وكانت بها دار سينما واحدة صغيرة، يؤمها سكان المدينة ونزلاء الفندق. وكان قبل العرض يقوم النزاع بين صياح بحياة الشيوعية وصياح آخر بحياة الفاشية، ثم لا يلبث الفريقان أن يتلاحما، فيوقف العرض وينصرف الجمهور.

وازاء هذه الحالة اضطررنا إلى مغادرة ليفكو وإيطاليا كلها قاصدين سويسرا، ثم اقتضتنا الظروف إلى العودة عن طريق إيطاليا للسفر من فنتزيا على الباخرة التى حجزنا عليها أماكننا، وفى فنتزيا كنا نستمع الى فرقة موسيقية بميدان سان مارك. ولما عزفت الفرقة النشيد الوطنى صاح بعضهم لتحيا الشيوعية، ورد عليهم البعض الآخر لتحيا الفاشية، ثم تلاحم الفريقان على عادتهما فلذنا بالفرار. وهكذا عاصرنا الفاشية فى نشأتها.

ثورة سنة ١٩١٩ (١)

٨٨- وفى سنة ١٩١٩ واثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، قامت ثورة مصر على الانجليز، بزعامة سعد وعبد العزيز وشعراوى. وتألف وفد مصر لمفاوضة حكومة ملك

(١) بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، قابل سعد زغلول باشا- وكيل الجمعية التشريعية - وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا المندوب السامى البريطانى سير ريجنالد ونجت يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حيث طلبوا منه الترخيص لهم بالسفر لعرض مطالب بلادهم على الحكومة البريطانية. وازاء رفض الجانبى البريطانى المطالب الزعماء الثلاثة بدعوى أنهم لا يمثلون الشعب المصرى، بدأت حركة «جمع التوكيلات» من كافة إنحاء البلاد مما أسسهم فى إيقاظ الشعور الوطنى، ولم تفلح إجراءات القمع التى لجأت إليها السلطات العسكرية البريطانية فى الحد من تيار السخط المتزايد الذى عم البلاد وكان اعتقال سعد زغلول ورفاقه فى ٨ مارس ١٩١٩ ونفيهم إلى مالطة إيذانا بأندلاع الثورة فى اليوم التالى فى كافة أرجاء البلاد، ورغم أنها تمت دون تدبير أو تنظيم، إلا أنها جرت بتوافق منقطع النظير. وعمد الثوار الى قطع خطوط السكك الحديدية وإتلاف أعمدة التليفون والتلغراف، وحالوا دون وصول قوات الاحتلال إلى إقاليم البلاد المختلفة لقمع الثورة، وسقط الكثير من الشهداء، ومضت حوادث الثورة تزداد عنفاً، واشتد قمع الأنجليز للثورة، واستدعت الجنرال اللنبى فى ١٨ مارس ١٩١٩ ليعين مندوباً سامياً، ونجحت الفصائل الانجليزية فى قمع الثورة فى الظاهر وإن ظلت البلاد تضطرم بنيران الثورة على نحو راحت معه انجلترا تغير من سياستها فى مصر وأرسلت لجنة ملنر الى مصر للوقوف على اسباب الثورة ومحاولة تسوية العلاقة مع مصر وايجاد صيغة بديلة عن الحماية. لمزيد من التفاصيل عن أحداث الثورة ونتائجها انظر: عبد الرحمن الرافعى ثورة ١٩١٩ - ج١ - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية - القاهرة١٩٥٥: ص ٩٣ وما بعدها.

بريطانيا ، ثم ثار الخلاف بين أعضاء الوفد، واشتد إثر خطبة شبرا، فوقفت الفرقة بينهم. ولم يلبث أن تأسس حزب الأحرار الدستوريين فأصبح في مصر أحزاب ثلاثة، الحزب الوطنى وحزب الوفد ثم حزب الأحرار الدستوريين.

وبذلك انصرف المصريون عن مناورة الإنجليز فى سبيل استقلال الوطن إلى محاربة بعضهم البعض فى سبيل الوصول الى الحكم.

وأصبح الدستور المصرى الذى ظن المصريون أنه سيكون أداة لتنظيم الحكم فى البلاد أداة لاستشراء الفوضى فيها على حساب الشعب وحده.

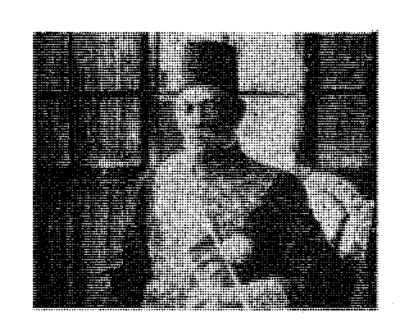
وهذا كله معلوم للمصريين جميعاً ممن عاصروا ذلك العهد. وليس هذا على كل حال موضوع حديثى فى هذه الذكريات لأنه من ذكريات الجميع. ولذلك أقصر حديثى على بعض الوقائع على هامش تلك الحوادث.

ففى سنة ١٩١٩ كنت أقيم بحلوان الحمامات وكان لى فيها صديق إنجليزى من رجال الأعمال وخبير زراعى أمام المحاكم المختلطة، وكان يعاوننى فى إنشاء حديقتى.

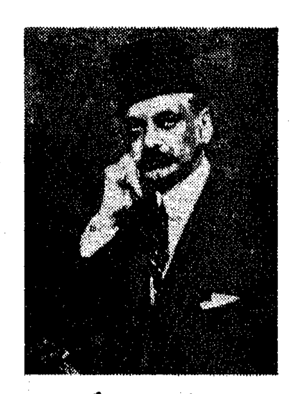
ولما قامت الثورة هلعت قلوب الإنجليز ، رغم ما قاموا به من وسائل القمع والارهاب. وقد بلغ الهلع من قلب صديقى إلى حد أنه كان يوماً معى بالقطار، و فى محطة حلوان دعوته ليسبقنى فى النزول فامتنع ثم ألح على فى النزول قبله، قائلاً لى فى صراحة أنه لن يتركنى خلفه خشية الغدر به.

وفى سنة ١٩٢٢ دعانى سير برسيفال وكيل محكمة الاستئناف لمقابلته، وقال لى إنه دعا سيرهيرست، المستشار القانونى للجنة ملنر لزيارة المحكمة، وأنه يرغب فى تمكينه من حضور جلساتها، ليتبين مدى تقدم القضاء المصرى، ثم سألنى عن رأيى فى ذلك فأجبته على الفور فى صراحة بأن المصريين جميعاً مجمعون على مقاطعة لجنة ملنر، وهم جادون فى ذلك غير هازلين، وأنه إذا دعى أحد أعضاء اللجنة لزيادة المحكمة فسوف يقاطعه المحامون، وأنى بالرغم من صداقتى له سأكون أول المقاطعين، وحذرته من أن هذه الزيارة قد تلقى من المحامين أعمالاً إيجابية، ولن تقف عن المقاطعة السلبية.

وحينئذ قال لى سيربرسيفال أن سيرهيرست صديق له قديم، وكان زميلاً له مدة الدراسة، وأنه قد وعده بهذه الزيارة فكيف يرجع فى وعده له، فأصررت على رأيى محملاً إياه مسئولية ما ينجم عن هذه الزيارة.



سعد باشا زغلول



عدلى باشا يكن

وقد أخذ سيربرسيفال بنصيحتى فلم يدع صديقه لزيارة جلسات المحكمة، وعلمت بعد ذلك أنه قنع بزيارته فى مكتبه، وأن هذه الزيارة تمت فى غفله من المحامين وأنا من بينهم.

اغتيال الشهير حسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدى.

٨٩- وفى سنة ١٩٢٢، اغتيل الشهيدان حسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدى، على باب دار حزب الأحرار الدستوريين. ولم يكونا المقصودين بالقتل بالذات، وإنما كان التربص لاغتيال عدلى باشا يكن(١) رئيس الحزب نفسه.

وكنا حسن باشا وإسماعيل بك وأنا نكون فى الحزب شعبة واحدة، وكان سائر الأعضاء يدعوننا بالمتطرفين. وكان أستاذنا المرحوم الهلباوى بك(٢)، ينعتنا بالشباب المجانين.

وكنا نحضر إلى دار الحزب معاً ونغادرها معاً، فى سيارة المرحوم حسن باشا عبد الرازق وفى يوم الحادث نزلت من مكتبى لأمر بمكتب زميلى إسماعيل بك زهدى المجاور لى، فى انتظار مقدم حسن باشا فى سيارته. وحين نزلت وجدت بصندوق البريد إخطاراً

---

(١) عدلى باشا يكن(١٨٦٦ -١٩٣٢) ابن خليل باشا يكن، وينتمى بصلة القربى لمحمد على الكبير، درس مبادئ العلوم فى الآستانة، ثم عاد إلى مصر ليستكمل تعليمه بمدارس الإرساليات. عين فى ١٨٨٠ كاتباً بقلم الترجمة بوزارة الداخلية ثم قلم المطبوعات ثم سكرتيراً لنوبار باشا وزير الخارجية. عين وكيلاً لمديريات المنوفية ثم المنيا، ثم محافظة القناة. وعين بعد ذلك مديراً لعدد من المحافظات، ثم محافظاً للقاهرة فى عام ١٩١٤ عين وزيراً للخارجية ثم المعارف ثم الداخلية. قام بتأليف الوزارة مرتين. وكان أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢.

(٢) إبراهيم الهلباوى بك (١٨٥٨ - ١٩٤٠). تلقى تعليمه بالأزهر ثم عمل محرراً بالوقائع المصرية، عمل سكرتيراً للأمير حسين كمال لمدة عام فى مارس ١٨٨٥ ثم عمل بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية. مثل الادعاء فى قضية دنشواى ومواقفه فيها نالت من رصيد وطنيته بل ووضعته فى صفوف أعداء البلاد، إلا أنه سعى تارة أخرى الى تحسين صورته أمام الرأى العام فى البلاد وكانت الفرصة مواتية له فى ذلك عندما تولى الدفاع عن أحمد حلمى أحد عناصر الحزب الوطنى فى قضية العيب فى الذات الخديوية، كما تولى الدفاع عن عضو آخر من الحزب هو الوردانى الذى اتهم بقتل بطرس باشا غالى عام ١٩١٠. انتخب نقيباً للمحامين فى عام ١٩١٢، وكان أحد أعضاء لجنة الثلاثين التى قامت بوضع دستور ١٩٢٣.

من سكرتارية الحزب بتأجيل الاجتماع، فصعدت إلى مكتبى وأخذت فى مباشرة أعمالى، ولم تمض ساعتان حتى علمت بوقوع الفاجعة.

وحينئذ أدركت أني نجوت منها بأعجوبة، وأن عناية الله وبركة والدى قد أدركتانى مرة أخرى لإنقاذى من مخالب الموت.

الانتخابات البرلمانية

٩٠- فى سنة ١٩٢٦ قامت الهدنة بين سعد باشا وعدلى باشا، وكان من أعراضها توزيع الدوائر الانتخابية بين الحزبين، فدعانى عدلى باشا لمقابلته بنادى محمد على، وقال لى إنه يعلم مبلغ حرصى على أعمال مكتبى، وأنه لذلك قد اختار لى بالاتفاق مع سعد باشا دائرة قريبة منى، وهى دائرة بشتيل بمديرية الجيزة. وأكد لى بأنى لن أجد من يزاحمنى فى هذه الدائرة، لأن المنافس القوى فيها زعيم أسرة غراب فى أوسيم، وهو وفدى يخضع لأمر سعد باشا، فلن يزاحمنى بل سوف يعاوننى فى تلك الدائرة.

قبلت الترشيح شاكراً معولا على أصدقائى فى معاونتى، شارطاً على نفسى ألا أنفق فى سبيل الانتخابات سوى ثمن سيارة خاصة للمرور بها فى أنحاء الدائرة، واشتريت فعلاً سيارة فورد من الصاج لم يزد ثمنها عن ماية وستين جنيها.

وبدأت الحملة الانتخابية يعاوننى فيها زميلى الأستاذ أحمد رشدى بخطاباته، وصديقى القديم الأستاذ عطية رزق الله الفسخانى بالتهوين على متاعبها بمداعباته ونكاته المليحة.

ولقيت عوناً كبيراً من المرحوم إسماعيل بك العسيلى، القائم بإدارة وقف الشيخ عباس المهدى، الذى يضم حوالى ألف فدان فى تلك المنطقة، وكذلك من أهالى بعض الدوائر الفرعية، وبخاصة دائرة بشتيل التى كان يرأسها زميلى الأستاذ محمد سليمان غنام.

وكانت الظواهر كلها تبدو لى مبشرة بالنجاح، حتى قبيل الانتخابات ببضعة أيام حين فوجئنا بعوامل لم تكن فى الحسبان.

وكان أخطر هذه المفاجآت أن زعيم أسرة غراب، الذى كفل لنا الوفد تنحيه عن الانتخابات ومعاونته لنا فيها، أعلن ترشيح نفسه وبعث بأعوانه لجميع زعماء الناخبين فى

سائر الدوائر الفرعية، ليعلمهم بأن الوفد مؤيد لترشيحه، وأن الهدنة بينه وبين عدلى باشا قد نقضت .

وفى يوم زيارتنا لدائرة أوسيم تجمهر حول الدار التى قصدنا إليها حوالىماية رجل من حملة النبابيت، مطالبين بانسحابنا من الدائرة. وقد رأيت الإذعان لأمرهم منعاً لوقوع شجار عنيف قد تراق فيه الدماء.

وفى يوم أقام لنا عمدة إحدى القرى وليمة كبرى، تجلى فيها الكرم بأجلى مظاهره، وخطب فى القوم هذا الشيخ الوقور معدداً مزاياى على منافسى، ثم أكد لى أن دائرته ودائرتين أخريين فى قبضة يده، لأن عمدة إحدى هاتين الدائرتين أخوه، وعمدة الأخرى صهره.

وعندما هممنا بالانصراف شاكرين هذا الشيخ الوقور على وطنيته وإخلاصه انتحى بى قائلا « إنما المال هو السلاح لمن أراد قتالاً»

وفى دائرة أوسيم التى كان يتزعمها صديق لى هو المرحوم يوحنا بك باخوم، باعتباره المالك الوحيد لجميع الأطيان الواقعة فى هذه الدائرة، والذى أكد لى بأن جميع الناخبين سوف يكونون فى صفى، علمت أنه جمعهم قبيل الانتخابات بأيام قليلة ونصحهم بأن يكونوا أحراراً فى إنتخابهم، وألا يتقيدوا بصداقته لى . ولم يكن ذلك فى سبيل حرية الانتخابات ، وإنما إذعان لإرادة منافسى.

وإلى جانب هذه المفاجآت القاسية، كانت هناك متاعب يحملنا إياها مؤيدونا، فكان لكل ناخب رجاء يطلب منى تقديمه لجهات الحكومة، وكان لبعضهم قضايا يعهدون بها إلى، مقابل مؤازرتهم لى فى الانتخاب، وظل بعض هؤلاء يلاحقوننى بتوصياتهم وقضاياهم سنين عدة، بالرغم من فشلى فى الانتخابات.

ومن المتاعب التى عانيتها أخيراً أنه كلما ارتكب منافسى جريمة انتخابية، صمم رجال الإدارة عن سماع الشكوى منها، لأنهم لم يكونوا مؤمنين بالهدنة التى قامت بين الأحزاب، وكانوا يتوقعون عودة الوفد للحكم.

ومن المتاعب التى دون ما تقدم فى الدرجة، والتى يلاقيها المرشح من أنصاره، زيارته لهؤلاء الأنصار واضطراره إلى متابعتهم فى عاداتهم، رغم ما قد يلحقه بسببها من الإيذاء فى نفسه أو صحته.

كان يجب على المرشح أن يزور أنصار ه في دورهم واحداً بعد الآخر، وإذا ما تخلف عن زيارة أحدهم حسبها إهانة له. وإذا مازار في اليوم الواحد خمسين رجلاً من أنصاره وجب عليه شرب القهوة عند كل منهم وإلا أعتبر ذلك تحقيراً له.

وإذا كان البعض يقدم للمرشح قدح القهوة، ويضع فيه السكر بيده بعد كسره بأسنانه، فلن يستطيع المرشح مع ذلك أن يتخلى عن ابتلا ع محتوى هذا القد ح. دون أن يبدو عليه أى تردد قبل شربه، أو أى ضجر بعد التهامه.

كنا مرة فى زيارة سيدة من القرويات الموسرات، فرأت أن تبالغ فى الحفاوة بنا، فبعثت لنا القهوة معطورة بماء الكولونيا، بدلاً من أن تمزجها بماء الزهر، كسائر السيدات اللاتى دونها فى المقام، وكان واجباً علينا بعد شرب القهوة أن تشكرها على هذا الكرم الحاتمى.

تلك كانت انتخابات البرلمان فى ذلك العهد. ولذلك كان ترشيحى هذا له الأول والأخير. وكنت أؤثر عليه التعيين فى مجلس الشيوخ، الذى ظللت عضواً فيه من سنة ١٩٣٣، حتى حل أخيراً بعد حل مجلس النواب.

فى فيتيل:

٩١- فى سنة ١٩٢٧ قصدت إلى فيتيل للعلاج، ونزلت مع أسرتى بفندق جران أوتيل. وكان من نزلاء هذا الفندق الخديو عباس باشا مع سيدة فرنسية، والمرحوم مرقص حنا باشا، والأستاذ مكرم عبيد وقرينته، ثم الأستاذ محمد محمود خليل.

وبعد أيام قليلة وصلت إلى المدينة الملكة نازلى مع أولادها، وكان فى معيشتها والدها المرحوم عبد الرحيم باشا صبرى والمرحوم سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء. ونزلت الملكة فى دار خاصة أعدت لها، بينما كان الملك فؤاد يقوم فى ذلك الوقت بزيارة لعواصم البلاد الأوربية.

فكان وجود الملكة والخديو فى فيتيل فى وقت واحد مدعاة لارتباك بعض إخواننا المصريين، وبخاصة من كان منهم يقيم مع الخديو فى فندق واحد.

وكان سعيد باشا صديقاً لى لأننى كنت محاميه. فكان يزورنا فى الفندق من وقت لآخر. وكان فى الوقت نفسه يستطلع أخبار الخديو ومن يقربه من المصريين. وفى أول مرة

زارنى فيها أبلغته فى صراحة أن الخديوى يسلم علينا إذا ما مر بنا، ويجالسنا أحياناً وأن ليس من الأدب أن لا نرد له التحية أو نتهرب من مجلسه، وأن هذا لا يعنى إطلاقاً التردد فى إخلاصنا لصاحب العرش. وآمن كبير الأمناء على ذلك وترك لى حرية الاتصال بالخديو. ولعله رأى خطأ أن فى ذلك تيسيراً لمهمته فى الاستطلاع.

ومرة شكالى الخديو من أن سعيد باشا قابله فى عين المياه وتجاهله رغم أن « لحم كتفيه من فضل خيره» وأن محمد محمود خليل ومرقس باشا حنا يتهربان منه أيضاً، مع أن الأول « ابن خادم السراى» الذى جمع ماله بفضل الرضاء عنه من الخديوى توفيق، وأن الثانى« ممن جروا عربته إثر توليه الحكم فى مظاهرة كبرى تعبيراً عن الأخلاص له».

بعد ذلك سافر مرقص باشا والأستاذ مكرم وقرينته إلى بلدة لوكسوى، وفى صباح الغد من يوم سفرهم قابلنى الخديوى، وأبلغنى نعى المغفور له سعد باشا، قائلا لى أنه غير متأكد من صحة الخبر، وأنه لذلك أرسل برقية لأحد عملائه فى القاهرة لينبأه الخبر اليقين. وفى المساء أبلغنى الخديوى بصحة الخبر. فاتصلت فوراً بمرقص باشا ومن معه بالتليفون ونعيت لهم رئيس الوفد.

وكان زعماء الوفد فى ذلك الوقت متفرقين فى أوربا، وكان السيد مصطفى النحاس فى فيينا، فاجتمعوا به وعادوا إلى مصر على ظهر باخرة واحدة، كنت وأسرتى من العائدين عليها.

وكان المرحوم فتح الله بركات باشا بالقاهرة، ولذلك عجلوا فى عودتهم لتلافى الخلاف معه على رياسة الوفد[1]

---

(١) بوفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ تفجرت قضية اختيار خليفة له فى زعامة حزب الأغلبية. وفى هذا الصدد رأى فريق من الوفد بأن يتم تعيين ثلاثة رؤساء للوفد وانتخاب السيدة صفية زغلول - حرم الزعيم الراحل- رئيساً فخرياً للحزب على أن يتولى مصطفى النحاس منصب السكرتير العام. إلا أن هذه الفكرة لم تلق تأييداً كبيراً داخل حزب الأغلبية باعتبارها قد تفضى إلى تفتيت كيان الحزب وإضعافه فى مواجهة خصومه.
أما الاتجاه الثانى فدعا إلى اختيار رئيس واحد للحزب وكانت المنافسة شريدة بين محمد فتح الله بركات باشا- ابن شقيقه سعد زغلول - وكان من أكثر عناصر الحزب فاعلية، ومصطفى النحاس بماضيه الوطنى وكفاحه مع سعد . وكان يؤيده قطاعاً عريضاً من الحزب وحسمت قضية الزعامة فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ عندما اجتمع أعضاء الحزب فى بيت الأمة وانتخبوا مصطفى النحاس بالإجماع رئيساً للوفد، ومكرم عبيد سكرتيراً عاماً له.


مصطفى باشا النحاس

وظهر لي أن الخديو كان حتى سنة ١٩٢٧ لا يزال آملاً في العودة إلى عرش مصر، وأنه كان يسعى فعلاً إلى ذلك، وأن سعداً كان من العقبات التي تعوق سبيل عودته وهذا يفسر حقد الخديوى على سعد. كما يفسر ذلك منع عودة بعض أنصار الخديوى إلى أرض الوطن ومنهم المرحومان في أحمد بك لطفي وحافظ بك رمضان.

وظل هذا الحقد في نفس الخديو عباس على حكام مصر إلى أن إتفق معه المرحوم إسماعيل باشا صدقي على العدول نهائياً عن مطمعه، مقابل المرتب السنوى الذى قررته له الحكومة المصرية وقدره ثلاثون ألف جنيه(١)

في لجنة قضايا الحكومة

تعييني مستشارا ملكيا:

٩٢- في سنة ١٩٢٢ وفي سنة ١٩٢٥، عرضت على وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف فاعتذرت عن قبول هذا العرض الكريم، لا انتقاصا من قدر وظيفة القضاء التي كانت موضع إجلالي طول حياتي، وإنما لأن حالتي المالية ما كانت تسمح لي بهذا القبول في ذلك الوقت.

وفي سنة ١٩٢٩ عرضت على وظيفة المستشار الملكي، فقبلت العرض شاكراً

(١) في ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقامت بعزل الخديوى عباس حلمي الثاني عن عرش مصر بحجة انضمامه إلى أعداء انجلترا، وكان الخديوى وقتها بالأستانة ولم يسمح له بالعودة إلى مصر إلا أن عباس حلمي لم يعترف بهذا الخلع لأنه لم يصدر من سلطان تركيا، ومن ثم فهو صاحب حق لا ينازع ولم يعترف بقولى أحمد فؤاد ملك مصر. وكان إسماعيل صدقي حلمي علاقة طيبة بالخديوى عباس حلمي إذ عمل وزيراً للزراعة في عهده، وكان موضع تقديره، فضلاً عن علاقته الطيبة أيضاً بالملك فؤاد. وأثناء تولي صدقي رئاسة الوزارة قابله عبد الله البكرى بك سكرتير الخديوى موفداً من قبله في يناير ١٩٣١ وطلب منه تسوية الخلاف بين الخديو السابق والملك فؤاد. وأسفرت المفاوضات مع الخديو إلى ابرام وثيقة تنازل الخديو عن العرش في ٦ مايو سنة١٩٣١ ووقعها في لوزان، مقابل قيام الحكومة باداء مبلغ ثلاثين ألف جنيهاً سنوياً ولا يصرف منها شيء لورثته: اسماعيل صدقي- مذكراتي- تحقيق دكتور سامي أبو النور- الناشر مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩١- ص١١٢ وما بعدها.

لأسباب عدة منها أن مركزى المالى قد تحسن عن ذى قبل، ولأن هذه أول مرة يعين فيها محام مستشاراً ملكيا دفعة واحدة، فكان فى هذا التعيين شرف لى حرصت عليه وأخيراً لأنه كان لوالدى زميل بمدرسة اللازارست بالأسكندرية، أتم دراسته وحصل على أجازة الحقوق، بينما والدى قد استدعاه جدى قبل اتمام دراسته، وألحقه كاتباً بمديرية البحيرة. وكانت نتيجة ذلك أنه فى الوقت الذى كان فيه والدى كاتب أول المديرية، يتقاضى ثلثمائة جنيه سنوياً، كان زميله مستشاراً خديوياً يتقاضى ألفين ومائتى جنيه أما هذا الزميل فكان المستشار شرباتى وكان والدى يقول لى كم أكون سعيداً بأن أراك يوماً مستشاراً كصديق شرباتى، فلما عرضت الفرصة لتحقيق رغبة والدى انتهزتها إرضاء له فى حياته.

ومما أذكره أن الصداقةبين والدى والمستشار شرباتى، ظلت متينة رغم مر السنين ورغم الفارق الكبير بين مركز الصديقين وأن الصداقة والوفاء بينهما كانا مضرب الأمثال. ومن الشواهد على ذلك أن أحد كبار اليونانيين رفع دعوى ضد الحكومة، بتثبيت ملكيته لبضعة آلاف من الأفدنة بمديرية البحيرة.

وكانت هذه القضية إذا ما خسرتها الحكومة سوف تجر وراءها دعاوى أخرى من نوعها، فاهتم المستشار بالقضية اهتماماً خاصاً، وعهد لوالدى بصفته كاتب أول المديرية أعداد مذكرة وافية فيها. وعلى أساس هذه المذكرة بنى صديقه المستشار دفاعه فى القضية فكسبها.

وفى أحد الأيام دخل والدى علينا هاشاً باشا، وقال لى أن الحكومة كتبت للمستشار تشكره على كسب القضية، وانه رد عليها بألا فضل هل فى كسبها، وإنما يرجع كل الفضل لكبير كتاب المديرية، وإن الحكومة بناء على ذلك أنعمت على والدى برتبة البكوية من الدرجة الثانية، وهو شرف لم يحصل عليه مثله من قبل.

وهذا مثلى على كرم الخلق قل أن تعهده فى الأصدقاء.

ولما صدر المرسوم الملكى بتعيينى، تفضل أخوانى فأقاموا لى حفلة تكريم بصالة جروبى، برياسة والدنا وأستاذنا الكبير ابراهيم بك الهلباوى، وإن دلت هذه الحفلة على شيء فأنما تدل على فضل أخوانى على.

ولا يتسع المقام هنا للكلام على وظيفة المستشار الملكى، والمهمة الجليلة الخطيرة التى كان يقوم بها المستشارون الملكيون وعلى رأسهم العالم القدير الدكتور عبد الحميد بدوى. فكل ذلك قد ذكرته تفصيلاً فى المقال الذى نشر فى الكتاب الذهبى للمحاكم الوطنية عن لجنة قضايا الحكومة.

وإنما الذى يحلو لى أن أسجله فى هذه الذكريات شهادة العالم الفرنسى الكبير الذى عهدت إليه الحكومة المصرية فى الدفاع عنها فى قضية جورج سالم، التى أقامتها الحكومة الأمريكية أمام هيئة التحكيم الدولية، مطالبة فيها بتعويض قدره مليون من الدولارات.

قال لى هذا العالم وأنا أعد حق الدفاع فى القضية، أن لاشك فى أن القضاء فى مصر من أصلح أقضية العالم. وأن أحكامه تفوق فى قانونيتها كثيراً من أحكام هذه الأقضية، بما فى ذلك أحكام محكمة النقض الفرنسية، ثم أكد لى أن التشريع المصرى يمتاز بأحكامه وبلغته عن مثيله فى فرنسا ذاتها. وكان العالم يقصد بقوله هذا القضاء المختلط والقوانين المختلطة، لأن النزاع فى قضية التحكيم كان يدور حولى حكم صادر من المحكمة المذكورة. وكان مركز المستشار الخديوى والملكى من أكبر مراكز الدولة، ولو كان مرتبه يقل عن مرتب الناظرأو الوزير أو الوكيل. كان الوزير يتقاضى مرتباً قدره ٣٠٠٠ جنيه والوكيل ٢٣٠٠ والمستشار ٢٢٠٠. ولكن العرف جرى أن للأخير حق التقدم على الأولين فى كل وزارة. فكان المستشار يستقبل فى مكتبه الوزير والوكيل ولما كان المرحوم بطرس باشا غالى رئيساً للحكومة، كان يخطر مسيو روكاسيرا كبير المستشارين بأنه قادم ليستشيره فى بعض الأمور، ولكن الأخير كان يعاجله بالزيارة، فكان بطرس باشا يقول له دعنى أزورك، فأنت المحامى عنى، والمحامى يزار فى مكتبه ولا يزور موكليه.

وكان من مظاهر رفعة وظيفة المستشار أنه كان يحمل فى مرافعاته أمام محكمة الاستئناف المختلطة، وشاحاً مماثلاً لوشاح مستشارى هذه المحكمة دليلاً على أنه لا يقل مقاماً عن رجال القضاء الأعلى أنفسهم.

وقد حافظ المستشارون الملكيون فى عهد الدكتور عبد الحميد بدوى على كثير من هذه التقاليد، رغم محاولة الوزراء ووكلائهم الانتقاص منها من وقت إلى آخر.

كان الوزير يدعونى إليه بعبارة رقيقة، أما وكيل وزارة الحربية ووكيل وزارة المعارف فلم يدعوانى، وحاول وكيل وزارة الزراعة مرة إستدعائى فرفضت دعوته. بعد ذلك أنشىء مجلس الدولة فانتزع من لجنة قضايا الحكومة سلطاتها الكبري كما انتزع من القضاء العادى اختصاصه بنظر قضايا الحكومة

شئون وزارة الحربية

٩٣- لا أذكر الكثير من أعمالي في هذه الوزارة بوصفي مستشاراً لها، سوى أن استفتاءاتها كانت كثيرة لأن رجالها كانوا من حملة السلاح، ولأنهم كانوا يحرصون على تغطية مسئولياتهم، بأخذ رأى قسم القضايا فى كثير من تصرفاتهم.

وكان أكثر القضايا فى هذه الوزارة ينحصر فى قضايا ضباط الجيش، الذين كانوا يحالون إلى المعاش قبل سن القانونية.

ولم يكن الذنب فى ذلك ذنب الوزارة، وإنما يرجع إلى خطأ قسم قضاياها نفسه، فى فتوى أصدرها كانت سبباً فى أن تتحمل الدولة الآلاف من الجنيهات سنوياً. وبيان ذلك أنه بمقتضى أحكام قوانين المعاشات العسكرية، يعمل فى تقدير سن الضباط بشهادة الميلاد، أو بمستخرج من دفاتر المواليد، فإذا لم يقدم الضابط إحدى هاتين الوثيقتين، قدرت سنه بمعرفة لجنة طبية عسكرية، مع جواز إعادة تقدير سنه عند الاقتضاء.

ولتقدير سن ضباط الجيش أهمية كبرى خلافاً لسائر موظفى الدولة أو المعاش. فإذا ما وقع خطأ فى تقدير سن الضابط بالزيادة، أحيل الى الاستيداع او المعاش فى سن مبكرة، وحرم ظلماً من الترقى إلى رتبة أعلى، كما قد يحرم من الترقى أكثر من مرة. ويترتب على ذلك أن يحرم الضابط من الفرق بين مرتب الرتبة التى أحيل فيها إلى المعاش، وبين مرتب الرتبة أو الرتب التى حرم من الترقى إليها، كما يحرم ايضاً من ا لفرق بين معاش هذه الرتبة ومعاش الرتبة التى أحيل فيها إلى المعاش.

وكان مثار الخلاف فى جواز وعدم جواز إعادة تقدير سن الضابط، بعد تقدير سنه بمعرفة اللجنة الطبية، ومعاملته على أساس هذا التقدير الأخير.

وكانت وزارة الحربية تميل إلى الجواز، وقد أفتى قسم القضايا بذلك، فأحيل ضباط كثيرون فى سن مبكرة إلى المعاش على هذا الأساس، ورفعوا دعاويهم على وزارة الحربية مطالبين بالتعويض.

ولما عرضت على إحدى هذه القضايا، اضطلعت على فتوى قسم القضايا فوجدتها صادرة من أحد نوابه، وإجابة على جملة أسئلة وجهت إلى القسم من الوزارة ومنها السؤال موضوع الحديث، وكانت إجابة النائب عليه مقصورة على كلمة «نعم» أى بجواز

إعادة تقدير سن الضابط، والأخذ بالتقدير الأخير في إحالته إلى المعاش . مع أن قانون لجنة قضايا الحكومة قضى بوجوب تسبيب الفتاوى وإسنادها إلى نص القانون.

وتبين لى بعد البحث خطأ هذا الرأى، لأن التقدير الأول أصبح تقديراً تعاقدياً على أساسه دخل الضابط خدمة الجيش، وبموجبه تحددت نهائياً علاقته بالوزارة فى عقد الخدمة،ومن ذلك تحديد مدة خدمته.

ولذلك أفتيت بعدم جواز إعادة تقدير سن الضابط ، مالم تعثر الوزارة أو الضابط على شهادة الميلاد، فيصبح الحكم لا فى هذه الحالة.

وقد أخذت وزارة المالية برأيى وإستصدرت قراراً من مجلس الوزراء، نشرته على جميع مصالح الدولة.

ثم أخذ القضاء برأيى هذا. بل ذهب مع الوقت إلى أبعد منه، فقضى بأن التقدير الأول لسن الضابط أو الموظف بمعرفة اللجنة الطبية، قاطع فى تقدير العلاقة بينه وبين الحكومة، وأن هذا التقدير من النظام العام لاتجوز مخالفته، ولو وجدت شهادةالميلاد وكانت مخالفة للتقدير زيادة أو نقصاً.

وبذلك أوقفت وزارة الحربية إعادة الكشف الطبى على الضابط، ووقف بذلك رفع دعاوى قضائية جديدة عليها، ورفضت الدعاوى التى كانت لاتزال قائمة، أما الدعاوى التى حكم فيها نهائياً ، فلم يكن من سبيل إلى إعادة النظر فيها

معاهدة جغبوب (١)

٩٤- هى معاهدة اتفاقية ملنر- شالويا. ولكن لما كان أظهرا شيئ فيها سلخ واحة جغبوب عن مصر، وضمها إلى مستعمرة طرابلس الغرب التى احتلها الإيطاليون، كنا نطلق عليها فى وزارةالحربية إسم معاهدة جغبوب .

وقد وقع هذه الاتفاقية عن مصر لورد ملنر وزير خارجية أنجلترا وعن أيطاليا السنيور.

(١) فى ٦ ديسمبر١٩٢٥ اوقعت وزارة زيور اتفاقية جغبوب والتى قضت بالتنازل عنها لايطاليا . وقد جرى توقيع هذه الاتفاقية فى غيبة البرلمان، وكانتوقيعها بناء على الضغط البريطانى على الوزارة الزيورية بصدد مجاملة إيطاليا ومحاولة كسب ودها . ولم يتم التصديق على تلك الأتفاقية إلا فى عهد وزارة إسماعيل صدقى الثانية فى يونيّة ١٩٣٢

شالديا وزير خارجيتها، أما مصر المعنية فيها بالذات فلم توقعها، إنما عرضت على البرلمان بعد ذلك فأقرها على ما أذكر[1]

وتقضى المعاهدة بضم جغبوب إلى المستعمرة الأيطالية،وضم منطقة صغيرة إلى السلوم تشمل بئرسبع، ثم قسمة الآبار المعروفة بالعوينات فى أقصى حدود مصر القبلية، فاختصت ايطاليا منها بالآبار العامرة، واختصت مصر بالآبار الناضبة

وأهمية الآبار بالنسبة إلى إيطاليا، أنها كونها واقعة على طريق القوافل بين ليبيا وارتيريا، وتصلح مطاراً يصل بين المستعمرين.

وقامت إيطاليا بتنفيذ المعاهدة من جانبها، فضمت إليها ما اختصت به بموجبها، وتوقفت مصر مدة عن تسلم نصيبها الضئيل منها.

وفى سنة ١٩٢٩، فى عهد وزارة المغفور له محمد باشا محمود، شكلت لجنة من الفريق السيد باشا على، وكيل وزارة الحربية ومنى ومن اللواء شفيق باشا المدير العام لمصلحة الحدود، لتسلم ذلك النصيب من حكومة إيطاليا.

وإثر صدور قرار مجلس الوزراء بتشكيل هذه اللجنة، أفهمنى رئيس الوزراء بأن بصفتى مستشاراً للجنة المسئول وحدى عن إجراءاتها، كما أبلغ المرحوم جعفر باشا والى وزير الحربية وكيله أمراً بهذه المعنى.

وقبل سفرنا إلى السلوم درست ملف الموضوع، وأعددت مقدما مشروع محضر التسليم باللغة الفرنسية.

وقمنا من الأسكندرية فى رتل من سيارات مصلحة الحدود، تحت إشراف قائد سلاح الحدود، وهو ضابط أنجليزى برتبة زمير الاى، ومررنا بمرسى مطروح حيث إسترحنا

---

(١) الأتفاقية المشار إليها وهى إتفاقية ملنر شالديا أبرمت بين بريطانيا وايطاليا وبمقتضاها انفردت ايطاليا بالسيطرة على طرابس الغرب مقابل عدم تهديد الوجود البريطانى فى مصر، وينبغى الإشارة إلى أن الحكومة المصرية وليست البريطانية كما أشار صاحب الذكريات - هى التى وقعت إتفاقية جغبوب مع الجانب الأيطالى وهى الأتفاقية التى أثارت كافةالقوى السياسية فى مصر على اختلاف نزعاتها وبدت كل الحكومات التى تعاقبت على الحكم بعد وزارة زيور عاجزة عن تقنين تلك الأتفاقية وإضفاء الشرعية عليها حتى تمكن صدقى من إقناع برلمانه بالتصديق عليها بعد إبرامها بسبع سنوات لترضية الجانب البريطانى واكتساب ثقته.



صليب باشا سامى أثناء زيارة السلوم سنة ١٩٢٩ للترتيب لمعاهدة جغبوب

بعض الوقت، ثم غادرناها إلى سيدى برانى حيث قضينا فيها الليل، وفى الصباح قصدنا إلى السلوم ، فوصلنا إليها قبل الغروب.

وكانت الرحلة ممتعة والاستعداد لها كاملا والنظام شاملاً وكان من أروع مارأيت ذلك الجندى الذى كان يقود سيارته ست ساعات كاملة فى كل مرحلة، دون ان يسند ظهره إلى مسند مقعده، ودون ان يتحرك يمنة أويسرة.

وكان يصحبنا فى هذه المرحلة أعضاء الوفد الايطالى، الذين حضروا الى الأسكندرية للاجتماع بنا فيها بإدارة قسم القضايا .وكان هذا الفريق مكوناً من أربعة أعضاء اثنان منهم يمثلان الحكومة المركزية ،وآخران يمثلان حكومة طرابلس التى كان على رأسها المارشال« بادوليو» وكان أحد الأخيرين ابن المارشال. وكانت رئاسةالوفد لأحد ممثلى الحكومة المركزية من رجال السلك السياسى فيها.

وحين قابلتهم أدركت لأول مرة ان ممثلى موسولينى كانا على جانب كبير من الغطرسة،وان مأموريتى سوف تكون شاقة . لذلك عولت على أن أبادرهم بشيء من الشدة لئلا يتغالوا فى كبريائهم وحتى تتم مهمتى بسلام.

وأول مافعلت فى هذا السبيل أني حين لاحظت توددهم لمدير مصلحة الحدود ، ومغالاة الأخير فى مجاملتهم، أخطرتهم فى مواجهةالمدير نفسه بأنى المرجع الأول والأخير فى أعمال اللجنة. وكان ذلك مدعاة لحقد المدير فكان يناوئنى من حين لآخر ، حتى أنه طلب منى يوما ان يضع اسمه قبل اسمى فى محاضر الجلسات ولما وصلنا إلى السلوم نزلنا بالباخرة عبد المنعم، إحدى قطع مصلحة خفر السواحل . وكان فى إنتظارنا الأمير الاى بيلى بك محافظ المنطقة والأمير الاى جرين بك وكيلها.

وكان الأميرلاى بيلى بك المشرف على إدارة المحافظة الغربية،وكان يقيم بالسلوم وكان محبوباً من عرب هذه المحافظة حتى كانوا يدعونه سيد بيلى.وكان الأميرالاى جرين بك منوطاً به السهر على حدود مصر الغربية للدفاع عنها من تعدى الأيطاليين. وكانت سهمته شاقة جداً لأن الأيطاليين كانوا يذيقون عرب ليبيا كل انواع العسف، فكان هؤلاء العرب يرحلون منها بمتاعهم وإبلهم فى ظلام الليل قاصدين الأراضى المصرية .وكن الإيطاليون يتعقبونهم عبرالحدود المصرية ليرغموهم على العودة إلى بلادهم .وكان الأميرالاى يحمى هؤلاء العرب بكل ما أوتى من عزيمة كلما عبروا الحدود المصرية، رغم ان الأيطاليين كانوا يطاردون العرب بسياراتهم المصفحة بينما كان كل مالدى مصلحة الحدود لوريات مثبت فى كل منها مدفع رشاش، وكان أهل السلوم حين يتقابلون كل صباح يحيون بعضهم بعضاً ، ثم يتساءلون عن ايراد الصحراء من الأبل فى كل ليلة فكان أحياناً عشرين اوخمسين او ماية.

ولذلك كان الأيطاليون يكرهون الأميرالاى جرين، ويتمنون التخلص منه بأيةوسيلة وفصباح الغر زارنا حاكم المنطقة الأيطالية، وكان مقره بردية التى اسموها «بورتوبارديا» ورددنا الزيارة مارين بقلعة كابوتسو، وهى عبارة عن ورشة كبيرة لاصلاح المصفحات والأسلحة،وبها مدافع ومخازن للذخيرة.

ومما لاحظته ان هذه القلعة تبعد عن السلوم بمسافة تقل عن مدى قذيفة من مدفع متوسط العيار، فكانت السلوم تحت رحمة هذه ا لقلعة.

ولما وصلنا إلي بردية وجدنا بها أكواخاً من الخشب، على باب كل منها صبية من بنات العرب. ولماسألت رئيس الوفد الايطالى عنهن ، قال لى ان القوات العسكرية احضرتهن للترفيه عن ضباطها. ولما انتقدت هذا التصرف بشدة تلعثم لسانه محاولاً تجاهل الغرض الحقيقى من وجودهن.

قمنا بعد ذلك باستلام بئر سبع، وهى بئر تكاد تكون ملاصقة لشاطئ البحر، ولكن ماؤها عزب كماء النيل. وهو امر مستغرب لم يستطع احد ان يعلله من سكان المنطقة ثم عينا لجنة لاستلام المنطقة الكائنة غربى السلوم والفاصلة بينها وبين قلعة كابوتسو. وطلب الأيطاليون تقنين الحد الفاصل بين مستعمرتهم ومصر، وبوضع علامات فاصلة بطول الحد من الشمال إلى الجنوب، هادفين بذلك الى مكافحة تسرب العرب إلى الحدود المصرية فأجبتهم بأن ذلك يحتاج إلى عدة شهور، وانه ليس على كل حال من شأن اللجنة المختلطة . وهنا بدأ الأيطاليون يتبرمون.

دعينا بعد ذلك إلى حفلة كبرى أقامها الأيطاليون فى بردية تكريماً لنا . وعند وصولنا إليها تبين أن الأكواخ الخشبية التى أشرت إليها قد أزيلت

وكان من الموعوين الأميرالاى جرين بك . ولكن الأميرالاى لم يحضر الحفلة ولم يعتذر عن عدم حضورها، فاستشاط الأيطاليون غضباً وطالبوا مدير مصلحة الحدود بأن يعتذرلهم جرين بك رسمياً .ولما أبى الأخير الأعتذار قالوا أنهم سوف لا يحضرون حفلتنا الختامية ، التى ستوقع محاضر اللجنة مهددين بقطع المفاوضات.

وفى صباح اليوم المحدد لهذه الحفلة حضر الى مدير مصلحة الحدود ، قائلاً أنه اتفق مع الجانب الأيطالى على حل يرضيهم، ويوفق بين وجهات نظر الطرفين ويقضى هذا الحل بأن لا ندعو الأميرالاى جرين لحفلتنا الختامية .وحينئذ أفهمت اللواء بأن هذا الحل لايرضين،ولأنى لن أغضب جرين بك،وهو قائم بأكبر عمل إنسانى نحو عرب برقةوطرابلس.

وأرسلت على الفور برقية لرئيس الوزراء أبلغته فيها بالحادث . ولكن لم يصلنى الرد عليها فاضطررت الى اخذ المسئولية على عاتقى، ولماحضر مندوبو ايطاليا الأربعة ، قال لى رئيسهم أن المسألة قد سويت بالاتفاق الذى تم بينهم وبين مدير مصلحة الحدود، فقلت بألا

علم، لي بهذا الأتفاق ، وأن المدير لايملك. عقد أى اتفاق معهم ، كما أفهمتهم في باديء الأمر وأرادوا أن يوسطوا وكيل الوزارة، باعتباره رئيس اللجنة المختلطة ، فقال لهم الا شأن له وأن كل الشأن بيدى .

وحينئذ طلبوا ان يسمح لهم بالانفراد للتداول فيما بينهم . وبينما كانو يتداولون أرسلت لهم رورقة ، قلت فيها اني سوف القي في نهاية الحفلة كلمة باسم رئيس اللجنة المختلطة احيي فيها الحكومة الأيطالية،وأحب أن أعرف من يجب تحيته بأسم هذه الحكومة، السنيورموسوليني باعتباره رئيس الحكومة المركزية أو المارشال «بادوليو» بوصفه حاكم طرابلس . وكنت أعلم حينئذ أن النزاع كان قائما بين الأثنين ، كما كان قائما بين ممثليهما في اللجنة.

وبمجرد ما تسلموا هذه الرسالة حصل ما توقعت ، فقد تركوا موضوع مداولاتهم الأصلي، وأخذوا يتناقشون في موضوع سؤالي . ولم تلبث ان اشتدت المناقشة بينهم بعنف وصخب ، لأن المارشال بادوليو كان في ذلك الوقت الشخص الوحيد الذى كان يستطيع تحدى موسوليني، ولذلك كان لكل منهما ممثلان في اللجنة .وبعد ساعة ونصف خرجوا من الغرفة وقال لي رئيسهم بأنهم اتفقوا على أن يفوضوني في الأمر، لأذكر في خطابي من أريد من رئيسيهما. ولكني رفضت تحمل هذه المسئولية ، وطلبت منهم أن يجيبوا على سؤالي كتابة . وحينئذ عادوا إلى الاجتماع والمداولة . وبعد نصف ساعة خرجوا قائلين بأنهم على استعداد لاعتبار مسألة جرين منتهية، وإذا ماقبلت إعفاءهم من الأجابة على السؤال والتصرف في الأمر وفقاً لما أراه وقبلت هنا الحل بتردد صورى فشكروني على حسن صنيعي.

وبذلك انتهت أعمال اللجنة في خير وسلام.

شئون وزارة المعارف العمومية.

٩٥- كانت استشارات وزارة المعارف وقضاياها قليلة . ولكن تشريعات الجامعة كانت كثيرة متلاحقة . فكان مديرها المرحوم الدكتور على باشا ابراهيم يلاحقنا بمشروعات القوانين. فلا نكاد ننتهي من واحد منها حتى يبعث لنا بآخر. ولايكاد يصدر القانون حتى يرسل لنا تعديلاً له. وكان الدكتور يعلل ذلك بأن الجامعة حديثة العهد وأن قوانينها لا تزال في المهد.

تمثال نفرتيتي.

٩٦. لما كنت مستشاراً لوزارة المعارة التى تتبعها مصلحة الآثار، كنت بحكم وظيفتى عضواً بلجنة الآثار وكنت ألاحظ دائما أن الرقابة على ثروتنا الأثرية ليست محكمة، و أن أحكام القانون بشأن التنقيب عن الآثار لا توفر وسائل حفظها ، بل أن هذه الأحكام نفسها تعاون على تسربها، ومع ذلك لم تفكر مصلحة الاثار ولا وزارة المعارف صاحبة الهيمنة عليها، فى تعديل قانون الآثار لاستدراك عيوبه.

واكثر من ذلك كلما ظهرت خيانة فى تسرب آثارنا حيل دون تحقيقها وإن حققت أهل فى تحقيقها حتى تضيع معالمها ثم تنتهى إلى الترك والنسيان

ولعل السبب فى ذلك ان القائمين بالبحث عن الآثار فى بلادنا كانوا من علماء الآثار الأجانب، ممولين من حكوماتهم أو بعثاتهم، ولأن تعديل القانون لايصادف هوى فى نفوسهم، وأخيراً لأن القائمين على إدارة مصلحة الآثار كانوا من الأجانب أيضاً ، وكان تعيينهم فى وقت ما التزاماً على الحكومة.

و شأن الكاشفين عن الآثار فى بلادنا شأن الباحثين عن البترول فى تدللهم وطمعهم. ولكن إن إضطررنا إلى إحتمال هؤلاء فلأن البترول سلعة تجارية لا غنى لنا عن إستخراجها من بطون الأرض لاستهلاكها او للانتفاع بثمنها أما الآثار فهى خارجة عن التعامل، ولسنا فى إلى الأسراع فى الكشف عنها. فإما أن يوضع قانون يضمن لنا حقنا كاملاً فيها، وإما أن تظل فى مخابئها حتى يكون لنا من العلماء ورجال المال المصريين من يقوم بالكشف عنها. اقول ذلك خاصة لمناسبة حادث تسرب تمثال نفرتيتى الموجود الآن بالمانيا الغربية، والذى يعتبر اثمن تمثال أثرى فى العالم.

تبين لى من تحقيق هذا الحادث أن أحد علماء الآثار الألمان عثر عليه وأدرك فى الحال قيمته ، فعمل التمثال بطلاء قابل للزوال ، ويشهد المفتش بألا قيمته أثريه له، وصرح باخراجه ، حتى إذا ما وصل التمثال إلى بر الأمان، أزيل عنه الطلاء

فإذا هو تمثال نفرتيتى أقدم وأجمل تمثال فى العالم.

ولو أن حقيقة هذا التمثال عرفت قبل تسربه، لحجزته الحكومة وفقاً لأحكام القانون ، مادام ليس له مثيل فى دار الآثار المصرية.

هذا ما ثبت من التحقيق، فما هى الاجراءات التى إتخذتها الحكومة فى هذه الحادث قبل الباحث أو المفتش الفرنسى أو مدير الآثار لا شىء.

قانون حماية الآثار والمواقع الجميلة

٩٧- كان سيو هوت كور مدير الفنون الجميلة بوزارة المعارف اكثر الموظفين زلفى لولاة الأمور فى مصر.

قدم لى هذا المدير مشروع قانون لحماية الآثار والمواقع الجميلة، وكان المشروع غير مستوف بحثاً، فطلبت منه بيانات عن حماية الآثار لم يعطها لى. وسألته عن المقصود بالمواقع الجميلة، فأكتفى بأن ذكرى مثلين منها وهماسان جيوفانى وهو المكان الذى أقيم عليه ركن فاروق فى مدينة حلوان على شاطئ النيل، ثم مجموعة الأشجار القديمة الموجودة بمصر، على الضفة الشرقية من منيل الروضة ولم يتصل بى هوت كرو بعد ذلك ولم يعطنى أى بيان آخر.

وفيما كنا نحن أعضاء لجنة القضايا فى إحدى التشريفات، سألنا الملك فؤاد عن مشروع القانون، قائلاً إن مسيو هوت كور يشكو من تعطيله فى قسم القانون دون مبرر، فاضطررنا الدكتور بدوى وأنا إلى الذهاب فوراً إلى مقر لجنة القضايا بالبدلة الرسمية، وطلبت ملف المشروع وبينت للدكتور روجوه النقص فيه فاقتنع. وحتى الآن لم يصدر القانون، لأن هوت كور لم يكن جاداً فى مشروعه، إنما كان يحاول الظهور بمظهر الجاد فى عمله للتقرب من ولاة الأمور

قنديل جامع مع المؤيد

٩٨- أبلغ مسيو فييت مدير مصلحة الآثار المغفور له الملك فؤاد [1] بأنه عثر فى دير

(١) الابن الأصغر للخديو إسماعيل، ولد بالجيزة فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ والتحق فى عام ١٨٧٥ بالمدرسة الخاصة التى أنشأها والده، وفى عام ١٨٨٠ التحق بالمدرسة الملكية فى «تورينو» ثم واصل تعليمه العسكرى فى مدرسة المدفعية الملكية والهندسة الحربية فى إيطاليا، ومنحه الملك عمانوبل رتبة الملازم والتحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان وكانت إحدى وحدات حامية روما. فى عام ١٨٩٠ عين ياوراً فخرياً للسلطان عبدالحميد فى الآستانه ثم تولى منصب الملحق الحربى لتركيا فى النمسا. فى عام ١٨٩٢ استدعاه ابن شقيق الخديو عباس حلمى الثانى وعينه ياوراً خاصاً له برتبة فريق. تولى رئاسة لجنة تأسيس الجامعة المصرية التى افتتحت عام ١٩٠٨ وكان رئيسها الأعلى. كما اشترك فى تأسيس جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع. =

أنبا انطونيوس على قنديل قديم ، يرجع عهده الى القرن الثانى عشر الميلادى، وأن هذا القنديل كان مخصوصاً لجامع المؤيد، وأنه لابد قد سرق منه وبيع للدير.

واهتم الملك فؤاد بهذا الحادث المثير ، فأمر بإحضار القنديل وطلب منى بوصفى مستشاراً لوزارة المعارف فى اتخاذ الاجراءات لتنفيذ أمره.

ولما بحثت الموضوع بوسائلى الخاصة، علمت أن هذا القنديل وآخر مثله كان قد أهدامها أحد الملوك الفاطميين للدير أثناء زيارته له. وأن أحدهما قد سرق من الدير، وهو الموجود عند البارون روتشيلد فى قصره فى باريس على حدقول مسيوفييت ، والذى لايقل ثمنه عن عشرة الآف من الجنيهات على حدقوله أيضاً وأن إثر سرقة هذا القنديل حاقت بالدير أزمات شديدة ، منها محاصرة البدو للدير مدة طويلة حتى كادت تفرغ مؤنته وأشرف الرهبان على الهلاك جوعاً، وتهدم سور الدير الشبيه بأسوار القلاع ، ثم مرض الرهبان بمرض جماعى كاد يقضى على أكثرهم وكان الرهبان ينسبون هذه الأزمات الى حادثة سرقة القنديل ، وأنهم لذلك لن يفرطوا فى القنديل الآخر، بأى وسيلة ولأى سبب ولو كان بأمرالبطريرك نفسه.

قابلت البطريرك فقال لى انه راغب فى الصدوع لأمر الملك، على ان يحتفظ بالقنديل فى دار الآثار العربية كهدية من الدير ، لاعلى أساس دعوى مسيو فييت بأنه

= إرتبط بعلاقات وثيقة بالبلاط الأيطالى وسعى عام ١٩١١ ليكون أميراً على طرابلس الغرب ـ ليبيا ـ بتأييد من ملك إيطاليا ثم اتجه الرأى بعد ذلك لقبول عرش البانيا بتأييد من فرنسا وايطاليا. . تولى عرش مصر خلفاً لأخيه السلطان حسين كامل بعد وفاته عام ١٩١٧. شهدت البلاد فى عهده العديد من الأحداث السياسية إذ أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد اعترفت فيه باستقلال مصر، كما شهدت البلاد العديد من جولات المفاوضات لتسوية العلاقات المصرية. البريطانية ولم تنته أى منها الى نتائج ايجابية، والتى ابرمت معاهدة ١٩٣٦ بعد رحيله عن الساحة وكان فؤاد قد إتخذ موقفاً عدائياً فى مواجهة اى محاولة لتسوية العلاقات المصرية البريطانية بأعتبارأن اى تسوية لن يكتب لها النجاح إلا إذا اتمت على يد الوفد ـ عدوه الرئيسى ـ او بمباركته ومن ثم يقوى ساعد حزب الأغلبية فى مواجهة خصومى السياسيين والقصر بصفة خاصة . توفى فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ليخلفه ولى عهده فاروق على عرش مصر ـ

انظر: دكتور سامى ابو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢ - ١٩٣٦) الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة : ١٩٨٥ ـ ص ٣١ ـ ٣٤

مسروق من الجامع . ولكن ما الحيلة فى انتزاعه من أيدى الرهبان وهم مستمسكون به كتعويذة للدير، نظرا لما أصابهم إثر سرقة القنديل وأكد لى البطريرك بأن الرهبان إذا ما علموا بالرغبة فى الاستيلاء على القنديل أخفوه فى إخدى مغارات الجبل فلن يعثر عليه أحد.

وأخيراً اتفقنا على أن يقوم وكيل الدير المقيم ببوش بهذه المهمة الدقيقة فسافر الوكيل فى قافلة الى الدير فى الجبل حيث يوجد القنديل

وقد بنى هذا الدير فى القرن الرابع للمسيح ، على قمة عالية من الجبل تطل من بعد على البحر الأحمر ولايمكن الوصول اليه إلا فى قوافل بقيادة أدلاء من عرب المنطقة. وتسلم الوكيل القنديل النفيس بحجة الاحتفاظ به فى دير بوش التابع للدير الأصيل، حيث وصل الى علم الحكومة ان العرب اعدوا اعدتهم للهجوم على الدير للاستيلاء على آثاره النفيسة.

ونجح وكيل الدير فى إقناع رهبانه فتسلم القنديل، وبينما هو فى طريقه الى بوش وقبل ان يعبر النيل، هاجمت قوة من البوليس القافلة واستولت على القنديل وأحضرته الى قصر عابدين .. ذلك لأن الحكومة شكت فى نية وكيل الدير ، وخشيت ان يخفى القنديل بدلاً من تسليمه لها وفقاً لاتفاقى مع البطريرك.

وقد أساء هذا الحادث البطريرك كما أساءنى بالذات .وشكوت لصدقى باشا، الذى سوى الحادث بمهارته على أحسن وجه بالاعتذار للبطريرك وهبة ثلاثة الآف من الجنيهات لاصلاح أسوار الدير المنهارة اما القنديل فهذا أثر جميل من الصناعة العربية الدقيقة مصنوع من النحاس ، والزجاج الملون ومنقوش عليه اسم «الجامع المؤيد» .

ويقال أن زجاجه من أقدم الزجاج الموجود فى كنائس العالم المسيحى إن لم يكن أقدمهاإطلاقاً.

سرقة أوراق الامتحان من المطبعة السرية

٩٩- تبارى بعض الطلبة على سرقة اوراق امتحان شهاد الدراسة الثانوية وكان وزير المعارف حينئذ المرحوم مراد باشا سيد احمد ، فأمر بتشكيل لجنة برياستى لتحقيق الحادث.

وكان الطلبة يحضرون أمام لجنة التحقيق عاريى الرأس مكشوفى الصدر، رافضين الأجابة مقررين بأنهم يعرفون السارقين ولكنهم لن يدلوا بأسمائهم، وقد أصروا على موقفهم هذا رغم نصحى وتهديدى لهم بإحالة التحقيق للنيابة، التى تملك من الإجراءات ماسوف يضطرهم إلى الإجابة

وأخيراً اضطررت إلى ابلاغ الأمر للوزير، الذى أحال التحقيق إلى النيابة التى تولته بنفسها، ولست اذكر ماتم فيه.

وكم أسفت لاجتراء أبنائنا على السرقة ولموقفهم فى التحقيق ثم اضطرارى إلى التخلى عن التحقيق معهم وإحالتهم إلى النيابة العامة

امتحان كلية الحقوق.

١٠٠ـ انتدبت مراراً لامتحان طلبة كلية الحقوق. وكان من حسن حظى ان امتحنت اول طالبة فى امتحان الليسانس فى مادة القانون المدنى وهى السيدة نعيمة الايوبى التى كانت متفوقة فى هذه المادة، فحصلت فيها على اعلى درجة فى الامتحان الشفوى. وممن امتحنتهن من الآنسات الآنسة انجى كريمه صديقى الاستاذ احمد رشدى التى لم ترد ان تعرفنى بنفسها إلا بعد انصرافى من لجنة الامتحان، حتى لا تؤثر صداقتى لوالدها فى تقدير درجاتها على حد قولها فكان كبرياؤها هذا وحده دليلا على تفوقها.

شئون وزارة الزراعة

فى وزارة الزراعة

١٠١ـ كانت اكثر قضايا وزارة الزراعة يتعلق بتنفيد قوانينها الخاص، كقانون خلط أصناف القطن وقانون تحديد مساحة زراعته وقانون الأسمدة والمخصبات وقانون غش التقاوى وغير ذلك أما قضاياها المدنية فكانت قليلة جداً

وكانت الوزارة تقوم بتحقيق مخالفات القوانين بواسطة مفتشيها وكانت تعرض على قسم قضاياها نتيجة التحقيق فى البعض منها لابداء الرأى فيها . وكان بعض الناس يتقدمون بالشكوى لقسم القضايا مباشرة ، فكنا نطلب ملفات القضايا ونشير بما يجب إجراؤه فيها.

أما مشروعات القوانين فكانت كثيرة وكان بعضها تتقدم به إدارات الوزارة بعد استيفاء بحثنا. فكانت لاتحتاج إلى عناء كبير فى دراستها ووضعها فى صيغتها التشريعية وكان البعض الآخر يتقدم بها الوزير إلى قسم قضاياه مباشرة سواء من عندياته او نباء على اقتراح الغير ، فكانت على العكس من ذلك تسلتزم جهداً كبيراً ، فى فهم الغرض منها وتنسيقها مع التشريعات القائمة ثم وضعها فى صيغتها القانونية وأحيانا تجئ هذه المشروعات مخالفة للقانون او للصالح العام كما سنرى .

كان الوزراء عادة اشد تشبثاً بهذه القوانين وأكثر استعجالاً لها من غيرها سواء للظهور بمظهر النشاط والتجديد، او للقربى من أولياء الأمور.

وكنت دائماً اتصل بالإدارات المختصة لأخذ رأيها فى المشروع كلما تبين لى ان مصدره الوزير وحده ، وكان بعض الوزراء يضيقون ذرعاً بهذا التصرف ، ثم يتبينون فى النهاية انى كنت على حق فى تصرفى هذا. عرض على المرحوم نخلة المطيعى باشا مشروع قانون يقضى بوزن البيض وقصر تصديره على الأحجام الكبيرة منه فسألته عما إذا كان قد أخذ فيه رأي القسم المختص اجابنى بأن المشروع عاجل، وأن الذى اقترحه عليه رجل من كبار رجال المال.

قلت فى نفسى ان المشروع قد يكون فى صالح المصدرين لكنه قد يكون فى غير صالح الإنتاج، لأن من شأنه نقص الإنتاج فى محصول الدجاج، وان هذا المشروع

يخالف على كل حال ما استقرعليه الرأى فى مؤتمر مدريد، الذى إنعقد فى السنة الماضية، ومثلت فيه الحكومة المصرية ، والذى قرر منع تصدير البيض الكبير الحجم وقصر التصدير على صغيره، لأن الأول لازم لزيادة إنتاج الدجاج ، بينما الثانى مآله الاستهلاك فى الصناعة وان جميع الدول وافقت بواسطة ممثليها على هذا القرار بما فى ذلك مصر.

وحينئذ سلمته المشروع ليقابل وزيره ويعيد على أسماعه ما قرره لى ، على ذلك قبر المشروع.

ومرة عرض على المرحوم حافظ باشا حسن مشروع قانون يرمى الى استنباط نوع جديد من القطن ، اسماه فى المشروع القطن الفؤادي تيمناً باسم الملك.

ولما راجعت المشروع وجدت فيه أكثر من نص يخالف أحكام القانون العام، ولايتسق من أحكام القوانين الخاصة. ولما كنت على وشك السفر فى البعثة الملكية لحضور حفلات تتويج إمبراطور إثيوبيا ، نبهت على مساعدى بأن يحتفظ بالمشيروع حتى عودتى من المرحلة ، والا يتصرف فيه بأي تصرف فى غيابى مهما استعجله الوزير.

ولما عدت من الرحلة وجدت مساعدى فى انتظارى فى دارى، وشكا لى من أن الوزير استعجل المشروع اكثر من مرة، وانه عنفه بشدة ناسباً له الإهمال، مهدداً بشكواه للجنة القضايا.

وحين وصلت الى مكتبى فى اليوم نفسه اتصل بى الوزير بالتليفون ، طالباً مقابلته على الفور ومعى مساعدى بصورة لم ترق لى.

وكنت اعرف الوزير من قديم، حينما كان معيداً لنا فى الكيمياء والطبيعة فى المدرسة التوفيقية، واعرف ان عقليته المعلمية فى ذلك الوقت لاتزال مسيطرة عليه فى تصرفاته فذهبت إليه وحدى. وبمجرد دخولى سألنى عن مساعدى، فأجبته وماشأنك به إنه موظف بقسم القضايا وليس موظفاً بوزارة الزراعة ، وكان نائباً عنى فى غيابى وها انا قد حضرت. وحينئذ غير الوزير الموضوع وسألنى عن رحلتى فى أثيوبيا وأخيراً قال لى فى هوادة انه إنما اراد أن يشكو لى من مساعدى ، وان مشروع القطن الفؤادى يهمه جداً، لانه سبق ان عرضه على الملك، ولا بد انه فى انتظار صدور القانون به من وقت إلى آخر

وأجبته بألاذنب لمساعدى لاننى نبهت عليه قبل سفرى بألايتصرف فى الموضوع قبل عودتى وان المشروع محل اعتراض من نواح كثيرة لمخالفته لاحكام القانون فى كثير من احكامه، ولأنه يرمى الى تحديد واحتكار صنف من القطن وفى ذلك مخالفة صارخة لحرية الزراعة والتجارة.

وحينئذ قال لى عاتبا كان يجب ان تقول لى ذلك قبل سفرك، فأجبته بأنه كان يجب عليه هو ألا يتحدث مع الملك بشأن هذا المشروع ، قبل ان يتحقق من صلاحيته.

وعليه لم يصدر هذا القانون.

لورد لويد [1]



محمد محمود باشا

١٠٢- كان المغفور له محمد محمود باشا فى أوربا ، ينوب عنه المرحوم جعفر والى باشا فى رياسة الحكومة ، وكان الدكتور عبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة بصحبة محمد باشا محمود [2]، وكنت انوب عنه فى رياسة هذه اللجنة، وكانت لوزارة فى مصيفها ببولكلى.

---

(١) تولى اللورد لويد منصب المندوب السامى فى الفترة من يونيه ١٩٢٥ - يوليو ١٩٢٩ خلفاً للورد اللبنى وأقيل منه إثر تولى حكومة العمال مقاليد السلطة فى انجلترا وذلك بسبب عدم تضامنها مع السياسة التى اتبعها فى مصر والتى ظهر عجزها عن تسوية العلاقات المصرية - البريطانية - فضلاً عن إقراره للانقلاب الدستورى الذى قام به محمد محمود باشا أثناء وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ومن ثم عمدت الحكومة البريطانية الى اقالة لويد لكى لاتتحمل تبعات سياسته .

(٢) محمد باشا محمود(١٨٧٧ - ١٩٤١) ابن محمود باشا سليمان احد اقطاب حزب الأمة ، تلقى تعليمه بأسيوط ثم استكمل دراسته فى اكسفورد بانجلترا ثم عين مفتشاً بالمالية ثم مديراً للفيوم ثم البحيرة اشترك فى تأليف الوفد المصرى واعتقل مع سعد زغلول فى مالطة عام ١٩١٩ .شارك فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين وعين وكيلاً له بعد انشقاقه عن الوفد . قام بتأليف وزارة الحديدية فى يونيو ١٩٢٨ كان أحد اقطاب الجبهة التى مثلت مصر فى مفاوضات ١٩٣٦ . شكل وزارته الائتلافية فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ بعد إقالة الوزارة النحاسية ، ثم رأس المعارضة بعد وزارته الأخيرة، حتى توفى فى يناير ١٩٤١

وفي احد الأيام دعاني جعفر باشا وأطلعني على مذكرة من لورد لويد المندوب السامي البريطاني ، يعترض فيها على تعيين شخص محكوم عليه بالاشغال الشاقة عمدة لبلدة الشويك، بناء على شكوى تقدمت له من مستر برامل، احد كبار الزراع البريطانيين في مديرية بني سويف، وكانت عبارة المذكرة تفوق في الشدة كل ما اصطلح عليه في المكاتبات الرسمية.

أخذت المذكرة وسافرت الى القاهرة للاطلاع على اوراق تعيين العمدة، وعلى ملف الجناية التي حكم فيها عليه بالأشغال الشاقة.

وتبين لي من مراجعة هذا الملف انه قام نزاع بين قريتين، فهجم اهل احدى هاتين القريتين على الاخرى ، ودافع اهل هذه القرية عن انفسهم، وتبادل الفريقان إطلاق الأعيرة النارية، فأصيب بعض الأشخاص من الجانبين، وان العمدة موضوع مذكرة المندوب السامي، كان من اهل القرية التي وقع عليها الهجوم فدافعت عن نفسها، وان محكمة الجنايات حكمت على بعض المتهمين من الجانبين بعقوبات مختلفة فقضت عليالعمدة بالاشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات.

إذن لاشك ان العمدة ارتكب جناية وأنه حكم عليه فيها بالأشغال الشاقة، فلامفر له من نتائج هذا الحكم.

بقي البحث فيما إذا كان هذا الحكم يحول قانونيا دون تعيينه عمدة أولا. وبمراجعة دكيريتو ١٨٩٥ ، الخاص بانتخاب العمد ومشايخ البلاد، تبين ان من شروط تعيين العمد ان لايكون قد صدر عليه من المحاكم الجديدة بسبب خيانة او جنحة حكم قضائي يمس بحسن سيرته واستقامته.

ولغموض هذا النص من حيث ان ظاهره يفيد نسبة حسن السيرة والاستقامة الى الحكم نفسه ، بينما الحكم لايمكن وصفه بأحدى هاتين الصفتين ، بل المعنى بهما حتما الجريمة ذاتها الصادر فيها الحكم ـ لما كان ذلك رجعت الى النص الفرنسي للمادة المذكورة في مجموعة القوانين .ولما كانت مجموعات القوانين عادة لاتحرص على وضع علامتة الفصل بين كلمات الجملة الواحدة ، وجدت النص الفرنسي كما هو وارد في مجموعة القوانين يزيد غموضاً عن النص العربي .

كان لابد من ان يوضع علامة الفصل بعد كلمتى جناية أو جنحة ، ليكون مؤدى النص اشتراط كون الجريمة جناية كانت اوجنحة ماسة بحسن السيرة والاستقامة لتكون مانعة من التعيين : اما إذا كانت علامة الفصل بين الكلمتين، أصبح مؤدى النص ان هذا الشرط مقصور على الجنحة . اما الجناية فهى مانعة بذاتها من التعيين، سواء تحقق فيها هذا الشرط ام لم يتحقق .

وحينئذ رجعت الى اصل المشروع فى محفوظات مجلس الوزراء الموقع عليه من مسيو روكاسيرا واضع التشريع ، فوجدت به العلامة الفاصلة بعد كلمتى جناية او جنحة واذن يشترط فى الجريمة جناية كانت أو جنحة ان تكون ماسة بحسن السيرة والاستقامة، لتكون مانعة من تعيين العمدة.

ولما كانت الجناية التى قضى على العمدة من اجلها لاتمس السيرة او الاستقامة اصبح التعيين صحيحاً بحكم القانون .

وعلى ذلك وضعت مذكرتى بهذا المعنى باللغة الفرنسية كطلب جعفر باشا الذى بعث بها الى لورد لويد.

وبعد يومين او ثلاثة دعانى جعفر باشا ، وقال لى : ان لورد لوين يريد مقابلتى واوصاى ألا اغضبه فى المناقشة ، لان رئيس الحكومة فى الخارج ، وانه لايريد حدوث ازمة فى غيبته.

ذهبت لمقابلة اللورد فى الموعد المحدد، ولكنه لم يستقبلى الابعد ساعة كاملة . ولما دخلت عليه حييته برفع يدى الى رأسى ، فلم يرد على التحية ولم يدعنى الى الجلوس . وحينئذ على الدم فى رأسى . ولما سألنى عن موضوع مذكرتى فى حدة وانعقد لسانى على الرغم منى . وتذكرت وصية جعفر باشا فزدت حيرة من امرى . لكن اللورد ادرك موقفى واحس بالمى من الصورة التى قابلنى بها، فدعانى الى الجلوس، وقال لى انه عرض مذكرتى على سير بوث المستشار القضائى وقتذاك الذى أقر رأيى وأوصاه بالثقة بى ، ثم طلب منى ان أبلغ جعفر باشا بأن المسألة فى حكم المنتهية .

وكان جعفر باشا فى انتظارى فى قلق، فرويت له القصة بحذافيرها، فبدا عليه الاضطراب أولاً، ولم يلبث أن انبسطت أسارير وجهه وشكرنى على توفيقى.

قسم قضايا المرافعات

نشأة القسم:

١٠٣- فى سنة ١٩٣١ أنشىء قسم المرافعات ليختص بالدفاع فى قضايا الحكومة وعهد إلى برياسة هذا القسم .

وقوبل إنشاء هذا القسم من سائر المستشارين الملكيين ببعض الاعتراض أو الامتعاض وكان من نتائج الاعتراض ان ظل مستشار المالية متمسكاً بقضاياها، ومن نتائج الامتعاض ان ضن على باقى المستشارين بالخيرين من موظفى اقسامهم . ولما كان المفروض ان ينقل الى القسم الجديد جميع الموظفين الذين كانوا يباشرون قضايا الحكومة دون ان يكونوا مختصين بإبداء الرأى، أجرى المستشارون قبيل إنشاء القسم حركة تنقلات بين موظفى اقسامهم، كان من شأنها زيادة عدد موظفى قلم الرأى على حساب قلم المرافعات ثم اختيار الأكفاء من موظفى هذا القسم لقلم الرأى.

ولم يكن نصيبى من هؤلاء الأكفاء سوى الأساتذة مصطفى عبد اللطيف، وعبد الرحيم غنيم وسامى مازن ثم المرحوم عبد الحميد سيف النصر، ولفض الخلاف أبلغت الدكتور عبدالحميد بدوى رئيس لجنة القضايا بقبولى تحمل مسئولية القسم بمعونة زملائى الأربعة المذكورين.

وبالفعل فقد نهض القسم نهضة مباركة بفضل هذه المعونة.

ومن المسائل التى اختلفت عليها مع زملائى المتشارين الاختصاص فى إبداء الرأي فى القضايا القائمة امام المحاكم . وفى هذه المسألة انتصر لرأى رئيس اللجنة، فاتفقنا على ان إبداء الرأى قبل رفع الدعوى من حق المستشار المختص ، وأنه بمجرد رفع الدعوى ينتقل هذا الاختصاص الى مستشار قسم المرافعات، الذى يصبح اعلم من زملائه بظروف القضية ومستنداتها واحتمالاتها.

وقد اتفقت مع معاونى على حصر المبادئ الهامة التى تدور حولها اكثر القضايا، وتقسيم هذه القضايا الى مجموعات وفقاً للمبدأ الذى يحكمها ،ثم عرضت على كل مجموعة لأضع مذكرة فيها بنفسى تطبع وتوزع على موظفى القسم. لتكون نموذجاً لهم فى الدفاع فى القضايا، وقد بلغت هذه المذكرات سبع عشرة لازلت احتفظ بنسخة من كل منها.

ولم تكن من عادة المستشارين الملكيين المرافعة بأنفسهم أمام القضاء الوطنى، وأردت حين أنشىء قسم المرافعات ان اخالف هذا التقليد فأترافع بنفسى فى القضايا الهامة.

ولما عرضت لى قضية اثيرت فيها نظرية الطوارىء، لأول مرة أمام القضاء المصرى الوطنى والمختلط ، وضعت مذكرتها، وتوليت المرافعة فيها.

ومنشأ هذه النظرية انه اثناء الحرب العالمية الأولى، عجزت شركة إنارة مدينةبوردو بفرنسا عن القيام بالتزاماتها،لصعوبة استيراد الفحم من مناطقه التى اقتحمتها جيوش الألمان فى بداية الحرب، وكان لابد للشركة إذا ماقامت بالتزاماتهامن أن تتحمل خسارة باهظة، لارتفاع ثمن الفحم ارتفاعاً فاحشاً وبقاء أجرة الإنارة على حالها، وكان لابد ان تؤدى هذه الخسارة الى افلاس الشركة فتحرم المدينة من الإنارة.

وإذا ما رفع النزاع بين الشركة والبلدية امام القضاء العادي لحكم ضد الشركة وفقاً لاحكام القانون المدنى ، لان هذه الحالة ليست من حالات القوة القاهرة التى نص عليها القانون . ولذلك رفع الأمر الى مجلس الدولة الذى لايتقيد بهذا القانون، فقضى المجلس بان حالة الحرب، وان لم تكن من حالات القوة القاهرة.لعدم انقطاع ورود الفحم بتاتا، إلا أن هذه الحالة طارئة على اتفاق الطرفين فلم تكن متوقعة وقت التعاقد، ولذلك قضى بوجود قسمة الخسارة بين الطرفين . وظاهر ا ن العدالة والحاجة الملحة إلى إنارة المدينة كانتا اهم عوامل تقرير هذه النظرية ولكن هذه النظرية لايمكن الأخذ بها امام القضاء العادى، ولذلك لم يأخذ بها هذا القضاء ، وإن أخذ بها القضاء الادراى.



إسماعيل باشا صدقى

وكان المستشارون الخديويون كما قدمت ، حين يترافعون امام محكمة الاستئناف المختلطة، يحملون وشاحاً مماثلاً لوشاح مستشارى المحكمة، للدلالة على انهم لايقلون عنهم فى المرتبة.

ولعل زوال هذا التقليد مع الوقت هو الذى جعل رئيس لجنة قضايا الحكومة يرى انه لامحل للمستشار الملكى للحضور بنفسه فى قضايا الحكومة امام المحاكم الأهلية.

لم تحدث لى متاعب فى هذا القسم ، سوى مرة واحدة تحدث معى المرحوم إسماعيل صدقى باشا [1] بالتليفون يلومنى على الصلح فى قضية هامة ضد وفد كبير ، دون اخذرأي الوزير المختص، قائلاً انه سأل الوزير عن مبلغ علمه بهذا الصلح ، فأجابه بأنى تصالحت فى القضية دون علمه.

وبالاطلاع على ملف القضية، تبين ان الوزير نفسه هو الذى وقع على محطة الصلح ،دون اخذ رأى القسم فأخذت محضر الصلح وعرضته على رئيس الوزراء ، ثم قصدت الى الوزير ولمته على ادعائه الباطل .وفيما أنا أناقشه اتصل به صدقى باشا بالتليفون طويلاً ولامه هو أيضاً. وأخيراً إعتذر لى الوزير وفهمت ان ذلك كان بناء على طلب رئيس الوزراء.

ومن ذلك العهد اصبح قسم المرافعات نواة إدارة قضايا الحكومة الآن. وان انسى فلن انسى فضل صدقى الأستاذ الكبيرمصطفى مرعى، حين تولى هذه الادارة وطلب منى صورتى الشمسية ليضعها بمكتبه ، تكريماً لى باعتبارى منشئ القسم وأول من تولى رئاسته، ولكننى شكرت فضله واعتذرت عن عدم قبولى طلبه، مكتفياً بهذا الطلب تكريماًوتقديراً.

---

(١) ولد إسماعيل صدقى فى ١٥ يونيو ١٨٧٥ بالأسكندرية ، والده أحمد شكرى باشا من كبار رجال الادارة فى عهدى إسماعيل وتوفيق. تلقى تعليمه بمدرسة الفرير ثم التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها فى عام ١٨٩٤ . التحق للعمل بالنيابة حتى عين رئيساً للنيابة بالأسكندرية ثم تولى منصب سكرتير عام نظارة الداخلية عام ١٩٠٨ وأصبح وكيلاً لها فى عام ١٩١٠ عين ناظراً للزراعة فى فبراير ١٩١٤ فى وزارة حسين رشدى انضم للوفد المصرى ثم انشق لخلافاته مع سعدزغلول تولى رئاسة الوزارة عدة مرات كانت أولاها عام ١٩٣٠ . توفى فى ٥ يوليو عام ١٩٥٠

الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية:

١٠٤ـ في سنة ١٩٣٣ احتفلت مصر بالعيد الخمسين للمحاكم الأهلية واشتركت في وضع كتابها الذهبى بمقالين، أحدهما عن إدارة قضايا الحكومة (الجزء الأول ص ٣٨٤ ـ ٤٠١) والثانى عن التسجيل (ص ٤٣٥ ـ ٤٦٧) وفي ختام مقالى الأول قلت: هذا إذا جاز لنا زن نختم هذا المقال بأمنية ، فإنا نرجو ان يجعل من لجنة قضايا الحكومة في القريب العاجل ، قضاء خاصاً للفصل في المنازعات التى تقوم بين الحكومة والأفراد على مثال مجالس الدولة في فرنسا.

«لقد أصبح اختصاص المحاكم بنظر القضايا المرفوعة على الحكومة على صورته الضئيلة المعهودة غير كاف لحماية الأفراد من تصرفات الادارة .، ولايتلاءم مع ارتقاء روح التشريع في البلاد. فلابد لتحقيق العدالة من ان تنشأ هيئة يكون لها سلطان على الادارة تراقب أعمالها توقف أو تلغى من اوامرها ماترى فيه تجاوزاً في السلطة او اعتداء على حق»

«ولما كان النظام الدستورى لايسلم بهذا الاختصاص لسلطة القضاء، عملاً بقاعدة الفصل بين السلطات ، فإنا نرى ان خير هيئة تستطيع ان تقوم بهذا الاختصاص هى لجنة قضاياالحكومة» .

«فقد اثبت المستشارون الملكيون على اختلاف هيئاتهم استقلالاً في الرأى، وإنصافاً للأفراد في الحكم، وقدرة على التوفيق بين المصلحة العامة والمصالح الأخرى فأصبحوا محلاً لثقة الحكومة والأهلين على السواء».

«ولن ترى الحكومة مانعاً من أن يكون المستشارون قضاتها الادرايين ، فتزيل أسباب شكواها من اعتذار القضاء على سلطة الادارة.، وتطمئن الناس على عدالة تصرفاتها، فتضمن للحكم حسن السمعة، كلما حلت حكومة بعد أخرى . ويجد الأهلون من هؤلاء المستشارين قضاة اوسع سلطة من سلطة المحاكم على الادارة ، وانفذ كلمة منها لديها، يحكمون بقواعد العدل، ولايتقيدون بنصوص القانون ، قضاة يلجأون اليهم كلما اقفلت في وجوههم أبواب الادارة ، ويصلون إليهم بطريق الدعوى، لا بالالتماس والشكوى قضاة يحتكم إليهم فيحكمون، لا حكاماً يتظلم إليهم وقد لايجيبون»

و«ولا شك ان تنفيذ هذا الإصلاح يحتاج إلى وضع نظام تام للقضاء الإدارى ولكن يمكن التمهيد لهذا الإصلاح من الأن بكلمة واحدة تجعل رأى المستشار الملكى قطعيا لا استشارياً كما هو الآن».

وقد تحققت أمنيتى بعدثلاث عشرة سنة ، فتقدمت الحكومة بمشروع قانون بإنشاء مجلس الدولة، وكان من حسن حظى ان قمت اكثر من مرة بالدفاع عن هذا القانون بمجلس الشيوخ.

تتويج هيلا سلاسى
إمبراطور إثيوبيا

سفر البعثة المصرية

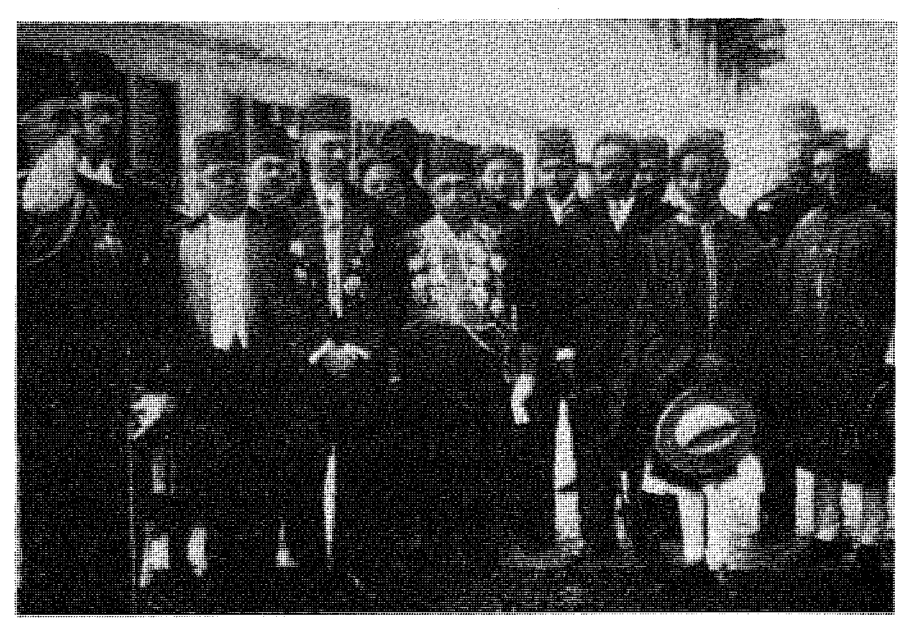
١٠٥- دعيت الحكومة المصرية كما دعيت بعض الدول الأخرى، لحضور حفلات تتويج إمبراطورا إثيوبيا ١٩٣٠

وبالرغم من مرور اكثر من ثلاثين سنة على هذه الحفلات ، فإن ذكرياتها لا تزال عالقة بذهنى كأنما من حوادث الأمس . وذلك لأن رحلتنا إلى بلاد الحبشة كانت أشبه «بأساطير الأولين» بل كانت كذيل من أسطورة ملكة سبأ وسيدنا سليمان الحكيم، التى لايزال أهل الحبشة يعتبرونها جزءا من تاريخ بلادهم القديم.

كانت بعثة الشرف مكونة من توفيق باشا نسيم، رئيس الديوان الملكى رئيساً للبعثة والسيد شريف صبرى وكيل وزارة الخارجية وأنا ثم البكباشى عمر فتحى ياور جلالة الملك فؤاد أعضاء وكان الأستاذ عزيز مزرا من موظفى السراى سكرتيراً للبعثة.

ولقد حرصت الدول المدعوة على اختيار مبعوثيها من أكبر رجالها مقاماً ليكون لهم حق التقدم على غيرهم فى الحفلات، فكان رئيس البعثة الإنجليزية دوم جلوستر، ورئيس البعثة الإيطالية أميراً من أمراء البيت المالك حينئذ، ورئيس البعثة الفرنسية المارشال فرنشيه دسبريه، ورئيس البعثة الأمريكية مندوباً بدرجة وزير .

وكان سفرنا من بور سعيد على ظهر الباخرة « أزى لومولينو» من بواخر شركة المساجيرى مريتيم القديمة الخالية من كل وسائل الراحة، وكانت تقوم برحلتها الأخيرة قبل استيداعها.



وفد مصر الرسمي للتهنئة بتتويج امبراطور الحبشة سنة ١٩٣٠ برئاسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى(فى الوسط) وعلي يمينه السيد شريف صبرى وكيل وزارة الخارجية، ثم صليب باشا سامى ويليه البكباشى عمر فتحى ياور الملك فؤاد



الوفد المصرى قبيل مغادرته الحبشة (الجلوس) من اليمين صليب سامى بك ثم محمد توفيق نسيم ثم شريف بك صبرى.

وكان على ظهر الباخرة المارشال فرنشيه دسبريه، وهو رجل متوسط الطول والبدانة حسن اللقاء حلو الحديث . سألته مرة عن جزيزة مررنا بها في البحر الأحمر على القرب من بوغاز باب المندوب ، فأجابنى فى مرارة بأنى لست فى حاجة إلى سؤاله، فكل جزيرة تمربها من ممتلكات التاج البريطاني.

وكان الطقس طول السياحة في البحر الأحمر وخاصة إزاء شواطئ الحجاز لايطاق. جو رطب خانق يضيق به الصدر وتكاد تخمد منه النفس.

وكان نسيم باشا رغم ذلك كله يضطرنا، إذا اما جلسنا إلى مائدة العشاء، إلى لبس بذلة السهرة ووضع الطربوش على الرأس، بحجة أننا فى بعثة رسمية ولوكنا لانزال فى طريقنا اليها على ظهر باخرة فرنسية.وكان المارشال الفرنسي نفسه يتناول عشاءه عليها ببذلة عادية.

جيبوتي.

١٠٦ـ وبعد خمسة أيام وصلنا الى ميناء جيبوتى عاصمة المستعمرة الفرنسية في الصومال ، وكان فى انتظارنا على رصيف الميناء المرحوم فرج موسى، قنصل مصر العام في أثيوبيا، حيث لم يكن لمصر فيها حينئذ ممثل بدرجة وزير مفوض أوسفير. ونزلنا بفندق هناك لابأس به، وكان تحت الفندق مقهى كبير، يقوم بالخدمة فيه شبان من بلاد اليمن، كثيرو الشبه بالمصريين من أهل القرى. وكانوا ينادون بكلمة « بوى» أى ياولد بالإنجليزية وكنا إذا طلبنا قدحاً من القهوة، صاح البوى لصانع القهرة « مالم لكى» . ومن ذلك علمنا أن صاحب القهوة والفندق يونانى، كما هى الحال فى أكثر بلاد الشرق .

وكانت درجة الحرارة ٥٦ مئوية ولكنا لم نحس مع ذلك بشدة الحرارة، فكأنها لم تتجاوز الثلاثين فى مصر. ومع ذلك كانت هذه الحرارة تخيف سكان المدينة، فقد اوصانى البوى بأن أغادر الفندق إذا ماحدث زلزال وفعلاً لم يمض على إنذراه بعض الوقت حتى زلزلت الأرض، فهرع جميع سكان الفندق الى الشارع ولكن لم ينجم عن الزلزال أى حادث كان . عرف الفندق معدة إعداداً خاصاً لتلافى حرارة الجو ، فضلف أبواب الغرفة لاتسد كل فراغ الباب ليمر الهواء من أعلاه ومن أسفله بمختلف أجزاء الفندق جميعاً، وفى سقف كل غرفة مروحة كهربائية كبيرة أضلاعها من الخشب، تلطف جوها وتدفع الهواء بين سائر الغرف. ولما كان الجوفى جيبوتى جافاً جداً، كانت هذه الوسيلة ناجحة تماماً فى تخفيف حرارة الطقس.

وفى المدينة مخزن كبير تباع فيه كثير من السلع المواد على جميع أصنافها. ولما سالت البوى عنه دهش لأن أجهل أنه مخزن محمد على. وقد كان على حق فى دهشته كما سنرى.

وأهل المدينة سمر البشرة كأهل النوبة، ونساؤها معتدلات القوام رشيقات القد، وجوههن جميلة بعيون واسعة ذات رموش طويلة، يسرن فى الطريق معجبات بأنفسهن، يكشف لباسهن عن ذراع وثدى.

وجميع سكان هذه المنطقة سلالةخليط من العرب والأحباش، بسبب الغزوات التى كانت تتداول بين الفريقين، أوخليط من سكانها الأصليين وأهل البرتغال حين استعمر هؤلاء البلاد من قرون.

صحراء الدناكيل.

١٠٧ـ ركبنا القطار من محطة جيبوتى فى الليل، قاصدين إلى إديس أبابا عاصمة أثيوبيا وتقوم بإدارة الخط الحديدى شركة فرنسية ـ حبشية وعرباته صغيرة ولكنها مستوفاة أسباب الراحة .

ويقطع القطار المسافة بين المدينتين عادة فى ثلاثين ساعة، حيث يسير فى النهار ويتوقف عن السير فى الليل . ولذلك تجد فى كل من محطات الخط فندقا للنوم ومطعما . وفى كثير من المحطات لاتجد من الأبنية سوى المحطة والفندق وبأسفله المطعم ثم مخزن تجارة محمد على .

وسبب وقوف القطارات فى الليل أنها فى طريقها صحراء الدناكيل، وهى منطقة خطرة لايزال أهلها يعيشون من الغزو والسلب، ولا يمكن اتقاء شرهم دون حراسة الخط على طوله حراسة قوية بنفقات باهظة.

ولمناسبة حفلات التتويج اتخذت الاحتياطيات الكفيلة بهذه الحراسة مؤقتاً، فكانت القطارات التى تحمل ممثلى الدوى تسير ليلاً ونهاراً، وتقطع المسافة بين المدينتين فى سبع عشرة ساعة.

وحين مر بنا القطار فى صحراء الدناكيل لفت نظرنا أمرانه : الأول ، منظر سكان الصحراء وهم من قبائل الدناكيل، فكانوا جميعاً شبه عرايا يحملون الرمح يصيدون به

الوحوش الصغيرة ويحتمون به من الوحوش الكبيرة - والثانى بيوت النمل المنتشرة على طول الطريق. وهى جميعاً بصورة واحدة فى الشكل متساوية فى الحجم والارتفاع ، تشبه أكواخ الخفراء إلى حد كبير حتى إنناظننا إنها مساكن حراس الطريق .

ومما شاهدناه عن بعد أن بيوت النمل هذه ذات اسقف منحدرة لتقى البيوت وسكانها من غوائل الأمطار الغزيرة فى هذه المنطقة ، ومما قيل لنا أن هندسة بناء هذه البيوت تحير العقول ففى جدرانها فتحات يصل إليها النمل من طريق محفورة فى جدرانها ، لا تصل إليها مياه الأمطار عند دخول النمل وخروجها منها.

ومما روى لنا أيضاً ان النمل اكبر أعداء الأسود، فقد يقصد الأسد الى احد هذه البيوت ليستظل فتدركه غفوة النوم .، وحينئذ تهجم عليه جيوش النمل دفعة واحدة، تلتهم لحمه حتى العظم. ولايجد السبع حيلة سوى الزئير والتمرغ فى الرمل ولكن النمل لايعينه الزئير ولا يؤذيه الرمل. ومن شواهدهم على ذلك العثور قرب هذه الأكواخ على عظام الأسود من ضحايا النمل.

وهكذا كان من اتحاد اضعف الحيوانات قوة لافتراس أقواها.

هرر وديردوا

١٠٨- ومن المدن الكبيرة التى مربها القطار هرر وديروا وفى الأولى وجدنا على رصيف المحطة فريقاً من أبو جلامبو الذين كنا نراهم فى صغرنا يمرون على البيوت عرايا إلامن الودع المصفوف الذى كان يستر عوارتهم، وكاتوا يغنون ويرقصون ويدقون الطبول على طريقتهم البدائية.

وحين رآنا هؤلاء وعلى رؤوسنا الطرابيش المصرية ، فرحوا وصاروا يهللون باشا طربوشي، باشا طربوشي. وقد مر نسيم باشا من هذه المفاجأة الطريفة ، فبعث إليهم بنفحة من العملة الفضية.

وهرر مدينة كبيرة ربما كانت تمتاز عن عاصمة الامبراطورية نفسها بمبانيها ومخازنها وشوارعها وهى آهلة بالسكان.ويرجع السبب فى ذلك إلى أن به إدارة السكك الحديدية والشركات التجارية القليلة التى يشمل نشاطها كافة أرجاء الحبشة وفيها تبعاً لذلك فنادق ومطاعم لابأس. ومحطتها أكبر محطات الخط الحديدى. أما ديردوا فهى أقل ارتفاعاً من

أديس أبابا، فارتفاعها عن سطح البحر لايزيد على ألف متر، بينما ارتفاع الثانية يبلغ ألفين وستماية . وفى هذه المدينة يقوم قصر حاكم المنطقة على ارتفاع من المدينة.

وقد زرنا هذا القصر ومما يلاحظ فيه أن غرفة مفروشة بخليط من الأثاث بين انفس الصناعات الفرنسية، كسجاد الجوبلان ومقاعد الأبيسون، وبين أحقر الصناعات الوطنية والأجنبية كالأكلمة الحبشية والمقاعد الخيرزان النمساوية.

ونساء هرر كنساء جيبوتى أصلاً وجمالاً، إلا أنهن أكثر تمديناً واحتشاماً،

في طريقنا إلى أديس أبابا

١٠٩- قبل وصولنا إلى العاصمة مر بنا القطار بغابات جميلة تتخللها مزارع مملوكة للامبراطور. وبعض هذ الغابات طبيعي أشجارها من الغاب الحبشي المشهور الذى علمونا فى درس النباتات فى المدرسة التوفيقية أنه والغاب اليابانى اشهر انواع الغاب فى العالم وأعواده كبيرة متسقة القامة، وهى من أهم مواد البناء فى الحبشة كما سنرى. ومن أشجار هذه الغابات أيضاً نوع من الكافور استوردها الأمبراطور منليك من استراليا.

وقد نجحت عملية غرس الأشجار فى بلاد الحبشة نجاحاً عظيماً، لجودة تربة الأرض وكثرة الأمطار فيها .وعلى أن ممالوحظ ان الأفادة من هذه الغابات كانت محدودة، لعدم وجود الآت ميكانيكية لنشر الخشب وطرق ممهدة لنقله.

وحين دخلنا إلى الحبشة بعد اجتياز الواحة الجرداء ، كنا نشهد من نافذة القطار مجموعات من الحيوانات البرية، كأنما نستعرض حديقة هائلة من حدائق الحيوان وكان أجمل ماشهدناه تلك الطيور الجميلة التى كانت تسابق القطار ، ولكنا أسفنا حين لم نر أسداً وفيلاً واحداً كما توقعنا.

أديس أبابا.

١١٠- كان بالقطار بعثتان البعثة الفرنسية ونحن . وحين وصلنا إلى محطة أديس أبابا، استقبلنا بها مندوب عن الامبراطور، ثم قادونا إلى غرفة الاستراحة، حتى تتم مراسم استقبال البعثة الفرنسية أولا. ولما جاء الدورعلينا أقبل مندوب الأمبراطور لتحيتنا، ثم خرجنا معه إلى ساحة المحطة التى كانت بها فصيلة من الجيش النظارمى بقيادة ضباط بلجيكيين أدت لنا التحية وعزفت فرقتها نشيدنا الوطنى..

وبما يباع في أديس أبابا بكثرة جلد الأسود . ويروى الأحباش روايات خيالية عن مصارعة الأسود فيقولون ان كفاية الرجل في الزواج تقدر بعدد الأسود التي صرعها ويشترط في المصارعة ان تكون بالسكين، اما صيد الأسود بالرصاص فعار عندهم . ويحمل الحبش في عنقه أنياب الأسود التي صرعها، وبقدر عن هذه الأنياب تكون مهابته عند مواطنيه.

وتحل معرفة الأسد عند ملوك الأحباش محل التاج، يضعونها على هاماتهم رمزاً للقوة

وملوك الأحباش يدعون بالروس، وكل منهم يحكم مقاطعة تحت إمرة الامبراطور ومن الذكريات القديمة المؤلمة انه عندما كانت محامياً للبطريركية القبطية، طلب الامبراطور منليك من البطريرك ان يبعث له باثنى عشر صائغاً مصرياً .ولم يجد البطريرك سوى نصف هذ العدد من المصريين ، فأوفدهم مع ستة من الأرمن ولم تمض سنتان حتى عاد المصريون إلى بلادهم، أما الأرمن فظلوا في أديس أبابا وأصبحوا من ثراة المدينة .وهكذا كان المصريون يكرهون الاغتراب .

والبن الحبشي أجود أصناف البن طرا، وهو يفوق في الجودة البن اليمني، إلاأن محصوله قليل ويحتكره هناك أحد كبار التجاراليونانيين.

وفي أديس أبابا مدارس يديرها ويقوم بالتدريس فيها مصريون . وهم على الدوام موضع رعاية الامبراطور.

ويقوم قصر الامبراطور على هضبة تعلو العاصمة. وفي المدينة تمثالان أحدهما للامبراطور منليك في ميدان المحطة، والآخر في رحبة بالقرب من أسواق المدينة ، يمثل هيلاسلاسي أي الثالوث المقدس المعروف لدى المسيحيين ، وهوفي الوقت نفسه إسم الامبراطور.

أما دور المفوضيات فمنتشرة في أحياء المدينة، وأهمها دار المفوضية البريطانية فالإيطالية ثم الفرنسية .

ودار المفوضية البريطانية تقع وسط حديقة غناء مساحتها خمسون فداناً، وهي عبارة عن مملكة صغيرة توفر لجميع موظفي المفوضيةوالقنصلية جميع أسباب الراحة فلكل من المفوضية والقنصلية دار، ولكل من الوزير المفوض والقنصل العام دار أيضاً. وهناك دار

لكل موظف متزوج ودور مشتركة لغير المتزوجين منهم. وفى الحديقة معمل للألبان وحظائر لتربية الحيوانات ومزارع صغيرة لأصناف الخضر، وبها أحواش لجميع أنواع الرياضة وملاعب الخيل. كنت كلما زرت هذه المفوضية وجلت فى حديقتها، وبين أشجارها الجميلة اليانعة وزهورها النادرة الفائحة، ثم ألقيت نظرى على أفق أديس أبابا بجبالها الخضراء الشاهقة ظننت نفسى فى بقعة من أجمل بقاع سويسرا . حتى إذا ماخرجت من باب الحديقة أدركت أنى فى أواسط أفريقيا، فى بلاد الحبشة التى حبتها الطبيعة بجمالها الفتان ولا تزال فى حاجة كبرى إلى يد الأنسان.

مقابلة الإمبراطور.

١١١- حدد لنا القصر الامبراطورى موعد المقابلة، وقال لى كبير أمنائه أن لامحال لإلقاء الخطب، اكتفاء بتقديم أوراق الاعتماد وترحيب الامبراطور بالبعثة.

وأبلغت ذلك لنسيم باشا فلم يرد على وحينئذ خشيت ان يكون مصراً على إلقاء كلمة فى حضرة الأمبراطورخلافاً لبلاغ كبير الأمناء.

ولكننى مالبثت ان استبعدت ذلك ، من جهة لأن البروتوكول يقضى فى مثل هذه الظروف يعرض مشروع الخطبة على القصر، وهذا لم يحصل ومن جهة أخرى لأن نسيم باشا إذا كان قد أعد خطبته ، فلا بد أن يكون قد عرضها على السيد شريف صبرى، هو وكيل وزارة الخارجية والخبير بقواعد البروتوكول وهذا لم يحصل أيضاً على أنه بمجرد أن مثلنا أمام الامبراطور، وإذا نسيم باشا يقف ويخرج من جيبه ورقة، ويأخذ فى تلاوتها بالفرنسية فى إعياء وتردد . ثم يختتم كلمته برجاء الامبراطور إبلاغ احترامه لجلالة الملكة.

وحينئذ دهشنا صديقى شريف وأنا، ثم اقترب منى كبير أمناء الأمبراطور محتجاً سائلاً عما إذا كنت قد سهوت عن إبلاغ رئيسنا رغبة الامبرطور فى عدم القاء خطب فى هذه الحفلة

ولم يكن الأمبراطور على إستعداد للرد على كلمة نسيم باشا ، ولكنه مع ذلك القى كلمة بالفرنسية تناسب المقام، وختمها بالوعد بابلاغ الامبراطورة احترام البعثة، مستدركاً خطأ نسيم باشا فى وضعها بالملكة.

حفلة التتويج:

١١٢ـ أقيمت حفلة التتويج فى كنيسة العاصمة، ومن أجل ذلك أقيمت فيها الصلاة من الليل حتى الصباح ، ثم أجريت مراسم التتويج بعد ذلك فى الكنيسة برياسة مطران الحبشة القبطى، الذى قام بوضع التاج بيده على رأس الأمبراطور والأمبراطورة . وأذكر بهذه المناسبة حادثة قديمة، وقعت أثناء تتويج الأمبراطور ملكاً على أثيوبيا فى عهد الأمبراطورة زورتيو. كان الأمبراطور أحد الروس وكان يدعى ا لرأس تغرى . ولما رشحته الأمبراطورة ملكا على أثيوبيا ليعاونها فى مهام الحكم، كان المطران القبطى غائباً فى مصر. ولما أقيمت حفلة التتويج حضرها مطران الروم الكاثوليك، الذى هم بوضح التاج بيده على رأس الملك، فنهرته الأمبراطورة وانتزعت التاج منه ووضعته بيدها على رأس الملك.

والعلة فى ذلك أن فى قبول الملك التاج من يد رئيس دينى، يعتبر إقراراً من الملك بتبعيته دينيا للكنيسة التى يتبعها هذا الرئيس ، بذلك أنقذت الأمبراطورة الموقف بحكمتها وتفادت حيلة المطران الجريئة. ولما كانت الكنيسة صغيرة، قصر دخولها على الروس وأعضاء البعثات، أما باقى المدعوين فقد أعدلهم سرادق حول الكنيسة.

وقد طالت مراسم التتويج الدينية إلى مابعد الظهر.

وفى المساء أقيمت وليمة بقصر الأمبراطور ،حضرها الروس وأعضاء البعثات وأقامة كل مفوضيات انجلترا وفرنسا وايطاليا حفلة، تكريماً للأمبراطور دعى إليها أعضاء البعثات.

وأقام الأمبراطور للبعثة المصرية حفلة خاصة تقديراً لأبناء عمومته كما كان يقول ، هى الحفلة الوحيدة التى حضرتها الأمبراطورة.

وأقيم عرضان عسكريان أحدهما للجيش النظامى والأخر للجيش غير النظامى.

الوليمة الأمبراطورية.

١١٣ـ كانت وليمة الأمبراطور فاخرة حقاً. فكانت جميع الأوانى وأدوات المائدة من الذهب الخالص وكانت ألوان الطعام على الطريقة الأوروبية، أضيف إليها صنف واحد هو الطعام الوطنى فى بلاد الحبشة، وهو عبارة عن لحم يسوى بالتوابل بدلاً من النار، وهو قريب الشبه الكبيبة الشامى. ويقول الذى ذا قوج انه لذين الطعم سريع الهضم .

ولما كانت بلاد الحبشة قليلة الإنتاج من أصناف الفاكهة،فقد استوردت جميع أصنافها من أوربا، وكذلك المشروبات الروحية وأصناف الشمبانيا والنبيذوالحلوى والسجائر، بحيث أن الإنسان كان يظن نفسه فى قصر من قصور الملك بإحدى عواصم أوربا، وليس فى أديس أبابا فى أواسط أفريقيا.

ولا شك فى أن الجهود التى بذلت فى سبيل نجاح حفلات التتويج إكرام المدعوين إليها فاقت كل ماكان يتوقعه هؤلاء.

ولائم المفاوضات:

١١٤ـ أقامت مفوضيات الدول الثلاث المتاخمة لأثيوبيا، هى إنجلترا وفرنسا وايطاليا، ولائم كبيرة إحتفاء بتتويج الأمبراطور. وكانت اقامة هذ الولائم مباراة بينها. فكانت كل دولة تسعى إلى أن تكون حفلتها أفخم الحفلات. وفى سبيل ذلك كانت تلجأ إلى كافة الوسائل، فكانت كل مفوضية تخفى على الأخرى برنامجها لتفوز بالمرتبة الأولى، وقد بلغ من حرصها على ذلك أن مهمات الحفلات كان تردمن أوروبا فى صناديق مقفلة، حاملة أسماءمستعارة للأصناف المستوردة. وكانت المفوضيات تتسلم هذه الصناديق ولاتفتحها إلا قبيل الحفلة حتى لايزاع سرها.

وكانت حفلة المفوضية الإنجليزية أفخم الحفلات، تليها حفلة المفوضية الايطالية ثم حفلة المفوضية الفرنسية وكان العامل الأساسى فى المباراة فخامة المفوضية نفسها، وكانت فخامة المفوضيات الثلاث على الترتيب المتقدم.

وإمتازت حفلة المفوضية الفرنسية باستعراض راقصة خمرية اللون معتدلة القوام أفردت لها غرفة خاصة فى دار المفوضية، وأقبل على مشاهدتها بعض أعضاء البعثات وكنا السيد شريف وأنا منهم. أما رؤساء البعثات ومعهم نسيم باشا فكانوا فى غرفة الاستقبال فى حضرة الأمبراطور.

وكان رقص هذه الغانية وموسيقاها بدائياً لايطرب إطلاقاً، وكان سحر جمالها وحده موضع أعجاب الجميع.

وحوالى منتصف الليل قيل لنا أن نسيم باشا يبحث عنا فى ثورة من الغضب، بدعوى أنه يحرص على النوم مبكراً، وإنى السبب فى سهره حتى هذه الساعة. وهكذا

كان نسيم باشا ينسب لأعضاء البعثة من وقت لآخر أموراً لا أصل لها، حتي يهيئ لنفسه استظهار رئاسته عليهم.

وحالما دخل علينا نسيم باشا وشاهد الراقصة زال غضبه، وقال لنا أنه لابأس من أن يجلس قليلاً من أجلنا، ولكن جلسته طالت حتى انقضت الحفلة.

الوليمة الخاصة:

١١٥- رأى الأمبراطور أن يكرم الهيئةالمصرية تكريماً خاصاً. وكان أكرم مايكون هذا التكريم أن تحضره الأمبراطورة، تعبيراً عما يكنه الأمبراطور نحو مصر من رابطة القربى فوق رابطة الصداقة .

دعينا إلى تناول الشاى فى القصر الأمبراطورى، واستقبلنا الامبراطور والامبراطورة فى غرفة خاصة، فرشت بالأثاث الذى أهدته إليه الحكومة المصرية لمناسبة التتويج فكانت هذه لفتة كريمة أخرى قدرنا مغزاها السامى .

وكان حديث الأمبراطور معنا مشبعا بروح الود والعطف، ومن أقواله أن المصريين والأحباش أولاد عمومة ، وأنه يرجو أن تنمو العلاقة بين الأمتين فيزاد تعاونها لخير البلدين، وأن بابه مفتوح على مصراعيه أمام المصريين ليعاونوا بخبرتهم وأموالهم فى نهضة بلاده، وهم أولى الأمم بالاشتراك فى خيراتها وأولاها بالقيام بهذا الواجب نحوها.

عرض الجيش النظامي

١١٦- كان لأثيوبيا فى ذلك الوقت جيشان أحدهما الجيش النظامى وهو على طراز الجيوش الأوربية الحديثة نظاماً وسلاحاً، والآخر الجيش غير النظامى المكون من مجموعة من حرس الروس، وفرسان القبائل والعشائر التى تقطن جبال وهضاب الحبشة فى مقاطعاتها المختلفة.

ويقوم بتدريب الجيش النظامى بلجيكيون. وقد علمت أن الأمبراطور تعمد تدريب جيشه على أيدى ضباط دولة صغيرة لاتجاور بلاده ولا مطامع لها فيها. هى سياسة حكيمة تشهد له بطول الباع فى إدارة دفة الحكم فى بلاده، وسعة الاطلاع على حوادث التاريخ، وصدق التنبؤ بأحداثه المقبلة.

وكان العرض جميلاً يشهد لضباط الجيش بالكفاءة وحسن التدريب ولجنوده القوة وخفة الحركة .

عرض الجيش غير النظامي:

١١٧- كان هذا العرض أروع مارأيت في حفلات التتويج . كنا نسمع عن الفروسية في حرب الأولين، حين كان الجواد والرمح كل عدة المحاربين ولكن مارأيناه رؤية العين، فاق كل ماروى لنا عن أساطير الأقدمين .

كان يراودني سؤال واحد منذ أن حللت بأرض الحبشة ، أين الجياد في تلك البلاد. كنت أبحث عنها بلهفة لأشبع هوايتي المفضلة فلا أجدها.

كنا نرى الخيل التي تمر بشوارع العاصمة وليس عليها أيه مسحة من الجمال، مظهرها الأول الضعف والهزال. كان الجواد يسير في شوارع المدينة ببطء، وكان يجري في جهد ورأسه إلى الأرض وذيله في خفية من الجسم. فكان مظهره كاسراً للقلب إنها كانت صدمة لي لايعادلها في نفسي سوى صدمة أسطورة الجواهر واللالىء التي تزين جدران سراي الأمبراطور . وقصة هذه الأسطورة أنه حين علمت باختياري عضواً في البعثة، قصدت إلى مكتبات القاهرة فأشتريت منها كل مؤلف عن الحبشة وعكفت على قراءة الواحد منها بعد الآخر. وفي أحد هذه الكتب ذكر مؤلفه أن جدران قصر الأمبراطور محلاة بالجواهر واللآلىء. ولما تشرفنا بمقابلة الأمبراطور لأول مرة كان أو ل همي أن أمتع ناظري بتلك الأحجار الكريمة .

ولكنني عبثاً حاولت لأني لم أجد لهذه الأحجار أثراً في الجدران. وحينئذ علمت أنها ذيل من أسطورة الملكة سبأ وسليمان الحكيم، التي مماقيل فيها أن الملكة حملت له في زيارتها كثيرا من كنوز مملكتها من الجواهر واللالئ . تلك الكنوز التي لا يزال علماء الآثار يبحثون عنها في حفريات مملكة سليمان الحكيم فلا يجدونها.

ومن الأسباب التي عللت بها ندرة الخيل في بلاد الحبشة وقلة العناية بتر بيتها أن أهلها يفضلون عليها ا لبغال في أسفارهم عبر الجبال ، لأنها أقدر على المشقة والاحتمال وأكثر صبراً على الجوع والعطش فكنا نرى الروس وزعماء العشائر يحضرون إلى العاصمة على ظهور بغالهم المطهمة، في حشد من رجالهم سائرين على الأقدام وراءهم، وكنا نرى على هذه البغال علائم توافر العناية في اختيارها وتربيتها.

وكان هناك أمل أخير لرؤية أحسن مالديهم من الخيل. فقد دعينا إلى حفلة سباق تتسابق فيها الجيادعلى الطريقة الأوروبية، تحت إشراف سكرتير المفوضية البلجيكية .ولكن هذه الحفلة لم تحقق شيئاً من هذا الأمل، لأن قوامها كان بضعة من الجياد الهزيلة ، التى يرجع هزالها إلى قلة العناية بها أكثر منها الى المبالغة في تدريبها، ولأن المباراة نفسها لم تكن شيئاً مذكوراً بالنسبة لسباق الخيل فى مصر.

كان ذلك حكمى الأول والأخير على إهمال الأحباش اقتناء وتربية الخيول . وكنت فى حيرة من تعليل هذا الاهمال، فالأحباش قوم اشتهروا بالفروسية ولا فروسية بغيرجياد، وهم على مقربة من بلاد العرب وعلى إتصال قديم بهم سواءفى وقت السلم أو أثناء الحروب والغزوات كما نعلم والعرب سادة من ركب أصائل الخيل سواء فى الحروب أو المباريات .

وأصررت على هذا الحكم وظللت فى هذه الحيرة، حتى كانت حفلة عرض الجيش غير النظامى التى شهدنا فيها أجمل أصائل الخيل العربية وأروع ضروب الفروسية يقولون إن من طباع الأحباش الكتمان وحب المفاجآت فلعلهم أخفوا عناروعة فروسية رجالهم وفرط جمال جيادهم، ليفاجئونا بهما فى أجمل حفلاتهم.

أقيم عرض الجيوش غيرالنظامية فى ساحة أحدأطراف المدينة تعلوها هضبة صغيرة وجلس الأمبراطور وحوله الروس وأعضاء البعثات على هذه الهضبة، وبدأ مرور جنود المقاطعات على ظهور الخيل فى جماعات وكان يتقدم كل منها قائدها. «الداز جازمتشى» وكان مرورها فى الدور الأول بخطى متئدة تتيح رؤية الفرسان بقاماتهم المعتدة وعضلات أذرعهم البارزة فى لباسهم الحربى الزاهى، يحملون الرماح فى يمناهم والدروع فى يسراهم كما تتيح مشاهدة جيادهم فى أجلى مظاهرها رافعات الرؤوس شامخات الأنوف، فى مشية ممزوجة بالقوة والدلال.

وفى الدور الثانى من العرض تسابق الفرسان جماعات، ممثلين فى هجمات الجيوش في ساحة الحروب، فكان منظرهم يثير الاعجاب والتصفيق. وفى نهاية هذا الدور هجم القواد على ظهور جيادهم على مكان جلوسنا ، مقتحمين الهضبة مسرعين ، فتولانا الخوف خشية عجزهم عن كبح جماح خيلهم، ولكنهم وقفوا فى نهاية الشوط دفعة

واحدة أمام الأمبراطور وحيوه فردعليهم التحية ،بين إعجاب الحاضرين بهذا المثل الفريد من ضروب الفروسية التي اشتهر بها الأحباش.

أما الدور الثالث والأخير فكان أية الشجاعة ومعجزة الفروسية.

اصطفت ا لجيوش صفين متقابلين وقام كل فارس ينازل الآخر، وكان الرمح أداة القتال يقذف به صاحبه منازله فيتلقاه الأخير بدرعه ويثنيه عنه كأن القتل حقيقة لا تمثيلاً ومع ذلك لم يصب أحد بسؤ.

كان هذا الدور من أروع الأدوار فى الحفلة كما كانت هذه الحفلة من أروع الحفلات.

ولست مبالغاً إذا قلت أن هذا العرض فاق كل ماعرضه السينمائيون من الأفلام، وماقرأه المرء عن أساطير الأولين .

وفى هذه الحفلة قام شاعر حبشي بالقاء قصيدة بين يدى الأمبراطور، لم نفهم شيئاً من عبارتها، ولكننا أدركنا من نغمة القائها ومن إعجاب الجمهور بها.

واستحسان الأمبراطور أنها من روائع الشعر الأمهرى، وزارد إعجابنا بناظمها كونه أمي' لايعرف القرءة والكتابة، وكشعراء الجاهلية قبل الإسلام.

هدايا الدول للامبراطور.

١١٨ـ تبارت الدول فى هدايا للأمبراطور ، كما تبارت فى حفلاتها تكريماً له، وكان أكثر هذه الهدايا للامبراطورة وأغلبها من الحلى والمجوهرات

وكانت هدية فرنسا تشمل مدفعاً من أحدث صناعتها الحربية، وثوباً نسائياً ثميناًمن أجمل مبتكرات محلات باريس، إعلاناً عن تفوقها فى الصناعتين

أما مصر فقد أهدت الأمبراطور قلادة محمد على كما أهدت الأمبراطورة قلادة الكمال فضلاً عن أثاث غرفة استقبال من الطراز العربى الجميل الرسم الدقيق الصنع وقدتنصل الأمبراطور فأهدى أعضاء البعثة أوسمة مختلفة .

محمد على :

١١٩ـ أشرت عرضاً إلى مخازن محمد على فى جيبوتى فى جميع المحطات القائمة على طول الخط الحديدى بين هذه المدينة والعاصمة

ومحمد علي خليق بأن يفرد له فصل في هذه الذكريات،لأن له نصيباً كبيراً في شئون الحبشة التجارية وهو أحد أركان اقتصادياتها المحدودة.

فمحمد علي وأخوه تاجران هنديان لهما حوالي عشرين محلاً تجارياً في الهند وعدن وجيبوتي وسائر مدن الحبشة يديرانها بواسطة أولادهما وحفدتهما الكثيرين.

وكان محمد علي في ذلك الوقت يبلغ التسعين من عمره وأخوه دون ذلك بقليل، وكان الاثنان موفوري الصحة يشرفان بنفسيهما على جميع فروع تجارتهما الواسعة وكان رأسمالهما يتعدى العشرة ملايين من الجنيهات.

ويكاد محمد علي يحتكر محصولات البلاد، كمايكاد يحتكر أصناف البضائع المستوردة. وكانت أكثر سلعة رواجاً في بلاد الحبشة المظلات والحرامل المطرزة : فلكل رتبة من الأرستقراطية مظلة وحرملة خاصتان : وهما بمثابة كسوة التشريفة في البلاد الأخرى، فأعضاء الأسرة المالكة والروس يمتازون بمظلاتهم وحراملهم المصنوعة من قماش القطيفة الوردى اللون، مطرزة بخيوط من الفضة المذهبة ومن كان من دون هؤلاء في الرتبة يختصون بمظلات وحرامل بنفسجية اللون أقل تطريزاً وتتبع المظلة صاحبها يحملها الخدم فوق رأسه أين يكون، لا لاتقاء وهج الشمس أومياه الأمطار، وإنما للأشارة إلى رتبة صاحبها لتؤدى له واجبات الاحترام. وأثمان هذه المظلات والحرامل باهظة جداً تبلغ أضعاف قيمتها.

ولمحمد علي منزلة كبرى في بلاد الأحباش، فهما صديقا الأمبراطور والروس شخصياً ومحل ثقتهم التي لا حد لها.

وقد هدا الأمبراطور لمناسبة تتويجه هدية ثمينة جداً، وهي تمثال لأحد الجوامع الكبرى في بلاد الهند، مصنوع من الذهب الخالص ومرصع بالأحجار الكريمة، وقد قلدهما الأمبراطور وسامين كبيرين تقديراً لهما.

ومن دلائل الثقة بهذين الرجلين أن الروس وأغنياء الحبشة يؤثرون إيدا ع أموالهم لديهما عن إيداعها ببنك الحبشة ولا يتقاضون عنها فوائد عملاً بوصايا الدين.

ويوماً دعانا الأخوان لزيارة محالهما. وفي آخر الزيارة قدمالنا الشاى وحين جلسنا في غرفة المكتب، سألني أحدهما عن ترتيبنا في البروتوكول . ولم أدرك سبب هذا السؤال

حتى قدموا لنا الشاى وحين وضعوا أمام الرئيس منضدة كبيرة، ثم أمامنا مناضد تتفاوت في أحجامها بنسبة درجة كل منا .

الشبان الأحباش.

١٢٠ـ فى أثيوبيا عدد من الشباب أوفدتهم حكومتهم أو أهلهم فى ارساليات لتلقى العلم فى جامعات أوروبا. ومنهم من قصد إلى إنجلترا ودرس فى جامعة اكسفورد أو جامعة كمبردج، ومنهم من قصد إلى فرنسا ودرس فى جامعة السوربون. وهم جميعاً على جانب عظيم من الذكاء وطيب الخلق وحسن المظهر. وهم يتقنون إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية .

وكان سيف ميكائيل سكرتير بعثنا من خريجى السوربون. وكان مولعاً تبعا ليم الفيلسوف جان جاك روسو، وكان كثيراً ما يناقش فى أدبه وفلسفته. وكنت أجد حقا متعة فى هذه المناقشة.

الأمبراطور والأمبراطورة.

١٢١ـ تحدثت عرضاً عن كرم الأمبراطور وعطفه على البعثة المصرية. ولم اكن فى ذلك الوقت إلا راوياً لبعض الذكريات عن فترة قصيرة سعيدة قضيتها في بلاده الجميلة. على أن يهمنى هنا أن ارسم لمواطنى صورة هذين العاهلين، ليكونوا على علم بحقيقتها فلا يستسلمون إلى الخيال فى تصورهما.

فالأمبراطور أسمر اللون لا أسوده متوسط القامة أقرب إلى النحافة منها إلى البدانة، جميل الوجه صغيراليدين أملسهما والأمبراطورة خمرية اللون لابيضاء ولا سمراء ،وهى تشبه لأى حد بعيد السيدات المصريات من أهل أسيوط لقد انتهيت من تدوين ذكرياتى عن رحلة الحبشة وإنى لسعيد حقاً إذ أسجلها، فى وقت استردت فيه أثيوبيا نعمة الاستقلال، وانقشعت عنها غمة الاحتلال وعادت إليها أسرتها المالكة بنعمة الله وبركاته

مونت كاتيني

١٢٢ـ كنت أشكو من تقلص أو التواء فى الأمعاء نتيجة القبض وكثرة تعاطى المكيفات وكنت إذا قمت بحركة التوت الأمعاء فى موضع الفراغ منها وهددنى بحالة اختناق خطيرة تستدعى جراحة عاجلة .

وحين كنا على ظهر الباخرة فى طريقنا إلى جيبوتى، أحسست ونحن فى غرفة الطعام بحالة التقلص ثم الأختناق . ولم أرد أن أزعج زملائى فى البعثة فتحملت الألم بصبر وكنت أخشى ماأخشاه أن تجرى لى جراحة ، على ظهر الباخرة القديمة فى ظروف غيرملائمة ولكن لم تمض بضع دقائق حتى قمت بحركة عكسية استقامت بها الأمعاء وزال الألم.

وفى أديس أبابا أشار على وزير ايطاليا المفوض بالعلاج فى مونت كاتينى ، فقصدت إليها فى صيف سنة ١٩٣١

وهى بلدة صغيرة جميلة فى مقاطعة بستويا المشهورة بمزارعها، وفيها فندق كبير باسم بابتشى أى فندق السلم وفنادق عدة أخرى.

وفى موسم العلاج يحول أكثر دورها إلى فنادق صغيرة (بنسيون) ويبدأ الموسم فى شهر مايو وينتهى فى سبتمر، وجوها حار فى يونيه ويوليو وأغسطس وأروج موسمها فى شهر سبتمبر حين يعتدل الطقس.

وفى مونت كاتينى أصلح المياه المعدنية فى العالم ، وأجمل حمامات من نوعها فى ايطاليا. وقد أنفق موسولينى فى إعداد عيونهاوإنشاء حماماتها مليونا من الجنيهات، فأصبحت مقصد المرضى من جميع أنحاء العالم ومورداً عظيماً من موارد الدولة .كم أرجو أن يكون لحلوان مثل هذا الرواج.

ومن مزاياها وجود أنواع مختلفة من المياه المعدنية فى عيونها الكثيرة جلبت من مواطنها فى أنابيب تجمعت فى مكان واحد ففيها مياه كمياه فيشى وإفيان وشاتيل جيون وفيتيل وكونتركسفيل ومارتينى ومرينباد،وكل منها فى متناول اليد تقدمه لك الآنسات اين تجلس فى حديقة الشرب

وفى حكم موسولينى سنة ١٩٣١ كانت الرقابة على أشدها على الفنادق والمطاعم والمقاهى وغيرها، فى سبيل توفير الراحة للقاصدين إليها وحمايتهم من جشع أصحابها. ففى كل عام تجد قائمة الأسعار محددة ومعلنة فى مكان ظاهر منها، وكانت مكافأة الخدم محرمة معا قباً عليها.

وكان يشرف على المرضى فى مونت كاتينى طبيب عالمى. يدعى البروفيسور سناتور [illegible] وكان من حق كل مريض أن يستقبله الطبيب أآربع مرات. وحين زرته فى المرة

الأخيرة سألته عن مبلغ أتعابه، فقال لى إنها أربعون من الليرات أى مايعادل ستة وثلاثين قرشا. ولما أظهرت له عجبى من تفاهة المبلغ، أجابنى بأن العلاج مجانى وأن هذا بالمبلغ هو مقابل رسوم البلدية.

ومرة كنت أدفع للحودى أجره فاقبل رجل البوليس مسرعاً، ليرى ماإذا كان قد تقاضى أجره فى حدود القانون أو أنه غالى فيه.

على أني علمت من أصدقائي الذين قصدوا إلى مونت كاتينى أخيراً أنه بعد موسولينى لم يعد لهذه الرقابة أثر . وأنهم كانوا موضع استغلال أصحاب الفنادق والمطاعم. والمقاهى إلى أقصى حد.

ولقد أفدت من مياه مونت كاتينى كل الفائدة، فلم يعاودنى تقلص الأمعاء بعد علاجى فيها وحتى الآن إلا مرة واحدة.

****

في وزارات الدولة
في وزارة الخارجية
سنة ١٩٣٣

مقابلتي للملك فؤاد

١٢٣- في صيف ١٩٣٣ سافر المرحوم صدقي باشا للعلاج في أوروبا وكان المرحوم أحمد باشا شفيق [(١)] ،نائباً عنه في رياسة الوزارة. وبينما كنت في القاهرة دعاني شفيق باشا تليفونيا لمقابلته بدار الوزارة ببولكي على عجل . ولماذهبت الى دار الوزارة كان مجلس الوزراء معقوداً ، فخرج شفيق باشا لمقابلتي في مكتبه، وقال لي إن نخلة باشا المطيعي وزير الخارجية قد اضطر الى الاستقالة لمرض، وأن جلالة الملك فؤاد بالاتفاق مع صدقي باشا قرر أن أخلفه في وزارة الخارجية .

وحينئذ تنازعني عاملان الأول، رغبتي من جهة البقاء بقسم قضايا المرافق ، الذى أنشائه أو الذى من أجلي، في وظيفتي الدائمة البعيدة عن مهب الريح، والتي اتقاضى فيها مرتبا يلي في مقداره مرتب الوزير. الثاني رغبتي من جهة أخرى في أن يراني والدى وزيراً في حياته فتقر بى عيناه، وبخاصة لأنه كان من موظفي الدولة وكان يحب مظاهر الوظيفة، فما باله حين يرى ابنه وزيراً يتولى أرفع وظائف الدولة.

ولكن شفيق باشا لم يترك لي وقتاً للتردد، حيث قال لي إن هذا أمر جلالة الملك، ولما كنت موظفاً فهمت على الفور مؤدى هذه العبارة فقبلت شاكرا. وحينئذ أبلغني تهنئة صدقي باشا وقال لي إن المرسوم سوف يصدر اليوم. ثم صحبني للسلام على الوزراء المجتمعين.[(٢)]

---

(١) يقصد محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية في وزارة إسماعيل صدقي الثانية. راجع الدكتور يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ١٩٧٥ : ص ٣٦١

(٢) عين صليب باشا سامي وزيراً للخارجية خلفا لنخلة المطيعي باشا الذى استقال من الوزارة لمرض في يوليو ١٩٣٣ . وكانت الوزارة تعاني من ضعف حقيقي وتفكك ، فصدقي رئيس الوزراء. كان قد سافر للعلاج بالخارج، وراح زكي الأبراشي ناظر الخاصة الملكية ورجل القصر يتدخل في شئون الوزارة بشكل سافر ولعل مما أساء الى مسيرة الوزارة في الحكم وقوع حادثة=

عدت إلى القاهرة فى نفس اليوم وقصدت تواً إلى دار والدى وأبلغته بالأمر فابتسم وقال لى إنه يفهم تماماً لماذا قبلت، وإنه كان يؤثر أن أظل مستشاراً بعيدا عن عواصف السياسة، وحتى استحق معاشاً مجزياً بعد الخدمة.

ولما ابلغت بمرسوم التعيين، تشرفت بمقابلة جلالة الملك فى سراى المنتزة لتقديم واجب الشكر على تعييني . ولست أحب التواضع الكاذب وأؤثر أن اتحدث بنعمة ربى على ، فأقول إن جلالته تفضل فأكرمنى يقوله إنه كلما رشح لديه وزيراً سأل عنه الكثيرين، فكان البعض له مادحاً والبعض قادحاً، وأنه حين سأل عنى أجمع الكل على مدحى ولذلك فهو يسر بتعيين فنزل كلامه على قلبى برداً وسلاماً. لقد حبست هذه العبارة الكريمة فى صدرى ولم ابح بها لأحد ولكننى الان وأنا اكتب ذكرياتى ارى إن من حقى يجرى بها قلمى، سواء صدقنى الناس أو لم يصدقونى ، وسواء لامونى على ذكر أو لم يلومونى .

وقد طلب منى الملك أن أتصل مباشرة فى الهام من شئون وزارة الخارجية لغيبة صدقى باشا وحداثه عهدى بشئون الوزارة.

معاونو وزارة الخارجية

١٢٤. وكان من حسن حظى أن بوزارة الخارجية صديقين كريمين ، كان أولهما السيد شريف صبرى وكيل الوزارة، والثانى السيد عبدالخالق حسونة مدير مكتبى وكانت الوزارة

=البدارى«فى مارس ١٩٣٢ عندما قتل مامور مركز البدارى بواسطة مواطنين جرت محاكمتهم أمام محكمة جنايات أسيوط فقضت باعدام أحدهما وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة فطعنا فى الحكم امام محكمة النقض التى كان يرأسها وقتذاك عبد العزيز باشا فهمى وجاء حكمها إدانة للعهد الصدقى وأثبتت أن رجال البوليس أتوامن المنكرات ماوصفته المحكمة بأنه «إجرام فى إجرام» مما دعا وزارة الحقانية إلى اتخاذ اجرءات تخفيف الأحكام الصاردة وخفف حكم الاعدام إلى الأشغال الشاقة، وحكم الأشغال الشاقة المؤبدة إلى خمسة عشرة عاما. ونتيجة ذلك قام الخلاف بين صدقى باشا وكل من على ماهر باشا وعبد الفتاح يحى الوزيرين اللذين تضامنا فى وجوب تخفيق تلك المآسى، فرفع صدقى استقالة وزارته للملك ٤ يناير ١٩٣٣ وبالتنسيق مع القصر اعاد تشكيل وزارته الجديدة بعد استبعاد الوزيرين منها ، ثم ادخل عليها تعديلاً فى مارس ١٩٣٣، وآخر فى يوليو ١٩٣٣ والذى عين بمقتضاه صليب باشا سامى وزيراً للخارجية

فى بداية نشأتها[1]، ولم يكن فيها من رجال السياسة المحنكين سواهما فكانا لى خير المعاونين

وحين زرت مقر الخارجية لأول مرة، قصدت تواً إلى مكتب وكيل الوزارة فتجاذبنا أطراف الحديث عن رحلة الحبشة، ثم بدأنا العمل على الفور

وانتقلت إلى مقر الوزارة ببولكلى وهناك جرت، بينى وبين مندوب السامى البريطانى ووزراء الدول المفوضين، الزيارات التقليدية فى هذا المقام. وأبلغ تعيين وزرائنا المفوضين فى الخارج فأرسلوا لى برقيات التهنئة ورددت عليهم شاكراً كما هى العادة

وليمة ملكية على ظهر المحروسة

١٢٥ـ أشاع بعض رجال الأحزاب المعارضة للحكومة فى سنة ١٩٣٣، أن وزارة صدقيس لم تعد حائزة لثقة الملك وأراد جلالته أن يقضى على هذه الاشاعة فتفضل

(١) باعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ تم الغاء وزارج الخارجية من هيكل الوزارة أعطت إنجلترا انفسها حق الاشراف على العلاقات الخارجية المصرية ،وأصبح على ممثلى الدول الأجنبية فى مصر الأتصال بالمندوب السامى البريطانى فى مصر وتم بالفعل ابلاغهم بذلك إلا أنه باصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب بريطانيا منفردة ، كان هناك تغيير قد أصاب بنية الوزارة وذلك بعودة وزارة الخارجية إى الهيكل الوزارى تعبيراً عن الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها، وراحت مصر تفتح سفاراتها الخارج من جديد وترسل بعثاتها الدبلوماسة والقنصيلة لشتى عواصم العالم من جديد

(٢) فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ قام صدقى بتشكيل وزارته الثانية بعد استقالة على ماهر وعبدا لفتاح يحيى . وقد شهدت هذه الوزارة تفاقماً لنفوذ القصر فى كافة شئون الحكم والادارة كما يعترف صدقى بذلك فى مذكراته ، فما كان من صدقى الا أن إعتزم تقديم استقالته فور وصوله إلى القاهرة فى ٥ سبتمبر، وراحت بريطانيا تطلب من القائم بأعمال المندوب السامى التشاور مع الملك فيما يخلف صدقى فى الوزارة يضاف الى ذلك ماكان من نقل المندوب السامى سير بيرسى لورين، وتعيين سير مايلز لامبسون بدلاً منه .ولما رأى فؤاد أن بريطانيا قد أقدمت على هذه الخطوة بما يعنى أنها غير راضية عن نظام الحكم القائم وضرورة تعديل الوزراة من جانب آخر كان الملك حانقا على صدقى لافصاحه برغبته فى الاستقالة للسير بيرسى لورين أثناءلقائهما فى باريس قبل ان يبلغ الملك ذلك كل تلك الاعتبارات كانت تعطى دلالات واضحة على سخط الملك على الوزارة وعدم رضانه عنها عملاً.

Fo:407/217(II)No: 21: camplell to simon sept, 2, 1933 tel, No 170

ودعا الوزراء لتناول طعام الغداء على ظهر المحروسة . وكان صدقى باشا لايزال تحت العلاج فى أوروبا.

فكان عطف الملك على وزارته على أتمه . وقد بلغ عطفه إلى حد أن أذن لنا بالتدخين بعد تناول الغداء، بينما كنا وقوفاً فى غرفة الاستقبال . ولما تردد بعضنا فى التدخين ، تناول جلالته علبة الثقاب محاولاً إشعال لفائف التبغ للوزراء فكنا طبعاً تساعرع بأشعالها بانفسنا تفادياً لهذا التنازل الكريم

وفى حديث جلالته معنا عن تلك الاشاعات، أكد لنا انه راض تماماً عن صدقى باشا ووزرائه كل الرضا، راجياً عودة الرئيس قريباً موفور الصحة، ليقوم بخدمة بلاده على أكمل وجه.

الكونت باليانو

١٢٦ـ كان الكونت وزيراً لايطاليا فى مصر، وكان من أثرياء الايطاليين، يملك مزارع واسعة للزيتون فى منطقة ساسو، الشهيرة بزيتها المعروف فى جميع أنحاء العالم والذى يعتبر من أهم موارد ايطاليا وكان الكونت رغم لقبه أقرب فى طباعه إلى طقبقة البرجوازى منها إلى طبقة الارستقراطية رغم زواجه من أميرة تتنسب إلى أكثر من عائلة ملكية فى اوروبا.

وكان الكونت جاف العبارة عاثر اللسان، على خلاف زملائه من رجال السياسة الذين أول ما يمتازون به فى حديثهم الدقة فى إختيار الألفاظ أما قرينته فكانت على نصيب وافر من الذكاء ورقة الأخلاق

زارنى الكونت يوماً فى دار الوزارة فى بولكى ، وقال لى إن حكومته سبق أن طلبت من الحكومة المصرية الإذن بمرورطائراتها من طرابلس عبر الحدود المصرية، فى طريقها إلى مستعمرة إريترة الأيطالية، وأن الحكومة المصرية قبلت مبدئيا طلب الحكومة الإيطالية ، ولكن الحكومتين لم توقعا إتفاقاً بذلك بعد، فوعدته بدرس الموضوع وبعد دراسة ملف المسألة وإستطلاع ظروفها وملابستنا، تبين لى أن إيطاليا إنما تنوى شراً ببلادالحبشة وأن طلب مرور طائراتها عبر الحدود المصرية أحد التدابير الممهدة للإغارة على تلك البلاد . فوضعت مذكرة ضمنتها رأيى فى هذا الموضوع، وبعثت بها إلى الملك عملاً بوصيته

وأبلغنى جلالته موافقته على رأيى، وعدم إجابة طلب الحكومة المصرية حتى تتبين جميع ظروف الحال.

ولمازانى الكونت باليانوفى المرة الثانية،أبلغته أن المسألة فى حاجة الى دراسته وافية لم تكمل بعد فرد على بأن واصف باشا غالى ،وزير الخارجية الأسبق كان قد وعد حكومته باجابة طلبها وأن لديه مكاتبات بذلك فأجبته بأن ليس فى ملف الوزارة مايفيد دعواه هذه، وانى كذلك سوف أتصل بواصف باشا فى مصيفه بأوروبا. حينئذ إنصرف الكونت قائلاً انه سيعود لمقابلتى بعد أسبوع ، راجياً أن اعنى بالمسألة لإنها فى نظر حكومته من المسائل الهامة العاجلة .

ولما عاد الكونت أبلغته بأنى لاأستطيع التصرف فى الأمرقبل عودة صدقى باشا .

وحينئذ بدأت المناقشة تشتد بيننا، حين قال لى إن حكومة السودان، وافقت على مرور الطائرات الإيطالية بأراضيها، فقلت له إنى أعتقد أن حكومة السودان لا تعقد مثل هذا الاتفاق دون مفاوضة الحكومة المصرية، وأن حكومة السودان على كل حال شىء والحكومة المصرية شىء آخر. وعلى إثر ذلك دارت بيننا المناقشات الخطيرة التالية:

هو – نحن لا نستطيع أن نقف مكتوفى الأيدى أمام تعنت الحكومة المصرية.

أنا – ماذا تعنى بذلك يا حضرة الوزير.

هو – أعنى إذا وقفت بنا فذة المفوضية فى القاهرة، وأطلقت صفارتى، حضر لى على الفور عشرة آلاف من الفاشيين مدججين بالسلاح.

أنا – إن هذا إنذار مصحوب بتهديد باستعمال القسوة، فهل أنت تتحدث باسم حكومتك وهل كلفت منها بابلاغ هذا الإنذار للحكومة المصرية.

هو – كلا ثم كلا ربما تجاوزت عباراتى قصدى، لأنى فى حالة عصبية أخرجتنى عن طورىء، وأرجو أن تفهم أن موسولينى سوف يستدعينى إذا ما فشلت فى مهمتى هذه لأنها من الأهمية لديه بمكان.

أنا – لقد فعلت يا حضرة الوزير كل ما تستطيع أن تفعل لتفشل فى مهمتك. وانى لابد أن أبلغ جلالة الملك تهديدك لحكومته.

وحينئذ توسل إلى الكونت راجياً أن أعتبر كلامه رغم تهوره غير المقصود حديثاً غير رسمى بين صديقين وألا أبلغه لجلالة الملك . ولكننى أفهمته بأن واجبى يقضى على بأن أبلغ الحديث لجلالته حرفياً.

وفعلاً عرضت الحديث بحذافيره على الملك فؤاد ، فطلب منى أن أترك الأمر له يتصرف فيه بنفسه بما تقتضيه ظروف السياسية، وشدد على بوجوب الاحتفاظ بسرية الحادث إلى أن ينتهى أمره.

وبعد أسبوعين أو أكثر أستدعت الحكومة الإيطالية وزيرها المفوض واستبدلت به وزيرا آخر.

ولست أدرى إذا كان هذا نتيجة تدخل الملك فؤاد في أمر الوزير، أو أن ذلك كان نتيجة فشل الوزير فى عقد الاتفاق.

ولقد تحقق ما توقعته فلم تمض على هذا الحادث سنة أو أكثر بقليل حتى قامت إيطاليا بالهجوم على الحبشة[1] ، هجوماً وحشياً لم تراع فيه أصول الحرب بين الدول المتمدنية، ووقفت بريطانيا وفرنسا مكتوفى الأيدى إزاء عدوان ايطاليا، حتى تم لها إحتلال أراضى الحبشة جميعها:

ولم تكن مصر نفسها التى طلبت ايطاليا معاونتها فى هذا الاعتداء بالتصريح لطائراتها بالمرور عبر حدودها - بعيدة عن مطامع هذه الدولة.فقد كان جنودها يمرون بالقنال صائحين فى كل مدينة واقعة عليه «إن مصر لنا»

---

(١) تطورت الأزمة الحبشية بتحريك الإيطاليا لقواتها من ارتيريا ضد الحبشة فى٢ أكتوبر سنة١٩٣٥ وبطبيعة الحال كان الرأى العام المصرى متعاطفاً مع الأحباش. ورغم أن مصر لم تكن عضواً بعصبة الأمم إلا أنها قبلت الاشتراك فى العقوبات التى فرضتها هذه على ايطاليا فى ١٤ اكتوبر ١٩٣٥ باعتبار أن الحبشة كانت عضواً بالمنظمة الدولية منذ عام١٩٢٥ .. ومن الغريب أن إنضمام الحبشة للعصبة كان بمبادرة ايطالية لاعاقة السيطرة البريطانية المتوقعة عليها، أما بريطانيا فقد أحتجت من جانبها بأن الحبشة على درجة من البربرية إلى الحدى الذى لا يسمح لها فيه بالانضمام إلى المنظمة المتحضرة فى جنيف. وفى النهاية اعترفت بكل من انجلترا وفرنسا بالحبشة كمجال للمصالح الإيطالية مقابل تغاضى إيطاليا عن النفوذ الفرنسى فى شمال أفريقيا والنفوذ البريطانى فى مصر لمزيد من التفاصيل عن الأزمة الحبشية الإيطالية - أنظر أ ج باتايلور أصول الحرب العالمية الثانية - ترجمة مصطفى كمال خميس- الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٠- ص١١١ وما بعدها.

وقد تأكدت نوايا إيطاليا الاستعمارية فى الحرب العالمية الثانية، وكادت تتحقق أحلامها فى مصر لولا انتصار الحلفاء عليها وعلى حليفتها. وإن ننسى فلن ننسى إدعاء موسولينى بأنه حامى حمى الإسلام.

ولقد أراد الله أن يخذل إيطاليا، فتعود كل من ليبيا والحبشة إلى أهلها وتظل مصر حرة مستقلة . ثم يلقى موسولينى شر الجزاء على أيدى مواطنيه أنفسهم .

البارون فون شتورر

١٢٧- كان البارون فون شتورر وزيراً مفوضاً لألمانيا فى مصر، وكان رجلاً رزيناً حسن الحديث قوى الحجة.

وكان اليهود موضع اضطهاد الحكومة الألمانية فى ذلك الوقت، فعمدوا إلى الحض على مقاطعة البضائع الألمانية فى مصر، بكافة أنواع الدعاية والنشر. فكانوا يطبعون النشرات ببيان البضائع التى تحل محل البضائع الألمانية ويرشدون عن محال بيعها ويحضون الناس على شرائها منها.

ومن طرق دعايتهم أن طبعوا على أوراق النقد المصرية عبارات التحريض على مقاطعة البضائع الألمانية، فزارنى البارونى محتجاً راجياً وقف هذه الحملة، فأجبته بألا وسيلة قانونية لدى الحكومة لمنع اليهود من توزيع نشراتهم، التى لا تعدو أن تكون نشرات تجارية، أما طبع عبارات الحض على المقاطعة على أوراق النقد فسوف نمنعه.

وعلى إثر إنصراف البارون، أشعت بأن الحكومة ستسن قانوناً بالغاء أوراق النقد، والتى تحمل عبارات الحض على مقاطعة البضائع الألمانية وأنها ستحدد موعداً لتستبدل بهذه الأوراق أوراقاً جديدة. ونشرت الصحف هذه الاشاعة، فامتنع الناس عن قبول أوراق النقد المذكورة وسارعوا إلى استبدالها.

وبذلك انقطعت دعاية اليهود بهذه الوسيلة وانتهى الحادث بسلام.

استقالة صدقي باشا

١٢٨- علم صدقي باشا وهو في أوروبا أن البعض سعى بالوقيعة بينه وبين الملك فؤاد، وظن أن هذا السعي لقى أذاناً صاغية من الملك فبعث باستقالته من الخارج.(١)

وصادف يوم عودة صدقي باشا موعد تقديم مسيو دندامارس، وزير اليونان المفوض أوراق إعتماده للملك فؤاد بقصر رأس التين.

وفي نهاية الحفلة دعاني الملك إلى مكتبه، وتناول حديثنا فيما تناوله إستقالة صدقي باشا التي لم تكن قد قبلها الملك بعد.

وتبين لي من حديث الملك أنه عاتب على رئيس وزرائه، لتسرعه في الاستقالة قبل أن تتحقق لديه أسبابها.

ومما قاله لي الملك فؤاد أنه يقدر كفاية صدقي باشا قدرها، وأنه لذلك لم يترك وسيلة دون أن يلجأ إليها لاظهار عطفه عليه. فقد أنعم عليه بأعلى أوسمة الدولة. وكذلك أنعم على حرمه بوسام الكمال من الطبعة الأولى ثم أضافهما في داره« يقصد قصر إدفينا» خمسة عشرة يوماً، وأنه لو كان لديه وسيلة أخرى لا كرامه لفعلها وأن من غير المفهوم أن يقابل صدقي باشا هذا كله بتقديم استقالته دون ما مبرر.

وحينئذ استأذنت الملك في نقل حديثه هذا الكريم لصدقي باشا، مؤكداً بأن سوف ينزل كلام جلالته على قلبه برداً وسلاماً فيسحب استقالته على الفور، فأذن لي الملك بذلك.

وتبين لي من الحديث أنه أبلغ إلى الملك، رواية عن سير بيرس لورين المندوب البريطاني السابق بأن صدقي باشا كان يسعى الى ما لا يرضـى الملك. ولكـن الملك نفسه لم يصدق هذه الرواية، حتى يقابل سير بيرس لورين نفسه ويتحقق صحـة الخبر، إذ قـد

---

(١) ويشير سيرونالد كامبل- القائم بأعمال المندوب السامي- في برقيته إلى جون سيمون وزير خارجية بريطانيا، إلى أن غياب صدقي في الخارج قد ترك تأثيره السلبي على الوزارة وأفسح المجال لتدخل القصر في شئونها بشكل سافر، وأنه إذا كان صدقي بالقاهرة لسارت الأمور في طريق مختلف تماماً، ويضرب الأمثلة على ذلك ، منها تلك المصروفات الباهظة التي جرى إنفاقها على اليخت الملكي بتعليمات من القصر، والاعتمادات الاضافية الفخمة التي رصدت لإنشاء القاعة الكبرى بالجامعة المصرية، رغم الأزمة المالية الطاحنة التي كانت تمر بها البلاد.
FO: 407/217(II): No: 20: campbell to simon, sept, 16, 1933,Tel.No: 847

تكون الرواية مختلقة للوقيعة بينه وبين رئيس وزرائه، أما موضوع هذه الرواية فلم يتبين ا
من حديث الملك.

وبينما كنت في حضرة الملك وقد طال الحديث بيننا، قلق المرحوم زكي الإبراش
فصار يتردد على باب الغرفة أكثر من مرة . وأشار إليه الملك أخيراً بالدخول ، وأخب
بأني سأتوسط لدى صدقي باشا في أمر استقالته.، ولكنني لاحظت أن هذا الخبر لم يقاب
بارتياح من الإبراشي باشا.

وفي مساء اليوم نفسه قصدت إلى دار صدقي باشا، فوجدت بها جمعاً من الوزراء و
كنت أريد أن أتحدث إليه في خلوة قلت لابن شقيقه أحمد باشا كامل بأن يوعز للباد
بحجزى حين ينصرف الوزراء وأهم بالانصراف معهم. ولما خلوت بصدقي باشا رويت
حديث الملك فسر له واسترد استقالته.

وكان المفهوم أن الأمور سوف تسير في مجراها على ما يرام، ولكن حملة الدساد
ظلت على حالها بل اشتدت عما كانت عليه، مما حمل صدقي باشا على تقديم استقا
الثانية مصراً عليها، ولما لم يمض بعد بضعة أيام على استقالته الأولى وقبل أن يتحة
الملك من سير بيرس لورين حقيقة الأمر كما وعد.

وأرى أن علة تنحى صدقي باشا إنما ترجع إلى أعمال رجال القصر وليس إلى رغ
الملك عنه.[1] ومن المعروف عن الملوك الأوتوقراطيين ميلهم إلى إبعاد كل وزير نجح ا

(١) بوصول صدقي إلى البلاد في ٥ سبتمبر ١٩٣٣ عائداً من الخارج، أوضح له الملك فؤاد عن أ
في أن يستمر في الوزارة طالما أن ظروفه الصحية تسمح بذلك، وأبلغ صدقي الملك بانه سو
يستمر في منصبه، إلا أن خلافا آخر نشأ بين الملك فؤاد وصدقي، إذ رشح الأخير حافظ با
عفيفي وزيراً للمالية وحسن صبرى وزيراً للحربية إثر استقالة وزيرها . وأرسل زكي الابراشي إل
صدقي يبلغه برفض الملك لحافظ عفيفي ورغبته في أن يعهد إلى حسن صبرى بوزارة المالي
فأرسل صدقي استقالته الى الإبراشي إذا ما أستمر الملك على إعتراضه ، فما كان من الأخير
أن استمر على موقفه ورفض إقتراحات صدقي مما كان يعني قبول إستقالة صدقي . ويشير كام
الى أن صدقي قد أرسل له - وبشكل سرى- بكافة تفاصيل الأزمة مع السراى وطلب منه كام
ألا يظهر في الصورة ، تحسباً. لأن يكون صدقي موضع اتهام من خصومه بما فيهم الملك، ب
رجل الإنجليز

):407/217(II):No:25: Camplell to simon, sept, 21,1433, Tel.No:177

الحكم واشتد ساعده فهي، فكلما ارتفعت رأس عملوا على إسقاطها، ولكننى لست أظن أن تلك كانت حالة صدقى باشا مع الملك فؤاد، بدليل سبق حديث الملك معى بشأن تقديره لصدقى ورغبته فى بقائه فى الحكم.

وأغلب ظنى أن بطانة الملك نفسها هى التى عملت على اقصاء صدقى باشا عن الحكم، ليتولى الحكم بعده من هو أسلس قيادة لهم وأقرب إليهم.

فهم بطانة الملك عادة الظفر بثقته، باقناعه بأنهم أخلص الناس إليه الزائدون وأن عن حقوقه، دون وزرائه الذين يعملون على كسب ثقة الشعب على حسابه. حتى إذا ما ظفر رجال القصر بثقة مليكهم، وأشرفوا بحكم هذه الثقة على مهام الدولة ، حاولوا دائما الاحتفاظ بسلطاتهم. وإذا ما انتزع منهم هذا السلطان وزير خطير عملوا على إسقاطه ليعود لهم سلطانهم.

ولست أقصد ببطانة الملك شخصاً معيناً، فقد يكون رئيس الديوان أو ناظر الخاصة أو بعض رجال الأحزاب، أو رؤساء الوزارات السابقين، من المقربين للملك أصلاً، أو ممن تقربوا إليه أخيراً أملاً فى الوصول إلى مقاعد الحكم.

ومع الأسف الشديد أن تلك كانت سنة رجال القصر قبل البرلمان ، وتلك كانت سنتهم أيضاً فى عهد البرلمان منذ صدور الدستور.

تلك هى ذكرياتى فى وزارة الخارجية فى سنة ١٩٣٣ ، وهى قليلة لقصر المدة التى قضيتها فى تلك الوزارة والتى لم تتجاوز ثلاثة شهور.

****

فى وزارة الحربية والبحرية
سنة ١٩٣٣ و١٩٣٤

وزارة عبد الفتاح باشا يحيي


عبد الفتاح باشا يحيى

١٢٩- وقع اختيار الملك فؤاد على المغفور له عبد الفتاح باشا يحيي(١) ليكون خلفاً لصدقي باشا. وكان يحيي باشا في أوروبا فأخطر بالعودة لتولي رئاسة الوزارة وبينما كان يحيي باشا في طريقه إلى مصر، كانت الترشيحات لأعضاء الوزارة قد تمت.

وكان العامل الأول فى وضع قائمة الوزارة المرحوم زكى باشا الإبراشى، ناظر الخاصة الملكية، بالإتفاق مع صديقه المرحوم محمود باشا فهمى القيسى وكيل وزارة الداخلية في وزارة صدقي باشا(٢)

---

(١) ولد عبد الفتاح باشا يحيي في عام ١٨٨٥ بالاسكندرية - والده هو أحمد باشا يحيي من كبار رجالها. درس القانون وشغل لفترة منصب الوكيل الدائم لوزارة الداخلية تولى وزارة الحقانية فى وزارة عدلي يكن الأولى (مارس - ديسمبر١٩٢١). ثم تولى وزارة الحقانية ثم الخارجية في وزارة صدقي الأولى (يونية ١٩٣٠ - يناير ١٩٣٣) - ثم استقال من الوزارات بسبب حادثة البدارى تضامنا مع علي ماهر وزير الحقانية. وحتى عام ١٩٣٠ لم يكن ينتمى لأى حزب الا إنه إنضم الى حزب الشعب وانتخب وكيلاً له وكان صديقاً مقربا من الأمير محمد علي، إلا إنه كان علي عداء مع الملك فؤاد، ولم تتحسن علاقته بالقصر إلا فى عام ١٩٢٨. استقال من منصبه في حزب الشعب فى يناير ١٩٣٣، إلا أنه عاد - بعد تولى الوزارة - رئيساً للحزب في ديسمبر ١٩٣٣.

Fo: 4707 /223:No:2:Lampson to Halifax, yulg, 14,1939,Inc im No:3, Egyptian Personahitus. Tel, No: 192,saving.

(٢) قام عبد الفتاح باشا يحيى بتشكيل وزارته فى سبتمبر ١٩٣٣ وقدم استقالتها فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ وتولى فيها وزارة الخارجية الى جانب الرئاسة.

ويشير المندوب السامي البريطاني إلى مدى هيمنة القصر على تشكيل تلك الوزارات بقوله بأن القصر قام بالفعل بتشكيل الوزارة وعاد عبد الفتاح يحيى باشا من باريس لكى يتولى رئاستها. ومن ثم فقد كان التفاهم مفقوداً بين رئيس الوزارة وأعضائها . يضاف إلي ذلك فإن مرض الملك فؤاد قد أفسح المجال لتفاقم نفوذ الابراشي داخل الوزارة على نحو أصبح معه رئيس الوزراء مجرد دمية أمام مناوراته.

Ibid

وكان المعلوم أو المفروض أن يتولى يحيي باشا رياسة الوزارة، وأن تسند إلى القيسى باشا وزارة الداخلية، لأهمية هذه الوزارة بعد تخلى صدقى باشا عنها، وإن ظل فى وزارة الخارجية، وأن يعين المرحوم حسن باشا صبرى وزيراً للمالية.

والمرحوم إبراهيم باشا فهمى وزيراً للأشغال ، الخ.

ولما وصل يحيى باشا رأى، وقد رشح القيسى باشا، ورشحت لوزارة الخارجية قرر ألا يكتفى برياسة الوزارة وأصر على أن تضم اليه إحدى الوزارتين، فصدر المرسوم دون علمى بتعيينى وزيراً للحربية والبحرية. وكانت مفاجأة لى غير سارة، لأنه كان أولى بهذه الوزارة في نظرى ضابط من ضباط الجيش، لا رجل من رجال القانون أو من رجال السياسة.

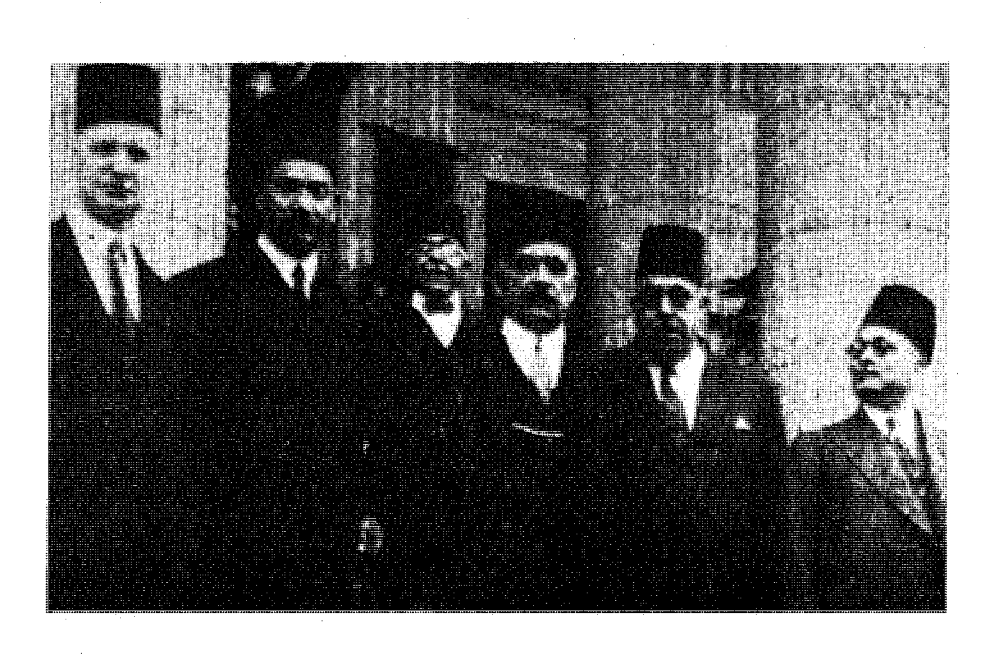
ولما بلغ مسامع الملك أثر هذا التعيين فى نفسى، دعانى الى مقابلته وقال لى إنه هو الذى إختارنى لوزارة الحربية، لأن هذه الوزارة فى الظروف التى تمر بها البلاد بعد مقتل ستاك باشا أحوج إلى رجل سياسى منه إلى عسكرى، وأنى لابد أعلم أن هذه أول مرة يعين قبطى وزيراً للحربية، وأنه يجب على أن أقدر ذلك كله، ثم أوصانى بأن أصلح علاقة وزارة الحربية بالإنجليز، دون أن أفرط فى أى حق من حقوق بلادى، وأنه يرجو بحسن سياستى أن أستزيد لها بعض الحقوق.

وللمرة الثانية أغدق الملك عطفة على ، وفعل عطفه فعل السحر فى نفسى، فانصرفت من لدنه مغتبطاً بتولى وزارة الحربية، بعد أن كنت متردداً فى قبولها.

في ديوان الوزارة

١٣٠- وفي أول يوم قصدت إلى ديوان الوزارة حضر إلى دارى القائمام إبراهيم بك عطا الله (الفريق إبراهيم باشا عطا الله) وقال لى أنه يا ورى وأنه جاء ليصحبنى إلى الوزارة.

وفى ديوان الوزارة زارنى فى للتهنئة والتعارف كبار ضباط الجيش وعلى رئاسهم الفريق سبنكس باشا المفتش العام للجيش، ثم كبار ضباط الوزارة ورؤساء إداراتها وعلى رأسهم وكيل الوزارة.



صليب باشا سامى (الثانى من اليمين) فى حفل إفتتاح
الإذاعة المصرية فى ٣١ مايو ١٩٣٤.

والحق أن منذ لك اليوم أحسست كأننى فى بيتى بين أهلى وعشيرتى، ولم أحس بشىء من الدهشة التى توقعتها يوم تعيينى. ولعل ذلك يرجع إلى أنى لم أكن غريباً عن وزارة الحربية، بل كنت دائم الاتصال بكبار موظفيها، حين كنت مستشاراً مكليا لهذه الوزارة فى المدة بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣١.

ولذلك لم أكن فى حاجة إلى دراسة نظم الوزارة التى عرفتها من قبل، وكان همى الأول تعرف سياسة الوزارة، أى الطريقة التى تدار بها أمورها، وبخاصة مدى سلطة المفتش العام للجيش، بمقتضى الاتفاقية التى عقدتها الحكومة المصرية إثر مقتل لى ستاك باشا(١)

قصة الجوادين

١٣١- علمت من ياورى أن العلاقة بين سلفى وسبنكس باشا كانت فى توتر شديد، وأن الأخير كان يتخذ من توتر هذه العلاقة سبباً للاستئثار بالسلطة فى الوزارة، ولايرجع إلى الوزير فى أمورها إلا فى المسائل المالية، التى يختص بها مجلس الوزراء بحكم القانون.

كما علمت أن سبب توتر هذه العلاقة لا يرجع إلى أمر هام، استمسك به الوزير حرصاً على المصلحة العامة، وانما سببه الخلاف على جوادين.

وبيان ذلك أن الجيش يستورد جياده عادة من بلاد الأرجنتين فى أمريكا الجنوبية.

(١) سير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان، تم أغتياله يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ إبان عهد وزارة سعد زغلول. فما كان من المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبي الا أن تقدم بمجموعة من الطلبات إلي الحكومة المصرية كان من أبرزها إرجاع جميع وحدات الجيش المصرى من السودان، وأن تقدم الحكومة المصرية بسداد غرامة قدرها نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية وزيادة المساحة المخصصة للزراعة بمعرفة الحكومة السودانية بمنطقة الجزيرة من ٣٠٠ الف فدان إلي مقدار غير محدد طبقا لما تقتضيه الحاجة. وقد رفضت الحكومة غالبية المطالب سوى مايتصل منها بالاعتذار عن الحادث للحكومة البريطانية وأداء الغرامة المقررة وهي نصف مليون جنيه،وإزاء الاصرار البريطاني والتلويح باستخدام القوة لم يجد سعد زغلول بدأ من تقديم استقالته فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤، دون أن يتراجع عن موقفه إزاء المطالب البريطانية. وتولت بعد ذلك حكومة أحمد زيور مقاليد السلطة فى ٢٤ نوفمبر حيث قامت بقبول كافة المطالب البريطانية تحت شعار «أنقاذ مايمكن إنقاذه وفيما يتصل بالجماعة التى نفذت عملية اغتيال السردار فقد ضمت كلا من الأخوان عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت وهما من طلبة المدارس العليا، بالإضافة إلى سبعة أخرين من أصحاب المهن المختلفة وكانوا جميعاً من ذوى الميول الوطنية. وقد صدر الحكم باعدام ثمانية منهم والحبس لمدة سنتين على التاسع.

وتستورد هذه الجياد جملة بثمن موحد للجواد الواحد. بينما تتفاوت الجياد فى القيمة وجرت العادة كلما وردت دفعة من الخيل بأن يختار من يريد من كبار الضباط جواداً أو جوادين منها، مقابل دفع ثمن الجواد بواقع السعر الموحد وليس بواقع ثمن المثل. كما جرت العادة بأن الخيل المستوردة تزيد فى العدد قليلاً على مطلوب الجيش، إحتياطاً لما قد ينفق منها أثناء الطريق، وعلى ذلك فاختصاص الضباط ببعض الجياد لاينقص من حاجة الجيش.

ولما وردت إحدى دفعات الخليل، إختار بعض الضباط منها جواداً أو جوادين، وعن هؤلاء الضباط الفريق سبنكس باشا. ولكن الو زير رفض الموافقة على البيع للأخير. فكان ذلك على تفاهته سبباً لتوتر العلاقة بين الاثنين.

وحين علمت بهذه القصة أمرت بتسليم الجياد لمن اختاروها، وامتنع سبنكس باشا فى بادىء الأمر عن إستلام جواديه، بدعوى أن سلفى قد أهانه وأنه إثر هذه الاهانة لايزال قائماً فى نفسه، وأخيرا تسلمها شاكراً.

بنادق أنفلد

١٣٢- كان سبنكس يزورنى فى مكتبى صباح كل يوم. وفى أحد الأيام رآنى لابساً بدلة الرد نجوت فسألني عن السبب. ولما أجبته بأن الملك استدعانى لمقابلته، قال لى لعله يريد أن يتحدث معى فى موضوع سلاح الجيش وبخاصة بنادق إنفلد فقد بلغ إلى علمه أن ضابطاً ايرلنديا قابل الملك أخيراً، وانتقد تسليح الجيش قائلاً إن بنادقه قديمة مستعملة، مع أن هذا غير صحيح لأن بنادق الجيش المصرى من نوع بنادق الجيش الإنجليزى تماماً، وهى جميعاً قد استعملت فى الحرب، ولكن بنادق الجيش المصرى أصلح من بنادق الجيش الإنجليزى، بدليل أن نسبة ما يستصلح منها فى وقت السلم ٨٪ بينما نسبة ما يستصلح من بنادق الجيش البريطانى ٣٣٪.

ثم قال لى إنه تجرى الآن فى الجيش البريطانى تجربة نوع جديد من البنادق بدلاً من بندقية انفلد. وبمجرد إعتمادها سيصلنا نصيبنا منها كاملاً. ثم احضر إلى سبنكس كتاب وزارة الحربية البريطانية الذى تعد فيه بذلك.



صليب باشا سامى ولفيف من سيدات الهلال الأحمر المصرى بحلوان

شكرت سبنكس على هذه البيانات، وأنا في شك من أن بنادق أنفلد د
موضوع المقابلة مع الملك، اعتقاداً مني بأن حديث سبنكس باشار رجم بالغيب.
بمجرد أن قابلت الملك بادرني بالسؤال عن سلاح الجيش، وعن بنادق انفلد بالذا

وحينئذ عرضت على مسامع الملك جميع التفاصيل التي تلقيتها من سبنكـ
ذلك بساعة واحدة.

ودهش الملك لهذه البيانات، متسائلاً كيف استطعت أن ألم بها، ولما لم يمـ
غير شهر واحد في وزارة الحربية. ولم أرد أن أخفي على الملك حقيقة الأمـ
لنفسي فضلاً لا أستحقه، فرويت له قصة مقابلة سبنكس باشا وحديثه معي.

وحينئذ قال لي الملك إني أستحق الشكر مرتين، أولاً على صراحتي وثانـ
العلاقة بيني وبين سبنكس باشا، راجياً أن يكون ذلك في مصلحة الجيش.

ثم قال لي إنه سيكون سعيداً لو استطاع معرفة كيف عرف الإنجليز أن ضابطاً
زاره، وتحدث إليه في موضوع أسلحة الجيش، ليعرف من هم من رجال قصـ
يقومون بالتجسس عليه.

زيادة قوات الجيش

١٣٣- كانت قوات الجيش محددة بحكم الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين الـ
والمصرية. وكان الملك فؤاد يرغب في زيادة قوات الجيش والسر في التحلل من
الاتفاقية.

قال الملك لي مرة بأن هذه مهمتي الأولى، سواء كنت في وزارة الخارجية أو
الحربية، وأنه يفوضني في السعي بهاتين الصفتين. والحق أن يحيى باشا رئيس الوز
الخارجية لم يضن على بحق الاتصال المباشر مع الحكومة البريطانية في هذا الـ
كان يعهد إلي في كثير من مهام وزارة الخارجية.

وكانت العلاقة في ذلك الوقت متوترة بعض الشيء بين دار المندوب السامـ

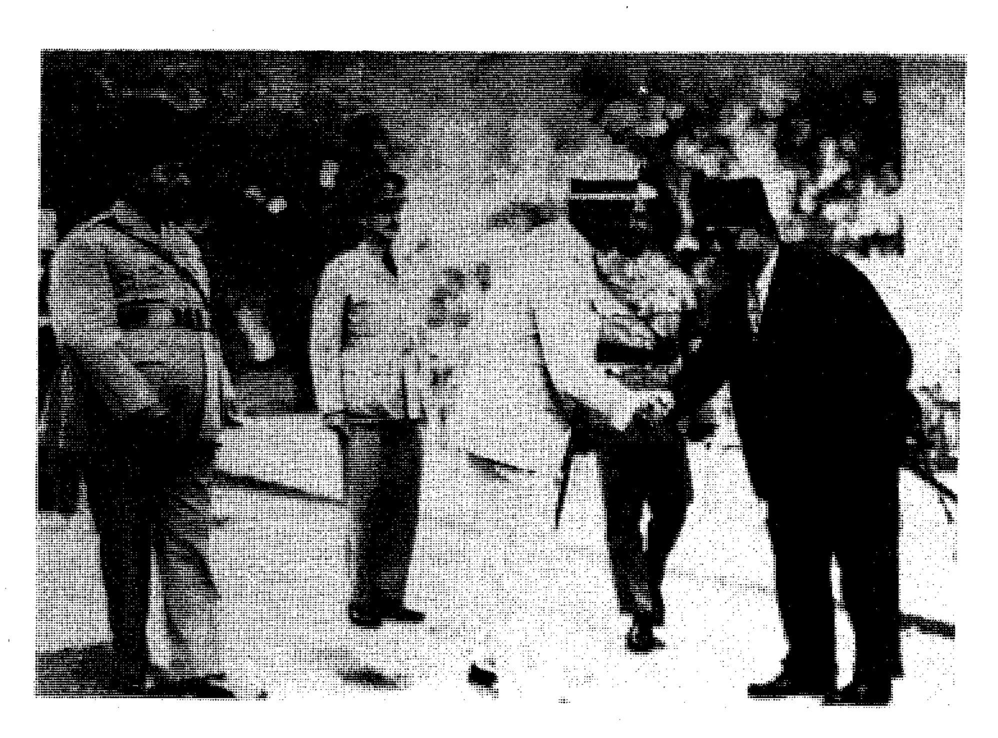
الحكومة[1]، فكان لابد من أن أزيل أسباب سوء لتفاهم بينهما، تمهيداً للتفاوض بشأن زيادة قوة الجيش والتحلل من قيود الاتفاقية، فحملت يحيى باشا على دعوة المندوب السامي إلى رحلة نيلية، على ظهر إحدى البواخر الحكومية، وفي أثناء الرحلة بدأت حديثي في الموضوع مع المندوب السامي منتهزاً فرصة سؤاله عما إذا كنت أفضل عملي في وزارة الحربية عنه في وزارة الخارجية أو العكس.

وبعد أيام أرسلت له مذكرة في الموضوع، فأوفد لي مستر هوبكنسن يخطرني بأن المندوب السامي أبلغ مذكرتي لحكومته، وأنه سيبعث لي بردها بمجرد وصوله، ومستر هوبكنسن كان السكرتير الأول لدار المندوب السامي، وهو شاب في مقتبل العمر، حاصل على شهادة عالية في العلوم السياسية. وكان موضع ثقة حكومته يقوم بأدق المشاكل السياسية، وقد أوفد مرة مندوباً خاصاً لدى حكومة روسيا السوفيتية ووصل أخيراً إلى مرتبة سفير.

وفهمت من السكرتير أن المسألة أحيلت إليه لمفاوضتي عند الاقتضاء. وفعلاً بدأ يناقشني في الموضوع تفصيلاً عن مدى الزيادة المطلوبة ونوع السلاح، وعما إذا كان لدينا العدد الكافي من الضباط.

(١) ترجع أسباب سوء التفاهم بين عبد الفتاح باشا يحيى رئيس الوزراء ودار المندوب السامي إلى أن الخوف كان كبيراً من جانب بريطانيا حيال إحتمالات وفاة الملك فؤاد بصورة مفاجئة خاصة وأن زكي الابراشي ناظر الخاصة الملكية قد يقوم ببعض المناورات التي يمكن أن تؤدى إلى مزيد من العقبات أمام دار المندوب السامي والسياسة البريطانية في مصر. ومن ثم كانت لدار المندوب السامي مطالب حيوية تتصل بمجلس الوصاية واقترحت من جانبها ثلاثة أوصياء. وهم الأمير محمد علي وتوفيق نسيم باشا والشيخ المراغي. وراعت بذلك استرضاء كافة قوى التأثير السياسي في مصر، فضلاً عن أنها بذلك تضمن لنفسها تأثيراً مستمراً وفعالاً علي مجلس الوصاية. الا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تحبذ مقترحات دار المندوب السامي هذه ورغم ذلك فقد ظل القائم بأعمال المندوب السامي يلح على حكومته في طلب التصريح له بمفاتحة الملك في أول مقابلة تسمح له الظروف بها. وراح بيترسون القائم باعمال المندوب السامي- يسعى لدى عبدالفتاح باشا يحيى لمعرفة أسماء الأوصياء الذين رشحهم الملك لمجلس الوصاية على العرش، إلا أن رئيس الوزراء رفض ذلك، مما كان باعثاً على سخط بيترسون على الوزارة واصراره على استقالتها، وهذا ماحدث بالفعل لكى تخلفها وزارة محمد توفيق نسيم باشا.

fo: 407/217 (iv): No: 37: peterson to Siman, Qct, 21,1934, tel. no: 275.



صليب باشا سامى فى وزارة الحربية والبحرية

(٥ سبتمبر ١٩٣٤)

ومن هذه المناقشة فهمت أن مبدأ زيادة الجيش مقبول، وأن المفاوضات ستتناول تفاصيل الموضوع فحسب. وأبلغت سبنكس باشا بحديثي مع سكرتير دار المندوب السامي فسر له، ووعدني بالمساعدة فيه ما أمكن. ثم طلبت من أن يضع لي مشروعاً وافياً في هذا الموضوع.

على أنه لم تمض على مقابلة السكرتير لي ثلاثة أسابيع، حتى عاد إلي يخبرني بأن الحكومة البريطانية ترى أن الوقت لم يحن بعد لإعادة النظر في اتفاقية الجيش، وأن ليس لديها في الوقت الحاضر معدات كافية لزيادة أسلحة الجيش المصرى، وأنها سوف تنظر إلى طلب الحكومة المصرية بعين العطف في المستقبل القريب، وإلى ذلك من العبارات السياسية التي لا تقدم شيئاً ولاتؤخر في الموضوع.

وكان سبنكس قد أعدني لهذا الرد فأعددت بدوري ردى عليه، في لما أبلغني السكرتير، أى حكومته، قلت له إذن سأعمل على زيادة قوة مصلحة الحدود التي لا تدخل في اتفاقية الجيش ولا تحتاج زيادتها إلى موافقة الحكومة البريطانية. وحينئذ طلب السكرتير مهلة لبحث هذا الموضوع الجديد. ولما عاد قال لي بأن لا إعتراض لحكومته على زيادة قوة مصلحة الحدود من حيث المبدأ، وإنما هي تريد أن تعلم مدى هذه الزيادة، ومن أى جهة سوف يستورد السلاح، إذا ما عجزت الحكومة البريطانية عن مدنا به.

وعند ذلك شرحت له ما رأيته بعيني رأسي في سنة ١٩٢٩ من عجز سلاح مصلحة الحدود عن مقاومة قوات الحكومة الايطالية في حدودنا الغربية، وتعدى هذه القوات على الأراضي المصرية لاسترجاع العرب النازحين إليها. وأن ليس من المعقول أن تظل قوتنا هناك مقصورة على لوريات نقل مجهزة بمدافع رشاشة لمقاومة الدبابات الايطالية. وأن لايطاليا مطامع في أراضينا من الجريمة أن نتجاهلها، أو أن نلجأ إلى غيرنا لحمايتنا منها، ونحن قادرون بمواردنا في المال والرجال على الدفاع عن بلادنا بأنفسنا. وأن حدود مصر مترامية الأطراف، وبخاصة حدودها الغربية التي نتوقع أنها ستكون موضع الخطر- ولذلك كله فإني اطلب زيادة قوات الحدود إلى أربعة أضعافها.

أما فيما يتعلق بالسلاح فإن رفضت الحكومة البريطانية مدنابه، فليس ما يمنعنا من استيراده من جهة أخرى، لأن شرط استيراده من بريطانيا ومطابقته لسلاحها مقصور على أسلحة الجيش دون مصلحة الحدود.

ثم قلت له أخيراً إن سلاح هذه المصلحة كله في يد ضباط بريطانيين فلا خوف من زيادته، وأن هؤلاء الضباط جميعاً يرحبون بهذه الزيادة فلا محل لانكار ضرورتها.

وأخيراً أبلغني السكرتير بأن حكومته توافق على زيادة سلاح الحدود إلى الضعف فوراً وأنها على إستعداد لمد الحكومة المصرية بما تقضية هذه الزيادة، على أن ينظر في المستقبل في كل زيادة تطلبها هذه الحكومة على ضوء ظروف الحال. وقال لي إنه مفوض بابلاغي ذلك.

بعد ذلك استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا، وخلفتها وزارة توفيق نسيم باشا بأمر الحكومة البريطانية، فأسدل الستار على هذا الموضوع الحيوى الهام، ثلاث سنوات حتى كانت معاهدة ١٩٣٩ (١).

سلاح الطيران.

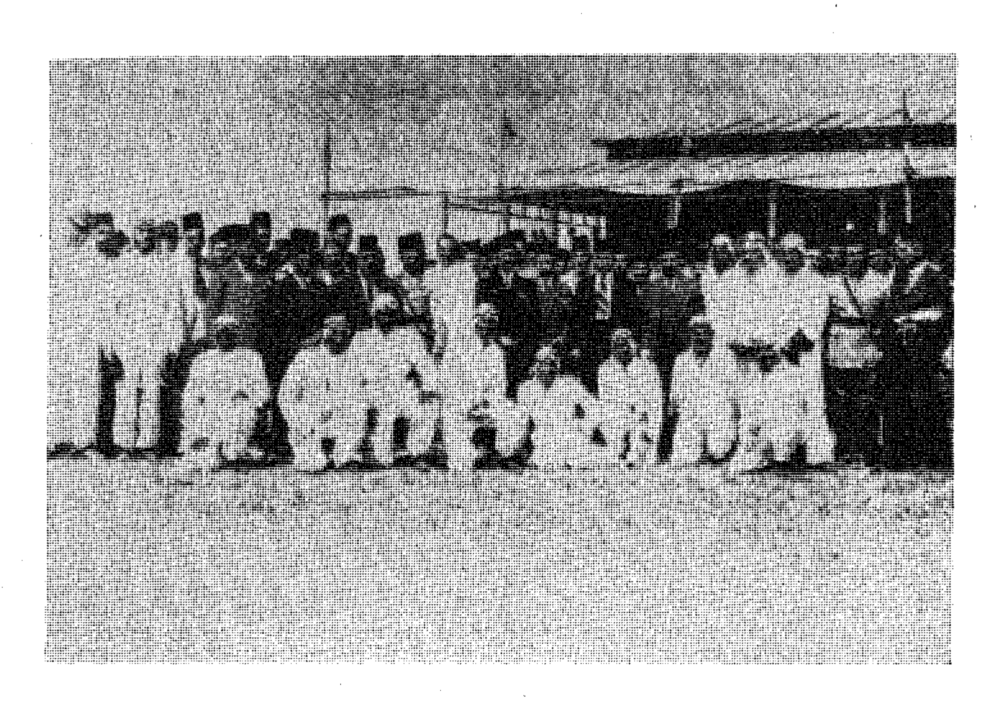
١٣٤- كان سلاح الطيران في سنتي ١٩٣٣/ ١٩٣٤ في بدء نشأته، فوصل السرب الأول في عهد سلفي، ووصل الثاني في عهدى فاحتفلنا باستقباله في

(١) كانت دار المندوب السامي قد ساءت علاقتها بالوزارة إبان أزمة الوصاية على العرش بعد أن رفض عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزارة أن يفصح للقائم بأعمال المندوب السامي عن أسماء الأوصياء على العرش، على نحو دعا وزير خارجية بريطانيا إلى أن يطلبه من القائم بأعمال المندوب السامي أن يقترح على الملك إقصاء رئيس الوزراء واستبدالة بآخر أكثر قوة منه ويقترن ذلك بضمانات من زيوار باشا- رئيس الديوان الملكي الجديد- بابطال أي نشاط للأبراشي- ناظر الخاصة الملكية- على أن يستتبع ذلك إقصاء الأخير. من ناحية أخري ساء موقف الوزارة نتيجة تفجر قضية «نزاهة الحكم» وما ظهر بها من مخالفات مالية صارخة نسبت إلى وزير الأشغال عبد العظيم راشد باشا- وهو من أتباع القصر- في شأن إسناد بعض المقاولات لأحمد عبود دون مراعاة للقوانين واللوائح المالية المنظمة لذلك. وبات موقف الوزارة غاية في الحرج بين تراجع القصر عن مؤازرتها وهجوم دار المندوب السامي عليها. ولم تكن هناك بدائل أمام الوزارة سوى أن تستقيل وقدم عبد الفتاح باشا يحيى استقالته بالفعل في ٦ نوفمبر ١٩٣٤، وعللها بتدخل المندوب السامي في مسائل العرش.

FO. 407/217 (TV): NO: 51; SIMON TO Peteson, NOV. 2, 1434. TEL. NO; 237.

مطار الدخلية وفى مطار الماظة، ثم أقيمت بكوبرى القبة حفلة لتكريم نسوره، حضرها الملك فؤاد.

ولم يلبث هذا السلاح منذ تولى قيادته الضباط المصريون أن أصبح مفخرة الجيش، وموضع إعجاب الأجانب والمصريين على السواء وها هو الآن قد ستوفى عدته أخيراً بجنود المظلات وأحدث أنواع الطائرات.



صليب باشا سامى وزير الحربية والبحرية فى استقبال الطيارين
بمطار الماظة عام ١٩٣٤ بمناسبة إنشاء سلاح الطيران المصرى

مرسى مطروح

١٣٥- زرت مرسى مطروح لأول مرة فى سنة ١٩٢٩، أثناء رحلتى للسلوم لتنفيذ معاهدة جغبوب، فمررت على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط من الأسكندرية إلى السلوم، وأدركت فى الحال أن هذا الشاطئ لايقل فى جماله عن الريفييرا وغيرها من الشواطئ، التى يقصد إليها السياح من مختلف بلاد العالم صيفاً وشتاء، مع فارق أن جو الشاطئ المصرى فى الصيف أجف وأصح وأجمل من أجواء تلك الشواطئ، وأن استغلال هذا الشاطئ يجعل منه مورداً من أهم موارد الدولة، فوق مايوفره على المصريين من نفقات أسفارهم إلى أوروبا فى موسم الصيف.

ولما كان هذا الشاطئ تابعاً لمصلحة الحدود فلوزارة الحربية، وقع على عاتق هذه الوزارة استغلاله، على أن يبدأ بإعداد مرسى مطروح مصيفاً للمصريين.

وخليج مرسى مطروح إجمل من بحيرة برينز فى سويسرا وجوها جافا وهوائها عليل، مما يزيد الإقبال عليها عند أى مكان آخر فى الشواطىء المصرية.

ولذلك دعوت رئيس الوزراء وبعض الوزراء لقضاء أسبوع فى مرسى مطروح، وحرصت على أن يكون من بين هؤلاء وزير المالية المرحوم حسن صبرى، فقضينا فى هذا الميناء أطيب الأوقات، وقدرنا ما سيكون لمرسى مطروح من الشأن، إذا ما اتسعت أرجاؤها وتوافرت فيها أسباب الراحة، ثم قررنا بالاجماع وجوب العمل فوراً على تحقيق هذه الأغراض.

ولكن الوقت لم يتسع لنا ولا لمن خلفت لوضع هذا المشروع الحيوى موضع التنفيذ.

حفلة الألعاب النارية

١٣٦- أقيمت هذه الحفلة فى ميدان الألعاب بكوبرى القبة. وحضرها الملك فؤاد مع ولى عهده الأمير فاروق. وهى أول حفلة حضرها الأمير، ولذلك أوصانى الملك بألا أعنى بالأمير عناية خاصة، لأن ليست له حتى الآن صفة رسمية.

ولما استعرض الملك قرقول الشرف تبعه الأمير، فأمره الملك بالرجوع إلى الدرج والجلوس فى المكان الذى يرشد عنه.

وكانت الحفلة باهرة جداً بنظامها الدقيق المتقن. فقد حضرها ألف وخمسمائة فى المدعوين وزعت عليهم جميعاً أقداح الشاى وقطع الحلوى وهم فى أماكنهم.

وكانت الالعاب العسكرية موضع الإعجاب بدت فيها مهارة الجنود إلى أقصى حد، وكان لخيالة الجيش وهجانة مصلحة الحدود المرتبة الأولى فى تلك الالعاب.

وفى نهاية الحفلة قصد الملك مع الأمير وكبار المدعوين إلى المقصف، وقال لى الملك بألا أدع الأمير يتناول أكثر من قطعة واحدة من الحلوى. ولكن الأمير غافلنى واختلس منها ثلاثاً.

حفلة تخريج طلبة المدرسة الحربية

١٣٧- قبل إقامة هذه الحفلة قصد إلى بعض الضباط الشبان، قائلين أن العادة جرت بأن تقوم ليدى سبنكس قرينة المفتش العام بتوزيع الشهادات على خريجى المدرسة الحربية، وأنه مادامت قرينة الوزير تدعى إلى الولائم الرسمية فى قصر عابدين، فإهم يرجون أن تقوم بنفسها بتوزيع الشهادات على خريجى المدرسة الحربية، ليتلقى ضباط الجيش شهاداتهم من يد مصرية.

أكبرت فيهم هذه الروح الوطنية وشكرتهم ثم وعدتهم بالعمل بارادتهم.

وفى يوم الحفلة حين قامت قرينتى بتوزيع الشهادات، ضج مئات الضباط وطلبة المدرسة الحربية بالتصفيق والتهليل فى حماس منقطع النظير إن دل على شئ فعلى وطنية رجال الجيش فحسب.

ومما يجب على تسجيله هنا أن الفريق سبنكس باشا وقرينته لم يبديا فى هذه المناسبة أية إشارة تنم عن شئ من التأثر أو الامتعاض، وأنهما على العكس من ذلك رأيا أن من الحق أن تكون الأولوية فى هذه الحفلة لقرينة الوزير، وأن سبنكس باشا نفسه لم ير فى حماس الضباط إلا مظهراً طبيعيا لنمو الوعى القومى فى نفوس رجال الجيش:

زيادة أساطيل الدول الأجنبية للموانى المصرية

١٣٨- جرت العادة فى زيارة الأساطيل الأجنبية للموانى المصرية بأن يكتفى قائدها بزيارة محافظ الميناء، فيرد له المحافظ الزيارة على ظهر بارجة الأميرال.

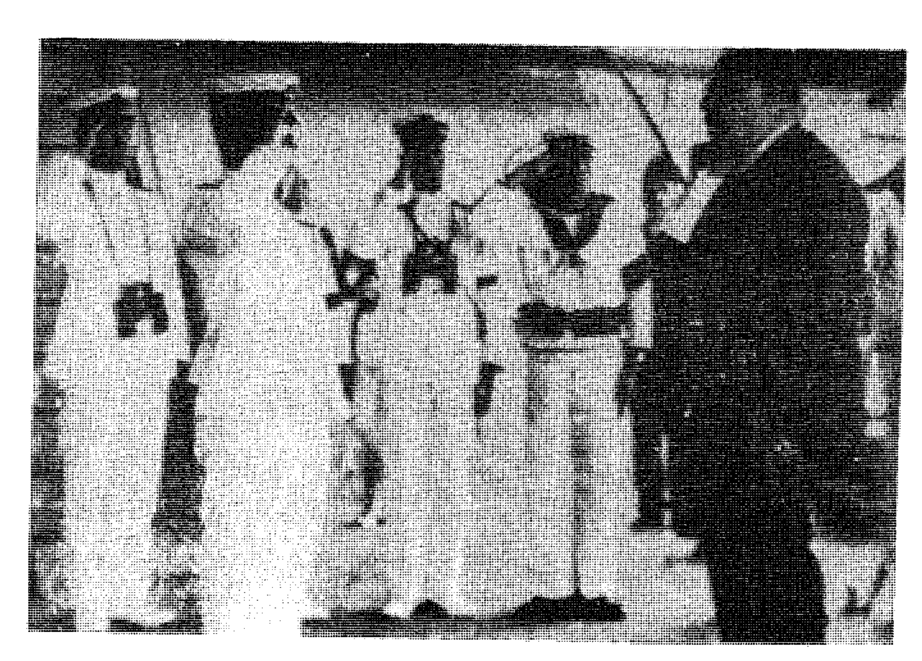
ولما زار الأسطول الايطالى الاسكندرية حضر قائده إلى القاهرة وزارنى فى وزارة الحربية. وحين رددت لهم الزيارة على ظهر بارجته بالأسكندرية أطلق الأسطول إحدى عشرة طلقة من مدافعه تحية لى، واستقبلنى قائده وأركان حربه على ظهر بارجة القيادة، وعزفت موسيقاها بالنشيد الوطنى المصرى. وبعد أن استعرضت فصيلة من البحارة تفقدت سلاح البارجة، ثم دعيت إلى تناول الطعام على مائدة الاميرال، وأخيراً ودعت بين مظاهر الحفاوة والاجلال.

وكذلك حين حل الأسطول اليابانى بالأسكندرية، زارنى قائده فى وزارة الحربية، فدعوته وسائر ضباطه إلى وليمة أعددتها لهم فى دارى، حضرها جميع الوزراء ورجال القصر وكبار ضباط الجيش. ودعانى الاميرال لزيارة قطع الأسطول فلبيت دعوته. وحين استقبلنى اعتذر لى عن عدم تحيتى بطلقات مدافع الأسطور لوفاة الأميرال طوجو بطل اليابان فى حربها مع روسيا، فقدمت له عزائى ورجوته أن يقصر حفاوته بى على تناول قدح من الشاى.

وقد أهدانى الاميرال على سبيل التذكار نموذجاً دقيقا لكبرى بوارجهم التى حمولتها ٣٥٠٠٠ طن، وكان الحد الأقصى لحمولة البوارج فى ذلك الوقت.

واثر احتفائى بالأسطول زارنى أحد رجال دار المندوب السامى وأبلغنى احتجاجاً ودياً لاحتفائى بالأساطيل الأجنبية دون الأسطول البريطانى، رغم زيارته المتكررة للموانئ المصرية، فأجبته بأن قواد هذه الأساطيل زارونى فى وزارة الحربية، أما قواد الأسطول البريطانى فلم يكلفوا أنفسهم الزيارة مرة واحدة رغم تردد الأسطول على الموانى المصرية مراراً.

وحين قدم أول أسطول بريطانى فى بعد هذه المقابلة، زارنى قائده بدار الوزارة ببولكلى، فرددت له الزيارة ودعوته وضباطه إلى تناول طعام الغداء بحديقة النزهة.



صليب باشا سامى وزير الحربية والبحرية يتفقد إحدى وحدات الأسطول اليابانى أثناء زيارتها للاسكندرية

خرائط حرب مصر مع الحبشة.

١٣٩- ذكرت في مناسبتين سابقتين أن الأيطاليين كانوا يعدون عدتهم للهجوم على الحبشة. وتأيد ذلك عندى من الواقعة الآتية:

بينما كنت في مكتبي بوزارة الحربية اتصلت بي سيدة بالتليفون، تقول إنها صديقة لكريمتي منذ كانت الاثنتان تتلقيان العلم في مدرسة القلب القدس، وأن خالها ضابط لجيش الايطالي يريد مقابلتي في امر ما ثم قطعت الاتصال قبل أن أسألها عن إسمها وعن بغية خالها الضابط، وقبل أن أحدد لها موعد المقابلة زارني الضابط فعلاً، فرابني أمر هذه الزيارة.

وحين حضر إلى الضابط سألني مباشرة ودون ماتردد عما إذا كان في محفوظات الوزارة خرائط للمواقع الحربية، التي جرت بين مصر والحبشة في حربهما الأخيرة.

ولما سألته عما يريده من هذه الخرائط أجابني بأنه مجرد استعلام. فقلت له لابد أن يكون لهذا الاستعلام غاية، وبخاصة لأنك ضابط بالجيش الايطالي، وأنك على مايظهر قد جئت خصيصاً إلى مصر للحصول على هذه الخرايط.

ولما لزم الصمت قلت له إنه ليس لدى الوزراة خرائط من هذا النوع، فطلب منى أن أدلة أين تكون، فأجبته بأن ليس لدينا خرائط وإن كان فلن أطلعك عليها أو أدلك عليها لأنها من الأسرار العسكرية. وعلى ذلك انصرف الضابط.

ولم يمض على هذه المقابلة بعض السنين حتى قامت ايطاليا بالهجوم على بلاد الحبشة، وبذلك صدق ظني عند مقابلة الكونت باليانولي في بولكي ثم عند مقابلة هذا الضابط لي بالوزارة

مرض الملك فؤاد

١٤٠- مرض الملك فؤاد في سنة ١٩٣٤ . ولما اشتدت به العلة انقطع عن مقابلة وزرائه بينما كان قبل ذلك وثيق الصلة بهم للاطلاع على مهام الدولة والاشتراك معهم فيها.

ولم يكن الملك فؤاد مؤمناً بأحكام الدستور التي تحد من سلطته، بل كان يقول في صراحة إن من حقه بوصفه مصرياً أن يشترك في الحكم مع وزرائه، وأن له من تجاربه ما يجعله المرجع الأخير عند الاختلاف معهم في الرأى.

والواقع أن الملك فؤاد كان يفوق الكثيرين من وزرائه فى الحكمة والسياسة. ولكن الواقع أيضاً أنه كان من وزرائه من لا يتطرق الشك فى حكمتهم وسياستهم، ولم يكونوا مع ذلك محل ثقته ورضائه.

ومرجع ذلك كما قدمت أنه كان بحكم نشأته ملكاً أوتوقراطياً، يميل بطبعه إلى الاستئثار بالحكم، وكان كسائر هذا النوع من الملوك يقرب إليه من يعتقد فيه الاخلاص لذاته بغض النظر عن أى اعتبار آخر، ثم يوليه ثقته ولايعمل إلا بمشورته وبذلك يخلق من بطانته عنصراً يستبد بالحكم دون أن يكون مسئولاً عنه، إلى جانب الوزارة التى تشل يدها عن الحكم وتظل مسئولة عنه. وتتنازع السلطتان على البقاء فتظفر الأولى به مادامت إقالة الوزراء بيد ملك البلاد.

ولقد وقعت فى عهد الملك فؤاد حادثة كبيرة من هذا النوع كان لها أبلغ الأثر فى سياسة البلاد فضلاً عن إساءة الحكم فيها. وكان أبلغ هذه الآثار تدخل الأجنبى تطوعاً منه أو احتكاماً إليه.

وموضوع حديثى هنا الحادث الآتى:

لما إنقطع إتصال الملك فؤاد بوزارته بسبب مرضه، كان ناظر خاصته وحدة أداة الاتصال بينه وبين وزرائه. ولم يكن الشعب ولا الوزراء على علم بحالة الملك كما هى عادة ملوك الشرق. فكان المشاع حيناً أن المرض قد اشتد على الملك وأن ناظر خاصته كان يدير أعمال الدولة بشخصه. وكان القول حيناً أن صحة الملك فى تحسن وأنه يشرف على مهام الملك بنفسه.

ورجح الرأى الأول أن ناظر الخاصة، كان يدلى برأيه أحياناً على الفور، دون أن يستمهل محدثه لعرض الأمر على الملك. ولهذا كانت صحة الملك تتحسن من وقت إلى آخر دون أن يصدق ذلك الكثيرون.

وكان لابد من أن يحدث ذلك بلبلة فى الأفكار واضطراباً فى أداة الحكم. وكان العلاج القويم لهذه الحالة أن تصدر نشرات عن صحة الملك، وإذا كان مرضه يحول دون القيام بأعباء الملك، أن يعين من يقوم عنه مؤقتاً بهذه الأعباء. ولكن شيئاً من هذا لم يحصل، وألقى الناس مسئولية ذلك خطأ أو صواباً على ناظر الخاصة، متهمين إياه بالرغبة

في الاحتفاظ بسلطاته. ويدللون على ذلك بأنه كان يحول دائماً دون تعيين رئيس للديوان.

والواقع أن للمسألة أكثر من ناحية، فقد يكو ن الملك نفسه صاحب الرأى فى ذلك سواء أملاً في شفاء عاجل أو خشية تولى الأمير محمد على الوصاية[1] أو لسبب آخر لم يتبين من ظروف الحال

ولما طال مرض الملك رأى الانجليز أن يتدخلوا فى الأمر.

ومن عادة هؤلاء القوم أنهم إذا ما أرادوا اتخاذ اجراء مشدد، اتخذوه على يد ممثل يختارونه لهذا الاجراء ولايعهدون به إلي ممثلهم الأصيل، حفظاً لخط الرجعة إذا مافشلوا، واستبقاء لحسن العلاقة بينهم وبين الحكومة المندوب إليها.

فلما قام المندوب السامي بالاجازة أو فدت الحكومة البريطانية نائباً عن هوسير بيترسون أحد موظفى وزارة خارجيتها. وكانت مشكلة مرض الملك قائمة وقتئذ، وكان قد استقر رأى الحكومة البريطانية على التدخل فيها.[2]

---

(١) الأمير محمد على توفيق ابن الخديوى توفيق. ولد عام ١٨٨٥ كان الأمير يعانى من نوبات صرع ولم يتزوج، ويعتبر من أبرز المرشحين لولاية عرش مصر. ونظراً لعدائة للملك فؤاد فإنه كان بالتبعية مظهر تعاطفاً مع الوفد فى عام ١٩٣٤ وعندما اشتد المرض على الملك فؤاد، فإنه كان يتوق للوصاية على العرش. وفى ٨ مايو ١٩٣٦ رشحه البرلمان ليكون الأمير الوصى وأقدم أعضاء مجلس الوصاية لحين بلوغ الأمير فاروق سن الرشد. ولقد اضطر للصدام مع الحكومة الوفدية التى كانت تبغى الافتئات على حقوق مجلس الوصاية والعرش. وعلى الرغم من ذلك فقد تحسنت علاقته مع النحاس فى نهاية عام ١٩٣٦ . رأس الوفد المصرى المشارك فى احتفالات تتويج الملك جورج الخامس فى ٨ ديسمبر ١٩٣٤ عين رئيسا لمجلس البلاط بدلاً من رئيس البرلمان الذى انتهت مدته. ويبدو أن هذا التعيين كان باعثه رغبة الملك فى تجنيب البرلمان أو الحكومة التدخل فى أمور الأسرة المالكة.

Fo: 407/223: no: 3: lampson to halifax, July, 10, 1939 Jnc in o:3

(٢) كان المندوب السامي فى هذا الوقت هوسير مايلز لامبسون «لورد كيللرن فيما بعد» . وقد عمل وزيراً مفوضاً بريطانيا فى الصين، ونجح فى عقد معاهدة بين البلدين إنتهت بمقتضاها الخلافات بين البلدين. نقل بعد ذلك مباشرة إلى مصر ليتولى بها منصب المندوب السامي فى يناير ١٩٣٤ وظل يشغل منصبه هذا لمدة اثنتى عشرة سنة متصلة حتى غادرها فى فبراير ١٩٤٦ . وتم فى خلال عهده إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا. إلى جانب ذلك فلقد اقترن اسمه بالعديد من الأزمات السياسية كان ابرزها حادث ٤ فبراير سنة، ١٩٤٢ فى عهد الملك فاروق.

وحضر سير بيترسون على ظهر الباخرة التي عاد عليها توفيق باشا نسيم، وسوف يتبين أن عودتهما معاً لم تكن مصادفة.

ولم تمضى أيام على حضور سير بيترسون، حتى تقدم ليحيى باشا بطلبات ثلاثة الأول، تعين وصى للملك والثاني، ابعاد ناظر الخاصة، والثالث، إقالة وزيرين من أعضاء الوزارة[1] وعهد إلى يحيى باشا في مناقشة المندوب السامي في هذه الطلبات. وبعد محادثات طويلة شاقة، اتفقنا مبدئياً على الحلول الأتية: الأول أن يصرف النظر عن طلب الوصاية. وهو أهم الطلبات- الثاني، أن يعين الملك زيور باشا رئيساً لديوانه، على أن يكون له وحده حق الاتصال بالوزراء دون ناظر الخاصة- الثالث أن يستقيل الوزيران.

وبعرض هذه الحلول على يحيى باشا أقرها، ثم جاء رد الحكومة البريطانية بقبولها ولم يبق سوى التنفيذ.

وحصل في أثناء وذلك أن أغتيل ملك بوغو سلافيا في مرسيليا، وأقامت الجالية اليوغوسلافية قداساً على روحه في كنيسة سان جوزيف، حضره يحيى باشا وسير بيترسون. ووضع للاثنين مقعدان متقدمان فكان ذلك محلاً لامتعاض يحيى باشا. وتحدث الاثنان بشأن الاتفاق، ثم وعد سير بيترسون بزيارة يحيى باشا إثر انتهاء الصلاة ليضعا الاتفاق موضع التنفيذ.

وخرجت من الكنيسة صحبة رئيس الوزراء، ولاحظت عليه علائم الغضب وفي ظهر ذلك اليوم اتصل بي مستشار دار المندوب السامي، قائلاً أن سير بيترسون يبلغني أنه يعتبر اتفاقنا كأن لم يكن. ولما أردت التحرى منه عن السبب، قال لي إسأل يحيى باشا.

---

(١) تقدم بيترسون- نائب المندوب السامي بمذكرة إلى رئيس الوزارة عبد الفتاح يحيى باشا يطلب منها إقالة على المنزلاوى وزير الزراعة وابراهيم فهمى كريم وزير الموصلات. فالأول إرتبطت باسمه بعض وقائع الفساد أثناء نظارته على وقف المنشاوى، أما الثانى فقد إرتبط إسمه بتعاملات مالية مريبة مع أحمد عبود باشا. وكان الوزيرأن وقعا بالفعل تحت تأثير القصر ونفوذ الابراشى وأصبحا أدواته في الوزارة. كما طلب بيترسون في مذكرته أيضا بدأ تعين رئيس للديوان الملكى من الشخصيات المعروفة وكان هذا المنصب شاغراً منذ سنة ١٩٣١ بقصد وضع حد لتدخل أشخاص غير مسئولين- إشارة إلى زكى الآبراشي- ولم يكن أمام القصر سوئ التراجع في مواجهة المطالب البريطانية فاستقال الوزيران، وتم تعين أحمد زيور رئيساً للديوان الملكى في أواخر اكتوبر ١٩٣٤.

Fo: 407/217 (IV): no: 49: Peterson to Simon. Nav, 2, 1934, tel, no: 294

ولما قابلت يحيى باشا على الأثر، قال لى أن سير بيترسون مر به وبدأ يحدثه فى الموضوع بشئ من العظمة، فقلت له انى لا أقبل أن يدوس على قدمى أحد فغضب وانصرف.

وهكذا فشل الاتفاق، وكان أول من أساءه هذا الفشل الملك فؤاد.

ولست أدرى إذا كان غضب يحيى باشا هذا عن هنة دبلوماسية منه أم لا. انما الواقع أن الاتفاق كان فى مصلحة الملك، بدليل إنه سارع إلى تنفيذه فعين زيور باشا رئيساً للديوان، ووافق على أن يطلب من الوزيرين تقديم استقالتهما، بينما عدل عن الوصاية على الملك.

وانتهى الأمر بأستقالة عبد الفتاح باشا يحيى، وتعين توفيق نسيم باشا خلفاً له بناء على طلب الانجليز، ثم بإبعاد زكى الابراشى عن القصر بتعينيه وزيراً مفوضاً لدى حكومة بلجيكا[1].

لجنة تعديل القوانين.

١٤١- فى وزارة على ماهر سنة ١٩٣٥ ، شكلت لجنة برياسة المرحوم مراد باشا سيد أحمد[2]، وعضوية بعض رجال القانون، لمراجعة القوانين وتعديلها وكنت أحد أعضاء هذه اللجنة.

---

(١) وتشير الوثائق البريطانية إلى أن ما جرى بالفعل كان وفق تدبير وإرادة الجانب البريطانى. فراح وزير خارجية بريطانيا يطلب من القائم بأعمال المندوب السامى أن يقترح على الملك فؤاد إقصاء رئيس الوزراء واستبداله بآخر أكثر قوة منه، على أن يقترن ذلك بضمانات من زيور باشا- رئيس الديوان الجديد بإبطال أى نشاط سياسى للابراشى، على أن يستتبع ذلك المطالبة بإقصاء الابراشى.

Fo: 407/217 (IV): no: 51: Simon to Peterson, Nov,2,1934: tel. no: 237

(٢) مراد سيد أحمد باشا: تلقى تعليمه بالقاهرة ثم قام بدراسة القانون فى سويسرا، عمل لفترة من الوقت قاضيا بالمحاكم الأهلية ثم مفتشاً بها، ثم قاضياً بالمحاكم المختلطة عين كمستشاراً ملكيا بوزارة الخارجية ثم الأشغال العامة فالمواصلات.

تولى وزارة المعارف فى وزارة صدقى الثانية.(١٢ يولية ١٩٣٠- ١٠ يونية ٩٣١). فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ عين عضوا باللجنة التنفيذية لحزب الشعب، ثم عين وزيراً مفوضاً فى بروكسل فى ١٠ يونية ١٩٣١، ثم نقل منها إلى روما فى مايو ١٩٣٥. وفى مايو ١٩٣٨ عين وزيراً مفوضا فى برلين.

Ibid.

وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها بوزارة الخارجية وكان بها مكتب الرئيس، أما أنا فاخترت مكاني بمكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة.

بدأت اللجنة أعمالها بمراجعة القانون المدني، فوزعت أبوابه على أعضائها وخصني منها باب الكفالة، ثم وضعت مشروعاً بتعديله وأرفقته بمذكره إيضاحية، وانتهت اللجنة من الموافقة عليه بعد مناقشات مستفيضة وقد أخذ به الأستاذ السنهوري دون تعديل، عند وضعه مشروع تعديل القانون المدني.

كانت أعمال اللجنة باللغة الفرنسية لأن بعض أعضائها كانوا من الأجانب من مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة.

وكانت مناقشات اللجنة على جانب عظيم من الأهمية من الناحية العلمية. فكانت أشبه بمجمع علمي، تتداول فيه الابحاث وتناقش المبادئ على أحدث النظم التشريعية.

وكانت اجتماعات هذه اللجنة تذكرني بمداولات لجنة قضايا الحكومة أو اللجنة الاستشارية التشريعية، إلا أن هاتين اللجنتين كانت أكثر انسجاماً وأوفر إنتاجاً من لجنة تعديل القوانين. ويرجع السبب في ذلك إلى أن رئيس الحكومة بينما اشترط على التفرغ لأعمال اللجنة، لم يفعل ذلك مع سائر أعضائها فكان هؤلاء يعتبرون مهمتهم في اللجنة عملاً إضافياً إلى جانب عملهم الأصلي، ولأن رئيس اللجنة كان يهتم بمظاهر الرياسة أكثر من اهتمامه بأعمال اللجنة نفسها.

ولما خلفت وزارة الوفد وزارة علي ماهر أعيد تشكيل اللجنة[1]، على أساسي عدم تناول أعضائها مكافأة باستثنائي لتفرغي لأعمالها. ولم تكن اللجنة أكثر إنتاجاً من الأولى، ومن ثم فقد رؤى بعد ذلك أن يكون تعديل القوانين على أيدى لجان مختلفة على أن يقوم بوضع مشروعاتها بعض اساتذة كلية الحقوق، فكان ذلك أسرع وأجدى. وأهم هذه القوانين القانون المدني، الذي وضعه الدكتور السنهوري ثم عرض على البرلمان. وناقشته لجنة خاصة من مجلس الشيوخ ثم أقره المجلس.

ويعتبر هذا القانون وأعماله التحضيرية من أجل الأعمال التشريعية الحديثة.

---

(١) استقالت وزارة علي ماهر الأولى في ٩ مايو ١٩٣٦ بعد أن جرى في عهدها تشكيل هيئة المفاوضات التي اضطلعت بالتفاوض مع الجانب البريطاني لابرام المعاهدة، كما أجرت انتخابات عامة حرة تمخض عنها تشكيل برلمان جديد نال الوفد فيه أغلبية ساحقة، حيث قام مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الثالثة.
انظر دكتور يونان لبيب- المصدر السابق من ٣٧٩-٣٨٢.

الحراسة على البنك الايطالى المصرى:

١٤٢- لما نشبت الحرب العالمية الثانية وإنضمت فيها ايطاليا إلى المانيا قطعت علاقتنا السياسية مع هاتين الدولتين واعتقل أتباعهما فى مصر ووضعت أموالهم تحت الحراسة.

وفى سنة ١٩٤٠ عينت حارساً على البنك الايطالى المصرى [١] بفرعيه فى القاهرة والأسكندرية. ولم تدم حراستى على هذا النبك أكثر من شهر واحد حيث عينت فى وزارة المرحوم حسن باشا صبرى وزيراً للتموين.

ولم أر محلاً لتقاضى مكافأتى عن هذه المدة القصيرة، فلم أطالب بها حتى الآن.

في وزارة التموين سنة ١٩٤٠
حسن باشا صبرى

١٤٣- إثر استقالة الرئيس على ماهر من وزارته الثانية فى سنة ١٩٤٠ عهد إلى المرحوم حسن باشا صبرى بتشكيل الوزارة. [٢] لتطل وزارة صبرى باشا حيث عاجله الموت فجأة، وهو يلقى خطاب العرش فى المؤتمر البرلمانى ويوم إفتتاح البرلمان.

---

(١) بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٤٠ صدر قرار حسين سرى وزير المالية بوزارة على ماهر الثانية بتعيين صليب سامى «بك» حارساً خاصاً لادارة البنك الايطالى المصرى وفروعه. «أوراق صليب باشا سامى».

(٢) تولت وزارة حسن صبرى (٢٧ يونية- ١٤ نو فمبر ١٩٤٠) السلطة فى أعقاب استقالة وزارة على ماهر الثانية. وقد تألفت الوزارة الجديدة من الاحرار والسعديين وبعض المستقلين. وكان حسن صبرى يتمتع بثقة الأنجليز واطمئنان القصر على بات معه من المتوقع إستقرار الوزارة فى السلطة، بيد أن العلاقة بين الوزارة والقصر سرعان ما بدأت تتوتر بايعاز من عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى وبسبب محاولته التدخل فى شئون الوزارة. يضاف إلى ذلك ظهور بوادر الاضطراب والفوضى بين صفوف الجيش بتشجيع من اللواء زيدى باشا رئيس الاركان، لم تكن أصابع القصر ببعيدة عن ذلك بيد أن الخلاف مالبث أن تفجر داخل الوزارة ذاتها بسبب اصرار الوزراء السعديين على ضرورة بأعلان مصر الحرب وازاء احتمالات غزو ايطاليا لها، الأمر الذى عارضه حسن صبرى تجنباً لمواجهة خطيرة مع الرأى العام فى البلاد. وازاء تمسكه بموقفة قدم الوزراء السعديون إستقالاتهم فأجرى حسن صبرى تعديل بوزارته لشغل الوزارت التى خلت. هذا الموقف من جانب رئيس الورزاء كان باعثاً لانتقاد الحكومة البريطانية والتى رأت أن رئيس الوزراء وإن كان محقاً فى موقفه بتجنب اثارة مسألة اشتراك مصر فى الحرب بدعوى تحرج الموقف السياسى الداخلى،الا أنه لايمكن إعفاؤه من نتائج معالجة الازمة بإخراج السعر بين من الوزارة =



وزارة حسن صبرى الأولى (بمناسبة عيد الفطر) فى نوفمبر ١٩٤٠
ويرى صاحب الذكريات (الأول من اليمين فى الصف الثانى)

= الوزارة لرغبتهم فى إعلان إشتراك مصر فى الحرب. على هذا النحو اضطربت علاقة الوزارة بكل من القصر والانجليز، وما لبث حسن صبرى أن توفى فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ليؤرخ نهاية عهد الوزارة بالحكم.

انظر الدكتور سامى ابو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧- ١٩٥٢- مكتبة مدبولى- القاهرة ١٩٨٧: ص١٠٣-١٠٦

على أنه بالرغم من قصر عمر وزارة صبرى باشا، فقد تجلت فيها صفاتة الحسان لم يكن معروفاً عن قبل تولية وفة الحكم صفة من الصفات التى إمتاز بها أسلافة، ككياسة عدلي وكفاية ثروت وزعامة سعد وحنكة صدقي. ولكنه أثبتا فى مدة حكمة القصيرة، أنه كان المثل الاعلى لطهارة الذمة والصراحة في القول والحزم فى العمل، وهى الصفات التي كنا أحرج مانكون إليها فى الظروف القاسية التى مرت بها البلاد.

إقتضت الظروف أن يشكل صبرى وزارته فى ساعات، فأشرك فيها المستقلين والاحرار الدستوريين والسعديين.

على أن السعديين ما لبثوا أن إختلفوا معه على سياسة الحكم، حيث أصر المرحوم الدكتور أحمد ماهر وزملاؤه من السعديين على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، إذا ما اقتحمت جيوش المحور الأراضى المصرية، وكان من رأى صبرى باشا أن يجنب بلاده ويلات الحرب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وترتب على هذا الخلاف أن استقال الوزراء السعديون، فعدلت الوزارة وقصرت على المستقلين والاحرار الدستوريين.

ولم تكن صحة صبرى باشا لتحتمل متاعب الحكم، وقد أنذره أطباؤه بذلك أكثر من مرة ولم يعبأ، فرحل مأسوفاً عليه من الجميع.

وفى اعتقادى أن صبرى باشا لو عاش طويلاً لكان رجل الساعة، لأنه الرجل الذى كان فى وسعه كسب رضاء الشعب بنزاهته واستقامته، وفى استطاعته أن يقول للملك لا بحزمه وقناعته، وكان بهذا وذات أقدر من يكون على الدفاع من حقوق الشعب وحمايته من كل عسف أو غصب.

إنشاء وزارة التموين.(١)

١٤٤- أنشئت وزارة التموين وعينت وزيراً لها بالمرسوم الصادر بتشكيل الوزارة. ولما لم يصدر مرسوم خاص بانشاء هذه الوزارة فلم تحدد اختصاصاتها ولم يعين موظفوها. ولكن

(١) تجدر الاشارة إلى أن وزارة التموين أنشئت لأول مرة عند تشكيل وزارة حسن صبرى حيث تولاها صليب سامى باشا، الاأنه باندلاع الخلاف بين رئيس الوزراء والسعديين وخروجهم من الوزارة بسبب موقفهم من مسألة اعلان مصر الاشتراك فى الحرب فما كان من حسن صبرى الا أن أعاد تشكيل الوزارة حيث اسندت لصليب سامى باشا وزارة التجارة والصناعة إلى جانب وزارة التموين.

كان مفهوماً أن هذا الاختصاص وهذا التعيين سيكونان على حساب وزارة التجارة، التى كانت تقوم بأعمال التموين قبل الحرب. وصادفتنى بعض الصعوبات مع وزارة التجارة والصناعة، فى تعيين اختصاص وزارة التموين واختيار موظفيها، كتلك التى صادفتنى عند إنشاء قسم المرافعات فى لجنة قضايا الحكومة. على أن هذه الصعوبات لم تلبث أن زالت بحسن التفاهم والتعاون على المصلحة العامة.

ولقد لقيت أكبر عون فى هذه الوزارة فى شخص المرحوم عبد الحميد عرفان سيف النصر، الذى كان سكرتيراً لى عندما كنت مستشاراً لوزارات الحربية والمعارف والزراعة، فمستشاراً لقسم المرافعات، ثم عضواً بلجنة تعديل القوانين، فأتخذته مديراً لمكتبى.

قرار توزيع الكيروزين بالبطاقات

١٤٥- فى اليوم الأول الذى حضرت فيه إلى الوزارة، قيل لى بوجوب صدور القرار الوزارى بتنظيم توزيع الكيروزين بالبطاقات فى ظرف ثمان وأربعين ساعة. ولما طلبت مشروع القرار للاطلاع عليه، قيل لى أنه لم يعد بعد.

ولما سألت عن سبب عدم إعداده وفى وزارة التجارة والصناعة إدارة خاصة للتشريع، أجبت بأنه لم يكن لدى هذه الادارة نماذج لمثل هذه القرارات لتضع المشروع على منوالها، وأن الوزارة طلبت من سفرائنا فى الخارج أن يرسلوا إليها بعض هذه النماذج ولكنهم لم يفعلوا.

وحينئذ أخذت ملف الموضوع وقصدت إلى دارى ثم عكفت على وضع القرار. وكانت مهمتى شاقة جداً لأنه ليس لهذا القرار مثيل فى مصر، وليس تحت يدى صورة من وضع البلاد الأخرى. فكان لابد أن أتخيل كل الظروف، وأحسب لكل الاحتمالات حسابها بما يكفل إحكام النظام فى تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين ومنع تلاعب التجار، مع مراعاة كمية المخزون من الكيروزين وقوة الانتاج ومقدار الاستيراد ثم الاحتفاظ باحتياطى الطوارئ.

قضيت ستا وعشرين ساعة متوالية فى وضع القرار. ولم أكد أنتهى من مهمتى حتى أحسست بتقلص فى الامعاء، أعقبته ذبحة صدرية ألزمتنى الفراش شهراً كاملاً، باشرت فى الأسبوعين الأخيرين منه أعمال الوزارة فى دارى بمعونة مدير مكتبى رحمة الله عليه.

ولايزال هذا القرار معمولاً به إلى الآن فى توزيع الكيروزين، ونموذجاً فى توزيع سائر

السلع ومواد الغذاء، فلا تزال بطاقات الكيروزين هى بطاقات الزيت والسكر والأرز وغيرها من المواد.

الأقمشة الشعبية.

١٤٦- غالت مصانع النسج فى أثمان منتجاتها، وغالى تجار المنسوجات أكثر من المصانع فى أثمان الأقمشة، وأقبل العيد على الفقراء فعز عليهم شراء كسائهم وحينئذ دعوت مديرى المصانع وكبار التجار إلى اجتماع عام، طلبت منهم فيه خفض أثمان الأقمشة الشعبية رحمة بالفقراء، فلم يستجيبوا إلى طلبى فى بدء الاجتماع، بحجة زيادة نفقات الانتاج وقلة نسبة الأرباح.

ولما ألححت عليهم بوجوب بتسوية الموضوع ودياً على وجه السرعة قبل حلول العيد، أصراوا على موقفهم فأشرت عليهم بألا مانع لدى الوزارة من رفع أثمان الأقمشة النفيسة التى يقتنيها الأغنياء، مقابل خفض أثمان الأقمشة الشعبية ولكنهم ظلوا على إصرارهم.

-حينئذ هددتهم بالأستيلاء على مخازنهم وتعيين حراس عليها، ليبيعوا الأقمشة الشعبية وغير الشعبية بأسعار التكلفة مع ربح معقول، وتركتهم ليتداولوا فيما بينهم على أن يبلغونى بقرارهم فى ظرف ساعة من الزمن.

وقبل انقضاء هذا الموعد أبلغونى بقرارهم خفض أثمان الأقمشة الشعبية بمقدار قرشين ونصف قرش فى المتر الواحد وتكفلوا باعلان ذلك على صفحات الجرائد.

لجنة التموين العليا

١٤٧- خولت هذه اللجنة سلطات واسعة، كان لابد منها لقيام وزارة التموين بمهمتها الخطيرة. ولذلك شكلت اللجنة بصورة تتناسب مع سلطتها الواسعة لكفالة عدالة تصرفاتها بالموازنة بين مصلحة المنتج والتاجر والمستهلك على السواء، فعهدت رياستها لرئيس مجلس الوزراء وعند غيابه لوزير التموين، وجعل من أعضائها وزراء التموين والمالية والتجارة والصناعة وغيرهم.

وأخطر سلطات هذه اللجنة الأمر بالاستيلاء على السلع والمواد الغذائية وتوزيعها على التجار والمستهلكين. ولولا هذا السلاح البتار لما استطاعت وزارة التموين أن تقوم بمهمتها إطلاقاً.

أذكر لهذه المناسبة أن شركة على رأسها مالي مصرى كبير كانت تحتكر إحتكاراً فعلياً لا قانونياً صناعة مادة من أهم المواد الغذائية وهى السكر، فأراد صاحبها أن يحدث حدثاً هاماً فى البلاد بإشاعة الاضطرابات بين طبقات الشعب، فأبلغ الوزارة قبل موعد المقرر الشهرى من إنتاج الشركة بليلة واحدة بأن ليس لديه من السكر ما يفي بهذا المقرر وأنه سوف يمتنع عن التسليم اضطراراً. وكان هدف صاحب الشركة بذلك إسقاط الوزارة القائمة، التى لا تلين قناتها فى معاملته، واحلال محلها وزارة أخرى صديقة. وإزاء خطورة الموقف أعددت قراراً بالاستيلاء على مصانع الشركة ومخازنها، ودعوت لجنة التموين للانعقاد فى صباح الغد، ثم دعوت الدكتور جرانة المحامى عن الشركة ليوافينى فى مكتبى على الفور، وأعلنته بالاجراءات التى عقدت العزم على اتخاذها إذا لم تقم الشركة بتسليم المقرر الشهرى قبل موعد عقد اللجنة، وإثر هذه المقابلة أرسلت الشركة كتاباً للوزارة، تفيدها بأنها على استعداد تام لتسليم المقرر الشهرى فى موعده.

تنازع الاختصاص

١٤٨- من أهم واجبات وزارة التموين التسعير الجبرى للمواد التى تقل عن حاجة البلاد. وفى سنة ١٩٤٠ كانت لجنة التسعير الجبرى وفروعها تابعة لوزارة التجارة والصناعة، لأن للناحية التجارية فيها دخلاً كبيراً.

وكذلك بطريق التبعية كانت ادارة مراقبة الأسعار تابعة لوزارة التجارة أيضاً. وكانت وزارة التموين تقوم بتدبير حاجة البلاد من السلع والمواد، وكانت وزارة التجارة والصناعة تتولى قضاء واستيراد حاجتها فيها، ثم تقوم بتسليمها لوزارة التموين لتوزيعها على التجار والمستهلكين.

كان هذا النظام ضرورة اقتضتها ظروف الحال عند إنشاء وزارة التموين، وكان المتوقع أن تلغى وزارة التموين بمجرد انتهاء الحرب، وعودة التجارة إلى نشاطها قبلها. ولكن كساد التجارة ظل على حاله بعد الحرب وأصبح التفاوت بين قيم النقد عاملاً من أهم عوامل هذا الكساد. فكان لابد أن تظل وزارة التموين قائمة وأصبح لها شبه صفة الاستقرار.

وكان لابد حينئذ من تسوية الخلاف بين الوزارتين. وفى سبيل ذلك لجأت الحكومة إلى أمرين- الأول ضم ادارة التسعير الجبرى ومراقبة الأسعار إلى وزارة التموين، ثم تفويض هذه الوزارة فى تقاضى واستيراد حاجتها من السلع والمواد مباشرة، دون ساطة وزارة التجارة- الثانى، عهد بتولى الوزارتين لوزير واحد.

وكان مفروضاً أن الأمر الأول وحده كاف لمنع تنازع الاختصاص بين الوزارتين ولكن لوحظ أن التفاهم بين وزيرين كان غير ميسور فى بعض الظروف، وبخاصة حين يقوم وزير جديد على إحدى هاتين الوازرتين.

وقد لاحظت في المرات التى توليت فيها وزارة التموين ووزارة التجارة والصناعة معاً، أن عمل الوزير فيهما كان أقل مشقة رغم مضاعفته..

فى وزارة التجارة والصناعة

١٤٩- حين قام الخلاف بين صبرى باشا والوزراء السعديين على النحو الذى ذكرت والذى انتهى باستقالة هؤلاء الوزراء، عهد إلى بوزارة التجارة والصناعة إلى جانب وزارة التموين للأسباب التى ذكرتها.

كانت هذه الوزارة فى الأصل مصلحة تابعة لوزارة المالية. ولما نشطت الصناعة فى مصر إثر الحرب العالمية الأولى، ونمت التجارة تبعاً لنشاط الصناعة، اقتضت الحال حماية الصناعة والتجارة فى مصر بانشاء وزارة التجارة والصناعة وتنقسم الوزارة بحكم عملها إلى مصلحتين مصلحة التجارة ومصلحة الصناعة، يشرف على كل منهما مدير عام أو مساعد وكيل وزارة أو وكيل وزارة حسب الأحوال. ولم يلبث أن اتسع نطاق الوزارة، فأصبحت تشمل مصالح وإدارات عدة، فكانت تشرف على الشركات والمناجم والمحاجر والدمغة والموازين والتشريع والابحاث الفنية ومصائد الأسماك والأسواق العامة وبراءات الاختراع وجدول المحاسبين والمراجعين غير ذلك، فضلاً عن الاشتراك مع وزارة المالية فى مسائل الجمارك والتصدير والاستيراد، والاشتراك مع وزارة الحربية فى إدراة حرس مصايد الأسماك.

١٥٠- وأهم ذكرياتى فى وزارة التجارة والصناعة فى عهد صبرى باشا ثلاث، سوق

الخضر في روض الفرج، المعرض الصناعي ثم معمل التكرير الحكومي. فقد تم إنشاء سوق روض الفرج للخضر في سنة ١٩٤٠. وهي من أجمل أسواق العالم من نوعها، واسعة الأرجاء مبنية بالطوب الأحمر المضغوط، تتوافر فيها أسباب الحفظ من ثلاجات كبيرة، ومخازن واسعة بعضها مقفل والبعض الآخر مكشوف للهواء، ويشرف على إدارتها والرقابة على البيع والشراء فيها موظفون مختصون، وتتولى حفظ النظام فيها فصيلة من رجال البوليس. ولم كان إقبال تجار الجملة على هذه السوق عظيما، وضعت قواعد ثابته لتأجير محالها لهم حتي لايظلم واحد منهم، وأتيحت لهم الشكوى إلى مبارشرة، وعهدت إلى لجنة لتفصل في شكاواهم وعرض قراراتها على.

وفي سنة ١٩٤٠ أقيم المعرض الصناعي فكان بجاحه عظيماً، وقام المرحوم أحمد باشا حسنين بتوزيع الجوائز على العارضين نيابة عن الملك.

وفي هذه السنة زرت معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس. وكان حينئذ نواة صغيرة لما تتلطبه حاجة البلاد. فقد كانت انتاجة لايزيد على ٨٪ من إنتاج معمل تكرير شركة شل التي تقوم بالكشف على آبار الزيت واستخراجه في مصر. فكان معمل التكرير الحكومي بقصوره هذا أقرب إلى المعامل النموذجية لتدريب الصناع، منه إلى معمل جدى لسد حاجة البلاد.

وكانت السياسة في شأن البترول تقتضي أموراً ثلاثة– الأول، زيادة إتاوة الحكومة على ارباح الشركة، أو ابدالها بنصيب من البترول عيناً– ثانياً، زيادة حصة الحكومة من كمية البترول المحتفظ لها بحق شرائها من البترول الناتج محلياً، حتى يفي هذا وذاك بحاجة البلاد– ثالثاً، توسيع معمل البترول الحكومي بحيث يستوعب المقدار الكافي لسد هذه الحاجة.

وكان على رأس مصلحة المناجم والمحاجر سابقاً وعلى مصلحة الوقود في ذلك الوقت الدكتور محمود أبو زيد، وهو رجل لاتنقصه الكفاية أو العزيمة لتحقيق تلك الأغراض، إلا أن العراقيل التي كانت توضع في سبيل وزارة التجارة، حالت مدة طويلة دون تحقيق هذه الأغراض.

فى وزارة سرى باشا الأولى[1]

١٥١ – حين شكلت هذه الوزارة بعد وزارة صبرى باشا، عهد إلى فيها بوزارة التجارة و الصناعة للمرة الثانية، وظللت بها حوالى سنة إلى إن انتقلت وزيراً للخارجية للمرة الثانية[٢].

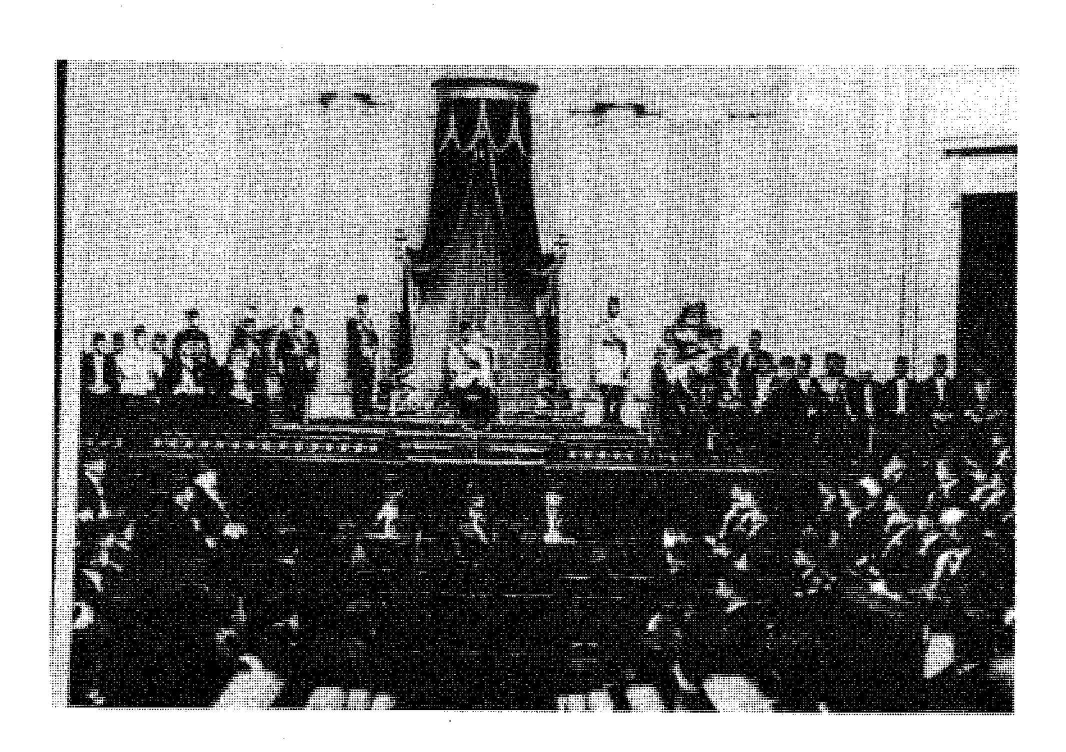
وكانت أعمال وزارة التجارة والصناعة فى هذه الفترة عادية، ليس فيها مايستحق الذكر.

وكان أكثر همى منصرفاً إلى تسوية العلاقة بين هذه الوزارة ووزارة التموين على أسس ثابته لاتدعو إلى الخلاف بينهما ولا تحول دون إنجاز الأعمال فيهما. وكانت مراقبة الأسعار لاتزال تابعة لوزارة التجارة، وكانت متاعبنا فى تحديد الأسعار كثيرة، لأن ذلك يستلزم تقدير نفقات الانتاج فى مصر أو الاستيراد من الخارج، وتقدير ربح عادل للمنتج والمستورد ولبائع الجملة والتجزئة. ولأن المصلحة العامة تقتضى تشجيع الانتاج والاستيراد والتجارة المحلية، كما تقتضى فى الوقت نفسة حماية المستهلك من جشع المنتجين والمستوردين والتجار. فكان لابد من الموازنة بين مصالح الجميع.

---

(١) قام حسين سرى باشا بتشكيل وزارته الأولى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠. وتولى فيها صليب باشا سامى وزارة التجارة والصناعة. وعن ظروف تشكيل هذه الوزارة فتجدر الاشارة إلى الجهود التى بذلتها السفارة البريطانية بعد وفاة حسن صبرى حتى لاتفاجأ بتعيين رجل يعترض سياستها أو يناوئها، خاصة إزاء ماتردد عن احتمالات قيام القصر بترشيح محمد محمود خليل رئيساً للوزارة وهو المعروف بميوله الايطالية وعلاقته الطبية بعلى ماهر. فبادر السفير البريطانى بتحذير أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى من مغبة هذه الاختيار. ولاريب أن أختيار القصر لحسين سرى كان جد مناسب، فهو من ناحية كان يظهر غيرة على حقوق العرش فضلاً عن مصاهرته للملك فاروق، ثم أنه كان على علاقة طيبة بالجانب البريطانى بسبب موقفة العدائى والمعلن لعلى ماهر. ولقد تألفت الوزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين بعد أن رفض الوفد والسعديون الأشتراك فيها. ولم يكن إيعاز فاروق لحسين سرى بعرض مناصب وزارية على الوفد والحزب السعدى سوى مناورة استهدفت إظهار حسن النوايا للحضارة البريطانية. فمن جهة استمر الوفد على موقفة المعلن يرفض الاشتراك فى الحكم مؤتلفاً مع غيره من الأحزاب. ومن جهة أخرى فإن السعديين، لم يكونوا ليشتركون فى الوزارة دون الحصول على تأكيدات مسبقة باعلان اشتراك مصر فى الحرب. انظر: سامى أبو النور (الدكتور) المصدر السابق: ص ١٠٦.

(٢) لنتيجة لتوطد علاقة حسين سرى بالقصر، ورغبة الأخير فى تقوية موقف الوزارة فى الحكم، قام حسين سرى بتنسيق مع القصر بتشكيل وزارته الثانية (٣١ يولية ١٩٤١ – ٤ فبراير، ١٩٤٢)=



افتتاح البرلمان المصرى فى عهد وزارة حسين سرى الأولى.

وكانت المراقبة على المصانع فى مصر لاتزال معضلة المعضلات، لايمكن احكامها إلا بتشريع صارم كما هى الحال فى انجلترا. ولكن المصانع كانت تثور حين تسمع عن مثل هذا التشريع، فتهدد بإقفال مصانعها وتشريد عمالها. وهنا تقوم مشكلة أخرى اجتماعية تزيد الموقف تعقيداً.

فمصانع الغزل والنسيج مثلاً تشترى القطن بأسعار متفاوتة، فلا تستطيع أن تعلم من أى قطن صنع الغزل أو القماش المعروض للبيع لتحديد سعره على أساس صحيح. وحين تناقش المصنع فى ارتفاع سعر منتجاته من القطن الرخيص، يحتج بأنه إنما يخلط أسعار. الأقطان التى يشتريها ليبيع منتجاته بسعر موحد على أساس متوسط هذه الأسعار ولكن ما هو متوسط الأسعار وكيف تراقبه الحكومة، أنها معضلة من أشق المعضلات.

فما هى الأقطان التى دخلت فى عمليات الانتاج من حيث المقدار والنوع والنسبة والسعر. هذا هو سر المصنع وسيظل كذلك إلى أن يوضع تشريع جديد، أو إلى أن تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية فيلغى التسعير الجبرى وتخضع التجارة لقانون العرض والطلب فحسب.

قوة مصايد الأسماك

١٥٢- وقد أثير خلاف بين وزارة التجارة وبين وزارة الحربية فى سنة ١٩٤١، حول قوة مصلحة المصائد.

فهذه المصلحة تشرف على المصائد فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر وفى مجرى النيل ثم فى البحيرات. ولها قوة مسلحة تقوم بالرقابة على تنفيذ القانون فى تلك المصائد جميعاً. وهذه القوة تتبع نظام الجيش فى وحداتها، وتختلط بقوة خفر السواحل فى ترقية ضباطها، من حيث مراعاة الأقدمية بين ضباط القوتين. ولكن تعيين قوة مصلحة المصائد كان بيد وزير التجارة ومرتبات هذه القوة كانت داخلة فى ميزانيتها.

= حيث دخلها خمسة من وزراء الحزب السعدى، وأصبحت الوزارة تضم الاحرار الدستوريين والسعديين وعناصر من السمتقلين. وقد تولى صليب باش سامى منصب وزير الخارجية فى هذه الوزارة. وتجدر الإشارة إلى أنه فى عهد هذه الوزارة نشبت ازمة فيشى والتى أدت إلى التدخل البريطانى المباشر فى مواجهة القصر فيما عرف بحادث، فبراير سنة ١٩٤٢ على نحو سيرد ذكره تفصيلاً.

أنظر: المصدر السابق: ص ١٠٧

رأت وزارة الحربية وجوب أن تتبع هذه القوة لمصلحة خفر السواحل، وكانت حجتها فى ذلك أن هذه المصلحة تكافح التهريب، وأن المهربين يلجأون عادة إلى البحيرات لإخفاء مهرباتهم، فتضطر قوة خفر السواحل إلى تتبعهم فى بحيرات الصيد، فيقع تنازع الأختصاص بين هذه القوة وقوة مصايد الأسماك.

والواقع أن مكافحة التهريب فى مصر تحتاج إلى علاج حاسم، ولاتستند حجة وزارة الحربية إلى أساس صحيح. فمكافحة التهريب تقوم بها سلطات عدة لاارتباط بينها، فتقوم قوة خفر السواحل بهذه المكافحة فى السواحل، وقوة مصلحة الحدود فى الصحارى، وقوة الجمارك فى الموانى، ثم قوة البوليس داخل القطر. وفى منطقة القنال تتنازع قوات السواحل والحدود والبوليس معاً على الاختصاص فى المكافحة. ولذلك كان أكثر التهريب من هذه المنطقة.

فى وزارة السيد سرى باشا الثانية[1]

١٥٣- لما شكلت هذه الوزارة فى سنة ١٩٤٩، عينت فيها وزيراً للتجارة والصناعة، ومع أن هذه الوزارة لم تظل فى الحكم أكثر من سبعين يوماً فقد عرضت على فيها أخطر مشكلات وزارة التجارة والصناعة.

عضو ية مجلس إدارة شركة قناة السويس

١٥٤-خلا معقدان فى مجلس ادارة هذه الشركة من المقاعد الأربعة المخصصة للمصريين، فرشحت الشركة لهما عضوين ورشح الملك عضوين آخرين هما المهندس أحمد عبود وآخر من رجال السراى المخلصين، وأصر كل من الشركة والملك على مرشحيه.

---

(١) الصحيح أنها وزارة حسين سرى الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩- ١٢ يناير ١٩٥٠) وهى التى شارك فيها صليب باشا سامى كوزير للتجارة والصناعة. أما وزارة حسين سرى الثالثة (٢٥ يولية ١٩٤٩- ٣ نوفمبر ١٩٤٩) فلم يشارك فيها صاحب الذكريات. وعن وزارة حسين سرى الثانية (٣١ يولية ١٩٤١- ٤ فبراير ١٩٤٢) فقد كانت امتداداً للوزارة الأولى بعد أن أتجهت بين القصر لتعزيز مكانة الوزارة فاشترك فيها السعديون إلى جانب الاحرار والمستقلين وقد شارك صليب باشا فيهما. أوراق صليب باشا سامى

وزارنى وكيل الشركة المقيم بمصر وقدم لى مذكرة شديدة اللهجة، ترفض الشركة فيها بتاتاتر وشيح الثانى من مرشحى الحكومة المصرية مهما كانت نتيجة الرفض وذكرلى الوكيل شفوياً الأسباب التى حدت بالشركة لاتخاذ قرارها هذا والتى لم تر من اللياقة تسجيلها فى مذكرتها.

ولما كان الملك معنياً شخصياً بهذه المسألة وتعتبر لذلك من مسائل السياسة العالية، حملت المذكرة لرئيس الوزارء وأبلغتة فحوى حديث وكيل الشركة.

ولا ادرى ماذا فعل الرئيس بالمذكرة، هل أبلغها للملك أو آثر أن يحفظها فى أدراج مكتبه، بما احتوت عليه من عبارات قل أن توجه لرؤساء الدول أو الحكومات. وظلت شركة قناة السويس عند موقفها فى مسألة هذا المرشح، وأصر الملك على رأيه فيها، فبقى المقعدان شاغرين مدة طويلة.

فى هذه الأثناء زارنى وكيل الشركة طالباً البت فى الموضوع نهائياً، على أساس قبول أحد مرشحى الملك وهو المهندس عبود، ثم قبول أحد مرشحى الشركة وهو المرحوم واصف غالى، مكرراً رفض الشركة بتاتا ترشيح رجل السراى. ومما قاله لى توكيداً لهذا الرفض، أن هذا المرشح قابله مهدداً إياه بان الملك سوف يعمل على معاكسة الشركة مالم يحب طلبه، وأنه أى المرشح على استعداد للتنازل عن عضوية المجلس، إذا مادفعت له الشركة خمسين ألفاً من الجنيهات على سبيل التعويض.

واضاف وكيل الشركة إن مثل هذا التهديد وهذا العرض مما يجعل الشركة تصر نهائيا على رفض ترشيحه لعضوية مجلس إدارة الشركة، فأبلغت كل ذلك إلى رئيس الحكومة.

وعلى الأساس المقدم تم الاتفاق أخيراً بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس. ولكن الملك فاجأ الشركة بعد ذلك بتعيين مرشحه فى وظيفة القوميسير المصرى للشركة فامتعضت الشركة لهذا التعيين ولكنها لم تجد وسيلة لمنعه لاختصاص الحكومة المصرية به دون الشركة. واكتفت الشركة بتجاهل هذا القوميسير، رغم قيامها بدفع مرتبه الكبير. ولم تقع هذه المفاجآت فى عهدى ولم أعلم بها إلا بعد استقالة وزارة سرى باشا.[1]

(١) ترجع جذور هذه الأزمة إلى أن شركة قناة السويس كانت قد اتفقت مع الحكومة المصرية على زيادة أعداد الأعضاء المصريين بمجلس ادارة الشركة من ثلاثة أعضاء إلى خمسة، واقترحت الشركة على سبيل المثال واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الأسبق، حافظ عفيفى باشا سفير مصر فى لندن، أحمد محمد خشبة باشا وزير العدل، على الشمس باشا ممثل مصر فى =

شركات البترول

١٥٥- تلى هذه الشركات فى الأهمية شركة قناة السويس. وترجع أهميتها إلى عوامل عدة، منها حاجة البلاد إلى البترول بكافة مشتقاته، ورغبة الحكومة فى تشجيع الكشف عن آبار الزيت باعتباره مورداً من أهم موارد الدولة. وكان بقدر أهمية هذه الشركات كان دلالها على الحكومة. ويرجع دلالها إلى عوامل عدة، منها أن القائمين بإدارتها وبالكشف عن آبار الزيت الجديدة أخصائيون من الأجانب مزودون بأموال أجنبية، وأنه ليس بين المصريين من يقوم مقامهم فى ذلك، سواء من حيث الاختصاص أو وفرة المال.

لذلك كانت تقوم بين الحكومة وهذه الشركات من وقت لآخر منازعات عدة بشأن أثمان المواد البترولية التى تستهلك فى مصر. وكانت أشد هذه المنازعات تقوم مدة الحرب، حين يصعب إستيراد هذه المواد من الخارج.

وكانت هذه المنازعات تفض فى حينها بتسويات مؤقتة، وكانت الشركة تحرص دائماً على التهرب من وضعها على أسس دائمة.

ولما رفعت الحكومة الأمريكية سعر الدولار، طالبت شركات البترول وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٤٩ برفع أسعار البترولى وفقا لارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه بدعوى أن للبترول سعراً عالمياً على أساس سعره بخليج كاريب كما أن للقطن سعراً عالمياً فى أمريكا ومصر والهند موحداً فى جميع هذه البلاد لايختلف إلا بأختلاف الصنف وفرق سعر العملة. وقام ممثلو الشركات بحملة منظمة على وزارة التجارة والصناعة، فطلب كل منهم مقابلتى على انفراد، ولكن طلباتهم فى صيغتها وفى موضوعها كانت تنم عن هجوم جماعى منظم.

= عصبة الأمم المتحدة ورئيس مجلس ادارة البنك الأهلى وكان يشغل وقتئذ منصب قوميسيير الحكومة المصرية لدى الشركة. إلا أن الملك لم يوافق على ترشيحات الشركة، واختار أحمد عبود باشا وكريم ثابت- المستشار الصحفى للملك لعضوية مجلس الادارة الأمر الذى لم توافق عليه الشركة. وعندما تولت وزارة النحاس الحكم- خلفاً لوزارة سري الرابعة- تبنت ترشيحات الملك وجددت السعى لدى الشركة التى وافقت فى أول فبراير ١٩٥٠ على ترشيح أحمد عبود باشا، وإن تمسكت باعتراضها على كريم ثابت. إلا أن الأزمة قد انتهت بتعيين واصف غالى باشا وأحمد عبود باشا عضوين بمجلس الادارة وترشيح إلياس اندراوس قوميسيراً للحكومة لدى شركة القنال. انظر مذكرات حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام- القاهرة ١٩٨٢: ص ٢٣٢-٢٨٣

وكانت الشركات الممثلة تشمل الشركات التى تكشف عن الآبار وتستخرج الزيت، والشركات التى تستورده من الخارج، ثم الشركات التى تقتصر مهمتها على توزيعه داخل البلاد.

ورأيت أن الفرصة قد سنحت لوزارة التجارة والصناعة، لوضع أسس ثابتة لدعم العلاقة بينها وبين تلك الشركات، بطريقة لا تجعل مجالاً للنزاع فى المستقبل.

وكان النزاع يدور حول المسائل الآتية:

أولا- سعر البترول المستورد بجميع مشتقاته.

ثانياً- سعر البترول المستخرج من الآبار المصرية.

ثالثاً- دين الحكومة المصرية على الشركات.

وبعد مناقشات عدة مع ممثلى الشركات بعضها على انفراد بكل منهم وبعضاً بحضورهم جميعاً اتفقنا على مايأتى:

أولا: أن يكون سعر البترول المستورد بجميع أصنافه بواقع السعر العالمى مع زيادة فرق سعر الدولار عن الجنيه.

ثانياً: أن يظل سعر البترول المصرى على حاله دون زيادة، لأنه مستخرج فى مصر بأيدى عمال مصريين،، وتحت اشراف موظفين يتقاضون أجورهم ومرتباتهم بالعملة المصرية، وفقاً لقانون تحديد أرباح الشركات التى تعمل فى مصر.

ثالثاً: أن تقر الشركات بالدين المستحق عليها للحكومة، وكان هذا الدين مقضياً به إبتدائيا للحكومة، ولكنه ظل سنين عدة دون وفاء لعدم إعلان الحكم للشركات، وبقاء حقها فى إستئنافه معلقاً طول هذه المدة. ويبلغ هذا الدين وفوائده حوالى المليون وربع المليون من الجنيهات.

ولما كانت الشركات تشكو من تأخير وزارة المالية من وقت لآخر فى صرف قيمة الحوالات المستحقة لها، اشترطت هذه الشركات إيداع مبلغ الدين خزانة وزارة التجارة والصناعة ليسهل عليها صرف حوالاتها منه وفى ذلك معنى قبول الحكم.

وإثر هذا الاتفاق قدمت لمجلس الوزراء مذكرة وافية بالموضوع، بينت فيها هذه الأسس والأسباب التى بنيت عليها، ثم اقترحت توزيع الزيادة فى السعر، التى تنجم عن ارتفاع

الدولار بالنسبة لبعض أصناف البترول المستورد على مستهلكي باقى الأصناف الأخرى التى تنتج فى مصر، حتى تهبط قيمة الزيادة المطلوبة إلى أدنى حد وحتى لايضار الفقراء بهذه الزيادة.

وبيان ذلك أن مشتقات البترول خمسة: البنزين والكيروسين والديزل والسولارت والمازوت، بخلاف رواسبه، ومن الأسفلت وغيره.

ومقدار ما يستخرج من الآبار المصرية من البنزين والمازوت يكفى لسد حاجة البلاد. أما مقدار الكيروزين والديزل والسولار فلا يكفى من حاجتها إلا بنسبة تقرب من ٢٠٪.

ولما كان الكيروزين هو وقود الفقراء وكان ارتفاع أسعاره مرهقاً لهم رأيت أن أحمل هذه الزيادة على اسعار البنزين وقود الأغنياء. بمعنى أن ما تستحقة الشركات من زيادة ثمن الكيروزين المستورد بسبب ارتفاع الدولار لايحصل من المستهلكين، وإنما يخصم من الفرق بين ثمن البنزين المستخرج من مصر والمصدر للخارج وبين ثمنه بالخارج. ولم يكن هذا غريباً على وزارة التجارة والصناعة لأن لها سابقة من هذا النوع.

ولما عرضت مذكرتى على مجلس الوزراء، قرر تشكيل لجنة وزارية لدرس الموضوع، برياستى وعضوية وزير المالية ووزير الشئون الاجتماعية. أما إشتراك وزير المالية، فإن بعض الوزراء رأى وجوب تحمل الحكومة بفرق الأسعار. وإما اشتراك وزير الشئون الاجتماعية، فلأن الشركات كانت تهدد الحكومة من وقت لآخر بوقف أعمالها وتشريد العمال.

وعقدت اللجنة جلساتها فى وزارة التجارة والصناعة فوافقت على مذكرتى ثم عرضت على مجلس الوزراء فأقرها.

هذا ما كان فى سنة ١٩٤٩، فى وزارة سرى باشا. ولما عدت لخامس مرة إلى وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٥١ فى وزارة الهلالى باشا، قيل لى إن مجلس الوزراء فى إحدى الحكومات السابقة أصدر قرارين مخالفين لقرار سنة ١٩٤٩ بمقتضاهما تتقاضى الشركات بعض الملايين من الجنيهات زيادة عما تستحقه بموجب اتفاق ١٩٤٩ - وأن المازوت الذى كانت تستخرجه الشركات من مصر كانت تصدره إلى الخارج وتستورد بدله. وليس لذلك من علة ظاهرة سوى إحتساب ثمنه بواقع سعر الاستيراد، خلافاً لاتفاق سنة ١٩٤٩ - وأخيراً أن مبلغ الدين المحكوم به لصالح الحكومة لم يودع لاخزانة المحكمة ولاخزانة وزارة التجارة.

ولما سألت عن سبب هذا التغيير فى معاملة الوزارة لشركات البترول، قيل لى أن هذه الشركات أنكرت قبولها اتفاق سنة ١٩٤٩ ، ولذلك أصدر مجلس الوزراء القرارين اللاحقين.

وفى الأثناء قدم ديوان المحاسبة لوزارة الصناعة مذكرتين يعترض فيها على هذين القراريين وزارنى رئيس الديوان مؤيداً اعتراضه هذا، فأفهمته بأنى الآخر قد اعترضت عليهما ومنعت معاملة الشركات بمقتضاهما.

ولقد حاولت كبرى هذه الشركات ثلاث مرات أن تثنينى عن رأيى فى هذا الموضوع بطريق الاقناع ولكنها لم تفلح. ولا أدرى ماذا تم بعد ذلك فى هذا الموضوع.

تصدير البوتاجاز

١٥٦- طلبت شركة البوتاجاز التابعة لشركة شل الإذن لها بتصدير البوتاجاز لبعض البلاد القريبة، فرفضت الإذن لها بذلك للأسباب الآتية- أولاً: لأن البوتاجاز يحل محل الكيروزين فى الوقود. وما دام الكيرزوين الناتج فى مصر يقل عن حاجة البلاد، ونحن مضطرون لاستيراده بواقع السعر العالمى مع تحمل فرق سعر العملة، فالأولى الاحتفاظ بكميات البوتاجاز للأغنياء وسكان المدن، لتوفير كميات الكيروزين للفقراء والعمال- ثانياً، لأن السعر الذى تبيع به الشركة البوتاجاز فى الخارج يقل كثيراً عن سعره فى الداخل- ثالثا لأن مصر فى حاجة لزيادة انتاج البوتاجاز، حتى تخفض أسعاره المرتفعة إلى الحد المناسب

بعد ذلك قرأت فى جريدة الاهرام أن وزارة التجارة والصناعة صرحت بتصدير كميات من البوتاجاز. وتبين لى صحة هذا الخبر من مراجعة ملف الموضوع فوضعت مذكرة مسببة عن تحديد المسئوليات فيه، وطلبت من مصلحة الوقود التحقيق مع الموظفين المسئولين، وإحالتهم مجلس التأديب لمخالفتهم أمرى الكتابى بعدم التصدير. ولست أعلم ماذا تم فى هذا الموضوع، إلا أن الشركة أرسلت لى كتاباً تعتذر فيه عن مخالفة أمرى، قائلة إن هذه المخالفة وقعت نتيجة لسوءفهم غير مقصود.

إتاوة شركة قناة السويس

١٥٧- إعترض ديوان المحاسبة على وزارة التجارة والصناعة، فى محاسبتها شركة قناة السويس على الاتاوة المستحقة عليها للحكومة، على أساس صافى أرباح الشركة، وليس

على أساس مجمل ايرادها. وعرضت على مذكرة الوزارة بردها على مناقضة ديوان المحاسبة، فأبلغتها لرئيسه دون الاطلاع على ملف المسألة.

وتحدث رئيس الديوان معى فى هذا الموضوع، طالباً إعادة النظر فيه بعد دراستى بنفسى فوعدته بذلك.

ثم درست أوراق الملف فرأيت أن اعتراض الديوان وجيه مؤيد من هيئة الرأى بمجلس الدولة، ووجدت بالملف ورقة رابنى أمرها وهى عبارة عن محضر لجنة عقدت أخيراً بالوزارة بحضور أحد وزراء التجارة السابقين، بينما لم تكن لهذا الوزير بعد أى صفة فى الاشتراك فى أعمال اللجنة. وكان قرار اللجنة مؤيداً لرأى الوزارة، بحساب إتاوة الحكومة على أساس صافى أرباح الشركة. وباستقالة الهلالى المفاجئة لم يتسع لى الوقت لاعادة النظر فى الموضوع، لضرورة إنجاز المسائل المستعجلة أولاً، قبل المسائل الشائكة التى يحتاج إلى دراسة وافية.

حماية شركات النسيج

١٥٨- كان عزيزاً علينا أن نصدر قطننا مادة أولية ليعود لنا صناعة أجنبية. وكان القطن يشترى منا مادة رخيصة ويعود لنا منسوجاً غالياً، فنخسر فى عمليتى البيع والشراء على السواء. وكان قطن مصر الممتاز احتكاراً لأسواق ليفربول ومصانع مانشستر.

وفى سنة ١٩٠٢، حاولت مصر إنشاء مصانع لنسج القطن، ولكن لورد كرومر حال دون ذلك بكافة وسائل القوى على الضعيف.

ثم صحت عزيمة المصريين بعد ذلك على إقامة هذه الصناعة فى مصر قبيل الحرب العالمية الأولى بزعامة المرحوم طلعت حرب باشا. وساعد على نمو هذه الصناعة قيام الحرب وانقطاع ورود الاقمشة الأجنبية.

على أن بعض الأخطاء كادت تحد من تفاؤلنا بنجاح هذه الصناعة بحيث تقوى على مقاومة الصناعة الأجنبية. ومن أهم هذه الأخطاء تزويد المصانع المصرية بآلات قديمة مستعملة كان من شأنها نقص الانتاج وزيادة النفقات. فكان لابد من تكوين احتياطى كبير لتستبدل بهذه الآلات آلآت جديدة من أحدث طراز. وكان جميع هذا الاحتياطى على حساب المساهمين، فكانت فى ذلك صدمة لهم أقلقتهم بعض الحين.

وكان مزايا الحرب العالمية الثانية، إن كان للحروب مزايا، أن نهضت صناعة النسج في مصر إلى حد بعيد. وكنت ممن يعتقدون إنا مع ذلك لانزال بعيدين عن قيام هذه الصناعة بحاجة البلاد.

وكم كانت دهشتي عظيمة حين عرضت على شركات النسج شكواها من وفرة إنتاجها، إلى حد أن طلبت حمايته من البضائع المستوردة، برفع الرسوم الجمركية على هذهالبضائع.

وبناء على هذه الشكوى شكلت لجنة من كبار وزارات التجارة والصناعة والمالية والتموين تحت رياسة وكيل الوزارة الأولى، لبحث الموضوع من كل نواحيه وعرض رأيها عليه. وقد أخذت اللجنة في قرارها بأسباب الشكوى، وشفعته بتوصيات قيمة وافقت عليها كما وافق عليها وزير المالية ثم مجلس الوزراء، فصدر المرسوم بزيادة الرسوم الجمركية طبقاً لطلب الشركات.

وكان أخشى ما نخشاه إغراق الأسواق المصرية بمنتجات المصانع الايطالية التي تفيد من المساعدات الامريكية، فتستطيع خفض أسعار منتجاتها إلى أدنى حد إضراراً بمنتجاتنا المحلية.

ولهذه المسألة سوابق. فقد صدرت اليابان لمصر الآت الراديو، لتبيعها فيها بسعر يقل عن سعر التكلفة، وأرادت أن تحسب الرسوم الجمركية عليها بواقع السعر العادي الذي حددته. ولما استطلعت مصلحة الجمارك، رأى وزارة التجارة في ذلك، طلبت هذه تقدير الرسوم بواقع قيمتها الحقيقية، بغض النظر عن السعر المحدد للبيع. ومرة اخرى حاولت اليابان هذه المحاولة بشأن السيارات الرخيصة التي شرعت في تصديرها إلى مصر.

وفي هاتين الحالتين لم تكن هناك أي مزاحمة للانتاج المحلي، لأن مصر ما كانت وقتئذ تصنع الآت الراديو أو السيارات، وكان هم المصانع اليابانية مقصوراً على خفض الرسوم الجمركية، وكان هم الحكومة المصرية تقاضي الرسوم كاملة.

وكان هم الحكومة اليابانية إغراق الأسواق المصرية، ، حتى إذا ما كسبت المصانع اليابانية هذه الأسواق، عادت فرفعت أسعار منتجاتها تدريجيا، فتعوض أخيراً ما خسرته أولاً، ثم تتمكن من الاحتفاظ بهذه الأسواق على حساب المصانع الأخرى وعلى حساب مصر أخيراً.

أما فى حالتنا فكان الضرر من إغراق الأسواق المصرية بالمنسوجات الأجنبية مباشراً، لقيام مصر بإنتاج المنسوجات بنفسها.

دار سك النقود

١٥٩- قامت وزارة التجارة والصناعة بمشروع إنشاء دار لسك النقود، بدلاً من سك عملتها الذهبية فى انجلترا وعملتها الفضية فى الهند ثم عملتنا من النحاس أو النيكل هنا أو هناك، وفى ذلك علاوة على القصد فى النفقات، طابع وطنى تحرص كل البلاد على الاعتزاز به.

وفى وزارة الهلالى باشا وضعت أسس هذه الدار، فصارت الآن معدة لسك عملتنا الوطنية فى مصر بأيدى عمال مصريين، كما أصبحت مقصد بعض البلاد الأجنبية فى سك العملة.

براءات الاختراع:

١٦٠- عنيت وزارة التجارة والصناعة بوضع قانون لحماية الاختراع، على أحدث النظم المعمول بها فى البلاد الأجنبية. وكان هذا القانون بعد ذلك موضع دراسة مستفيضة فى لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ التى تشرفت برياستها. ويسعدنى حقا أنى قمت حين وليت هذه الوزارة أخيراً بتقديم أولى براءات الاختراع للمخترعين المصريين.

وقد أنشئت لتنفيذ هذا القانون إدراة خاصة، للعمل على تشجيع الاختراع بضمان حقوق المخترعين، وفى حدود المصلحة العامة العامة وفقاً لأحكام القانون

قانون المحاسبين والمراجعين:

١٦١- كان هذا القانون أيضاً موضع عناية لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ، حين أدخلت عليه كثيراً من التعديلات الهامة، لضمان توافر الأغراض من إنشاء هذه المهنة الحديثة، ولكفالة حقوق القائمين بها من كل تعسف محتمل الوقوع من جهات الادارة.

وقد نفذ هذا القانون فى وزارة الهلالى باشا بوضع جداول المحاسبين والمراجعين، وفحص طلبات طالبى القيد بها، وامتحان من يجرى عليه شرطا الامتحان منهم، بواسطة لجان احتفظ الطالبون بحق التظلم من قراراتهم إبتداء واستئنافاً.

هذا ماعلق بذاكرتى مما يستحق الذكر من أعمال وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٥١

فى وزارة التموين سنة ١٩٥١(١)

في الوزارة:

١٦٢- كنت فى سنة ١٩٥١ كما كنت فى ١٩٤٠ وفى سنة ١٩٤٦ أجمع بين وزارة التموين ووزارة التجارة والصناعة، فكنت أقسم يومى بين الوزارتين.

وكان فى وزارة التموين وكيل هذا الأستاذ حسين الغمراوى، ومساعد وكيل هو الأستاذ عمر طراف. وكلا الاثنين كان كفئا ونزيها، وهو كل ما يتطلبه الوزير فى معاونيخه.

وكانت أعمال الوزارة موزعة بين الوكيلين، وكان يتبع كل منهما موظفوه المختصون.

وكان الاثنان على وفاق تام فى جميع أمور الوزاغرة، إلا فيما يتعلق بترقية الموظفين، حيث كنت أنصب نفسى حكماً بينهما، بينما كنت أحب أن أترك لهما الأمر يتصرفان فيه بحكمتهما فى حدود المصلحة العامة.

صدر قانون الغاء الاستثناءات فأنزل بعض كبار الموظفين درجة أو اثنتين أو أكثر.

وكان من حقى أن أرقى الموظفى درجة واحدة من الدرجات التى فقدها بحكم هذا القانون فاستعملت هذا الحق دون إستثناء، شفقة بهؤلاء الموظفين الذين ألفوا رفع مستوى المعيشة. وكانت هذه الترقية فى شهر أبريل أو مايو ١٩٥١ إلا أن بعض هؤلاء الموظفين كانوا فى ترقيتهم هذه مقيدين على درجة أعلى من درجتهم. وإذا ما ظلوا مقيدين عليها

---

(١) والصحيح أن صليب باشا سامى تولى وزارة التموين والتجارة والصناعة فى عهد وزارة نجيب الهلالى الأولى أول مارس ١٩٥٢-٢ يولية ١٩٥٢ وليس فى عام ١٩٥١، إذ أن وزارة النحاس السابقة ولم يكن صليب باشا عضواً بها هى التى تولى مقاليد السلطة فى الفترة من ١٢ يناير ١٩٥٠- ٢٧ يناير ١٩٥٢، وذلك إثر الانتخابات الحرة التى أجرتها وزارة حسين سرى الرابعة والتى نال فيها الوفد الاغلبية الساحقة بمجلس النواب.

انظر: يونان لبيب رزق (الدكتور): المصدر السابق : ص ٥١٩



صليب باشا سامى وزير التجارة والصناعة والتموين

فى وزارة الهلالى الأولى (أول مارس- ٢ يوليو ١٩٥٢)

حتى أول يوليو، أصبحوا مستحقين لهذه الدرجة بحكم القانون. وبذلك يحصلون على ترقيتين في ظرف شهرين. بينما هناك موظفون أقدم منهم فى نفس درجتهم، فأحق منهم فى الترقية إلى الدرجة الأعلى. وكان واجباً لترقية هؤلاء الموظفين من أن ألغى قيد الأولين على هذه الدرجة.

وكان رأى وكيل الوزارة فى صالح الفريق الأول. وكان رأى الوكيل المساعد فى صالح الفريق الثانى، وكان على الفصل فى أى الوكيلين على حق.

ولما كنت وشيك السفر إلى أثينا لقضاء عطلة العيد فيها، خشى يبعض الموظفين من أن أظل بها حتى بعد أول يولية، فوعدتهم بالعودة والفصل فى موضوع ترقيتهم قبل هذا التاريخ. وحرصت فعلاً على العودة ليلة اليوم المحدد لعقد لجنة شئون الموظفين لبحث حالتهم من جميع الوجوه. ثم قررت إلغاء قيد الموطفين المرقين حديثاً والمقيدين على درجة أعلى، وبإجراء الترقيات وفق الأقدمية المطلقة بين الموظفين فى كل درجة.

ومن المصادفة أنه حين خروجى من الوزارة بعد الإنتهاء من أعمال اللجنة، لقينى بعض مكاتبى الصحف، فأبلغونى بأن الهلالى باشا قدم استقالته، بينما لم يكن لدى علمى بهذه الاستقالة التى فوجئت بها عند انصرافى من الوزارة [1] وعلمت بعد ذلك أن بعض هؤلاء والموظفين قد تظلموا إلى مجلس الدولة، بحجة صدور قراراتى بعد استقالة الوزراة، وأن المجلس رفض تظلمهم.

قمع التدليس والغش.

١٦٣- أول ما لاحظته فى بداية عهدى أخيراً بوزارة التموين، أن موظفيها معنيون فى

(١) تشير الوثائق البريطانية إلى دوافع استقالة حكومة الهلالى المفاجئة، بأن الحكومة طالبت أحمد عبود باشا بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات كضريبة دخل وأموال أميرية مستحقة على شركته وكان زكى عبد المتعال وزير المالية قد تشدد فى المطالبة إلى حد وصل إلى تقرير تأميم شركة السكر التى يمتلكها عبود باشا. وكان اتجاه الحكومة لتصفية الفساد ومحاربته من بواعث قلق عبود وأصدقائه من الوفد، وكان السبيل الوحيد أمام عبود هو السعى لتغيير الوزارة ، مما دفعه لأن يقوم للقصر مليون جنيه كرشوة لاستبدال الهلالى بآخر يكون أكثر قدرة على التعامل معه. وقد أسر عبود لأحد أصدقائه فى ٢ يونيه بأن وزارة الهلالى سوف تترك الحكم كما علم الهلالى نفسه بأمر الرشوة من السفارة الأمريكية بالقاهرة.
Fo: 371/96876: Charceny to Fo, July,7,1952,Tel: No: 1011

مراقبة أسعار السلع والمواد بتنفيذ أحكام قوانين التموين، وأنهم لاهون بالمرة عن تنفيذ أحكام القانون فى العام بشأن التدليس والغش، التى هى بمثابة الدستور لقوانين التموين، وأن عدم إحكام المراقبة على الأسعار إنما مرجعه إلى إهمال تطبيق تلك الأحكام.

فقوانين التموين لابد من أن تقف عاجزة عن أداء الغرض منها، إذا لم تقم إلى جانبها أحكام قانون العقوبات بشأن التدليس والغش، ولدعم قوانين التموين فى مكافحة جشع التجار والمنتجين وحماية المستهلكين.

وبيان ذلك أن مخالفات التسعير الجبرى لا يمكن ضبطها إلا بوقوع المخالفة فعلاً وبناء على شكوى المجنى عليه. لأن الجريمة لا تتم إلا بالبيع، ولأنه ليس فى وسع وزارة التموين أن تضع جندياً على كل حانوت، لمراقبة البيع فى كل صفقة وضبط الواقعة رغم عدم شكوى المجنى عليه. ولأن الأخير يفضل عادة أن يدفع قرشاً أو قرشين للحصول على حاجته، عن أن يقدم شكواه للبوليس ويجرى فيها تحقيق ثم يدعى للشهادة أمام المحكمة، دون الحصول على حاجته.

وتقع مخالفة التسعير الجبرى بطرق شتى. منها البيع بثمن يزيد على الحد الأقصى وهى الصورة الأولى للمخالفة التى لا يلجأ إليها التجار، إلا إذا اطمأنوا إلى قعود المشترين عن الشكوى، وأصبح هؤلاء معروفين لدى التجار يشترون جهرة بالأسعار المرتفعة فلا يحتاج التجار إلى ستر مخالفتهم بأى صورة من صور الغش والتدليس.

ولكن هؤلاء المشترين قليلون فأكثر المستهلكين يحرصون على الشراء بالثمن المحدد وكثيرون منهم لا يطمئن اليهم التجار. وحينئذ يلجأ هؤلاء الى الحيلة للهرب من أحكام القانون، سواء بالنقص فى الوزن أو الكيل، أو ببيع صنف آخر بدلاً من المطلوب أو بخلط صنف آخر أو بزيادة المواد بأشياء غريبة، كملء الدواجن بالماء أو بأرخص مواد الغذاء، إلى غير ذلك من طرق التدليس والغش.

وحينئذ يقع تحت طائلة مواد قانون العقوبات بشأن التدليس والغش وأحكام هذا القانون أشد صرامة وأسهل تطبيقا: أما صرامتها فظاهرة من مقارنة العقوبات التى نصت عليها، بالعقوبات المنصوص عليها فى قوانين التموين.

وأما سهولة تطبيقها فلأن لا حاجة فى ذلك إلى مراقبة عمليات البيع ووقوع البيع فعلا ثم إلى شكوى المجنى عليه، لأن مجرد حيازة الشيء المغشوش معاقب عليها بحكم القانون ، ويكفى لتطبيق حكمه مهاجمة التاجر فى مخزنه أو فى الطريق وضبط الشيء المغشوش المعروض للبيع سواء بيع فعلاً أو لم يبع.

لذلك كان أول همى فى وزارة التموين وضع منشور بوجوب المبادرة إلى تنفيذ أحكام قانون العقوبات. بشأن قمع التدليس والغش، باعتباره الأداة الفعالة لمكافحة مخالفات التسعير الجبرى وحجز الزاوية فى قوانين التأمين.

ويسوءنى أن أقول أن توصياتى هذه لم يعمل بها بصورة جدية.

توزيع السكر على المستهلكين.

١٦٤- حتى سنة ١٩٤٠ حين قامت الحرب العالمية الثانية، فأنشئت وزارة التموين، كان إنتاج السكر فى مصر يفى بحاجة البلاد، حيث كان الانتاج والاستهلاك فى حدود مايتى ألف طن. ولكن الاستهلال زاد بعد ذلك تدريجياً، لاسباب عدة أهمها زيادة عدد سكان القطر، ورفع مستوى المعيشة والاقبال على صناعة الحلوى ومشروبات عصير الفاكهة والمياه الغازية. وقد بلغت زيادة الاستهلاك عن الانتاج أخيراً ماية وعشرة الأف طن.

ولما عجز الانتاج فى السكر أصبح واجباً توزيعه على الأهلين بالبطاقات، شأنه فى ذلك شأن الكيروزين. ولكن تقدير مقررات الأسر من السكر خضع مع الوقت للأهواء، فزيدت مقررات الأسر ذات النفوذ زيادة فاحشة على حساب الأسر الفقيرة.

طلبت قائمة هذه المقررات فوجدت أمراً نكرا، حيث بان لى أن مقرر أحد رؤساء الوزارات ١٨٠ أقة شهرياً، ومقرر الثانى ..١ أقة ومقرر الثالث ٧٠ أقة، بينما مقرر زميلهم الهلالى باشا ٢٥ أقة فقط، وتبين لى أن أحد الأمراء اللاجئين يتقاضى ١٨٠ أقة شهرياً، وأن الأمراء الأميرات يتقاضون بين ١٠٠ و ١٥٠ أقة وأن من هؤلاء من يصرف مقرره الشهرى لبواب قصره بينما سيده مقيم فى الخارج أو توفى إلى رحمة الله، فكان لابد من وضع حد لهذه الفوضى.

لذلك رأيت أن يكون الحد الأقصى للأسرة الواحدة ثلاثين أقة. فإذا إحتاجت الأسرة إلى زيادة تقاضتها من سكر الطوارئ، الذى يزيد ثمنه قليلاً عن ثمن سكر التموين. وأن ينتفع بالوفر الناتج عن خفض مقررات الأسر الكبيرة لزيادة مقررات الأسر الصغيرة، التى لاتتجاوز مقرراتها أقتين ونصف أقة، والتى يصعب عليها دفع ثمن سكر الطوارئ.

كما رأيت سريان هذا النظام على أعضاء الأسرة المالكة، فوضعت قراراً بذلك، وأشرت بإبلاغة لناظر الخاصة الملكية، ليقدم بيانا للوزارة عن أسماء الأمراء والأميرات الغائبين والمتوفين.

وكنت من وقت لآخر أسأل عن رد ناظر الخاصة، فيقال لى أنه لم يصل إلى الوزارة بعد. ثم استقالت الوزارة ووقف تنفيذ القرار.

ولاشك أن تقاضى الأسر أكثر مما تحتاج إليه من السكر، كان عاملاًس من عوامل نشاط السوق السوداء. ولا أقصد بذلك أن الامراء أو رؤساء الوزارات أو كبار القوم كانوا يفيدون من زيادة مقرراتهم عن حاجتهم، وإنما الواقع أن وكلاءهم أو طهاتهم أو خدمهم وبوابى قصورهم كانوا يفيدون من هذه الزيادة وحدهم، بالاشتراك مع التجار من موردى السكر. فكان الطاهى مثلاً يوقع للتاجر باستلامه كل المقرر، بينما هو لايسحب منه إلا بقدر حاجة سيده. وما يفيض عن حاجته يقوم التاجر ببيعه فى السوق السوداء لحسابه وحساب الطاهى معاً، أما الامراء الغائبون أو المتوفون فكانت مقرراتهم كلها من نصيب السوق السوداء.

الوسطاء فى صفقات الحكومة

١٦٥- كثر الوسطاء فى عقد صفقات الحكومة فى العهود السابقة، فقرر الوزراء فيما بينهم على أن لايعقدوا أية صفقة بوساطة، وأن تكون المفاوضة بين الحكومة، وبين الشركات الموردة مباشرة، أو بينها وبين المستشارين أو السكرتيرين التجاريين فى السفارات والمفوضيات الأجنبية.

وكان هذا القرار الحكيم حصناً لى فى وزارة التموين ووزارة التجارة والصناعة، حمانى من هجوم الكثيرين من الوسطاء، على أن واحداً منها ظل يلاحقنى بطلباته مدة طويلة. وهو رجل يوغوسلافى فى الأصل، غادر بلاده وتجنس بالجنسية الأمريكية. فكان كلما سمع عن طلب لوزارة التموين حضر إلى عارضاً خدمته لاجابة الطلب، قائلاً أن تحت يده ملايين الجنيهات، وأن له فى أمريكا شركاء من كبار الأعمال على استعداد تام لتوريد ما

تحتاج إليه الحكومة من قمح أو دقيق أو سكر، ولتمويل أى مشروع من مشروعاتها الكبيرة.

ولما كثر تردده على الوزارة ضقت به ذرعاً، فأفهمته بأن الحكومة ترفض بتاتا التعامل بطريقة الوساطة، مالم يكن الوسيط من رجال إحدى السفارات. وحينئذ أجابنى بأنه فعلاً وزير مفوض للملك زوغو، وأن تحت يده تفويضاً منه فى توظيف أمواله بالطريقة التى يراها.

وأخيراً قلت له فى حزم بأن ليس لدى الوزارة الآن أى طلب يحتاج لوساطة، ورجوته أن يترك عنوانه لدى السكرتير حتى إذا ما احتجت إليه دعوته لمقابلتى، فخرج غاضباً ولم يعد إلى.

وأخيراً وصلنى خطاب خال من التوقيع، يحذرنى فيه كاتبه من معاملة هذا الرجل.

قمح الحيازة:

١٦٦- أصدرت وزارة الوفد قراراً بزيادة قمح الحيازة لتشجيع الزراع على زيادة المساحة المعدة لزراعة القمح. ولكن هذا القرار صدر بعد زراعة القمح بمدة فلم يعد ذا موضوع بعد. وكان المفروض نفاذه فى الموسم المقبل، فتقدمت لمجلس الوزراء بالاتفاق مع وزير المالية طالباً تفسير القرارا على هذا النحو.

و لكن رئيس الوزراء عارضنى بوجوب احترام القرار رغم فوات هدفه المقصود. وأيد معارضته بأن الزراع قد اطمأنوا إلى هذا السعر فدخل فى حسابهم، وأن هذا السعر قد يغريهم على توريد أكثر مما يجب عليهم توريده بحكم القانون وأنه لايجوز للحكومة على أية حال الرجوع فى قراراتها.

قضية سمير بشارة:

١٦٧- بينما كنت بباريس فى صيف ١٩٥١. اطلعت فى جريدة الأهرام على حديث للمرحوم حسين باشا فهمى، وزير المالية السابق ورئيس مجلس تنمية الانتاج القومى، يقول فيه أن السيد سمير بشارة كان قد عرض على فى وزارة التموين الصلح فى القضية المرفوعة منه على الوزارة فرفضت عرضه بشدة، وأن بعد استقالة الهلالى عرض سمير الصلح مرة ثانية فى وزارة سرى باشا، بوسطة كريم ثابت وزير الدولة، وأن الدكتور هاشم وزير الداخلية استدعى خلفى الأستاذ حسين الغمراوى إلى مكتبه، وطلب



صليب باشا سامى وإلى يساره إبراهيم باشا
فرج سكرتير عام حزب الوفد ١٩٤٨

منه فى حضور كريم ثابت تسوية القضية صلحاً، وأخيراً فإن الأستاذ الغمراوى رفض إجابة طلب الدكتور هاشم، استناداً إلى محاولة سبق رفض الصلح فيها.

ثم قرأت بعد ذلك فى الجريدة نفسها، رد السيد سمير بشارة على حديث حسين باشا فهمى، مؤداه أنه على حق فى دعواه وأن مستشار الرأى أيده فيها، وإنى كنت وقتاً مقتنعاً بوجوب الصلح فيها، ثم عدلت عن رأيى لسبب لم يتبينه.

ولذلك رأيت أن أروى هنا قصة هذه القضية.

لما شح إستيراد الصفيح مدة الحرب الأخيرة، أنشئ فى وزارة التموين مكتب للصفيح يضم كبار المستهلكين برياسة حسين باشا فهمى، تحت إشراف الوزارة التى أخذت على عاتقها معاونة المكتب فى مهمته.

وعرض سمير على المكتب استيراد كمية الصفيح بواقع ثمن الطن ٧٠ جنيهاً تقريباً ولما ورد الصفيح ادعى سمير أن سعر التكلفة للطن الواحد مبلغ ١٠٠ جنيه تقريباً، وطالب الوزارة بأن تدفع له الثمن بواقع هذا السعر.

ثم عاد سمير وعدل عن طلب الزيادة، وقبل تقاضى الثمن بواقع السعر المتفق عليه وتحرر بينه وبين الوزارة اتفاق بذلك.

ولكن سمير لم يلبث أن ادعى أن الوزارة لم تقم بتنفيذ هذا الاتفاق من جانبها.

وبذلك أصبح له الحق فى الرجوع فيه ومطالبة الوزارة بثمن الصفيح بواقع السعر ١٠٠ جنيه للطن، ويبلغ الفرق بين الثمنين حوالى أربعين ألفاً من الجنيهات.

وبعرض الموضوع على قسم الرأى بلجنة قضايا الحكومة، أفتى بما يؤيد دعوى سمير، حينئذ ملت إلى تسوية النزاع صلحاً. ثم عرض لى فى هذه الأثناء أن الوزارة ليست فى الواقع أصلية فى هذا النزاع، لأن الصفيح مستورد لحساب المستهلكين وهم الذين يقومون بدفع ثمنه، وأن الوزارة إنما هى واسطة التعاقد بين المستهلكين والمستوردين، لمعاونة الطرفين فى استيراد الصفيح بوسائلها الخاصة، وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً بين المستهلكين. ويترتب على ذلك أن يكون المستهلكون ممثلو مكتب الصفيح- طرفاً فى الصلح لأنهم وحدهم أصحاب المصلحة الحقيقية فيه والملزمون وحدهم بدفع ثمنه. ولذلك استطلعت

رأى حسين باشا فهمى رئيس المكتب فى الموضوع، فقرر لى أن المستهلكين لا يقبلون بأية حال أن يدفعوا ثمناً يزيد على السعر المتفق عليه وقت التعاقد وقدره ٧٠ جنيها.

وحينئذ قررت رفض طلب الصلح والسير فى الدعوى، على أن تدخل الوزارة مكتب الصفيح خصماً ثالثاً فيها ليكون الحكم فى مواجهة مع إخلاء الوزارة من كل مسئولية.

وفى الأثناء كثرت وساطة كريم ثابت دون جدوى، لانهاء النزاع صلحاً بين سمير والوزارة

وعن ذلك يبين أن تصرفى كان سليماً، وأن مسعى سمير وكريم ثابت فى الصلح بين الأول والوزارة مباشرة، ووقوع هذا الصلح فعلاً، كان لاشك ضاراً بمصلحة الحكومة.

شركة السكر ووزارة الهلالى:

١٦٨- كانت أكثر متاعب وزارة التموين مع شركة السكر. من ذلك امتناعها عن تقديم المولاس لشركة كوتسيكا لتقطير الكحول، وعن تقديم الكحول لها لصناعة الخل، واشترط توريد حامض الكربون مع السكر لشركات المياه الغازية، وغير ذلك من المخالفات التى كانت وزارة التموين تبلغها للنيابة بمجرد تقديم الشكوى وتحقيقها بمعرفتها.

وضاقت الشركة بوزارة الهلالى وأرادت أن تحرجها بحدث تضطرب له البلاد فأبلغت الشركة الوزارة، قبل الموعد المحدود لتسليم المقرر الشهرى للسكر بيوم واحد، بأن ليس لديها فى مخازنها ما يفى بصرف هذا المقرر، وأنها سوف تضطر إلى الامتناع عن التسليم. وهذه هى المرة الثانية التى تقوم فيها الشركة بهذا الاجراء. الشاذ.

وكانت لجنة التموين العليا منعقدة بطريق المصادفة فى ذلك اليوم للنظر فى المسائل المعروضة عليها، ومنها الإذن لشركات الحلوى والمياه الغازية فى استيراد حاجتها من السكر مباشرة تلافياً لشكواها من شركة السكر. ولعل ذلك كان الباعث للشركة على محاولة تهديد الوزارة بالامتناع عن تسليم المقرر الشهرى.

وبعد أن انتهت اللجنة من نظر المسائل المعروضة عليها واصدار قراراتها فيها، ومنها الاذن للشركات المشار إليها باستيراد حاجتها من السكر مباشرة، عرضت على اللجنة مسألة امتناع شركة السكر عن التسليم المقرر فى موعده وطلبت صدور قرار بالاستيلاء على شركة السكر. وحينئذ خضعت الشركة وأجابت طلب الوزارة.

وكيل وزارة التموين:

١٦٩- كانت وزارة سرى باشا قد احالت الاستاذ وكيل الوزارة إلى المعاش فرفع دعواه على الوزارة أمام مجلس الدولة، ثم قضى له المجلس بإلغاء قرار الاحالة إلى المعاش، وبتعويض قدره ألفان من الجنيهات، ثم بالفرق بين المرتب والمعاش مدة انقطاعه عن وظيفته.

وزارنى الأستاذ فى مكتبى بوزارة التجارة والصناعة طالباً تنفيذ قرار المحكمة الادارية بعودته إلى وكالة وزارة التموين، وكان باقياً لاحالته إلى المعاش لبلوغه سن التقاعد أربعة أو خمسة شهور.

وكنت راغباً فى إجابة طلبه رغم أن مكانه كان مشغولاً بوكيل آخر، ولم تجد الحكومة وكالة أخرى لنقله إليها، ولم يكن من المستطاع إحالته إلى المعاش مرة أخرى.

وكانت هناك جملة عوامل تدعونى إلى إجابة طلبة، منها الاحترام الواجب لأحكام مجلس الدولة، وتحقيق الترضية الأدبية للأستاذ فى عودته إلى الوظيفة، وأخيراً كون المدة الباقية له فى الخدمة قصيرة، يمكن صرف مرتبه عنها من اعتماد تنفيذ الأحكام، ولو لم يكن فى ميزانية الدولة أعتماد خاص بوظيفة وكيل ثان لوزارة التموين.

ولذلك أمرت بإعداد مكتب للأستاذ وأعد فعلا، ثم شرعت فى توزيع أعمال الوزارة على الوكيلين والوكيل المساعد.

وقد رحب الوكيل والوكيل المساعد بعودة الأستاذ فاطمأن بالى من هذه الناحية ولكن كثيرين من موظفى الوزارة بمجرد أن علموا بعودته ثاروا وتقدموا إلى بالشكوى تلو الأخرى، معددين فيها الأسباب التى قد تحول دون اطمئنانهم إلى عودته. ومن هذه الأسباب أن فى التحقيقات التى أجريت مع الأستاذ شهد بعضهم لصالحه وشهد البعض الآخر ضده، وأنهم لذلك يخشون إذا ماعاد إلى وظيفته أن يمالئ الأولين ويضطهد الآخرين، وأنه حين أحيل إلى المعاش اشتغل بالمحاماة ووكل فى قضايا خصوم الوزارة ضد الوزارة طعن فيها على بعض موظفى الوزارة، متهماً إياهم بأمور تمس أمانتهم وكفايتهم، وأنه أخيراً وكل عن بعض الطوائف من التجار وأصحاب المصانع، وكان يحضر عنهم فى لجان الوزارة معترضاً على تصرفاتها قبل موكلين وأنه يخشى تبعاً لذلك أن يظل فى وظيفته متأثراً بهذه الوكالة.

وفى الاثناء زارنى الاستاذ للمرة الثانية مستعجلاً البت فى أمره، فقلت له إن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت تمهيداً لعودته، وصارحته بشكاوى بعض موظفى الوزارة، فثار الاستاذ فى حديثه معى على هؤلاء الموظفين وطعن فيهم بأشد الطعون وحينئذ أدركت على الفور صدق شكوى الموظفين وما سوف يصيبهم من غضبه إذا ما عاد إلى الوزارة، وبخاصة بعد أن صارحة بشكواهم منه وأخيراً زارنى محاميه صديقى الأستاذ مصطفى مرعى، فعرضت عليه الموقف ثم اتفقنا على أن يعين موكله وكيلاً لاحدى الوزارات الأخرى، باعتبار أن فى ذلك ترضية كافية له واجابة لقرار مجلس الدولة. ولما عرضت الأمر على رئيس الوزراء، وافق عليه وقال لى بأن وكالة وزارة السودان سوف تخلو قريباً تنفيذاً لقانون إلغاء الأستثناءات وأنه سيعينه فيها بمجرد خلوها من شاغلها. ورحبت بهذا التعيين، لأن الأستاذ وكيل الوزارة كان قبل ذلك خبيراً تجارياً لمصر فى السودان، عالماً بشئونه على اتصال بأهله.

ولكن ظهر بعد ذلك أن قانون إلغاء الاستثناءات لايمس وكيل وزارة السودان، فوقفت المسألة عند هذا الحد.

وفى الأثناء أرسل إلى الأستاذ كتاباً من ثمانى عشرة صفحة، هاجمنى فيه بعنف مهدداً برفع الدعوى على بالذات.

وبعد ذلك استقالت وزارة الهلالى، فعين الأستاذ وكيلاً لوزارة التموين لبضعة أيام، أحيل بعدها إلى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد، وانتهت المسألة بهذا الحل.

تلك هى قصة الأستاذ التى كانت سبباً لحملات بعض الصحف على وبخاصة جريدة الأساس، وكانت سبيلاً فى الوقت نفسه إلى الدس بينى وبين بعض الوزراء من أصدقاء الأستاذ. وإذا كانت تلك الحملات لم تثر عندى أى اهتمام، وتلك الدسائس لم تلق أذاناً صاغية من الوزراء، فلأن حقائق الأمور لم تكن خافية على الناس.

وكان مما نشرفى الصحف أنى تعمدت وقف تنفيذ حكم مجلس الدولة لعدم اكتراثى بوجوب احترامه، وأنى تأثرت بحدة حديث الأستاذ معى، لمساسه بى شخصياً وليس مراعاة للمصلحة العامة.

كان مما دس في حقي أني أردت بإقصاء الأستاذ ارضاء المهندس أحمد عبود، لأن الأستاذ كان عدواً لدوداً له عندما كان وكيلاً لوزارة التموين ولأني كنت أمالئ هذا المهندس فأردت الانتقام من الأستاذ، ولأنه طعن في دفاعه أمام مجلس الدولة في صديقي الرئيس حسين سرى، الذى كنت وزيراً في وزارته وكان في الوقت نفسه عضواً في مجلس ادارة شركة السكر.

وكان المرحوم الهلالى أول من يعلم أن علاقتى بشركة السكر كانت على أسوأ حال، وأنى كنت السبب المباشر في إخفاق محاولة عبود باشا احراج وزارته بوقف صرف مقرر السكر الشهرى، أملاً في إحداث اضطراب في البلاد يكون من شأنه إسقاط الوزارة، تلك المحاولة التى أحبطتها مرتين كما قدمت.

في وزارة الخارجية في سنتي ١٩٤١، ١٩٤٢

وزارة الخارجية في ١٩٤١:

١٧٠- كان حسين باشا سرى يجمع في وزارته الأولى بين الرياسة ووزارتي الداخلية والخارجية. وفي سنة ١٩٤١ تخلى عن وزارة الخارجية وعهد بها إلي.

وكانت الحالة الدولية غير مستقرة والحالة في مصر مضطربة.

كنا لا نزال في بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت كفة المحور فيها لاتزال راجحة وموقف الحلفاء في يد القدر.

وكان موقف مصر في غاية الدقة فأرضها محتلة بالحلفاء وجيوش المحور تحاول فتحها من الغرب وتضرب بطائراتها الأسكندرية والقاهرة. وظلت جيوش الطرفين مدة طويلة في برقة ومصر بين المد والجزر حتى موقعة العلمين، والتى كتب فيها النصر للحلفاء في مصر كما كتب النصر للروس في ستالينجراد ولامريكا في اليابان وبذلك بدأت هزيمة المحور وانتهت بأبشع صور الخذلان التى عرفها التاريخ حتى الآن.

وقد بهرت انتصارات المحور الأولى أهل مصر، فكان كثيرون منها يقدرون له النصر في النهاية، وكان من هؤلاء من يرجونه أملاً في أن يكون فيه الخلاص من براثن الاستعمار، وكان منهم من يخشونه خشية المستجير من الرمضاء بالنار، ثم كان آخرون يقدرون النصر في النهاية للحلفاء، وكان من هؤلاء من يرون دخول مصر في الحرب إلى جانب



صليب باشا سامى وزير الخارجية فى وزارة حسين سرى الثانية
ألناء مقابلته مع المندوب السامى اللورد لندى فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤١

الحلفاء، ليكون لها مقعد بينهم فى مؤتمر الصلح، للمطالبة بجلاء الغاصبين عن أرضها. ومنهم من يرون تجنيب مصر ويلات الحرب بأية حال وفى حدود المستطاع(١).

وكان من نتيجة تضارب آراء المصريين على هذه الصورة، أن إختل ميزان السياسة فى مصر حتى سنة ١٩٤٢ على الأقل (٢).

(١) أما عن فكرة حياد مصر فينبغى الأشارة إلى أن البارون «فيتخند روف» سفير المانيا فى القاهرة كان أول من دعا للفكرة، وقد تبناها الايطاليون أيضاً، الا أن المعاهدة الانجليزية- الايطالية قد جعلتهم يروجون للفكرة على استحياء على نحو ما أشارت إليه الوثائق البريطانية.

Fo : 407/222:No: 55:Lampson to Halifax, Des, 13,1938 Tel. No: 1318s

ويرى فريق آخر أن على ماهر هو الذى رفع شعار تجنيب مصر ويلات الحرب ويرجع هذا إلى أنه لم يكن بمقدور، وزارته أو أى وزارة أخرى أن تتحدى انجلترا بشكل سافر، ومن ثم فإن تبنيه فكرة حياد مصر يمكنه من الاحتفاظ بمقاليد الموقف بيده، فلا هو أيد بريطانيا لكى يستعدى المحور، ولاجاهر بتأييده للمحور فتنقلب عليه بريطانيا. انظر عاصم الدسوقى: مصر والحرب العالمية الثانية معهد البحوث والدراسات الغربية- القاهرة ١٩٧٦، ص ١٦٦-١٦٧. ويرى فريق ثالث أنه كان لعبد الرحمن غرام- وزير الاوقاف فى وزارة على ماهر الثانية- رأى معارض لما كانت تتجه إليه نية حكومة على ماهر بعدم دخول مصر الحرب بدعوى «أنها حرب لاناقة لنا فيها ولا جمل». ورغم أن الوزارة كلها- عدا عبد الرحمن عزام- قد وافقت على اعلا ن الحرب، إلا أن اقتنا ع على ماهر بوجهة نظر عزام وتشيعه للفكرة، كان من أثره أن تراجعت الوزارة عن قرارها: أنظر جميل عارف: صفحات من المذكرات السرية لعبد الرحمن عزام: ص٢٥٢ وما بعدها.

(٢) تبنى الحزب السعدى فكرة دخول مصر الحرب، ولم يكن ذلك التوجة من الحزب ليصدر عن ولاء لبر يطانيا أوممالأة لها، وإنما ظناً من قادته بأن اشتراك مصر فى الحرب سيفيد قضية الأستقلال، ذلك أن سلبية مصر فى الدفاع عن أرضها كان يعنى تسليماً ضمنياً بمسئولية بريطانيا فى الدفاع عنها. بالاضافة إلى أن إشتراك مصر فى الحرب سوف يمكنها من الاشتراك فى مؤتمر الصلح والدفاع عن قضيتها واستصدار قرار يحقق أهدافها الوطنية. وكان السعديون يرون بأن قيام مصر بمساعدة بريطانيا دون اعلانها للحرب يجعلها ميداناً للحرب. ولقد تفرد السعديون بالدعوة للفكرة مما كان يتعارض مع سياسة القصر حليفهم الرئيس. بيد أن هذا التعارض من الناحية العملية لم يكن ليؤثر على جوهر العلاقة بين الطرفين. فعلى الرغم من تشيعهم للفكرة، إلا أن صلابتهم فى الدفاع عنها كان أمراً مشكوكاً فيه. فلقد عمدوا إلى المواءمة بين أعتناقهم للفكرة والمشاركة فى السلطة فهم وإن استقالوا من وزارة حسن صبرى لرفضها إعلان اشتراك مصر فى الحرب، إلا أنهم شاركوا من قبل فى وزارة على ماهر الثانية، ومن بعد شاركوا فى وزارة حسين سرى الثانية رغم رفض رئيس الوزراء الأستجابة لمطالبهم فى اعلان الحرب كشرط لاشتراكهم فى الوزارة، ومما يؤيد هذا الرأى أيضاً أن أحمد ماهر لم يعلن دخول مصر الحرب إلا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ أى بعد توليه الحكم بما يربو على الشهور الأربعة. انظر الدكتور سامى أبو النور المصدر السابق ص ١٧٩- ص ١٠٨



صليب باشا سامى وزير الخارجية فى مقابلة مع الشيخ
مصطفى المراغى شيخ الأزهر الشريف فى يناير ١٩٤٢

فكان الملك فاروق يقدر فوز المحور أو يحبذه ويرجوه، غير حافل بالنتائج التى قد تتمخض عنها سياسته، إذا ما كبا الجواد الذى راهن عليه، غير مدرك ما سوف يحل بمصر لو فاز هذا الجواد، وكان يؤيده فى هذه السياسة بعض رجاله الذين يتطلعون إلى الحكم، أو ولذلك كان موقف الرئيسين صبرى باشا وسرى باشا من أدق المواقف ولذلك أيضاً ولى الاثنان وزارة الخارجية بالاضافة إلى رياسة الوزاء .الذين لاتسعهم فخالفته فى الرأى[1].

وكان الفريق الأكبر من سياسة مصر الذين تولوا الحكم مدة الحرب على غير رأى الملك، مقدرين خطورة سياسة مقتنعين بأنه إنما يغامر بمصلحة البلاد.

ولذلك كانموقف الرئيسين صبرى باشا وسرى باشا من أدق المواقف ولذلك أيضاً ولى الأثنان وزارة الداخلية بالأضافة ألى رياسة الوزراء.

ضرب القاهرة بطائرات المحور:

١٧١- كانت طائرات المحور تضرب الأسكندرية من وقت لآخر ويبدو أن ذلك كان من مقتضيات الحرب، إلا أن هذه الطائرات كانت تقذف بقنابلها أحياء المدينة ولم تقصر ضربها على الاهداف العسكرية فيها، وكانت حجة المحور فى ذلك أن من الصعب التفرقة بين هذه الأهداف وتلك الاحياء، لتغلغل قوات الجيش البريطانيى فى الآونة الأخيرة، ولأن المدينة بجميع أحيائها كانت تقوم بتموين جيوش الحلفاء.

بعد ذلك ضربت طائرات المحور القاهرة، ولما احتجت على ذلك لدى وزراء الدول التى تمثل المحور فى مصر، اشترطت دول المحور للامتناع عن ضرب القاهرة إخلاء القوات البريطانية من منطقتها.

وسعت وزارة الخارجية لدى الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الشرط دون جدوى، لان هذه الحكومة اصرت على بقاء جيشها فى القاهرة طول مدة الحرب، لأنها، حلقة الاتصال بين منطقتى الحرب فى الشرق والغرب.

كان لابد إذن لهذه المشكلة من حل، لايعلق نفاذه على شرط حكومتى المحور، ولايتوقف على رضاء الحكومة البريطانية، وقد هدانى التفكير إلى هذا الحل.

---

(١) وتكشف الوثائق البريطانية عن تبنى القصر سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب مما عبر عنه فاروق للسفير البريطانى سير مايلز لامبسون من أن «واجبه كملك لمصر يقتضى منه ألا ينحاز فى الحرب إلى الجانب الخاسر، فعلق لامبسون على ذلك بقوله «بأنه على مصر أن تسبح معنا أو نغرق معاً».
FO: 407/224:NO:55: LAMPSON TO HALIFAX, JUN, 16,1940, NO:536.

أعددت مذكرة لإبلاغها لدول المحور، قلت فيها أن جيوم الثانى امبراطور المانيا حرم على جيوشه فى الحرب العالمية الأولى ضرب المدن العامرة بالكنائس لما تضمه من رفات رسل المسيحية وشهدائها، ولما تحويه من التحف النفيسة والآثار، وقطع الامبراطور عهداً على قواده بأن لايمسوا بالأذى مدينتي روما وفنيسيا بالذات، وأن موسولينى زعم فى الحرب العالمية الثانية أنه حامى الاسلام العامل على خيره المحقق لنهضته، وأن هذا وذاك لايتفق مع ضرب المحور بطائرته مدينة القاهرة العامرة بألف مسجد من أروع الآثار، يضم بعضها قبور أسرة نبى الاسلام والكثيرين من خلفائه والائمة الاعلام.

ثم دعوت ممثلى الدول العربية وطالبتهم بأن يعد كل منهم مذكرة على غرار مذكرتى لتقديمها لممثلى الدول النائبة عن حكومتى المحور.

وكان ذلك فوزاً عظيماً لسياسة الحكومة المصرية حيث لم يمض أسبوع على تقديم مذكرة مصر ومذكرات الدول العربية، حتى أذاع راديو روما بأن الطائرات الايطالية لن تضرب سوى الأهداف الحربية فى مدينة القاهرة.

وبعد ذلك انقطع ضرب المحور لمدينة القاهرة اطلاقاً.

تمويل المفوضيات المصرية أثناء الحرب.

١٧٢- كان هذا التمويل إحدى مشكلات وزارة الخارجية. كانت لنا مفوضيات فى أوروبا الوسطى وفى البلقان حالت الحرب دون إمدادها بالمال، إلا بالنذر اليسير الذى كانت تجود به علينا الحكومة الانجليزية بقبول حوالته إلى تلك البلاد.

وكان أكره ماتكرهه هذه الحكومة تمثيلنا السياسى فى الخارج، لمافيه من مظهر الاستقلال، ولذلك كانت جد شحيحة فى قبول تلك الحوالات. كان اعتماد تلك المفوضيات يقرب من ثلاثين ألفاً من الجنيهات شهرياً، فكانت الحكومة البريطانية لاتقبل حوالة أكثر من ثمانية الآف جنيه. وكنا كلما طلبنا المزيد اشارت علينا بإلغاء تلك المفوضيات.

وكان يصلنى من وقت لآخر شكاوى موظفى المفوضيات، يقولون فيها بأنهم مضطرون إلى تناول وجباتهم فى مطاعم الشعب، وإلى قطع المسافات الطويلة على الأقدام. وكنت أحس بضيق ذات يدهم وأثره فى نفوسهم وكرامتهم وكرامة بلادهم،

ولكننى ظللت عاجزاً عن إسعافهم، إلى أن هيأت لى الظروف مفاجأة حلاً لهذه الأزمة الخطيرة.

زارنى يوما مامسيوبروز وزير سويسرا المفوض وهى الدولة التى كانت ترعى المصالح الإيطالية مدة الحرب. وكنت أقدر هذا الرجل لكياسته فى معالجة الشئون السياسية زارنى ليشكو لى من سوء معاملة الإيطاليين فى معتقلاتهم. وبينما هو يحدثنى فى هذا الموضوع شرد تفكيرى إلى مسألة تمويل المفوضيات، فدار بينى وبينه الحديث الآتى:

أنا - وكيف نمول هؤلاء المعتقلين.

هو - يصلنى المال حوالة من الحكومة الإيطالية، على أحد المصارف فى سويسرا، وهذا المصرف يحوله الى على أحد البنوك فى مصر.

أنا- وما مقدار ما يحول لك شهرياً.

هو- حوالى ثلاثين الفاً من الجنيهات، وهو بالضبط المبلغ المطلوب للمفوضيات،

أنا- وما مقدار نفقات هذا التحويل.

هو - هذا يختلف باختلاف السوق المالية، فقد يبلغ ذلك حينا خمسماية جنيه، وقد يبلغ حيناً أقل أو أكثر من ذلك بقليل.

أنا- وما رأيك إذا هونت عليك الأمر، بسرعة التمويل والقصد فى نفقاته.

هو - وكيف ذلك

آنا- حين يحول المال لسويسرا يسلم لوزيرنا المفوض فيها، ونحن ندفع لك قيمته هنا على الفور ونوفر لك نفقات التحويل.

هو- هذه خدمة كبيرة تؤديها لهؤلاء الإيطاليين المساكين فى مصر، لأن المبلغ المحول لا يكاد يكفى بحاجتهم، ولأنه كثيراً ما يرد متأخراً فتضيق الحال بذويهم.

وأثر هذا التحويل عقدنا الاتفاق، ووافق عليه الدكتور، عبد الحميد بدوى وزير المالية على الفور، قبل أن يبلغ أمره إلى السفارة البريطانية فتضع العراقيل فى سبيله.

بذلك وفرنا المال لمفوضياتنا فى الخارج، فكان يصلها المال من سويسرا مباشرة وأعفينا رجالها من التردد على مطاعم الشعب وأنقذنا سمعة مصر.

ولكن هذا الأتفاق لم يدم طويلاً، حيث ألغى فى إحدى الوزارات اللاحقة.

قطع علاقتنا السياسية باليابان:

١٧٣- لما دخلت اليابان الحرب إلى جانب المحور قطعنا علاقاتنا السياسية بها فاستشاط وزيرها المفوض غضباً. ولم يكن ذلك لأن لبلاده مصالح هامة فى مصر، أو لأن الجالية اليابانية كبيرة يخشى من اعتقال رجالها ووضع أموالهم تحت الحراسة. وإنما لأن قطع العلاقات السياسية يحرمه ورجال المفوضية من التجسس على الحلفاء لحساب المحور فى مصر، التى كانت فى ذلك الوقت من أهم مناطق الحرب.

وبعد أن أعلنت الوزير بقرار الحكومة المصرية بقطع العلاقات السياسية ومنع اتصاله بحكومته بالشفرة طلب مقابلتى ثم أبلغنى دهشته حكومة لقرار الحكومة المصرية، ثم قال لى فى حدة« ألا تعلمون أن غواصاتنا وصلت إلى البحر الأحمر» وحينئذ رددت عليه بأنى أذنت له بالمقابلة ، ظناً منى أنها مقابلة شخصية أراد بها أن يودعنى قبل سفره، أما أن يقابلنى ليحدثنى باسم حكومته عن احتجاجها على تصرف الحكومة المصرية ويهددها بأى صورة ما، فهذا مالا أقبله إطلاقاً لأنه لم تعد له أية صفة عندى بعد إبلاغه بقرار قطع العلاقات السياسية وإن كان لحكومته بعد ذلك أى شأن مع الحكومة المصرية، فيجب أن يكون ذلك عن طريق الدولة التى ترعى مصالح اليابان وفقاً للتقاليد الدولية أما تهديد الحكومة المصرية بوجود الغواصات اليابانية فى مياه البحر الأحمر فهذا ليس من شأنه أن يزعجها فى شىء، لأن ذلك إنما يهم حكومات الحليفات، وأنه ليس على كل حال من حسن السياسة أن يبلغنى أمراً له مثل هذه الخطورة على سبيل التهديد. بينما قد يفيد من الحلفاء إن لم يكونوا على علم به.

ولما أحرج الوزير بررلى هذا اعتذر لى بأن قرار الحكومة المصرية كان مفاجأة له وأنه لم يعد له عدته من قبل، وأنه يرجونى الإذن له بمخاطبة حكومة بالشفرة، ولو لمرة واحدة لابلاغها هذا القرار وتلقى الرد عليه فرفضت. وحينئذ أخرج من حافظته صورة برقية بالحروف اللاتينية، قائلاً أنها تتضمن أسماء موظفى المفوضين طالباً الأذن بارسالها، فطلبت أن استبقيها مدة أربع وعشرين ساعة، ولكنه أبى وانصرف قائلاً أنه ما كان يعتقد أنى سيىء الظن به إلى هذا الحد.

وقد أبلغنى السفير الأمريكى ومسترهاريمان بعد ذلك أن حرصى من عدم الأذن لوزير اليابان بإرسال برقيته كان فى محله، لأن لليابان شفرة بالحروف اللاتينية وأنهم يخفون أخبارهم فى صورة أسماء للناس.

موقعة العلمين وإمداد قوات الحلفاء بالعتاد الحربي في مصر

١٧٤- زارني مستر كيرك سفير أمريكا بصحبة مستر أفريل هاريمان، وقال لي أن الأخير حضر الى مصر مبعوثاً خاصاً من قبل حكومته، للإشراف على تفريغ شحنات بواخر الحلفاء من الأسلحة والذخيرة الأمريكية في خليج السويس.

ولم يكن مستر هاريمان قد جاوز الحلقة الثالثة فأبلغته للمرة الأولي، وكانت كل الدلائل في حديثه تشعر بأنه سوف يكون من رجالات أمريكا الأفذاذ، وقد كان ذلك الرجل فعلاً وكان بعد ذلك حاكما لمقاطعة نيويورك.

قال لي مستر هاريمان أن أسطولاً من البواخر يحمل عتاداً حربياً هائلاً في طريقه إلى خليج السويس، وعلى رأس هذا الأسطول الباخرتان العظيمتان كوين ماري وكوين اليزابيث، وأنه يخشى على هذا الأسطول وبخاصة على هاتين الباخرتين من طائرات المحور، وأنه جاء خصيصاً بأمر من رئيس الجمهورية للإشراف على تفريغ شحنات الأسطول، وأنه يهمه إجراء ذلك في ليلة واحدة أو ليلتين على الأكثر، وأنه لذلك يطلب معاونة الحكومة المصرية له في مهمته، بإخلاء جميع الأرصفة في ميناء السويس وعلى بعض جسور القناة مسافة طويلة ثم إعداد القطارات الكافية لنقل المهمات بمجرد إرسائها على الأرصفة والبر.

ثم قال لي أنه يعلم تماما أنها مهمة شاقة وتكليف بما فوق الطاقة، ولكنها الضرورة وللضرورة أحكام.

وبمجرد انصرافهما قصدت إلى وزير المواصلات المرحوم الأستاذ أحمد خشبة وأبلغته رسالة مستر هاريمان، فاتصل بصديقي المهندس طراف بك على مدير عام مصلحة السكك الحديدية، الذي طلب أن يحدثني مباشرة فسلمني الوزير سماعة التليفون وإذا بصديقي طراف يستجوبني قائلاً: ولماذا لم يحضر السفير والمبعوث إلي، وما شأن وزارة الخارجية في ذلك، وهل المصلحة قصرت في أداء واجبها. وحاولت أن أفهمه أن البروتوكول يقضي بأن يكون إتصال الدول ببعضها عن طريق وزارة الخارجية وأني مجرد وسيط في الأمر.

وأخيراً تم التفريغ والشحن والنقل على أحسن حال بفضل صديقي طراف. ولم يترك حديثه أي أثر في نفسي لثقتي بطيبة قلبه وسلامة نيته.

ولم يكن الحلفاء حينئذ فى حاجة إلى الجيوش، وإنما كانوا فى حاجة ماسة إلى السلاح والذخيرة. وقد كان إمدادهم بها من أهم أسباب إنتصارهم فى موقعة العلمين.

ترقيات موظفي الوزارة وترقية الأستاذ حسن يوسف.

١٧٥- قدمت للقصر قائمة ببيان الترقيات والتنقلات المزمع إجراؤها بين موظفى الوزارة ولكن ديوان الملك سكت عن الرد على مدة طويلة، فاتصلت بالمرحوم أحمد باشا حسنين[١]، الذى أفهمنى بأن الملك غير راض عن ترقية الأستاذ حسن يوسف [٢]، وبما أن اسم الأستاذ وارد فى رأس القائمة فقد رفض الملك الموافقة عليها، وأشار على برفع أسمه من القائمة وحينئذ يضمن لى موافقه الملك، ولكننى أصررت على ترقية الأستاذ حسن يوسف، فتعطلت ترقية سائر الموظفين الذين كانوا يترقبون هذه الترقية دون ما مبرر لهذاالتعطيل.

وأخيراً بعث لى أحدهم بقصيدة يشكون فيها على لسان القريص بعبارات مؤثرة سوء حالته خوانه، محدداً الآلام التى قاسوها عدة أيام كأنها أكثر من عام.

فبعثت بالقصيدة لحسنين باشا راجيًا عرضها على الملك، والظاهر أن رئيس الديوان تمكن أخيراً، فى ساعة من ساعات الرضا، من الحصول علي موافقة الملك على ترقية الأستاذ حسن يوسف، فنفذت الترقيات فى الحال بعد ذلك خلت وظيفة مدير الإدارة العربية بديوان الملك[٣]، وطلب إلى حسنين باشا أن أرشح لها أحد موظفى وزارة الخارجية، فأشرت عليه بتعيين الأستاذ حسن يوسف فيها، فذعر رئيس الديوان قائلاً إن فى ذلك تحديًا لإرادة الملك، فأجبته بأنى وقد استشارنى فقد أخلصت له فى الاختيار، وهو وشأنه بعد ذلك فى قبول ترشيحى أو عدم قبوله.

---

(١) أحمد باشا حسنين رئيس الديوان الملكى

(٢) حسن بك يوسف وكيل الديوان الملكى ، وكان قبل ذلك يعمل فى وزارة الخارجية.

(٣) وكان يتبع ديوان الملك مجموعة من الإدارات تضم الإدارة العربية والتى تتولي إعداد الأوامر والمراسيم الملكية،الإدارة الإفرنجية وتقوم بإعداد ملخصات لما ينشر فى الصحف والمجلات الأجنبية وما ينشر عن مصر فى الخارج وكذا تتولى أعمال الترجمة، إدارة الأوسمة وتقدم بإعداد البراءات للأوسمة والنياشين والرتب والألقاب؛ إدارة التوقيع وتتولي الإشراف على شئون مجلس البلاط =

دهشت بعد ذلك حين أبلغنى أن الملك وافق على ترشيحى. ثم دهشت أكثر حين علمت أن الأستاذ لم يلبث أن رقي بعد ذلك بقليل إلى وظيفة وكيل الديوان الملكى.

محطة الإرسال :

١٧٦ـ يقال أن الأنجليز كشفوا عن وجود محطة إرسال فى قصر عابدين فطالبوا رئيس الوزراء بانتزاعها، مهددين بمهاجمة القصر وانتزاعها منه بالقوة ، واضطر سرى باشا إلى انتزاعها بنفسه فكان ذلك من أهم اسباب الجفاء بين الإنجليز والملك وبين الأخير وسرى

بدويان في الصحراء

١٧٧ ـ شكا الملك لرئيس الوزراء من أنه لايدرى شيئا عن شئون الحرب، بينما هى واقعة فى بلاده وهوسيد هذه البلاد. وظن سرى باشا ان الفرصة قد سنحت للتقريب بين الملك والحلفاء، وإزالة اسباب الجفاء بسبب حادث محطة الإرسال فطلب الى الأنجليز ان يكاشفوا الملك بخطط الحرب فى الصحراء الغربية ، فأوفد وا قائداً من قوادهم مرحباً برغبة جلالته، مذيعاً له سراً من أهم اسرار الحرب ألا وهو شروع الحلفاء فى القيام بهجوم عام يوم كذا .

ولا أظن ان القائد قد صدق فى بلاغه ، لأنى اعتقد ان الأنجليز ليسوا بهذه السذاجة بحيث يفضون بأسرارهم الحربية الخطيرة.

كان من المفروض عقلاً ان زيارة الجنرال للملك كانت مجرد تمثيلية اريد منها جس النبض فى صورة إجابة الطلب، لأنه من غير المعقول ان يعلن القائد عن خطته الحربية قبل الموقعة ..

= وإعداده، إدارة الحسابات والمستخدمين تتولى إعداد ميزانية الديوان وصرف المخصصات لاعضاء الأسرة المالكة وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم « عدا ديوان الخاصة والأوقاف الملكية» الى جانب ذلك فكانت هناك إدارة المحفوظات والألتماسات إلى جانب ثلاثة دواوين اخرى هى ديوان كبير الأمناء، ديوان كبير الياروان «ا لحاشية العسكرية» وديوان الخاصة الملكية والأوقاف الخصوصية ثم مجلس البلاط والذى يتولى الفصل فى المنارعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة. انظر : سامى أبو النور «دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦)؛ ص ١٠ ـ ١٢

يحكى ان الجنرال ولنجتون القائد الانجليزى الشهير قاهر نابليون فى موقعةووترلو، قد طلب إليه قواده ان يصدر لهم اوامره ليلة إحدى الوقائع الكبرى، التى خاضها ضد الجيوش الفرنسية فى شمال اسبانيا ، فكان جوابه بأنه سيصدر اوامره صباح الغد خشية ان تذاع خطته للأعداء ، ثم أضاف الى ذلك معتذرا فى صورة طريفة بأنه لن يبوح بخطته لنفسه خشية ان تذاع .

ويقال أن الأنجليز عثروا فى الصحراء الغربية على اثنين البدو، يحملان كتاباً من سفيرا فرنسايشير فيه إلى هذا الهجوم وموعده.

وزارة سرى باشا فى كفة الميزان

١٧٨. وكان لهذه الواقعة بعد حادثة محطة الإرسال، اثرها فى علاقة سرى بالملك ثم بعلاقة الأثنين بالانجليز وحينئذ اتجهت نية الملك إلى إقالة وزيرة ، واتجهت نية الأنجليز إلى إسناد الوزارة الى رجل أقوى نفوذاً منه على الملك ..

ووصل الى علم سرى فعلاً ان الملك يجتمع فى عائمة كبير من رجال الدين[١] بأحد رؤساء الوزارة السابقين وبرئيس مجلس الشيوخ، وأن رأى الملك قد استقر لى إسناد الوزارة إلى الأخير ، على ان يقوم الأول بتولى دفة الحكم بالفعل .

وفى الوقت نفسه عقد الانجليز النية على إسناد الوزارة إلى زعيم الوفد السيد مصطفى النحاس .

ولكن كلا الطرفين أرجأ تنفيذ خطته إلى حين، وقام الملك برحلة صيد إلى وادى الرشراش. حتى إذا ما وقعت حادثة قطع العلاقات السياسية مع حكومة فيشى عاد الملك إلى القاهرة فوراً وهيأت الفرصة له لتنفيذ خطته.

قطع العلاقات السياسية مع حكومة فيشي في غيبة الملك

١٧٩- استدعانى الرئيس سرى باشا وقال إن الانجليز طالبوا أكثر من مرة بقطع

---

(١) إشارة إلى الشيخ المراغى أمام الملك وشيخ الجامع الأزهر

علاقاتنا السياسية بحكومة فيشي[1]. وحجتهم في ذلك أن ممثل هذه الحكومة يعمل لصالح المحور، بناء على أمر حكومته التي أصبحت تابعة لحكومة المانيا، وأن الملك كان يرفضه على الدوام إجابة طلب الإنجليز، وأن السفير البريطاني أطلعه أخيراً على برقية من وزير خارجية بريطانيا، يقول فيها بضرورة إخطاره في ظرف أربع وعشرين ساعة بأن الحكومة المصرية قد قطعت علاقاتها السياسية فعلا بحكومة فيشي[2]

ثم قال سرى أن غياب الملك قد يهيئ لنا الفرصة لاتخاذ قرار بذلك، لأنه لو كان حاضراً لوجب عرض الأمر عليه ولأصر على الرفض وأن الأولى بنا حينئذ اتخاذ القرار

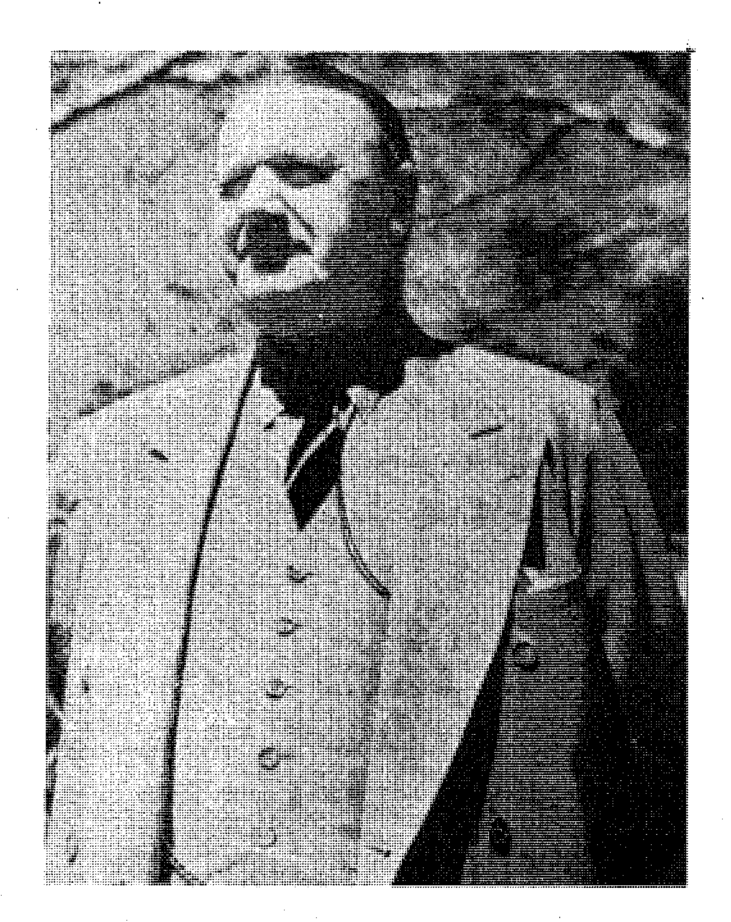
---

(١) تجدر الأشارة إلى أنه نتيجة للغزو المحورى لفرنسا قامت بالأخيرة حكومتان هما حكومة فيشى وحكومة فرنسا الحرة، وكان لحكومة فيشى بمصر مفوضية برئاسة مسيو بوتزى الوزير المفوض، كما كان لفرنسا الحرة مندوب بمصر هو الجنرال كاترو، وكان ديجول هو رئيس حكومة فرنسا الحرة وهذه بدورها كانت موالية للحلفاء وموضع رعايتهم ، وكانت هناك بعض قطع الأسطول التابعة لحكومة فرنسا الحرة ترسو بميناء الأسكندرية وكانت السفارة البريطانية تتولى سداد رواتب أفراد هذه القوة. أما حكومة فيشى فكانت موالية للمحور.

انظر : سامى ابو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر(١٩٣٧-١٩٥٢) : ص ٣٦٧

(٢) الواقع أن مخاوف الحكومة البريطانية كانت تتركز فى توجهات القصر وميوله المحورية والعقبات التى يمكن أن تثور فى وجه السياسة البريطانية من وراء ذلك ، وكانت محققة بالفعل فى هذه المخاوف. فالقصر كان يموج بالفعل بأصداء الدعاية المحورية، خاصة وأن «الوجود الايطالى» بالقصر كان موروثا منذ عهد إسماعيل وعلى امتداد عهد فؤاد بحكم نشأته وصلاته. وتزايد هذا الوجود فى عهد فاروق . وعن النشاط الألمانى فى مصر، فتجدر الاشارة إلى أن المفوضية الألمانية مارست نشاطاً مكثفاً إذ أنشأت مكتباً للصحافة بمصر والتى زارها دكتور جوبلز وزير الدعاية الألمانى كما جاءت إليها وفود ألمانية عديدة لدراسة إقامة مشروعات إقتصادية بها. على الجانب الآخر احتفل هتلر احتفالا طيباً بالدكتور« كوتا» رئيس الغرفة التجارية المصرية أثناء زيارته لبرلين. ولقد شهد النفوذ المحورى تزايد ملحوظاً بالقصر الملكى عندما تم تعيين كامل البندارى وكيلاً للديوان الملكى وهو المعروف بصلاته القوية بالمفوضية الإيطالية والجالية الأيطالية. يضاف إلى ذلك فإن الدعاية المحورية قد وجدت بالفعل مجالاً حيوياً فى الطبقة الأرستقراطية المحيطة بالقصر.

ويشير السفير البريطانى سير مايلز لامبسون فى مذكراته إلى أنه إزاء مخاوفه من النشاط المحورى والحاشية الإيطالية بالقصر فقد طلب من محمد محمود رئيس الوزراء وقتذاك - أن يفاتح الملك فى إبعاد فيردتشى «كهربائى إيطالى كان يعمل بالقصر» ، ورغم ما ساقه محمد محمود من تحذيرات للملك من أنه قد تأتى اللحظة التى يقع فيها - أى الملك- تحت ضغط لإقصاء فيروتشى، إلا أن رئيس الوزراء تولد لديه الإنطباع بعدم جدوى تلك النصائح للمزيد من التفاصيل عن النشاط المحورى فى البلاد وصلات المحور بالقصر، انظر سامى أبو النور : المصدر السابق: ص ٣٤٢ وما بعدها.



لورد كيللرن (سيرمايلز لامبسون) السفير البريطانى فى مصر
أثناء أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى سنة ١٩٤٢

تحت مسئوليتنا في غيبته ودون علمه مراعاة لمصلحة الوطن بل مراعاة لمصلحة الملك بالذات.

وكنا نخشى فعلاً إذا ما بلغ الخلاف أشده في هذا الموضوع أن يصر الإنجليز على خلع الملك الشاب، ثم تنصيب أمير بدله ممن عرفوا بميلهم إلى الإنجليز وكان أخشى ما ما نخشاه أن يعيد الإنجليز إعلان الحماية على مصر، بحجة أنها ضرورة حربية كما فعلوا في الحرب العالمية الأولى.

ولذلك وافقت الرئيس على عرض الأمر على مجلس الوزراء، حتى إذا ما أصدر قراره بالموافقة على قطع العلاقات السياسية بحكومة فيشى، وأخذت الوزارة على عاتقها مسئولية هذا القرار قبل الملك، تلافياً لمسئوليته واتقاء للأخطار التي تهدد البلاد بسبب هذا الرفض.

ثم وافق مجلس الوزراء بالإجماع على القرار، وفوض لي الأمر في تنفيذه كيفما أراه. وحينئذ أبلغت زملائي بأني سوف أقوم بذلك على مراحل وفقاً للظروف. وكان هدفي في ذلك تخفيف وقع القرار على الملك بقدر الإمكان، ثم مراعاة مصلحة الفرنسيين الذين لا ذنب لهم في تصرفات حكومة فيشى الخاضعة للألمان.

وإثر صدور هذا القرار اتصلت بالسفير البريطاني، محاولاً إقناعه بالاكتفاء بمطالبة حكومة فيشى باستدعاء ممثلها الحالي، ولكن السفير أجابني بأن هذه الحكومة في يد الألمان وأن أي سفير لها سوف يخضع لارادتهم ويعمل لحسابهم ولذلك لابد من قطع العلاقات السياسية، حتى لا يكون لحكومة فيشى ممثل في مصر. وعلى ذلك عولت على تفسير قرار مجلس الوزراء بمعنى وقف العلاقات السياسية مع حكومة فيشى لا قطعها. وأبلغت ذلك لرئيس الوزراء فوافقني على رأيي وسر له.

وفي غداة صدور قرار مجلس الوزراء استدعيت سفير فيشى، وقلت له: كم من مرة لفت نظرك من شكوى الحلفاء من تصرفاتك. وإن ما كان لابد من أن يحصل نتيجة لتصرفاتك هذه قد حصل بالفعل. فقد قررت الحكومة المصرية قطع علاقاتها السياسية مع حكومة فيشى، ولذلك دعوتك لابلاغك هذا القرار.

وحينئذ اضطرب الرجل بصورة ظاهرة وتلعثم لسانه في الرد علي، فأسعفته بقولي له بأنى رغم صدور هذا القرار فقد قررت ابتداء وقف العلاقات السياسية لا قطعها فسألنى السفير عن الفارق بين الأمرين، فأجبته بأن الحكومة المصرية تكتفى بوقف التمثيل السياسي بين البلدين، ولكنها لن تعتقل الفرنسيين ولا تضع أموالهم تحت الحراسة، ما دام ليس هناك موجب لأحد الأمرين حالما سمع السفير قولى هذا وقف وحياتى تحية عسكرية، ثم قال لى باسم فرنسا وباسم المارشال بيتان أقدم لكم وافر الشكر وعظيم التقدير. وبعد ذلك جلس الرجل وقال لى مستدركا بأن القانون الدولى لا يعرف مبدأ وقف العلاقات السياسية، فكيف يكون الأمر إذا لم تنفذ الحكومة المصرية ما وعدتنى به. فأجبته بأن هذا القانون مجموعة عادات واتفاقات دولية وليست له نصوص محددة. ألا ترى أنه قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن معروفا فى الحروب سوى طائفتين من الدول، الدول المحاربة والدول المحايدة، وأن فى أثنائها خلقت طائفة ثالثة هى طائفة الدول غير المحاربة، وأن ليس ما يمنع فى الظروف الاستثنائية التى تجتازها فرنسا الآن، من خلق مبدأ وقف العلاقات السياسية إلى جانب قطعها لمصلحة الفرنسيين الأحرار الذى لم يخضعوا لحكومة فيشى، فاقتنع السفير بحديثى وانصرف مكرراً لى عبارات الشكر[1] بعد هذ

(١) على الجانب الآخر كان الخلاف قد احتد بين الملك والوزارة بسبب افتئات الأخيرة على حقوقه وعدم إحاطته مسبقاً بقرار وقف العلاقات مع حكومة فيشى. ويشير السفير البريطانى إلى ذلك بقوله «وصلتنى اليوم معلومات مؤكدة بأن الملك فاروق لازال مصراً على استقالة صليب باشا سامى وزير الخارجية. ولقد أكد لى حسنين باشا ذلك وأشار إلى أن مكانة الملك قد تأثرت إلى حد كبير بسبب عدم استشارته فى الأمر، ومن ثم فإن السبيل الوحيد لتخطى هذه الأزمة بشكل يحفظ للملك ماء وجهه،فإن التسوية المطروحة تتمثل فى أن يستقيل وزير الخارجية وتستمر الوزارة فى الحكم. وسوف يقابل حسنين وزير الخارجية بعد ظهر اليوم لاقناعه بتقديم استقالته لرئيس الوزارة ولقد ألح على حسنين باشا بشدة بأن أحاول إقناع رئيس الوزراء لدى مقابلتى له اليوم- بقبول تلك التسوية، وطلع منى ألا نبالغ فى تأييد رئيس الوزراء الذى فقد كل تأييد له فى البرلمان- فى مسألة تؤيد فيها البلاد الملك بشكل مطلق.
أما السفير البريطانى فلم يكن ليوافق على التضحية بوزير الخارجية الذى قام بتنفيذ القرار الذى اتخذته الوزارة بالاجماع وبناء على ما طلبته الحكومة البريطانية. إلا أن لامبسون أشار فى برقيته لحكومته بأنه« إذا رفض رئيس الوزراء تلك التسوية وتمسك ببقاء وزير خارجيته فإنه - أى لامبسون سوف يؤيده فى ذلك »

Fo: 371/ 31566: lampson to F.o: gan ,26,1942 Tel. No:361

المقابلة بيوم واحد وصلنى كتاب من سفير حكومة فيشى يحتج فيه على قرار مجلس الوزراء بدعوى أن لفرنسا الفضل الأكبر فى نهضة مصر الحديثة. فالفرنسيون هم الذين عاونوها من عهد محمد على إلى الآن فى جميع مشروعاتها الحيوية وهم الذين نشروا التعليم فى مصر، وكانوا على الدوام الأصدقاء الأوفياء لها، وما إلى ذلك من العبارات الجوفاء.

ولقد دهشت لعبارة هذا الكتاب بعد آيات الشكر والتقدير التى كان يكيلها لى السفير بالأمس. ولكن علمنا أن هذا الكتاب من وضع السفير بالاتفاق مع المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ المرشح لرياسة مجلس الوزراء عند استقالة سرى باشا، وأنه تحرر من أربع صور أرسلت إحداها إلى والثانية لديوان الملك والثالثة احتفظ بها رئيس الشيوخ والرابعة بقيت بدار السفارة.

وقد رددت هذا الخطاب للسفير لأنه لم تعد له أية صفة بعد قرار مجلس الوزراء ولأن الذى يتحدث بعده عن حكومة فيشى إنما هو ممثل الدولة التى تختارها هذه الحكومة لرعاية مصالحها مدة قطع علاقاتها السياسية.

ولما علم الملك بقرار قطع العلاقات السياسية بحكومة فيشى عاد فوراً إلى القاهرة، لتنفيذ ما استقر عليه الرأى فى عائمة رجل الدين الكبير، أى لإقالة سرى وإسناد الوزارة اسما لرئيس مجلس الشيوخ وفعلاً لعلى ماهر باشا(١)

وكان من المتوقع أن استقالة سرى سوف تعجل طلب الإنجليز إسناد الوزارة إلى السيد النحاس زعيم الأغلبية. وكنت قد طلبت منذ أكثر من شهر من ديوان الملك تحديد موعد، ليحلف وزراؤنا المفوضون المعينون حديثاً اليمين بين يدى الملك حتى يقوموا بأعمال

---

(١) وكان رئيس مجلس الشيوخ وقتذاك هو محمد محمود خليل باشا، قد عين وزيراً للزراعة فى وزارة النحاس الرابعة فى ٣ أغسطس ١٩٣٧، وكان يشغل قبل ذلك منصب نائب رئيس مجلس الشيوخ قضى جانبا من حياته فى باريس وتزوج من سيدة فرنسية. ثقافته فرنسية ولديه تأثر شديد بحضارتها. منح وسام الشرف« ربطة الساق » الفرنسى . له إهتمامات فنية واسعة . عين . رئيساً لمجلس الشيوخ فى ٨ مايو ١٩٣٨، وتربطه صلات وثيقة بالقصر الملكى.

Fo: 407/ 223: No:3: lampson to Halifx, July, 10,1939,Tel. No:855

وظائفهم الجديدة، وظل طلبى هذا طيلة هذه المدة معلقاً وأعمال هؤلاء الوزراء معطلة، حتى ليلة عودة الملك من رحلة الصيد أثر حادث قطع العلاقات مع حكومة فيشى.



الملك فاروق

ففى منتصف هذه الليلة طرق بابى أحد ضباط الحرس الملكى، حاملاً دعوة لى من رئيس الديوان للحضور فى الساعة الواحدة بعد ظهر الغد ليحلف الوزراء المفوضون اليمين فى حضرة الملك.

إزاء هذه السرعة فى تحديد الموعد بعد طول الانتظار، ووقوعه فى يوم الجمعة الذى كان الملك إلى ذلك الحين حريصاً على أداء فريضة الصلاة فيه، وتحديده عقب الصلاة مباشرة، ثم إستحالة دعوة الوزراء المفوضين فى يوم العطلة الأسبوعية. إزاء ذلك كله أدركت أن أداء اليمين ليس بالسبب المباشر أو الصحيح لدعوة الملك لى. وإنما مسألة قطع العلاقات بحكومة فيشى هى بيت القصيد من هذه الدعوة. لذلك رأيت أن أعد دفاعى فى هذا الموضوع قبل أن آوى إلى فراشى، مستعيناً فى ردى بما جاء فى خطاب السفير، الذى قررت أنه سيكون بمثابة قائمة اتهام يمكن أن ينسب إلى بسبب قرار مجلس الوزراء. وحالما انتهى الوزراء المفوضون من اداء اليمين، دعانى الملك إلى مكتبه للتحدث معه فى بعض الشئون. وحين استقر بنا المقام جرى بيننا الحديث الآتى، الذى أصبح فى ذمة التاريخ ووجب إعلانه للناس.

* الملك - كيف تقطعون العلاقات بفرنسا دون إبلاغى بذلك قبل اتخاذ القرار.

* أنا- نحن لم نقطع العلاقات بفرنسا، وإنما قطعناها بحكومة فيشى الموالية للألمان وقد قطعنا قبل ذلك علاقاتنا بدول المحور وبكل دولة خضعت لهما بعد الحرب.

* الملك- ولكن أنت لابد أن تعلم أن فرنسا كانت دائماً صديقة لمصر، وقد أدى رجالها لها خدمات جليلة، من عهد جدى محمد على إلى الآن، وهى أولى الدول التى ساعدت على نشر التعليم فى مصر.. إلى آخر الرواية التى وردت فى كتاب سفير فرنسا أو بعبارة أخرى فى كتاب بوتنسى - خليل.

* أنا – هل يسمح لي مولاى بالرد أو بالأصح بالدفاع عن موقف الوزارة في هذا الشأن

* الملك– قل ما تريد

* أنا– إن فرنسا شيء وحكومة فيشي شيء آخر كما قدمت. وعلى فرض العكس فليس لفرنسا علينا أى فضل، فالمشروعات التى قام بها رجالها في مصر قد تقاضوا عنها أجوراً باهظة، وها هى قناة السويس قد استقلوا بأرباحها. ولم نفد منها بشئ، بل خلقوا منها اداة لتهديد استقلالنا حتى الآن . أما نشر التعليم فلم يقصدوا به نفع مصر بل هو أحداً أدوات فرنسا للأستعمار، وقد كانوا أكبر معين للانجليز فى احتلال بلادنا، ثم تثبيت أقدامهم فيها وأخيراً باعوها لهم.

* الملك – كيف ذلك إن التاريخ يقول غير ذلك.

* أنا– لقد سحبوا أسطولهم عند ضرب الأسكندرية، لينفرد الانجليز باحتلال مصر. وقبل ذلك حاول لويس التاسع ملك فرنسا أن يحتل أرض مصر أثناء الحروب الصليبية، ثم احتلها نابليون وحاربه جدكم العظيم محمد على عندما كان ضابطاً بالحملة التركية. وأخيراً اشتركت فرنسا مع روسيا وانجلترا فى تحطيم الأسطول المصرى فى موقعة نفارين– وإن جاز لنا أن ننسى كل ذلك فلن ننسى أن فرنسا باعتنا للأنجليز فى سنة ١٩٠٤ بمقتضى الاتفاق الودى، مقابل تخلى أنجلترا لفرنسا عن مراكش.

وهنا أطرق الملك وكأنه تأثر بحديثى، ثم قال لى فى شيء من الرجوع:

* الملك– إننى لا أعترض على القرار فى موضوعه، وإنما محل اعتراضى أن تتخذوا قراراً خطيراً دون إبلاغى ، ولست أعتبرك مسؤلاً عن ذلك، إنما كل المسئولية على حسين سرى، لأنك مكلف بإبلاغى بالقرارات التى تزمع اتخاذها فى حدود اختصاصك، أما قرارات مجلس الوزراء فالواجب على حسين سرى أن يبلغنى بها هو بنفسه. ومن هذا التفصيل الدقيق فى التفرقة بين المسئوليات أدركت أمرين:

الأول: أن الملك قد لقن هذا التفصيل من ذوى المصلحة فيه .

الثانى: أن الملك لم يقصد بحديثه أن يخصنى بالمسئولية، وإنما هو يرمى إلى إقالة سرى بالذات. وحينئذ أردت أن أجابه الملك بالحقيقة سافرة فقلت له.

* أنا- أرجو أن تأذن لى جلالتكم فى مصارحتكم بالواقع. لقد تعمدنا فعلاً اتخاذ القرار في غيبتك ودون علمك.

* الملك- كيف ذلك هذه جرأة، لو كنتم في بلاد ديكتاتورية لعرفتم كيف يكون مصيركم

* أنا - الحمد لله فنحن في بلاد دستورية الملك فيها حامي الدستور، وقد يكون في تصرف مجلس الوزراء جرأة، ولكنها في سبيل المصلحة العامة، لأننا إذا ما أرجأنا اتخاذ القرار حتى استئذان جلالتكم لرفضتم الموافقة عليه كما فعلتم قبل الآن مرتين. ونحن على علم بأن الحكومة الإنجليزية مصرة على إجابة طلبها هذه المرة. ولذلك اتخذنا القرار على مسئوليتنا تفادياً من تحمل البلاد نتيجة الرفض.

* الملك- لا مبرر لخوفكم هذا من الإنجليز، فها هم يتلقون الضربات القاصمة في الصحراء، وليس في وسعهم في هذه الظروف أن يقدموا على أى عمل خطير مثل هذا الذى تشير اليه.

* أنا - إنهم يفقدون صوابهم عند الشدة أكثر مما يفقدونه عند المقدرة، كالوحش الجريح يصبح أشد إفتراساً منه وهو صحيح وهنا أطرق الملك مرة ثانية ثم رفع رأسه وهزه كمن يطارد عاملاً طارئاً حاول أن يعبث بالخطة التى رسمها وعول على نفاذها ثم قال:

* الملك- لا لا إنى على كل حال لست راضياً على تصرفكم هذا.

* أنا- إنى يا مولاى أفهم تماماً مؤدى ذلك.

* الملك- لا إن المسئولية على سرى وعلى سرى وحده.

وبذلك انتهى حديثى مع الملك فأذن لى بالانصراف .

وليس صحيحاً إطلاقاً ما أشاعه أحد رجال القصر، الذى أوقفته عند حده حين اراد أن يحدثنى فى هذا الموضوع، من أن الملك قد أغضبه حديثى وأنه أهاننى مع أن الملك كان متزن العبارة فى حديثه معى كل الاتزان. وفى صباح السبت غداة هذه المقابلة أرسلت

استقالتى لرئيس مجلس الوزراء الذى دعانى على الفور لمقابلته، فقصرت روايتى عن حديثى مع الملك على أنه أشار بعدم رضائه عن قرار مجلس الوزراء، ولذلك قدمت استقالتى. ولم أرد أن اروى لسرى باشا إشارة الملك فى حديثه إلى وجوب استقالته هو، حتى لا أتعجل الحوادث.

وفى نهاية حديثى مع رئيس الوزراء أشار إلى بأن أعود إلى الوزارة، وأن أباشر عملى فيها كأن لم يحدث شىء، لأنه ليس من المصلحة العامة ولا مصلحة الملك نفسه، أن يعلم الإنجليز بأننى استقلت بسبب قطع العلاقات بحكومة فيشى.

وعملت بإشارة الرئيس رغم مرارة ذلك على نفسى، وذهبت صباح يوم السبت إلى وزارة الخارجية [(١)].

وفى صباح يوم الأحد اتصل بى حسنين باشا فى الوزارة، وقال لى بأنى ما دمت قدمت إستقالتى، فالأولى بى أن أنقطع عن عملى بالوزارة. ومما قاله لى حسنين باشا أن الملك أبلغه إثر مقابلتى له أن حديثى معه كان غاية فى الصراحة، وأن هذه الصراحة لم تغضبه ولذلك حين اراد أن يشير على بالاستقالة قد اكتفى بالتلميح دون التصريح. ثم قال لى حسنين باشا أن الملك نفسه هو الذى طلب منه أن يبلغنى وجوب انقطاعى عن العمل بالوزارة.

وفهمت المراد بذلك أن يحمل سرى باشا على تقديم استقالتى للملك، فيشير عليه باستقالة الوزارة كلها.

---

(١) تشير الوثائق البريطانية إلى أن صليب سامى قابل رئيس الوزراء وأبلغ قراره بالاستقالة. وكان رئيس الوزراء يعتقد أن الأزمة الوزارية مع الملك قد انتهت على الأسس المتفق عليها بأن يظل صليب سامى فى منصبه. ولقد بذل رئيس الوزراء غاية جهده لاحتواء الأزمة حتى لا تؤدى إلى صدام مباشر بين الإنجليز والملك، والذى تحدث إليه فى مقابلته الأخيرة بطريقة ودية باعتباره صهراً له، وليس رئيسا للوزراء واعرب له عن إمتنانه لاحتواء الأزمة. ولسوء الطالع فإن على ماهر وأعوانه فى القصر كانوا يبذلون جهدهم لمناورة الحكومة، وجرت مظاهرات الطلبة بإيعاز منهم، والإضافة إلى على ماهر فقد اتهم رئيس الوزراء الشوربجى بك والشيخ المراغى وحزب مصر الفتاة بصفة خاصة. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء لم يتهم الملك مباشرة فى الضلوع بإثارة الطلبة ضد الوزارة، إلا أنه –أى الملك– لم يفعل شيئاً للحيلولة دون ذلك. ولسوف يتعذر على سرى الاستمرار فى السلطة طالما لا يحظى بتأييد الملك وثقته

FO: 371 31566:No:442: Lamson to Fo, Fel, 1,1942

وبعد ساعة ونصف أرسلت الخارجية البريطانية ردها على لامبسون تطلب منه السعى لإقناع سرى بتأجيل استقالته حتى يمكن تقييم الموقف واستعراض أبعاده.

Fo: 371/ 31566: No:574: Fo to Lampson, Feb,2,1942

وفى هذه الأثناء اتصلت بى السفارة البريطانية للسؤال عن إشاعة استقالتى، ثم هاجمنى ممثلو وكالات الأنباء ومراسلو الصحف للغرض نفسه، فنفيت الإشاعة مكرهاً واستعجلت سرى فى قبولها، قائلاً له أنه لم يعد فى وسعى إنكارها بعد، ثم انتقلت الى فندق مينا هاوس بعيدا عن فضو الناس.

ولكن سفير فرنسا علم بالاستقالة من السراى، فتولى إبلاغها لجميع السفارات والمفوضيات مبتدئاً بالسفارة البريطانية، مؤكداً لهاأن سبب الاستقالة قطعى العلاقات السياسية بحكومته(١)

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

١٨٠- لم تمض بضعة أيام حتى وقع حادث ٤ فبراير(٢)

(١) كان من الواضح أن بريطانيا أثناء الأزمة لم تكن لتدفع علاقتها بالقصر إلى طريق مسدود - على نحو ما أشارت إليه الوثائق البريطانية - استبقاء لوزارة حسين سرى. وأرسلت الخارجية البريطانية إلى لامبسون تطلب منه إقامة اتصال مباشر بالنحاس والتنسيق معه تمهيداً لتولية مقاليد السلطة فى البلاد إلا أنه إزاء تطور الأزمة بشكل مفاجىء ونتيجة لاصرار سرى على تقديم استقالته للملك بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢، راح لامبسون يحاول السيطرة على الموقف فيطلب من أحمد حسنين ترتيب مقابلة له مع الملك لشرح وجهة نظر بريطانيا.
على الجانب الآخر حرص القصر على الانفراد بتشكيل الوزارة الجديدة بمنأى عن أى صورة من صورة التدخل البريطانى. وأبدى أحمد حسنين اعتراضه على مطلب السفير البريطانى بدعوى أن مثل هذه الزيارة سوف تترك الانطباع بتدخله فى شئون مصر الداخلية وأن هناك محاولات مكثفة من جانب القصر لتشكيل وزارة قومية. إلا أن الخوف البريطانية كان كبيراً من أن يواجه بوزارة يرأسها على ماهر. وهذا ما يفسره إصرار السفير البريطانى على استطلاع نوايا الملك واتجاهاته بصدد الوزارة المقبلة.
Fo: 371/31566: No:448: Lampson to: Feb,2,1942.

(٢) وعن مقدمات حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، ينبغى الاشارة إلى أنه قبيل اجتماع الملك مع سير لامبسون- السفير البريطانى- يوم ٢ فبراير، اجتمع الأخير مع وزير الدولة البريطانى المقيم فى القاهرة وقائد القوات البريطانية حيث تم الاتفاق على التقدم للملك بمطالب محددة تتلخص فى إسناد الحكم لوزارة قوية تحظى بتأييد شعبى وتنفذ المعاهدة على أن يتم استدعاء النحاس قبل ظهر اليوم التالى- ٣ فبراير- لمشاورته فى تشكيل الحكومة الجديدة. وعند ما قابل لامبسون الملك فاروق بدا موقف الأخير غامضا من مسأله استدعاء النحاس مما حدا بلامبسون إلى أن يكرر على مسامعه طلبه باستدعاء النحاس وكانت وجهة نظر القصر أن استدعاء النحاس بشكل فورى يجعله يسيطر على مقاليد الموقف، فى الوقت الذى تتجه فيه نية القصر لتشكيل حكومة مؤقتة تمهيداً لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة النحاس. ولا ريب أن خطة القصر هذه كان الهدف منها كسب مزيد من الوقت لاعداد البديل المناسب لوزارة حسين سرى على هذا النحو كان موقف=

= القصر باعثاً لشكوك الجانب البريطاني الذى راح يجنح الى سياسة أكثر تشدداً فى مواجهته. وعلى إثر مقابلة الملك راح لامبسون يجتمع مرة ثانية مساء ٢ فبراير مع وزير الدولة البريطانى وقائد القوات البريطانية. وتم بحث الاجراءات اللازمة لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى، وإذا ما دعت الحاجة إلى ذلك وتم إعداد ترتيبات المواجهة على النحو التالى:

(أ) إبلاغ الملك أنه لا يمكن أن نعتبر موقفه موقف الحليف وسوف نطلب منه التنازل عن العرش.

(ب) إذا رفض الملك التنازل عن العرش سأبلغه بخلعه وأتصل بالأمير محمد على.

(د) إذا رفض الأمير محمد على – وهذا ما لا نتوقعه – فإننا سوف نحكم مصر حكماً عسكرياً بمقتضى الأحكام العرفية إلى أن تستقر الأمور بقبول أحد الأمراء تولى العرش أو إعداد نظام آخر.

ذهب لامبسون إلى ضرورة إبعاد فاروق عن مصر– فى حالة خلعه– إلى منطقة خاضعة للنفوذ البريطانى مثل كينيا أو موريشيوس أو سيشيل، وذلك تحسباً لهروبه إلى ايطاليا لكى يطالب بعرش مصر من هناك. أما عن موقف القيادة الوفدية فلقد كشفت الوثائق البريطانية عن سلسلة الاتصالات السرية التى جرت بين النحاس والسفير البريطانى من خلال أمين عثمان، ولقد أثمرت تلك الاتصالات عن توجيه قوة الضغط البريطانى على القصر لصالح الزعامة الوفدية وفكرة الوزارة الوفدية الخالصة: بل أن لامبسون طلب من النحاس – من خلال أمين عثمان– يوم ٣ فبراير– أن يرفض اقتراح القصر بتشكيل حكومة انتقالية.

وبصدد تلك الاتصالات أيضاً أبلغ أمين عثمان لامبسون بعد ظهر يوم ٤ فبراير بأن النحاس يعتزم أن يردد بأنه لا علم له بالتدخل البريطانى، وأن الملك هو الذى يستطيع أن يعين رئيس الوزارة، وأن البلاد قد وصلت إلى مرحلة خطيرة بسبب عدم حكمها عن طريق حزب ديمقراطى وأنه على استعداد لتشكيل حكومة وفدية خالصة إذا كلفه الملك بذلك. وفى صبيحة يوم ٤ فبراير أرسل لامبسون إنذاراً للملك عن طريق أحمد حسنين يطلب منه تكليف النحاس بتشكيل الوزارة قبل السادسة من مساء نفس اليوم ويحمله نتائج الرفض. على الجانب الآخر توالت اجتماعات رؤساء الأحزاب والزعماء السياسية بقصر عابدين بما فيهم النحاس – وأسفرت عن رفضهم للانذار والاحتجاج عليه باعتباره اعتداء على استقلال البلاد وينطوى على المساس بالمعاهدة وسلموا نص الاحتجاج إلى أحمد حسنين الذى سلمه بدوره للسفير البريطانى.

وجاء الرد البريطانى سريعاً بحصار قصر عابدين فى التاسعة إلا عشر دقائق من مساء ٤ فبراير بواسطة القوات البريطانية، وتوجه السفير البريطانى ومعه الجنرال ستون مباشرة إلى مكتب الملك وكان لامبسون يحمل معه وثيقتين الأولى الاعلان الذى سوف يتلوه على الملك إذا استمر على عناده. والثانية عبارة عن خطاب العزل الذى سوف يضعه أمام فاروق ليوقعه. على كل حال =



مكرم عبيد باشا

= فقد جاء إذعان الملك لمطالب السفير البريطانى وتكليف النحاس بتشكيل وزارة وفدية خالصة ليؤرخ نهاية للأزمة.

والملاحظ أن القصر قد استهدف منذ بداية الأزمة وهو بصدد إقصاء سرى ووزارته، إيجاد بديل مناسب يتمثل فى « وزارة قصر» تتجه إليه بولائها. ولم تكن الحكومة الوفدية تمثل البديل المناسب للقصر، بل أن احتمالات اشتراك الوفد فى الحكم كانت من شأنها أن تثير مخاوف القصر يتأيد ذلك بمساعى الأخير نحو فكرة الوزارة الائتلافية أملاً فى إحداث التوازن المطلوب فى الحكم بإشراك بعض من العناصر الموالية له فى الحكم مع الوفد لئلا ينفرد الأخير بمقاليد السلطة، بيد أن تزايد الضغط البريطانى قد أحبط وبشكل نهائى مساعى القصر فى هذا الصدد.

لمزيد من التفاصيل عن مقدمات حادث ٤ فبرايرونتائجه. انظر الدكتور سامى ابو النور المصدر السابق: ص ٣٦٥ وما بعدها.

فأحاطت الدبابات بقصر عابدين وأصبح النحاس باشا رئيساً للوزارة. وفي اليوم الذى صدر فيه أمر الملك بتشكيل وزارة السيد النحاس، أثر مقابلة الجنرال الإنجليزى له فى سراى عابدين– فى ذلك اليوم كان المرحوم محمد محمود خليل لابساً بدلة الردنجوت، فى انتظار مقابلة الملك لتسليمه الأمر بتشكيل الوزارة. والغريب أنه حين صدر أمر النحاس باشا بتحديد إقامة المرحوم على باشا ماهر احتمى الأخير بمجلس الشيوخ الذى كان يرأسه حينئذ صديقه وعميله المرحوم محمد محمود خليل، فما كان من الأخير إلا أن عاون الوزارة الجديدة فى تنفيذ أمرها على المرحوم على ماهر[1] .

وبينما كنت جالساً يوماً فى ردهة فندق مينا هاوس أقبل الملك مع الملكة فريدة والحاشية. وإذا بى أمامه وجهاً لوجه فوقفت دون أن أتقدم لتحيته، خشية أن يكون غاضباً على فيبدو منه ما يسىء إلى . ولكن الملك نفسه قد أبدى استعداده للسلام على، فتقدمت إليه وصافحنى يداً بيد، وبعد أن دخل الملك ومن معه الغرفة التى كانت معدة لهم خرج ووقف يحدثنى طويلاً. وكان أكثر حديثه عن النحاس باشا الذى كان يقيم فى

---

(١) كان السفير البريطانى قد سبق وأن طلب من حسين باشا سرى أثناء وزارته ته الأولى أن يعمل على الحد من النشاط السياسى لعلى ماهر باشا، خاصة وأن موقف الأخير أثناء وزارته الثانية كان يتسم بالعداء والمعارضة للسياسة البريطانية بالنسبة لمسألة إعلان مصر الاشتراك فى الحرب العالمية الثانية، على نحو حدا بالسفير البريطانى للتدخل لاسقاط الوزارة الماهرية الثانية فى نوفمبر ١٩٤٠ . بيد أن ذلك لم يثن على ماهر عن الاستمرار فى اتباع سياسة مناوئة للوجود البريطانى، واستطاع عن طريق عملائه بالقصر الملكى إثارة الكثير من العقبات أمام السياسة البريطانية، وبدا متعاطفاً مع العناصر الموالية للمحور مما زاد من سخط السفير البريطانى عليه. وعندما تولت الوزارة النحاسية مقاليد السلطة فى ٤ فبراير سنة١٩٤٢ ، عاود السفير البريطانى مطالبة النحاس بالحد من نفوذ على ماهر، والذى كان مقيماً بمزرعته بالقصر الأخضر بالقرب من الأسكندرية، فما كان من النحاس إلا أن طلب من على ماهر البقاء فى مزرعته، وأسل إليه قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة.

فما كان من على ماهر إلا أن أفلت من الحراسة المفروضة عليه، لكى يحتمى بمجلس الشيوخ وهو أحد أعضائه– طلباً للحماية، إلا أن محمد محمود خليل– رئيس المجلس – منعه من الحديث فى الجلسة لعرض قضيته بدعوى أن ما يريد الحديث فيه غير مدرج بجدول الأعمال.

إنتهى الأمر بالقبض على على ماهر باشا لدى مغادرته المجلس وارسل الى معتقل السرو.

انظر الدكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية– الجزء الثانى – مطبعة مصر– القاهرة ١٩٥٣ : ص ٢٥٦ وما بعدها.

الفندق نفسه، فكان يسألني عما يفعله وعمن يستقبله وهل رأيت حرمه وهل تشترك معه في مقابلة الزائرين. وكان جوابي على ذلك أني لست على اتصال بالنحاس باشا ولم أر حرمه ولا أعلم شيئاً عنهما

متفرقات

عرض الجيش في ألماظة

١٨١- في وزارة سرى الثانية في سنة ١٩٤٩، أقامت وزارة الحربية عرضاً عسكرياً في الماظة، حضره الملك والوزراء وكبار القوم[1] وكان قوام هذا العرض دبابات الجيش الكبرى من نوع شيرمان وطائراته النفاثة مننوع كوميت. وكان عرضاً مشرفا حقاً للجيش ملأ نفوسنا إعجاباً وآمالاً.

وكان من أبدع ما رأيناه في هذا العرض هبوط الطائرات النفاثة بسرعة البرق حتى تكاد تمس الأرض، ثم ارتفاعها على الفور تشق عنان السماء في قوة وخرق لا مثيل لهما، مما يدل على أن الطيار المصرى يبارى زملاءه في سائر أنحاء العالم، في التحكم في قيادة أقوى الطائرات والتسلط على نزعات الرياح وقد بلغ تأثير هذا العرض في نفسي أبلغ حد وملأها فخراً ليس بعده فخر، حين قارنت بين هذه الدبابات ولوريات مصلحة الحدود المسلحة في سنة ١٩٣٤ ثم بين هذه الطائرات وطائرات أفرا التي أمد بها الانجليز جيشنا في تلك السنة.

ولم يشب هذا الحفل سوى شائبة واحدة، أقصد بها تلك الهدية الثمينة التي قدمت باسم الجيش للملك في صورة عصا الماريشالية مرصعة بالحجارة الثمينة والتي كان أولى بثمنها المشوهون وأسر الشهداء في حرب فلسطين.

دار الأرصاد الجوية:

١٨٢- وفي حفلة افتتاح هذه الدار تكررت هذه الشائبة، فأهدت وزارة الحربية للملك رمزاً فرعونياً للأرصاد من الذهب الخالص مرصعاً بالأحجار الكريمة كذلك، بلغت نفقات

(١) وزارة حسين سرى الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩-١٢ يناير ١٩٥٠) وقد تولى فيها صليب سامى منصب وزير التجارة والصناعة

صنعه كما بلغت نفقات عصا الماريشالية، آلافا من الجنيهات، فذكرتنى الهديتان بهدايا القران الملكى.

على أن فى الحفلات المماثلة السابقة، كانت الوزارات تكتفى بتقديم تذكار للملك صورة من الميداليات التى كانت توزع على الناس، مصنوعة من الذهب لا تزيد قيمتها على عشرات الجنيهات.

علاقتي بفاروق:

١٨٣- كنت فى حيرة من الحكم على علاقتى بالملك السابق ففى مرات عدة لم يعارض تعيينى وزيراً، سواء ذلك قبل قطع العلاقات السياسية بحكومة فيشى أو بعده. وفى الحديث الخطير الذى دار بينى وبينه فى هذا الموضوع، كان غضبه منصباً على سرى باشا وحده، وكانت إشارته إلى بالاستقالة مصوغة فى أهون عبارة، وكان استقباله لى بعد ذلك فى فندق مينا هاوس استقبالاً حسناً. وأخيراً أوفد مندوباً عنه للسير فى جنازة ولدى. كل ذلك كان يحملنى على الاعتقاد بأنى كنت موضع تقدير الملك، وإن لم أكن صاحب الحظوة لديه. ولكن الملك فى الوقت نفسه، كان يقول لرؤساء الوزارات ولرجال حاشيته أنى صريح زيادة عن اللزوم، أو بعبارة أخرى أنى قليل الأدب. وفى حفلة الأوبرا ضاق صدره بتمثيلى الحكومة فى إستقباله باعتبارى أقدم الوزراء، فتعمد إيلامى بعبارة قبطية ومسلمة، وفى الحفلات والولائم الرسمية، كنت بحكم هذه الأقدمية أجلس عن يمينه أو يساره، فما كان يوجه إلى الحديث إطلاقاً، وحين تقدم له الشركات عند إنشائها قائمة بأسماء أعضاء مجلس إدارتها، يشطب منها اسمى بالقلم الأحمر. وأخيراً حين علم باعتراضى على تعيين كريم ثابت[1] وزيراً فى وزارة سرى باشا الأخيرة، غضب على وأبلغنى غضبه عن طريق المرحوم الياس اندراوس.

---

(١) عين كريم ثابت – المستشار الصحفى للملك– وزيراً للدولة فى وزارة سرى الخامسة (٢ يولية – ٢٢ يولية ١٩٥٢) – والتى تشكلت إثر استقالة وزارة الهلالى فى ٢ يوليو ١٩٥٢.
وكان كريم ثابت والياس أندراوس قد عقدا صفقة إخراج الهلالى مع أحمد عبود باشا، ورشحا حسين سرى للوزارة الجديدة نظراً لصلاته بأحمد عبود. وبالفعل تولى حسين سرى رئاسة الوزارة فى ٢ يولية ١٩٥٢، وضمت وزارته عدداً من رجال القانون والمحاماة ومن رجال فنيين لم يشتغل معظمهم بالسياسة من قبل، ولكن لم يلفت الأنظار من أسماء الوزراء إلا اسم كريم ثابت، الذى غطى تعيينه وزيراً على كل شيء باعتباره من حاشية الملك ولما يحيط اسمه وشخصيته لدى الجماهير من مشاعر البغضاء والتحقير. انظر: طارق البشرى – الحركة السياسية فى مصر(١٩٤٥–١٩٥٢)– الطبعة الثانية– دار الشروق – القاهرة ١٩٨٣: ص٥٧٨

كنت حقاً في حيرة من الحكم على هذه التصرفات المتناقضة وكنت أقول في نفسي، لعل فاروق يقدر خدماتي للبلاد، ولكنه لا يحب أن يرى وجهي بالذات. وأن شأنه معي شأنه مع سائر الوزراء الذين يوليهم الحكم عند الأمتضاء رغم غضبه عليهم متحينا الفرصة الأولى لاقالتهم. وأخيراً فهمت أن التناقض من طباع فاروق، وأن لا محل إذن لمحاولة الحكم على تصرفاته.

فاروق والشركات المصرية

١٨٤- لم يكن تدخل الملك السابق فاروق مقصوراً على شئون الوزارات ، بل كان يشمل كذلك أعمال الشركات . فكان يصر على أن تعرض عليه قائمة أعضاء مجلس إدارة كل شركة عند تكوينها فيشطب منها اسم من لم يكن راضياً عنه، ويضع بدله اسم من كان محل رضائه،وفقاً لما كان يرتضيه بإيعاز من رجال السراى وكان فاروق يصر كذلك على اختيار مرشحه لعضوية مجالس إدارة الشركات كلما خلا مقعد فيها. وكان أخطر تدخل له من هذا النوع، حين حاول تعيين أحد رجاله عضواً في مجلس إدارة شركة قناة السويس كما رأينا.

وكانت لفاروق أسهم في بعض الشركات، فكان يصر على أن يكون ناظر خاصته عضواً في مجلس إدارتها ، وكان للأخير بحكم وظيفته مركز خاص في تلك الشركات. وكانت الشركات تشكو من شطب فاروق اسم عضو اختارته لكفايته أو لوفرة نصيبه من رأس المال، ثم ترشيحه عضواً بدله لا تؤهله كفايته أو ماليته أو شخصيته لعضوية الشركة. ولكنها كانت تذعن أخيراً لارادة فاروق حتى يصدر المرسوم بإنشائها وتظل الشركة في رعايته.

وكانت الشركة المحظية برعاية فاروق كثيرة الدلال على الحكومة. فكانت طلباتها من وزارات المالية والتجارة والصناعة والتموين لا تنقطع. وكان رجال السراى حين يرون من الوزير توقفاً عن إجابة هذه الطلبات ولو كان ذلك في حدود المصلحة العامة، لا يتورعون عن مجابهته بأن للملك نصيباً كبيراً في أسهم الشركة وأن تلك إرادته، وأغلب الظن أن كثيراً من هذه التصرفات تقع من المقربين للملك وبدون علمه.

حصل ذلك في عهدى مرتين- الأول، بشأن شركة سعيدة للطيران - والثانية بشأن شركة الجوت. ولكنى استطعت في المرتين أن أخلف ظن رجال السراى.

أعضاء مجلس الإرشاد

١٨٥- نشرت في جريدة الأهرام حديثاً عن الشريعة الإسلامية ، قلت فيه أنها كانت اسبق الشرائع في تقرير قاعدة من أهم قواعد القانون الدولي الخاص وهي قاعدة شخصية قوانين الأحوال الشخصية التي وضعتها الدول لأول مرة في مجمع أكسفورد في سنة ١٨٨٢ ، ثم أقرتها في مؤتمر لاهاى في سنة ١٩٠٢ . مستنداً في حديثي هذا إلى آيات كريمة وردت في سورة المائدة. واثر نشر هذا الحديث زارني المغفور له الشيخ حسن البنا مع أعضاء مجلس الإرشاد يشكرونني على هذا الحديث، ويدعونني إلى حفلة تكريم يقيمونها لى تقديراً لبحثي الذى لم يسبقني فيه أحد من رجال القانون . فشكرته بدوري على هذا التقدير معتذراً عن عدم قبول الدعوة بأن تفضلهم بزيارتي فيه كل معنى التكريم.

والحق أن هذه الزيارة التي سوف أعتز بها طول حياتي كان لها أبلغ الأثر في نفسي، لأنها أقنعتني بأن المرشد السلف كان يساوي بين الذين يقدرهم بغض النظر عن إختلاف عقائدهم، ولأن حديث هذا الرجل كان يفيض إيماناً وحكمة في طلاقة وحسن بيان.

تشكيل وزارة الرئيس سرى الأخيرة

١٨٦- حضر إلى الساعة الخامسة صباحاً أحد كبار رجال بوليس القاهرة يدعوني الى السفر عاجلاً إلى الأسكندرية لمقابلة حسين باشا سرى.

وفهمت طبعاً أنه يدعوني للاشتراك معه في الوزارة التي كلف بشكيلها.

وفي القطار تقابلت مع الأستاذ الكبير علي بدوى. ولكن كلاً منا ظل جاهلاً للغرض من سفر الآخر حتى تقابلنا في دار سرى باشا.

وهناك وجدت سرى باشا وزوج كريمته الدكتور محمد هاشم وبعض الأساتذة المرشحين لتولي الوزارة. ورأيت إلى جانبهم كريم ثابت وظننت أنه رسول الملك في تحرى سير المحادثات عن تشكيل الوزارة.

ثم لحق بنا المرحوم الياس اندراوس الذى إنتحى بسرى باشا في غرفة الطعام ثم انصرف. وبعد ذلك خلوت بسرى في الغرفة ذاتها، فعرض على وزارة المواصلات.وفهمت من ذلك أنه غير راغب في اختياري وزيراً للتجارة لأسباب لا أعلمها. وهي الوزارة التي شغلتها مرتين في وزارته، كما شغلتها في وزارات صبرى باشا وصدقي

باشا والهلالى باشا. ولكننى لم أرد أن أعترض على هذا الاختيار، لرغبتى الأكيدة فى معاونة سرى باشا فى تشكيل وزارته الثالثة[1] فى الظروف العصيبة التى عاصرت تشكيلها ولكننى كنت عازماً بسبب هذه الظروف وفى مصلحة صديقى سرى باشا نفسه على أن يكون تشكيل وزارته على أسس صحيحة. ولذلك نصحته بأن يكون الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى حلقة الاتصال بينه وبين الملك فى تشكيل الوزارة دون أندراوس أو كريم. ونصحته ثانياً بوجوب الاتصال بالهلالى لسؤاله عن الأسباب التى اقتضت استقالته، وبخاصة لأن الشائع أن هذين الوسيطين كانا سبب هذه الاستقالة. وأخيراً استأذنته فى مقابلة الهلالى قبل إبداء رأيى فى أمر ترشيحى، ليعلم منه شخصياً علة استقالته، ولما قد يكون لها من الأثر فى رأيى[2]. وفى مقابلتى الهلالى باشا فى داره أكد لى صحة الشائعة فقصدت إلى سرى باشا وأبلغته بذلك، ثم عدت إلى نصيحتى بوجوب استبعاد الوسيطين فى محادثات تشكيل الوزارة وحينئذ أطرق سرى باشا ثم صارحنى بأن كريم نفسه مرشح السراى لوزارة التجارة. ولما سألته عما إذا كان الملك قد اتصل به مباشرة فى هذا الشأن أجابنى بأن الاتصال فى ذلك كان بواسطة اندراوس، فقلت له لعل فى ذلك مؤامرة بين الصديقين لإيهامه بأن تلك هى إرادة الملك، ولكن سرى على ما يظهر لم يكن من هذا الرأى.

وحينئذ صارحت سرى باشا برأيى، فقلت له بأنى أعارض فى اشتراك كريم فى الوزارة، لأن علاقته بالملك معروفة فسوف يكون جاسوساً علينا لديه وقد يخشى بأسه بعض الوزراء وبخاصة حديث العهد منهم بالوزارة، وقد يكون كريم بذلك رئيس الوزارة بالفعل وإن لم يكن رئيسها بالاسم، وهذا مالا أرضاه له ولا يرضاه لنفسه. ثم أكدت له بأنى صديقه المخلص الذى يقبل أن يكون معه فى السراء والضراء،

---

(١) الصحيح أنها وزارة حسين سرى الخامسة (٢ يوليو - ٢٢ يوليو ١٩٥٢) والتى تولى فيها كريم ثابت باشا - مستشار - الملك - منصب وزير دولة. وتجدر الإشارة إلى أن صليب باشا سامى لم يشارك فى هذه الوزارة

(٢) ويشير فرغلى باشا فى مذكراته إلى أن إشاعة قوية قد راجت مفادها أن أحمد عبود باشا قد دفع رشوة قدرها مليون فرنك للملك لكى يقيل وزارة الهلالى والتى جاءت تنقب فى الملفات. وقد اتخذ رئيس الوزراء من هذه الشائعة ذريعة وقدم استقالته فى يوليو ١٩٥٢. انظر محمد أحمد فرغلى (باشا): عشت حياتى بين هؤلاء - مطابع الأهرام - القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٤: ص١٤٠

محذراً إياه مرة ثانية من إشراك كريم في وزارته مراعياً في ذلك سمعته السياسية قبل كل اعتبار آخر.

واشترك معنا في هذه المناقشة الدكتور هاشم، فأجمعنا الرأى على وجوب اعتذار سرى باشا عن عدم تشكيل الوزارة، إذا ما أصر الملك على اشراك كريم فيها.

وقد أكد لى هذا الرأى رفض مرشحين صراحة الاشتراك فى الوزارة لهذا السبب، ورفض ثالث للسبب نفسه دون التصريح به.

وعلى ذلك أبلغ سرى باشا الملك اعتذاره، وكلف الملك الدكتور بهى الدين بركات بتشكيل الوزارة.

وكان موقف سرى باشا هذا محل تقدير الناس لانها المرة الأولى التى تعثر فيها تشكيل الوزارة بضعة أيام، بينما كان فاروق يتباهى على الدوام بقوله إنه لم يشر مرة ولوزير لتشكيل الوزارة حتى أتاه مسرعاً شاكراً نعمته عليه .

وحضر الدكتور بركات باشا الى الأسكندرية للشروع فى مفاوضاته، وتقابلنا فى فندق سيسيل، فرويت له ما حدث تفصيلاً، ثم اتصل باستاذنا الكبير لطفى باشا السيد طلب للنصيحة، وأخذ بعد ذلك فى مباحثة أصدقائه فى تشكيل الوزارة فكان ذلك باعثاً لسرى على التعجيل فى تشكيل الوزارة.

أما عن السبب فى عدول سرى عن اعتذاره، رغم إصرار الملك على إشراك كريم فى الوزارة، فقد تضاربت فيه أقوال الناس، فمنهم من يقول بأن الظروف السياسية الدقيقة التى شكلت فيها الوزارة، أرغمت سرى باشا على تشكيلها مراعاة للصالح العام. ومنهم من يقول أن قريباً لسرى قد تدخل أخيراً فى الأمر وحمله على قبول الوزارة. ولست أريد أن أكون حكماً فى ترجيح أحد الرأيين.

فى وزارة صدقى باشا:

١٨٧- وأخيراً أختم حديثى بهذه الرواية الخطيرة:

عينت وزيراً للتجارة والصناعة ووزيراً للتموين، فى وزارة صدقى باشا الأخيرة فى سنة

١٩٤٦ [١] واستقال صدقى بعد تعيينى بأقل من شهر وقبيل استقالته زرته يوماً فى بالمطرية فوجدته مهموماً. ولما سألته عن السبب قال لى: إن جيشنا فى حاجة إلى الأسلحة والذخيرة وللإنجليز عندك فى حلوان مخازن فى الجبل تحوى منها ما تساوى قيمة مائتى مليون من الجنيهات والإنجليز يضنون علينا دائماً بالأسلحة والذخيرة، إلا أنهم الآن راغبون فى تصفية مخلفات الحرب لمواجهة عجز ميزانيتهم لذلك انتهزت الفرصة وفاوضتهم فى شراء ما قيمته خمسون مليوناً من الجنيهات بعشرين مليونا فقط. ولما عرضت الأمر على الملك فاروق رفض الموافقة على الصفقة. قائلاً إذا قبل الأنجليز خصم قيمتها من رصيد دينهم فلا بأس. وحاولت أن أقنع الملك بأننا نكسب من الصفقة ثلاثين مليوناً، وأنها فرصة لا تعوض لتزويد الجيش بالأسلحة والذخيرة التى يفتقر إليها، وأن الإنجليز فى حاجة ماسة إلى المال وأنهم لذلك قبلوا عرضه. ولكن الملك أصر على الرفض وألح صدقى بالقبول. وانتهى الأمر باستقالته .

ثم قامت بعد ذلك حرب فلسطين، فكنا نزود جيشنا فيها بمخلفات الصحراء وبالأسلحة الفاسدة المشتراة، فضحينا بالأبطال وخسرنا الحرب وأنفقنا فى سبيلها أربعة أضعاف العشرين مليوناً ، التى ضن بها الملك على الجيش.

****

(١) تم تشكيل وزارة اسماعيل صدقى الثالثة (١٦ فبراير- ٩ ديسمبر ١٩٤٦) فى إطار محاولات القصر لتشكيل وزارة قومية إثر استقالة وزارة النقراشى ولقد خاب فأل القصر فى هذا الصدد إذ لم يتيسر لصدقى إقناع أى من الأحزاب السياسية بالاشتراك فى السلطة سوى الأحرار الدستوريين، إذ تألفت الوزارة منهم وشاركوا بأربع وزراء، بالإضافة الى المستقلين. بيد أن فكرة « التمثيل القومى» عادت تطرح نفسها من جديد مع الاتجاه للتفاوض مع إنجلترا ونجح القصر فى إشراك السعديين. وتجدر الإشارة الى أنه فى ١٠ نوفمبر استقال ثلاثة من الأحرار الدستوريين من الوزارة وهم أحمد لطفى السيد وسابا باشا ومحمد عبد الجليل أبو سمرة واشترك صليب باشا سامى فى الوزارة كوزير للصناعة والتجارة والتموين . أوراق صليب باشا سامى.

خاتمة

١٨٨- تلك ذكرياتي منذ طفولتي إلى أن اعتزلت الحياة العامة، وحيث لم يعد لي من العمل ما يفيد أو يستحق الذكر.

هذا وأرى واجباً علي ختاماً أن أقر بالحمد والشكر لأهل الفضل، من الأصدقاء والزملاء ورجال القضاء والوزراء والرؤساء على ما لقيت منهم في حياتي من عون وعطف، كان لهما أبلغ الأثر في نفسي وفي عملي وأخص بالذكر منهم الأستاذ الجليل عبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض، الذى قر عيني وأثلج صدرى في أخريات أيامي بكتابه الكريم بمناسبة اعتزالي المحاماة بعد خمسين عاماً وتزيد. ذلك الكتاب الذى كان من القاضي الكريم والعالم القدير شهادة تفوق في قيمتها عندى درجته العالمية في القانون ولي فيه كل العزاء فيما قمت به من جهد وما أصابني من عناء وشقاء.

وإني لأحمد الله سبحانه وتعالى على ما نحن فيه الآن من عزة وكرامة، بفضل ثورة الجيش المباركة، التى قضت على الأوتوقراطية وأحلت محلها عهداً جديداً سوف يكون خيراً وسعادة.

لقد كانت هذه الذكريات أمانة في عنقي للتاريخ، وديناً في ذمتي لأبناء وطني العزيز. ها أنذا قد أديت الأمانة ووفيت بالدين قبل فوات الوقت ولله الحمد والشكر

القاهرة سنة ١٩٥٣.

صاحب الذكريات في سطور

١ – ولد فى عام ١٨٨٥ .

٢ – حصل على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية فى ١٥ يونية ١٨٩٥ .

٣ – حصل على شهادة اتمام الدراسة الثانوية فى ٥ يونية ١٩٠١ .

٤ – تخرج من مدرسة الحقوق الملكية والقسم الفرنسى فى عام١٩٠٥ .

٥ – محامياً بالاستئناف فى ١٩ يولية ١٩٠٨ .

٦ – وكيلاً لنقابة المحامين عام١٩٥٢ .

٧ – مستشاراً ملكياً لوزارات الزراعة والمعارف والحربية فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ .

٨ – رئيس قسم قضايا المرافعات الأهلية سنة١٩٣١

٩ – عضواً بمجلس إدارة الجامعة المصرية فى ٢٨ مارس ١٩٣٥ .

١٠ – حارساً خاصاً على البنك الإيطالى المصرى عام١٩٤٠ .

١١ – عضواً بمنشأة مدينة فاروق الأول الجامعية ديسمبر١٩٤٥ .

١٢ – تقاعد عن العمل بالمحاماة فى مارس١٩٥٨ .

صاحب الذكريات في الوزارة

١ – وزيراً للخارجية خلفاً لنخلة باشا المطيعى فى وزارة إسماعيل صدقى الثانية (أغسطس ١٩٣٣ – ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣)

٢ – وزيراً للحربية والبحرية بوزارة عبد الفتاح يحيى باشا الأولى

(سبتمبر ١٩٣٣ – ١٤ نوفمبر ١٩٣٤)

٣ – وزيراً للتموين بوزارة حسن صبرى الأولى

(٢٧ يونية – ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)

٤ – وزيراً للتجارة والصناعة بوزارة حسين سرى الأولى

(١٥ نوفمبر ١٩٤٠ – ٣١ يولية ١٩٤١)

٥ – وزيراً للخارجية بوزارة حسين سرى الثانية

(٣١ يولية ١٩٤١ – ٤ فبراير ١٩٤٢)

٦ – وزيراً للتجارة والصناعة بدلا من سابا حبشى باشا بوزارة إسماعيل صدقى الثالثة

(١٦ فبراير – ٩ ديسمبر ١٩٤٦)

٧ – وزيراً للتجارة والصناعة بوزارة حسين سرى الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩ – ١٢ يناير ١٩٥٠)

٨ – وزيراً للزراعة ثم وزيراً للمواصلات بوزارة على ماهر الثالثة

(٢٧ يناير ١٩٥٢ – أول مارس ١٩٥٢)

٩ – وزيراً للتموين والتجارة والصناعة بوزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى

(أول مارس ١٩٥٢ – ٢ يولية ١٩٥٢)

المصادر

١ - أ.ج تايلور: أصول الحرب العالمية الثانية - ترجمة مصطفى كمال خميس - مراجعة الدكتور محمد أنيس- الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٠ .

٢ - اسماعيل صدقي باشا - مذكراتي - تحقيق دكتور سامي ابو النور - مكتبة مدبولي - القاهرة - الطبعة الأولي - ١٩٩١

٣- جميل عارف: صفحات من المذكرات السرية لعبد الرحمن عزام (الجزء الأول) .
المكتب المصرى الحديث- القاهرة - ب.ت.

٤- حسن يوسف: مذكرات - القصر ودوره في السياسه المصرية في (١٩٢٢-١٩٥٢)
مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٢

٥- سامي ابو النور (الدكتور) :
- دور القصر في الحياة السياسية في مصر(١٩٢٢-١٩٣٦) الطبعة الثانية- مكتبة مدبولي - القاهرة١٩٩٦ .
- دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٢)
مكتبة مدبولي - القاهرة١٩٨٨ .

٦- طارق البشرى: الحركة السياسية في مصر(١٩٤٥ - ١٩٥٢) - الطبعة الثانية - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة١٩٨٣ .

٧- عبد الرحمن الرافعي:
- عصر اسماعيل - الجزء الثاني - الطبعة الثالثة- القاهرة١٩٨٢
- ثورة ١٩١٩ - الجزء الاول - الطبعة الأولي- القاهرة ١٩٤٦

٨- محمد أحمد فرغلي باشا: مذكرات « عشت حياتي بين هؤلاء» - الطبعة الثانية- مطابع الأهرام التجارية - القاهرة ١٩٨٤ .

٩- محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية- الجزء الثاني. مكتبة النهضة-القاهرة١٩٥٢ .

١٠- يونان لبيب رزق (الدكتور) : تاريخ الوزارات المصرية(١٨٧٨ - ١٩٥٣)
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٧٥ .
بالاضافة إلى مجموعة الأوراق الخاصة بصليب باشا سامي

الوثائق الأجنبية غير المنشورة
مجموعة المراسلات والتقارير المتبادلة بين دار المندوب السامي والسفارة البريطانية، ووزارة الخارجية البريطانية والتي تضمها مجلدات تحت عنوان

Further Corrspondence Respecting the Affairs Of Egypt and sudan

وقد تم الاستعانه بالمجلدات Fo 4071 217-Fo 371/196870 Fo
والتي تغطى الفترة من يولية ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٥٢ .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد	٥
إهداء	٩
مقدمة	١٢
فى طفولتى	١٣
نظام الأسرة قديماً	١٣
بعض الحوادث	١٤
في معاهد التعليم	١٦
فى المدرسة الإبتدائية – فى المدرسة التوفيقية– السطو على حديقة الناظر – مدرس اللغة العربية –محمد صادق رفعت– أحمد أفندى سمير وباحثة البادية– لورد كرومر– أغرب مصادفة – رسوبى فى امتحان البكالوريا – الدكتور على باشا إبراهيم – الجراد	
في مدرسة الحقوق	٣٠
مدرسة الحقوق: إصابتى بمرض العينين – عثرتى فى امتحان الليسانس	
تتويج أدوار السابع ملكا لبريطانيا	٣٣
فضول سيدة – متحف الآثار – البرلمان – متحف البوليس – حفلات التتويج – لورد كتشنر– حدائق لوندرة– قارئة الكف– ريف انجلترا– لوندرة فى سنة ١٩٥١– تأميم العلاج فى انجلترا.	
في المحاماة	٤٣
مشاق المهنة– إجهاد الجسم والعقل والنفس – تنكر الموكل لمحاميه – الغدر بالمحامين– جهل بعض الموكلين لاقدار المحامين– بعض حالات العرفان بالجميل– مسئولية المحامى عن أموال موكليه ومستنداتهم – بعض القضايا الهامة– قضايا يا محمد المنشاوى– قضايا محمود أمين أبو زيد– قضايا وقف المنشاوى– الالتزامات والسبب الصحيح– قانون التسجيل وحسن النية– الوقف فى مرض الموت وجهة الاختصاص بنظره	

– وصايا غير المسلمين – قضية القطن– السبب غير المشروع – أخطر قضاياى.

قضاتنا في حكم التاريخ ٧١

قاضيان – أحمد فتحى باشا زغلول – عبد الحكيم بك عسكر – يحيى باشا ابراهيم – مجدى باشا– أحمد باشا طلعت – عبد العزيز باشا كحيل– حسن باشا جلال – مستر برسفال– على بك سالم – لبيب باشا عطية.

بعض المحامين في حكم التاريخ ٨٣

نصر الدين أفندى زغلول – إبراهيم بك الهلباوى – عبد العزيز باشا فهمى – أحمد بك عبد اللطيف – أحمد بك لطفى.

هنات بعض القضاة والمحامين ٩١

هنات بعض القضاة وبعض هنات المحامين– أزمة المحامين– انتخابات نقابة المحامين– المحامون تحت التمرين– تعيين حملة إجازة الحقوق فى وظائف الدولة– إلغاء القضاء المختلط – وصايا– إعلان المحامى عن نفسه– إختيار المحامى معاونيه– قبول الوكالة فى القضية– أتعاب المحامين – رفع الدعوى– تقديم المستندات– إيداع الأمانات وسحبها– الاطلاع على أوراق القضية – تقديم المذكرات – مراجعة القضية عند تأجيلها – معاملة الزملاء – كسب ثقة القاضى – الشجاعة فى الدفاع عن حق الموكل.

بين سنتي ١٩٠٥و ١٩٢٩ .... ١١١

سان جرفيه– لوزان– أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى – نشأة الفاشية فى ايطاليا– ثورة سنة ١٩١٩ – اغتيال حسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدى– الأنتخابات البرلمانية – فى فيتنيل

في لجنة قضايا الحكومة. ١٢٦

تعيينى مستشاراً ملكياً– شئون وزارة الحربية والبحرية – معاهدة جغبوب – شئون وزارة المعارف العمومية – تمثال نفرتيتى– قانون حماية الآثار

والمواقع الجميلة- قنديل جامع المؤيد - سرقة أوراق الامتحان من المطبعة السرية- امتحان كلية الحقوق - شئون وزارة الزراعة - لورد لويد - قسم قضايا المرافعات - نشأة القسم- الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية.

تتويج امبراطور أثيوبيا ١٥٠

سفر البعثة المصرية- جيبوتي - صحراء الدناكيل- هر ودير داوا - فى الطريق إلى أديس أبابا- مقابلة الامبراطور - حفلة التتويج - الوليمة الامبراطورية- ولائم المفوضيات- الوليمة الخاصة- عرض الجيش النظامى - عرض الجيش غير النظامي- هدايا الدول للامبراطور- محمد على - الشبان الأحباش - الامبراطور والأمبراطورة.

مونت كاتيني ١٦٧

في وزارة الخارجية سنة ١٩٢٣ . . . . ١٧٠

مقابلة الملك فؤاد- معاونى فى وزارة الخارجية - وليمة ملكية على ظهر المحروسة - الكونت باليانو- البارون فون شتورر- استقالة صدقى باشا

في وزارة الحربية والبحرية ١٨٠

وزارة عبد الفتاح يحيى باشا- فى ديوان الوزارة - قصة الجوادين- بنادق انفلد- زيادة قوات الجيش- سلاح الطيران- مرسى مطروح- حفلة الالعاب العسكرية- حفلة تخريج طلبة المدرسة الحربية- زيارة أساطيل الدول الأجنبية للموانى المصرية- خرائط حرب مصر مع الحبشة- مرض الملك فؤاد

لجنة تعديل القوانين ٢٠٠

الحراسة علي البنك الإيطالي المصري ٢٠٢

في وزارة التموين سنة ١٩٤٠ في عهد صبري باشا ٢٠٢

حسن باشا صبرى - انشاء وزارة التموين- قرار توزيع الكيروزين بالبطاقات - الأقمشة الشعبية - لجنة التموين العليا - تنازع الاختصاص.

في وزارة التجارة والصناعة في عهد سري باشا ٢٠٨

فى وزارة حسين سرى باشا الأولى ـ قوة مصلحة مصايد الأسماك ـ فى

وزارة حسين باشا سرى الثانية ـ عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ـ شركات البترول ـ تصدير البوتاجاز ـ إتاوة الحكومة على شركة قناة السويس ـ حماية شركات النسيج ـ دار سك النقود ـ براءات الأختراع ـ قانون المحاسبين والمراجعين .

في وزارة التجارة والصناعة ٢٢٢

وفي وزارة التموين في عهد الهلالي باشا .

فى الوزارة ـ قمع التدليس والغش ـ توزيع السكر على المستهلكين ـ الوسطاء فى صفقات الحكومة ـ قمح الحيازة ـ قضية سمير بشارة ـ شركة السكر ووزارة الهلالى ـ وكيل وزارة التموين .

في وزارة الخارجية سنتي ١٩٤١/١٩٤٢ . . . . ٢٣٤

وزارة الخارجية فى سنة ١٩٤١ ـ ضرب القاهرة بطائرات المحور ـ تمويل المفوضيات المصرية أثناء الحرب ـ قطع علاقاتنا السياسية مع اليابان ـ امداد الحلفاء بالعتاد الحربى فى مصر ـ ترقيات موظفى وزارة الخارجية وترقية الأستاذ حسن يوسف ـ محطة الارسال ـ بدويان فى الصحراء الغربية ـ وزارة سرى فى كفة الميزان ـ قطع العلاقات السياسية مع حكومة فيشي ـ حادث ٤ فبراير.

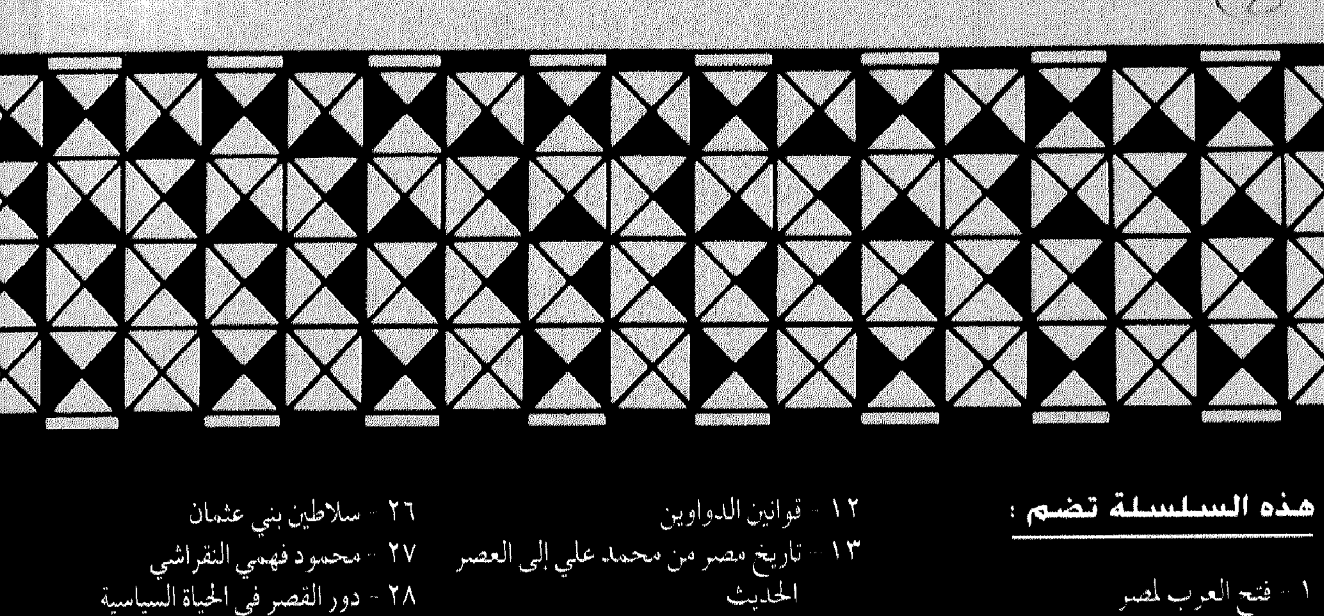
متفرقات ٢٥٩

عرض الجيش فى الماظة ـ دار الأرصاد الجوية ـ علاقتى بفاروق ـ فاروق والشركات المصرية ـ أعضاء مجلس الإرشاد ـ تشكيل وزارة سرى الأخيرة ـ فى وزارة صدقى باشا.

خاتمة ٢٦٦







هذه السلسلة تضم :

١ - فتح العرب لمصر
٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور الى الفتح الفارسي
٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر
٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد أول)
٩ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
١٠ - فتوح مصر وأخبارها
١١ - تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم
١٢ - قوانين الدواوين
١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
١٤ - الحكم المصري في الشام
١٥ - تاريخ الخديري محمد باشا توفيق
١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
١٧ - مذكراتي
١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ - وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشآته المعمارية)
٢٣ - صفوة العصر
٢٤ - المماليك في مصر
٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
٢٦ - سلاطين بني عثمان
٢٧ - محمود فهمي النقراشي
٢٨ - دور القصر في الحياة السياسية
٢٩ - مذكرات اللورد كيللرن
٣٠ - عادات المصريين
٣١ - خنقاوات الصوفية ج ١
٣٢ - خنقاوات الصوفية ج ٢
٣٣ - تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين
٣٤ - تاريخ عمرو بن العاص
٣٥ - دور القبائل العربية في صعيد مصر
٣٦ - علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب
٣٧ ... أجزاء
٣٨ ... في القرن ١٦
٣٩ ... محققة منقحة
٤٠ ... (صليب باشا
٤١ ... (سيد مرعى)

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مدبولى

6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١